مَجْمُوعٌ

فِي كَشْفِ حَقِيقَةِ الجُزْءِ المَفْقُودِ (المَزْعُومِ)

مِنْ مُصَنَّفِ عَبْدِ الرَّزَّاقِ

بيانات لجماعة من العلماء والمحدثين

تليها ثلاث رسائل :

دِفَاعٌ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ وَسُنَّتِهِ المُطَهَّرَةِ

وكشف تواطؤ عيسى الحميري ومحمود سعيد ممدوح على وضع الحديث

(تفنيد القطعة المكذوبة التي أخرجها ونسباها لمصنف عبد الرزاق)

وَالإِزْهَاقُ لِأَبَاطِيلِ الإِغْلَاقِ

كلاهما

لمحمد زياد بن عمر التُكْلة

والحقيقة المحمدية أم الفلسفة الأفلوطينية ؟

للشيخ عايض بن سعد الدوسري





مجموع

في كشف حقيقة الجزء المفقود (المزعوم)
من مصنف عبدالرزاق

ح دار المحدث للنشر والتوزيع ، ١٤٢٨هـ

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

التكلة ، محمد زياد عمر

مجموع في كشف حقيقة الجزء المفقود (المزعوم) من مصنف عبدالرزاق / محمد زياد عمر

التكلة ، الرياض ، ١٤٢٨هـ

٢٩٧ ص ؛ ١٧×٢٤ سم.

ردمك : ٧-٥-٩٧٨٢-٩٩٦٠

١ - السيرة النبوية - دفع مطاعن أ. العنوان

ديوي ٢٣٩ ١٢٨٦ / ١٤٢٨

رقم الإيداع : ١٢٨٦ / ١٤٢٨

ردمك : ٧-٥-٩٧٨٢-٩٩٦٠

الطبعة الأولى

ربيع الأول / ١٤٢٨هـ



www.dar-almohadith.com

بريد إليكتروني : mail@dar-almohadith.com

الإدارة العامة / هاتف : ٤٧٣٦٢٦٤ / فاكس : ٤٧٣٦٢٦٤

المكتبة / هاتف: ٤٤٥٤٠٢٧ / فاكس : ٤٤٥٤٠٢٨

ص.ب. : ٤٢٢٢٥ الرياض ١١٥٤١ المملكة العربية السعودية

مجموع

في كشف حقيقة الجزء المفقود (المزعوم)

من مصنف عبدالرزاق

بيانات لجماعة من العلماء والمحدثين

تليها ثلاث رسائل :

دفاع عن النبي ﷺ وسنته المطهرة

وكشف تواطؤ عيسى الحميري ومحمود سعيد ممدوح على وضع الحديث
(تفنيد القطعة المكذوبة التي أخرجها ونسباها لمصنف عبدالرزاق)

والإزهاق لأباطيل الإغلاق

كلاهما

لمحمد زياد بن عمر التكلة

والحقيقة المحمدية أم الفلسفة الأفلوطينية ؟

للشيخ عايض بن سعيد الدوسري





بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا، ومن سيئات أعمالنا، من يَهْدِهِ الله فلا مُضِلَّ له، ومن يُضلل فلا هادي له.

وأشهد أنْ لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أنَّ محمداً عبدُه ورسوله.

أما بعد:

فهذا مجموع في الذب عن سنّة النبي ﷺ، وكشف ما وُضع وكُذب عليه مؤخراً، في جزء افتراه وأخرجه بعض الضالين المضلّين المحاربين للسنّة، ونسبوه للإمام عبد الرزاق بن همام الصنعاني (ت٢١١) رحمه الله، وادعوا أنه جزء كان مفقوداً من مصنفه المشهور المطبوع.

فكان أن كتبتُ رسالة في كشف حقيقة هذا الجزء ومن قام به، ونشرتُها في ملتقى أهل الحديث على شبكة المعلومات (الإنترنت)، ونفع الله بها من شاء من عباده، وكان لها صدى طيب ولله الحمد.

ثم توالت الكتابات والبيانات من العلماء والمحدِّثين وطلبة العلم في إنكار جريمة الوضع المذكورة، التي ليس لها مثيل في عصرنا.

وبعد بضعة أشهر من الرد قام المدعو عيسى الحميري - وهو متولي كبر إخراج الجزء المكذوب مع صاحبه محمود سعيد ممدوح - بكتابة رد أسماه: «الإغلاق على المعترضين على الجزء المفقود من مصنف عبدالرزاق»، أصر فيه واستكبر، وحشاه من الكذب الصريح والجهل

الفاضح والتدليس والحيدة ما يندر اجتماعه في مكان آخر[١]!

فاضطرني ذلك إلى الردِّ عليه مجدداً في رسالة أسميتُها: «الإزهاق لأباطيل الإغلاق»، توسعتُ فيها، وأتيتُ بأمور زائدة في كشف كذب الجزء الأصل ومناقشة مخطوطه المزعوم، ومن أهمها ما ذكره الحميري بنفسه من اعترافات وتناقضات وسقطات من حيث يدري أو لا يدري!

ونظراً لأهمية وخطورة الموضوع: جمعتُ ما سبق من الردود في كتاب مطبوع، فهو أحفظ لها وأبلغ في الذيوع، وقدَّمتُ ما وصلني من كلمات العلماء والمحدّثين - جزاهم الله خير الجزاء[٢] - ثم أتبعتُها برسالتيّ الآنفتين، بعد الزيادة والتنقيح.

والله أسأل أن ينفع بهذا الجهد، وأن يتقبله بأحسن القبول، ويضاعف الأجر، وأن يحشرني مع عبده ومصطفاه ﷺ، وأن يرزقني اتباعه وخدمة سنّته في الدنيا، وشفاعته والورود على حوضه في الآخرة، وكذا والديّ، وأهلي، وذريتي، ومشايخي، ومن له فضلٌ عليّ، ولمن قال آمين.

وصلى الله وبارك على محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين.

كتبه: محمد زياد بن عمر التُّكْلة

عُفي عنه

الرياض، رمضان ١٤٢٧

---

(١) وتعرضتُ تلك الآونة لحملة تشويه وافتراء ظالمة في بعض منتديات الخرافيين وغيرها في الإنترنت، مما أحتسبه عند الله تعالى، وأسأله أن يجعله كفّارة ورفعة، وأن يغفر لي ولسائر المسلمين.

(٢) ولا يفوتني أن أشكر المشايخ والإخوة الفضلاء الذين سعوا في هذه إصدار هذه الكلمات والكتابات من المشايخ، وعلى رأسهم شيخي القاضي الفقيه عبد العزيز بن إبراهيم بن قاسم، والشيخ علي الصياح، وقد تكرم الشيخ الصياح بإفراد حلقة من برنامجه النافع (صناعة الحديث) في قناة المجد الفضائية بالكلام على الجزء المزور والرد عليه، فضلا عن مساهماته في استكتاب المشايخ، فأكرر له الشكر، وجزى الله الجميع خير الجزاء.

كلمة سماحة الشيخ عبد الله بن عبد العزيز العقيل
حفظه الله تعالى

الحمد لله رب العالمين، وأصلّي وأسلّم على عبده ورسوله نبينا محمد وآله وصحبه أجمعين.

أما بعد:

فقد نظرتُ في الكتاب الموسوم (بالجزء المفقود من الجزء الأول من مصنف عبد الرزاق) بتحقيق الدكتور عيسى بن عبد الله بن محمد بن مانع الحميري، وتقريظ الدكتور محمود سعيد ممدوح المصري الشافعي، فتعجبت مما احتواه، وهالني ما تضمّنه من تلك الأحاديث الباطلة المتناقضة المخالفة لما عليه أئمة الحديث، من أمثال البخاري ومسلم وأصحاب السنن وغيرهم من علماء أهل السنة، وما كنت أظن أن أحداً يؤمن بالله واليوم الآخر يتجرأ على الكذب على رسوله ﷺ بمثل هذه الأحاديث الواهية سنداً ومتناً، فمن تلك الأحاديث الواهية حديث جابر أنه قال: سألت رسول الله ﷺ عن أول شيء خلقه الله تعالى، فقال: «**هو نور نبيك يا جابر، خلقه الله، ثم خلق فيه كل خير، وخلق بعده كل شيء، وحين خلقه أقامه قدامه من مقام القرب اثني عشر ألف سنة، ثم جعله أربعة أقسام، فخلق العرش والكرسي من قسم، وحملة العرش وخزنة الكرسي من قسم، وأقام القسم الرابع في مقام الحب اثني عشر ألف سنة، ثم جعله أربعة أقسام، فخلق القلم من قسم، واللوح من قسم، والجنة من قسم، ثم أقام القسم الرابع في مقام الخوف اثني عشر ألف سنة، جعله أربعة أجزاء،**

فخلق الملائكة من جزء، والشمس من جزء، والقمر والكواكب من جزء، وأقام الجزء الرابع في مقام الرجاء اثني عشر ألف سنة، ثم جعله أربعة أجزاء، فخلق العقل من جزء، والعلم والحكمة والعصمة والتوفيق من جزء، وأقام الجزء الرابع في مقام الحياء اثني عشر ألف سنة، ثم نظر الله عز وجل إليه فترشح النور عرقاً، فقطر منه مائة ألف وأربعة وعشرون ألف وأربعة آلاف قطرة من نور، فخلق الله من كل قطرة روح نبي أو روح رسول، ثم تنفست أرواح الأنبياء، فخلق الله من أنفاسهم الأولياء والشهداء والسعداء والمطيعين إلى يوم القيامة. . .» الخ.

فهذا الحديث وما ذُكر قبله من جنسه من تأملها ورأى ما تضمنته من ركاكة ألفاظها وتناقض معلوماتها واضطراب أسانيدها ومتونها ومخالفتها لما عليه علماء الحديث وفقهاء السلف الصالح عرف أنها من تزوير علماء السوء ودعاة الضلال، وأن مصنف الإمام عبد الرزاق بريء منها، وأن القيام بنشرها وترويجها ونسبتها إلى مصنف عبد الرزاق كذب محض.

وإني بهذا أحذّر من تصديقها وإفشائها وترويجها، وأنصح من قام بنشرها وترويجها محذرا له ومذكّراً بقوله ﷺ: **«من كذب عليَّ متعمداً فليتبوأ مقعده من النار»**.

وأستشهد على هذا بما قرره العلماء الأفاضل أمثال فضيلة الشيخ الدكتور عبد الله بن جبرين، والشيخ العلامة عبد الرحمن البراك، والشيخ الكبير محمد الأمين أبو خبزة، ومركز الإمام الألباني، وأساتذة الحديث بجامعة الملك سعود، وفضيلة الشيخ عبد الله بن عبد الرحمن السعد، ومعالي الشيخ الدكتور سعد بن ناصر الشثري، وفضيلة الشيخ عبد العزيز بن مرزوق الطريفي، وفضيلة الشيخ عبد الكريم الخضير، والشيخ عبد الله بن حمود التويجري، والدكتور مقتدى الأزهري، وفضيلة الشيخ محمد زياد بن عمر تكلة، حيث فنَّد وفقه الله تلك الأحاديث، وأوضح بطلان ما اشتملت

عليه، وقرر أن نسبة هذا الكتاب إلى مصنف عبدالرزاق كذبٌ وزورٌ وعملٌ غير مبرور، وفي الحقيقة إن من تأمل ما اشتملت عليه تلك الأحاديث ومناقضتها لما هو أصح منها ظهر له جليًّا أن علامات الوضع عليها ظاهرة جلية.

فلهذا أوصي إخواني باجتنابها والحذر والتحذير منها، والاكتفاء بما تضمنته أحاديث الصحيحين والسنن وغيرها من الأحاديث الصحيحة، وأسأل الله أن ينصر دينه، ويعلي كلمته، ويذل أعداءه، ويهدي ضال أمة محمد.

وكتبه الفقير إلى الله:

عبد الله بن عبد العزيز بن عقيل

حامداً لله، مصليًا مسلّماً على نبينا محمد وآله وصحبه أجمعين.

بيان سماحة الشيخ عبد الله بن جبرين

الحمد لله الملك العلام، الذي شرع الشرائع وأوضح الأحكام، وأرسل محمداً ﷺ وكمّل به دين الإسلام، ووفق صحابته الكرام لتلقي الدين القويم وبيان الحلال والحرام، وصلى الله وسلم على محمد خير الأنام، وعلى آله وصحبه البررة الكرام.

أما بعد:

فقد اطلعت على رسالة بعنوان: «الجزء المفقود من الجزء الأول من المصنف»، ويعني مصنف عبد الرزاق المشهور المطبوع، بتحقيق من سمى نفسه الدكتور/ عيسى بن عبد الله بن محمد بن مانع الحميري، وتقديم/ د. محمود سعيد ممدوح، وذكر المحقق أن سبب نشره حيث لم يوجد لهم في المطبوع حديث قد عزاه بعض الصوفية إلى عبد الرزاق عن جابر، في خلق نور محمد ﷺ أول المخلوقات، وهو حديث موضوع بلا شك، وقد انشغل هؤلاء الصوفية لما لم يوجد هذا الحديث في المصنف المطبوع، ولا في مصنفات عبد الرزاق الأخرى، ولما رأوا أن المطبوع قد سقط منه في أوله بعض الأبواب، اغتنموا هذا النقص، وأوهموا أن الحديث المطلوب في أول الكتاب، فاحتالوا مع بعضهم ووضعوا أبواباً ركّبوا فيها أسانيد، وذكروا فيها آثاراً وأحاديث موضوعة، وكملوها من المصنف، وكتبوا في أول الجزء المذكور (كتاب الإيمان) لإدخال هذا الحديث فيه.

وقد بدؤوا هذا الباب بحديث طويل موقوف على السائب بن يزيد، وفيه خلق شجرة ذات أغصان أربعة، ثم خلق نور محمد ﷺ، ومثّله

بالطاووس، وسرد كلاماً ركيكاً طويلاً في هذا الأثر الذي لا أصل له، ثم لم يعلق عليه بتخريج ولا مراجع، لأنه موضوع لا أصل له، وإنما ذكروه ليكون كمقدمة بين يدي الحديث المطلوب، ثم ذكر بعده أحاديث وآثاراً موقوفة في صفة النبي ﷺ، بعضها صحيح وبعضها ضعيف، وليس فيها ما يتقوى به حقاً حديث جابر الذي هو بيت القصيد، فقد ختم الباب به، وكان هو المقصود، ولما علم أن هناك من رده وكذبه/ كتب هذا المحقق قبل البدء في الباب المكذوب نحو خمس عشرة صفحة، كجواب لما فيه، أي في حديث جابر، وما ذكر فيه من ركاكة في الألفاظ، ومبالغات في الأوصاف، وعبارات تمجها الأسماع، وتنفر منها الطباع.

وهكذا بعدما أورد الحديث علّق عليه، وذكر الإشكالات التي يمكن أن يُعترض بها على جمل الحديث، وتكلف في الجواب عنها ومناقشتها، وما أمكنه من الكلام المتكلف والمتعسف، كرد لتلك الاعتراضات، وختم كتاب الإيمان بهذا الحديث المكذوب، بعد أن ركب له إسناداً من أصح الأسانيد وأشهرها.

ولا يشك كل ذي عقل سليم وفهم مستقيم أن هذا الباب والأبواب بعده في هذه النشرة مكذوبة مختلقة، لم يوردها عبد الرزاق رحمه الله ولا غيره من العلماء والأئمة، وإنما حملهم على هذا الاختلاق الحرص على إثبات حديث جابر الذي ذكره شيخ الطريقة؛ وهو ابن عربي الاتحادي الضال، ويظهر أنه الذي افتراه وعزاه إلى عبد الرزاق، لعدم شهرة كتبه، وقد عُلم أن عبد الرزاق تتلمذ عليه الكثير من الأئمة، ورووا عنه الكثير من الأحاديث الموجودة في مصنفه، فالإمام أحمد روى عنه حديثاً عن سفيان بن عيينة عن ابن المنكدر برقم (١٤١٢٣)، وحديثاً برقم (١٤٤٥٣) عن ابن جريج عن ابن المنكدر، وغيرهما كثير، ولو كان هذا الحديث موجوداً في مصنفه كما زعم هؤلاء المتصوفة لما خفي على أئمة الحديث، كأهل

الصحيحين وأهل السنن وأهل المسانيد وأهل التخاريج والمفسرين وعلماء الحديث؛ الحريصين على ما ثبت في السنّة، وما له صلة بفضل النبي ﷺ، فقد أخرجوا أحاديث كثيرة، رواها الإمام عبد الرزاق عن شيخه معمر، وأثبتوها في مؤلفاتهم، فكيف أعرضوا عن هذا الحديث، مع أن إسناده أئمة ثقات مشهورون، لهم الروايات المتكررة في كتب الحديث؟

وكل ذلك مما يؤكد أنه مختلق مكذوب، تجرأ هذا المتصوف وادعى العثور عليه في نسخة لا يعرف موضعها ولا مصدرها، خفيت على المحققين والمحدثين طوال هذه القرون، وتجرأ هذا الدعيّ على الحديث، واتفق مع أهل نحلته فوضعوها، وتناسوا قول النبي ﷺ: «من كذب عليّ متعمداً فليتبوأ مقعده من النار».

وقد انتبه لهذه الأكذوبة الشيخ/ محمد زياد بن عمر التكلة وفقه الله تعالى، فتتبع تلك الأكاذيب، وأوضح أنها مكذوبة مختلقة، وأورد من الأدلة والقرائن ما يتجلى معه أن تلك الآثار والأحاديث لا أصل لها من رواية عبد الرزاق في مقدمة مصنفه، وأنها من وضع أولئك الصوفية الغلاة، ليبرروا موقف إمامهم ابن عربي الاتحادي، ففي أساليبها وركاكة ألفاظها ما يتضح أنها حديثة الوضع والكتابة، لا أنها من نسخ القرن العاشر كما يدعون.

والحمد لله الذي فضح هؤلاء الوضاعين، وكشف سترهم، وتبين براءة الإمام عبد الرزاق من نقل تلك الأحاديث المختلقة ونحوها في مصنّفه. والله أعلم. وصلى الله على محمد وآله وصحبه وسلم.

قاله

عبد الله بن عبد الرحمن الجبرين

عضو الإفتاء سابقاً

١١/٤/١٤٢٧هـ

بيان للشيخ العلامة عبد الرحمن البرّاك
يبين فيه بطلان الجزء المنسوب لمصنف عبد الرزاق

الحمد لله رب العالمين، وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين وبعد:

مما تواتر عن النبي ﷺ قوله: «**من كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّدًا فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ من النَّارِ**» وقد كثر الوضاعون الكذابون على رسول الله ﷺ قديما وحديثا على اختلاف دوافعهم، ولكن لا عذر لأحد في الكذب على النبي ﷺ مهما ادّعى أو ادُّعي له من حسن النية! فأقل أحوال الكاذب على النبي ﷺ أنه مرتكب كبيرة من كبائر الذنوب.

ومن الأحاديث التي اتفق أهل العلم بالحديث على أنها موضوعة: أحاديث النور المحمدي، وأظهرها كذباً حديث جابر بن عبد الله الذي نسبه بعضهم إلى مصنف عبد الرزاق الصنعاني.

ومن وقف على لفظ هذا الحديث وهو يعرف من هو عبدالرزاق يعلم ضرورةً أنّ نسبته إليه باطلة فهو أجل من أن يروي هذا الحديث.

وقد احتال بعض المعاصرين لتصحيح نسبة حديث جابر إلى عبدالرزاق فادعى أنه وجده في القسم الساقط من مصنف عبدالرزاق! وقد كشف هذه الحيلة أخونا الشيخ محمد زياد التكلة، وبيّن من وجوه أنَّ ما نشره الدكتور/ عيسى بن عبد الله الحميري زاعماً أنه القسم المفقود من مصنف عبدالرزاق باطل، وهو افتراء على الإمام عبد الرزاق، وأيده على ذلك كل من اطلع على بيانه من أهل الحديث، فجزاه الله خيراً.

ولا يخفى أنّه كما يحرم الكذب على رسول الله ﷺ تحرم رواية الحديث الموضوع، وأنّ من روى عن النبي ﷺ ما يعلم أنه كذب فهو من الكاذبين عليه ﷺ؛ كما ثبت عنه ﷺ قوله: «**من حَدَّثَ عَنِّي بِحَدِيثٍ يُرَى أَنَّهُ كَذِبٌ فَهُوَ أَحَدُ الْكَاذِبِينَ**»، ومعناه أنه يتناوله حديث: «**من كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّدًا فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ من النَّارِ**»، فليحذر كل مسلم من التهاون بهذا الأمر الخطير.

ولا يخفى أنَّ نشر الحديث الموضوع في كتاب أشدُّ خطراً من مجرد روايته في أثناء كلام عابر، والله تعالى قد ضمن حفظ كتابه وسنة رسوله ﷺ، ولهذا قيض الله من علماء السنة قديما وحديثا من يميزون بين صحيحها وضعيفها ويفضحون المفترين، فلله الحمد والنعمة.

وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

أملاه

عبدالرحمن بن ناصر البراك

١٤٢٧/٤/٢٢هـ

كلمة العلامة الكبير وخبير المخطوطات

محمد الأمين بوخبزة

بسم الله الرحمن الرحيم

هذا الكتاب. . .

سمعت بعض أفاضل العلماء يقول بأن حركة الوضع والدس في الحديث النبوي ما زالت قائمة، ولا سيما عند الشيعة الروافض، وأكّد هذا بالنسبة لهؤلاء أحد علمائهم في بعض ردوده عليهم، وظهر مصداق هذا القول بالنسبة لمن ينتسبون لأهل السنة في هذا العصر في داهية كبرى، ومصيبة عظمى، ألا وهي وضع جزء كبير نوعاً افتراه بعض من لا يخشى الله تعالى من صوفية الهند الضالين (البريلوية) المعروفين بشدة انحرافهم عن الجادة، وإغراقهم في الضلال والشرك؛ كما شرحه بشواهده الأخ الشهيد إحسان إلهي ظهير في كتابه الحافل عنهم، زعموا أنه الجزء المفقود من مصنف عبد الرزاق المطبوع ما وُجد منه -وهو معظمه- منذ عقود من السنين، ومعلوم ما لعلماء الهند وباكستان من عناية كبرى بالحديث، وبحث عن كتبه، وخدمتها بالتحقيق والنشر، لا في الهند وحدها، بل وفي خزائن العالم المتحضر، ولم يبلغنا عن ظهور شيء مما فُقد من مصنف عبد الرزاق -وهو قليل- رغم البحث الشديد المستقصي حتى أُعلن عن ظهور هذا الجزء المزعوم، ولما سئل مكتشفوه عن أصله المنقول عنه هذا الفرع أجابوا بأنه كان في إحدى خزائن روسيا، وأنه احترق فيما احترق من مخطوطاتها!! ورغم ظهور آثار الزيف والافتراء والوضع في الجزء: أقدم

رجلان من أهل الأهواء وسماسرة الضلال على نشر الجزء بكل وقاحة وجرأة، فصدَر الجزء حاملاً بصمات الكذب، معلناً بالفضيحة، رافعاً عقيرته بالبراءة من نسبته إلى الإمام العَلَم عبد الرزاق بن همام، لما في مطاويه من آثار لا خطام لها ولا زمام، رُكِّبَت لها أسانيد أعتراها من الخلل والعلل ما ينادي بوضعها، كان القصد منها الشهادة لمفاهيم صوفية معروفة، تنحو نحو الوحدة والاتحاد والغلو في النبي صلى الله عليه وآله وسلم بدعوى أولية نوره؛ مما يخدم دين غلاة الاتحادية وتصور الإنسان الكامل في مفهومهم الأجنبي عن الإسلام، ومن الغريب أن يتولى تحقيق الجزء مَن لا ناقة له في العلم ولا جمل، فلا غرو أن يأتي في ذلك بما يُضحك فيه، وإنما الغريب أن يقدم للكتاب مَن ملأ الدنيا تآليف تالفة، وأصم الآذان نقيقاً وشوشرة، فوقع بذلك في ورطة زادت من كشف زيفه، وتعرية مَلَقه ونفاقه لولي نعمته، وإلا فإن قضية الجزء وانتحاله لا تكاد تخفى على صغار طلبة الحديث، وهو بعمله هذا ونحوه يقيم الدليل تلو الدليل على تخلّي الله عنه وإضلاله؛ لاختياره الضلال بعد الهدى، واستحبابه العمى بعد الرشد، فإنه كان في أول أمره على الجادة، ثم سوّل له الشيطان الانحياش إلى الصوفية، فغنى ورقص، وانغمس في الأسرار، واستطاب صحبة الأشرار، ممن كانوا يغشون منزل أحد رموزهم بمكة المكرمة، خصوصاً مغربيَّين غماريين شغفاه حبًّا، وأولياه إقبالاً وقرباً، وفاته -مع الأسف- لقاء شقيقهما الأكبر أبي الفيض، فقد غلا فيهم غلوًّا قبيحاً أورثه خبالاً، وزاده خبثاً وضلالاً، فعكف على أوضاعهم في نصرة الابتداع والمسخ، وما زال سادراً في غيّه، متسكعاً في سخفه وعيّه، وهذا الثالوث المدمر هو المسؤول عن ضلاله وانحرافه، كرفيقه السقاف، وهما جديرات بلقب (مجنون الغماريين) أولى من تلقيب أبي الفيض للكوثري (مجنون أبي حنيفة)، ﴿وَمَن يُرِدِ ٱللَّهُ فِتۡنَتَهُۥ فَلَن تَمۡلِكَ لَهُۥ مِنَ ٱللَّهِ شَيۡـًٔاۚ﴾ وقد سبق أن عرفت الثلاثة: سلسل حمير، وأشقى آل السقاف، وضحية الغماريين من

أهل مصر، فقد زاروني في منزلي، واستجازني أولهم، فرأيت من أقوالهم وآثارهم ما لمست منه مبلغ انحرافهم وارتكاسهم في البدعة، ثم طبع هذا المصري منهم كتاباً للشيخ أبي الفيض في تخريج أحاديث (عوارف المغارف)، تعرّض في مقدمته لي ووصفني بنعت سوءٍ دفعني لهجائه هجاءً مقذعاً أطار النوم من رأسه، وكاد يدفع به إلى رمسه، ورأيته اعتذر عن ذلك في موقع (النفيس) على (الإنترنيت) بأنه لم يعنني بذلك، وإنما عنى الشيخ الفاضل حمدي عبد المجيد السلفي حفظه الله، وهو كاذب في اعتذاره، لأن الشيخ المذكور لا يد له في ذلك، ولم يزد على نشر رسالة تتضمن معلومات عن الشيخ أبي الفيض لأنه كان سألني عن ترجمته، وهذا في مقدمة (فتح الوهاب بتخريج أحاديث الشهاب)، وقد غلبت عليه شقوته، فعاد إلى أذِيّته لي فنالني بسوء في أجوبته السخيفة على أسئلة مُريديه ذوي الأسماء المضحكة والألقاب الغريبة، ولم يجد ما ينفّس به عن حقده الدفين وعدائه العميق إلا بوصفي بالوراق الناسخ، وهو وصف خير وعلم، ولولا الوراقة والنساخة ما كان علم، ولا وصلنا أثر، وسبقه إلى وصفي به أخونا العالم الفذ الشيخ محمد المنوني رحمه الله في كتابه الممتع: (تاريخ الوراقة في المغرب)، ولكنه لفضله وإنصافه قَرَن الوصف بما يجرّع هذا السخيف المائق آلم الغصص، ويلقمه الرضف، وقبح الله من لا يستحيي.

ومنذ أيام أرسل إلي الأخ بظهر الغيب الأستاذ الفاضل الباحث الناقد محمد زياد بن عمر التكلة كتابه المفيد (دفاع عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم وسنته المطهرة، وكشف تواطؤ عيسى الحميري ومحمود سعيد ممدوح على وضع الحديث: تفنيد القطعة المكذوبة التي أخرجاها ونسباها لعبد الرزاق) الكتابة الثانية، مزيدة ومنقحة، وقد قرأت الكتاب مسروراً بما تخلله من نقد جيد لذلك البهتان الفاضح الذي يجلل أصحابه بسرابيل نار الكذب على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، ويطوّح بهم في مهاوي الردّة والكفر إذ استحلّوه عمليًّا بالنشر والتعليق والتقديم ﴿فَوَيۡلٞ لَّهُم مِّمَّا

كَنَبَتْ أَيْدِيهِمْ﴾ ، ولا أدري أين كان عقلهم وضميرهم وهم يُقدمون على هذه الجريمة النكراء والفضيحة الصلعاء؟ وإني وإن لم أقف على الجزء المزيف المطبوع بعد، إلا أن تلك النقول والروايات المفتراة تتراقص أمام عينيّ القارئ مولولة بالكذب الصارخ، والزور الواضح الماثل في تلك الصيغ الركيكة، والجمل الغامضة، والكلمات الموهمة، من الصلوات والدعوات التي يعثر عليه القارئ بالنص تقريبا أحياناً، والمعنى والمضمون أحياناً أخرى في كتاب (دلائل الخيرات) لمحمد بن سليمان الجزولي دفين مراكش، ذلك الكتاب واسع الانتشار المشتمل على مئات الصيغ المبتدعة، والمليء بعشرات الأحاديث الواهية، والدعوات والتوسلات المبتدعة، والاستغاثات الشركية، ومن تلك الأحاديث التي رواها عبد الرزاق - فيما زعم الخراصون - دعاء منقول من الصلاة المشيشية المنسوبة - دون سند - إلى الشيخ عبد السلام بن مشيش المغربي، ومعاذ الله - وحاشا لله - أن يروي الإمام جبل السنّة والدين: عبد الرزاق الصنعاني؛ شيخُ جيلٍ من أئمة الحديث على رأسهم إمام أهل السنّة والحديث أحمد بن محمد بن حنبل رحمهم الله ورضي عنهم، ولعن مبغضهم والمتقوّل عليهم، معاذ الله أن يروي هؤلاء الأئمة الكرام مثل ذلك الهذيان الذي لا يتردد صغار طلبة الحديث في الحكم بزيفه، وأنه مما عملت أيديهم، وبهذا الصنيع الذي تورط فيه هذان الشقيان يتبين صدق الكلمة المأثورة عن بعض أئمة السلف من أن المُبطل المبتدع لا بد أن يخزيه الله تعالى ويفضحه عاجلاً وآجلاً إن لم يبادر إلى التوبة النصوح بالكف عن الاستمرار والممارسة، والبيان التام بالقول والكتابة، مصداقاً لقوله تعالى: ﴿إِلَّا ٱلَّذِينَ تَابُواْ وَأَصۡلَحُواْ وَبَيَّنُواْ فَأُوْلَـٰٓئِكَ أَتُوبُ عَلَيۡهِمۡۚ﴾ ، وقد كنت قلت لقدوة الشقي المقبوح: الشيخ عبدالله بن الصديق الغماري، وقد أعلن بقبح الغناء والرقص بزاويتهم بطنجة، وسعى في إبطاله، وقال بلهجته المصرية (ذا كانْ زمانْ) وصارح شقيقه عبدالعزيز ببطلان عقيدة وحدة الوجود التي غرق فيها هذا الأخير إلى

ذقنه، وزعم كأسلافه أنها لا تُدرك إلا بالذوق؛ كما أدركها هو وشقيقه الأكبر وعدوّه الألدّ الشيخ أبو الفيض، كما كان وعدني - وهو بصدد تأليف كتاب في الرؤيا وأحكامها - أنه سيعرض لغلو المتصوفة في الرؤى والأحلام، وافتتانهم بها إلى التخريف والهذيان، إلا أنه لم يف بالوعد خوفاً من جو الزاوية أو تهديد إخوانه، نعم، كنت قلت للشيخ عبد الله أن يكتب توبته مما أخبرني وينشره لتتم توبته، ولكنه كعَّ عن ذلك وخاف إيثاراً لبركات الزاوية، و(فتوحات) المريدين، وهي المورد الوحيد للرزق كما هو معلوم في جميع الزوايا وعند جميع الطرق الصوفية، مما عظمت به البلوى، وأعضل الداء، وعزَّ الدواء.

هذه نفثة مصدور حزناً على ما آلت إليه الحال، وشفقة من المصير المظلم، بسبب هذه البوائق الموبقات، والجرائم المهلكات، التي تتنامى وتتكاثر كجراثيم الوباء القاتلة في الجو الموبوء، وقد انصرف أولياء الأمر إلى الاشتغال بدنياهم، الذين هم في غاية الفطنة واليقظة لكل ما يمس دنياهم، وفي غاية التبلّد والإعراض واللامبالاة فيما يرجع لدينهم وعقيدتهم وشريعتهم، وها هو حديث رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يُصاب بوصمة عار في عُقر دارهم، وبمرأى ومسمع منهم[١]، وممن يتقاضون أجراً مهمًّا من المال العام المسؤولين عنه، ولم يتحرك منهم أحد، ولم نسمع لهم رِكْزاً، ولعل المرحلة التالية تكون من نصيب القرآن، فتمتد إليه اليد العادية بالتصرف والدعاوى كما عند الروافض وهم يجوسون خلال الديار هناك، ولا شك أن شيوخ المقبوح المصري والسقاف الحضرمي من الغماريين ممن ضربوا بسهم وافر -حاشا واحد منهم- في التشيع والرفض، ولهم عطف خاص على أئمة الرفض، واعتزاز بالانتساب إليهم، واهتبال

(١) قلت: لا أظنهم يسكتون عن هذا المنكر الشنيع إن علموا به، وهذه مسؤولية أهل الخير والإصلاح في تلك البلاد - خصوصاً- بالحكمة والموعظة الحسنة، نسأل الله أن يُصلح المسلمين خاصتهم وعامتهم. (محمد زياد)

بالرواية عنهم، وكلهم يسكتون عنهم وعن كفرياتهم سكوتاً مُريباً، ولا يكادون يذكرون شيئاً منها مع أن روائح كفرهم وضلالهم أزكمت الأنوف وأفسدت الأدمغة، ولعل وراء الأكمة ما وراءها، ونسأل الله تعالى أن يقينا شر أنفسنا، ويكفينا شر كل ذي شر، ويقر أعيننا بنصرة دينه، والتمكين لسنّة نبيّه، واندحار الضالين المضلين، من المبتدعة المفسدين في الأرض، فقد بلغ السيل الزُّبى، ولا قوة إلا بالله، وهو المستعان.

تطوان، صباح يوم الاثنين ٤ ربيع الثاني ١٤٢٧

أبو أويس محمد بو خبزة الحَسَني

كلمة فضيلة الشيخ الدكتور مقتدى بن حسن الأزهري

من علماء أهل الحديث في الهند

بسم الله الرحمن الرحيم

فما أصبرهم على النار!

إن الحمد لله، نحمده، ونستعينه، ونستغفره، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله، صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم، أما بعد:

فقد غادرت الهند إلى مكة المكرمة في أواخر شهر صفر لعام ١٤٢٧هـ كاسفَ البال، حزين القلب، جريح المشاعر نتيجة المحاولة المشؤومة الفاشلة للانتقاص من المبعوث إلى كافة الناس رحمة للعالمين ﷺ، بنشر رسوم في الجرائد والمجلات الدنماركية وغيرها.

هذه المحاولة القذرة قام بها الأقزام والأشرار من نصارى الغرب، ولكنني بعد وصولي إلى مدينة الرياض العامرة اطلعت على محاولة خبيثة قام بها بعض من يدَّعي الإسلام بوضع أحاديث مكذوبة على خاتم النبيين وسيد المرسلين محمد بن عبدالله صلى الله عليه وسلم.

أطلعني أخي في الله / محمد زياد التكلة على كتاب (في ١٠٥ صفحات) مكذوب مفترى، ألصق زورًا وبهتانًا بالحافظ الإمام عبدالرزاق الصنعاني - رحمه الله -، وإنما افتُعل ونُشر لما في متونه من آراء منحرفة وأباطيل مدسوسة، مثل إثبات أولية النور لمحمدي، وجملة خرافات

أخرى.

أما الأسانيد فقد ركبت كيفما اتفق لتبدو كأنها من رواية عبدالرزاق فعلاً، ولكن الممارس لكتب الحديث يعلم بطلانها وتركيبها بمجرد النظر، كيف إذا قرن معها المتون المنكرة ذات المخالفات الشرعية والتراكيب الأعجمية؟ ودرس النسخة المزعومة للكتاب؟

إن المسلمين في أقطار الأرض كلها يبكون دموعًا ودماءً على الجرأة الممقوتة التي ظهرت من خبثاء النصارى في الغرب، ويتظاهرون في الشوارع لإبداء سخطهم وغضبهم نحو الموقف المشين، ولكن ماذا يكون موقفهم إزاء الكذب والافتراء الذي تعمده بعض من يدعي الإسلام، ويندس في صفوف المسلمين! إن الذين يدعون الإسلام ويأتون بهذه الأعمال الإجرامية في شأن القرآن الكريم والرسول ﷺ هم الذين يجرِّؤون أعداء الحق والدين على الإساءة إلى الإسلام وكتابه ورسوله ﷺ.

وقد وفق الله تعالى عالمًا شابًا حريصًا على الذب عن السنة للكشف عن المؤامرة التي دبرت ضد مصنف عبدالرزاق، فأنشأ مقالاً طويلاً كشف به القناع عن هذه المؤامرة، وتكلم على الأصل المخطوط فذكر قصته، وكيف أنه وصل إلى المحقق مزورًا من الهند، وتواطأ معه بعض المنتسبين إلى العلم فادعى أن المخطوط موثوق به وأن المحقق جهده مشكور في التحقيق!

ولكشف علل المخطوط المزور أورد الأخ محمد زياد عدة نقاط توضح مدى تواطؤ المتآمرين ضد السنة المشرقة وضد مصنف المحدث عبدالرزاق، قال في النقطة الأولى: «إن تفرد نسخة الكتاب ما بين قادرية الهند والحميري كاف للتشكيك بمصداقية الكتاب لأن طائفة القادرية هناك (وهي البريلوية) من غلاة الطرقية الذين يعتقدون ويدعون لأولية النور المحمدي» إلخ.

وقال في النقطة الثانية: «إن المخطوط مزور، وليس من كتابات القرن العاشر - وإن كتب عليه ذلك، وجاهد الحميري لتثبيته - فمن الواضح أن كاتبه خطاط معاصر هندي، وخطه من جنس خطوط الطبعات الحجرية في القرن الماضي في الهند» إلخ.

وصرح في النقطة الرابعة بأنه مما يدل على عدم الثقة في النسخة أنه لا سند لها ولا سماعات عليها، بخلاف المفترض لكتاب كهذا، إلخ.

وبعد الكلام على المخطوط المزعوم تناول الأخ المكرم وضع المتون والأسانيد، فألقى الضوء أولاً على كون المتون مختلقة، وساق الأدلة على ذلك، وأبرز بهذا الصدد التراكيب الأعجمية والمتأخرة في المخطوط، ثم ساق أسماء العلماء الذين لهم كتابات في التحذير من حديث النور المكذوب المصادم للنصوص.

والطريف هنا أن الشيخ عبدالله الغماري (شيخ محمود سعيد ممدوح) من هؤلاء العلماء الذين ألفوا محذرين من الحديث المكذوب، فمن قوله فيه: «وعزوه إلى رواية عبدالرزاق خطأ، لأنه لا يوجد في مصنفه ولا جامعه ولا تفسيره، وهو حديث موضوع جزمًا، وفيه اصطلاحات المتصوفة» إلخ.

ولصاحبنا محمد زياد كلام نفيس حول الموارد التي اعتمد عليها الحميري في تأليف الجزء المكذوب، وكذلك كلام على الأسانيد في أربع نقاط، وهي جميعًا مهمة، وبصدد تقويم تعليقات الحميري على الأحاديث قال الأخ الفاضل: «فإنما تدل على جهله المطبق وتخليطه في السنة» إلخ.

والكاتب الكريم وضح موجز بحثه في خاتمة المقال، فحذر من مصنف الحميري بوصفه «بيّن الوضع والتزوير»، وحكم على المزوِّر ومَنْ ساعده ووافقه على هذا التزوير بأنهما لا يوثق بهما في دينهما وعلمهما، ومن استحل الكذب ونشره عن النبي ﷺ فماذا بقي فيه من خير؟

وللكاتب الفاضل تنبيه بليغ حول زمن ظهور المحاولة الممقوتة في تزوير المخطوط يقول: «وإنه من غرائب الموافقات أن يخرج مصنف الحميري في الوقت الذي يحارب فيه رسولنا الكريم ﷺ ويستهزأ بشخصه ودينه» إلخ.

وختامًا لهذه السطور أبدي اليقين والثقة بأن الله - عز وجل - يوفق علماء الحق في كل زمان ومكان لنشر السنة النبوية الشريفة، ولسحق من يتعمد الكذب على الرسول ﷺ، ولفضح من يتلاعب بالحديث الشريف، ويحاول العبث به، ويهدف إلى إدخال الخرافات إلى دين الإسلام الذي أنزله الله تعالى رحمة وهداية للناس.

نفع الله تعالى بمقال الأخ محمد زياد كل من قرأه بإخلاص، ووفقه لمزيد من خدمة السنة الشريفة والعقيدة الصحيحة، إنه ولي التوفيق، وصلى الله على رسوله الكريم وعلى آله وصحبه أجمعين، والحمد لله رب العالمين.

د. مقتدى حسن محمد ياسين الأزهري
وكيل الجامعة السلفية (بنارس- الهند)
الرياض
١٦/ ربيع الأول ١٤٢٧هـ

كلمة الشيخ أ.د. أحمد معبد عبد الكريم
من أبرز المختصين بالحديث في مصر

بسم الله الرحمن الرحيم

جواب عن سؤال: الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا ونبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد:

فقد عَرض عليَّ بعض الإخوة الأفاضل من طلبة العلم القطعة المطبوعة بعنوان «الجزء المفقود من الجزء الأول من المصنف» للحافظ الكبير، أبي بكر عبد الرزاق بن همام الصنعاني، بتحقيق الدكتور عيسى الحميري.

وقُدِّم لي مع تلك المطبوعة عدة مقالات منفصلة تمثل طرفين:

الطرف الأول: يتناول القطعة المذكورة بالتفنيد والتكذيب، وذلك من عدد من الإخوة الأفاضل، والأساتذة المختصين، والمهتمين بالسنة وعلومها، وتحقيق تراثها.

الطرف الثاني: فضيلة الدكتور المحقق لهذه القطعة، وقد تناول في مقاله الرد على عدد من انتقادات الطرف الأول.

وقد طُلب مني كتابة كلمة على ضوء النظر في القطعة المطبوعة نفسها، والنظر فيما كتبه الطرفان، وقد حالت مشاغلي دون تلبية هذا المطلب في وقت عاجل، كما أن قراءة القطعة تفصيلاً وكذلك ما كتبه الطرفان؛ ومراجعة ما تدعو الضرورة إليه من المصادر، كلٌّ ذلك استغرق مني وقتًا

غير قليل، وفي نهاية الأمر ظهر لي الآتي:

أولاً: هناك انتقادات شخصية صدرت من الطرفين، وهذه لا أرتضيها لخروجها عن الموضوع الذي ننشد الحق فيه.

ثانيًا: معظم ما قيدته من ملحوظات علمية على تلك القطعة وجدت أن المقالات التي وصلتني قد تناولتها وزيادة، فلم يعد لتكريرها حاجة، وهناك بعض ملحوظات لم أجدها فيما وصلني، وهي كالتالي:

١- صورة الصفحات التي اطلعت عليها من النسخة الخطية التي اعتُمد عليها في تحقيق النص، **فيها دلالات ظاهرة على أنها نسخة غير موثقة،** وعلى أن ناسخها لم يراع طريقة المحدثين في كتابة الحديث وضبطه، فليس فيها أي حرف مضبوط بالشكل مع وجود كثير مما يحتاج إلى ذلك.

كما أنه يضع في نهاية عنوان الباب ونهاية الحديث دائرة مطموسة من الوسط هكذا [●] والمصطلح عليه عند المحدثين وضع دائرة مفرغة من الوسط هكذا [O] فإذا قوبل المنسوخ بأصله وضع في وسط الدائرة نقطة أو شرطة، فيستدل بوجودها على أن النسخة قوبلت بأصلها.

وقد خلت هذه النسخة من ذلك، ومن غيره من دلائل المقابلة بالأصل.

والجواب عن ذلك بأن هناك كتبًا حديثية قد طُبعت على مثل هذه النسخة: جوابٌ غير كاف، لأن افتقاد نسخ هذه القطعة جعل إثباتها يحتاج إلى نسخة موثقة بعلامة أو أكثر من علامات التوثيق المصطلح عليها في النسخ الخطية، حتى تطمئن النفس لإتمام النقص بها.

وأيضًا قد خلت هذه النسخة من أحاديث الزوائد الواقعة في هذا القدر من أوائل المصنَّف، والتي وقف عليها فعلاً أحد المختصين الذي أسهم في كتابة انتقاد هذه القطعة، ووعد مشكورًا بنشر هذه الزوائد.

فهذا دليل مادي واقعي على قصور هذه النسخة.

وأيضًا: التمثيل بطباعة كتاب نوادر الأصول غير مطابق، لأن المطبوع - حتى الآن - هو تجريد نوادر الأصول، بحذف الأسانيد، ما عدا الصحابي، ولم يُحدَّد الأصل الخطي الذي اعتُمد عليه في تلك الطبعة، حتى نرجع إليه.

والصور التي نُشرت هي من نسخة مسندة للنوادر، وهي غير المطبوعة كما هو معلوم، وأيضًا صورة الصفحة المكتوب عليها نمرة (١٨١) بهامشها لحقان بآخر كل منهما علامة «صح» وهذا يدل على توثيق النسخة المصورة عنها، كما هو معلوم.

أما الجواب عن كلمة «طاؤس» بأنها هكذا جاءت في طبعة معرفة علوم الحديث للحاكم ص (١٠٤)، **فهذا جواب مردود**؛ لأن الطبعة لا تكون دليلاً على ذلك حتى لو كانت مأخوذة عن نسخة بخط الحاكم، لأن الطبعة تُنقل عن المخطوط برسم إملائي معاصر، خاصة بالنسبة لإثبات الهمزة فيما يُرسم بالتسهيل، وطبعة معرفة علوم الحديث للحاكم المحال عليها: مُحققها أعجمي - رغم علمه وفضله - وهو الدكتور معظَّم حسين رحمه الله، وفي مقدمة التحقيق عرَّف بالنسخ الخطية التي اعتمد عليها، ولم يذكر منها ما هو بخط الإمام الحاكم، كما أنه صرح في المقدمة صـ (كج) بأنه هو الذي نسخ النص بيده من المخطوط، وبذلك يتأكد لنا أنه هو الذي رسم لفظ «طاؤس» هكذا، كما لاحظت أيضًا إثباته الهمزة في بعض الألفاظ الأخرى التي تُكتب بالتسهيل مثل «لُويس» يكتبها هكذا «لُؤيس» صـ (كا) سطر (١٠)، ومن بعض عباراته في تلك المقدمة يظهر عدم تمكن العربية من أسلوبه، مثل قوله: «أول نسخة وقفت عليها هي التي محفوظة في مكتبة المتحف ..» صـ (كج) سطر (٥)، فهل مثل هذا يحتج بخطه؟

وأيضًا: فتح المغيث للسخاوي الذي أُحيل على طبعته التي بتحقيق

الشيخ علي حسين (١/ ٢١٢) فالمحقق معروف بأنه أعجمي - رغم علمه وفضله - وعند مراجعة إحدى نسخ فتح المغيث الخطية التي عليها خط السخاوي بإثبات قراءتها عليه، وهي نسخة مكتبة الحرم المكي [ق٨٥/ أ]: نجد فيها الرسم هكذا (طاوس) بدون همزة، فيكون إثبات الهمزة من الطباعة، لا من النسخ الخطية الموثقة للكتاب.

ثم من المعروف في تحقيق النصوص التي تكون نسختها وحيدة أن يكون تخريج تلك النصوص من المصادر المساعدة مؤيدًا وموثِّقًا، ولا سيما أحاديث مصنف عبد الرزاق هذا، لكن عند مراجعتي لتخريج أحاديث تلك القطعة لاحظت أن أكثر الأحاديث مخرجة بالشواهد، وبذلك يكون صحابي الحديث وباقي الإسناد غير الذي عند عبد الرزاق، كما أن المتون كثيرًا ما تكون بمعنى المتن عند عبد الرزاق، **وبذلك يصبح سند عبد الرزاق متفرِّدًا في أربعين حديثًا متوالية، وهي تلك القطعة!** ولم أجد حديثًا ولا أثرًا في تلك القطعة خُرِّج من مصدر رُوي فيه، لا من طريق الدَّبَري الذي اشتهرت رواية المصنف من طريقه، ووصل الدكتور المحقق إسناده بالكتاب إليه، ولم أجد شيئًا كذلك مخرجًا من طريق عبد الرزاق بأسانيده المذكورة في القطعة.

ووجدت أيضًا أنه لم يُذكر في التخريج رواية فيها متابعة تامة لعبدالرزاق في شيوخه، ولكن المتابعات - مع قلتها - تكون قاصرة، فيلتقي فيها سند عبد الرزاق مع سند المصدر المخرَّج منه في التابعي، ثم الصحابي.

وأيضًا: فإن هذه القطعة صغيرة الحجم وبالتالي يسهل سلامتها من الأخطاء، أو عمل بيان بما وقع مع تصويبه، ولكن وجدتُ بها عددًا من الأخطاء في النص وفي الهوامش.

وأوضح ذلك ما جاء في حديث رقم (٢٠) فقد جاء في سنده: «.. عن أبي سعيد الخدري عن أبيه عن جده أبي سعيد قال: ..».

وفي الهامش رقم (٣) لهذا الحديث عُرِّف بأبي سعيد الخدري المذكور بأنه **روبيح** بن عبد الرحمن بن أبي سعيد الخدري المدني ..» وذُكر في بيان حاله ما نصه: «عن **روبيح**، وربيح ليس بمعروف» «فروبيح» المتكرر مرتين في هذا الهامش خطأ، وذُكر مرة ثالثة صـ (٨١) سطر (١٩) على الخطأ.

وصوابه كما في مصادر الترجمة المحال عليها «ربيح».

وأيضًا ذِكْرُه في سند الحديث بـ «أبي سعيد الخدري» خطأ ظاهر، حيث لم يذكر في مصادر ترجمة تكنيته ولا نسبته هكذا، وإنما هما كنية ونسبة جده كما هو معلوم، فكان يلزم تصويب هذا الموضع في نص المصنف هكذا: عن [ربيح بن عبد الرحمن بن] أبي سعيد الخدري، كما فُعل مثل هذا في بعض مواضع أخرى في النص، ويؤيد هذا التصويب إسناد الحديث في مستدرك الحاكم في الموضع الذي أحيل عليه في تخريج الحديث.

وفي حديث (٣٧) جاء هكذا «عن الربيع **قال**: ..» وفي الهامش علق على «الربيع» بقوله: «هي الربيع بنت معوذ ..» ومقتضى ذلك أن يكون لفظ «**قال**» الذي بعدها هو [قالت]، فلم يصوَّب.

ولعل الله تعالى ييسر لنا من نسخ هذا المصنف، ما يرفع اللبس ويدفع الخطأ، ويعزز الصواب، إنه على كل شيء قدير، وصلى الله وسلم وبارك على سيدنا ونبينا محمد خاتم الأنبياء والمرسلين، وعلى آله وصحبه وسلم آمين.

وكتب

أحمد معبد عبد الكريم

أستاذ ورئيس قسم الحديث بكلية أصول الدين

والدعوة بالزقازيق

كلمة الشيخ المحدّث مساعد البشير الحسيني

من علماء السودان

الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا، من يهد الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له.

وأشهد أن لا إله إلا الله، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله المصطفى والمجتبى، صلى الله عليه وآله وصحبه وسلم.

أما بعد:

الشيخ محمد زياد التكلة: السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

جزاك الله خيراً، وأرجو أن أكون عند حُسن ظنك، حيث أرسلتَ إليّ بهذه الرسالة، رسالة من سمى نفسه «عيسى الحميري» مدعياً فيها بعد قرون مرّت وذهبت يدعي أنه وجد هذا الكنز الثمين، كون النبي أول مخلوق، وأنه كان ضائعاً من مصنف عبد الرزاق، والمسكين لعله لا يميز بين الغث والسمين، ومعلوم من هذه الفئة - فئة التصوف - لا يقر لهم أمر ولا يرتاحون حتى يُعطوا رسولَنا صفات مولانا وربنا زاعمين أن هذه هي المحبة، وهذه هي عقيدة «أهل الوحدة»، ويسمون النبي «الحقيقة المحمدية» و«الإنسان الكامل»، وهذا ديدن «وحدة الوجود»، ومن كانت هذه عقيدته فلا يبالي بالكذب: «إن مما أدرك الناس من كلام النبوة الأولى إذا لم تستح فاصنع ما شئت» رواه البخاري في كتاب المناقب وفي كتاب الأدب، وحديث: «من كذب عليّ متعمداً فليتبوّأ مقعده من النار» متواتر، وحديث مسلم في المقدمة من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، عن رسول

الله ﷺ أنه قال: «سيكون في آخر أمتي أناس يُحدثونكم ما لم تسمعوا أنتم ولا آباؤكم، فإياكم وإياهم».

وحديثٌ تخلو منه دواوين السنّة؛ ولا يتطرق لأذهانهم خمسة عشر قرناً؛ ويكتشفه دعيٌّ من الأدعياء وضعه له وضّاعٌ؛ وهذه الأمة مبتلاة بهؤلاء، ورحم الله الذهبي عندما ترجم لـ «رتن الهندي» الذي ادَّعى الصحبة بعد ستة قرون، فقال: «وما أدراك ما رتن». وما أدراك ما «عيسى الحميري» الذي يريد أن يظهر بمثل هذه الترهات المخالفة لكتاب الله وسنّة النبي ﷺ وما عليه علماء الأمة سَلَفاً وخَلَفاً، حتى أسياده الذين يتشرف بهم «الغماريون»، فهذا شيخي عبد الله الصديق قد حكم على هذا الحديث بالوضع، وكم نقم على الصوفية في جهالتهم وعدم معرفتهم لمّا شرح «البردة»، وبيّن كثيراً مما يحتج به هؤلاء، بحسبانهم أنهم يقربهم إلى رسول الله ﷺ، والقوم ليس في حسابهم «مولانا عز وجل» لأن أكابرهم يرون «وحدة الوجود»:

الـعـبـد ربٌّ والـربُّ عـبـدٌ
يـا لـيـت شِـعْـري مـن الـمُـكَـلَّـف؟

ولذلك عوّل في كتابه على هؤلاء النَّتَن والحثالة، بحيث جعل من مراجعه: «محيي الدين بن عربي»، والحلواني الذي حلَّ له الإشكالات؛ شخص لا خبرة له بالموضوع أو الصحيح أو الضعيف، ومن ثم فسّر بعضهم النور المحمدي بالعماء في حديث أبي رزين عند الترمذي، وضعَّفه العلماء، بل منهم من أنكره، وحتى شيخهم «الكوثري» في ردّه على ابن القيم وصفه بالنكارة، لكن القوم لا يميّزون بين الغث والسمين، بل يستسمنون ذا ورم، ولأنهم لا يعرفون موازين الشرع، لأنهم في حقيقة الأمر ليس عندهم إلهٌ بائنٌ من خلقه يمكن لأحد منهم أن يتَّصف بصفات الإله، ولا سيما عندهم «سيدنا ورسولنا محمد ﷺ»، ليتهم يرضون

بالجلوس مع ساداتنا من أهل السنّة السلفيين ليعلموا ما جهلوا، ولعلموا أنهم أجهل الناس برسول الله ﷺ، فإن حبّه في اتّباعه ورفعه ورفع مكانته التي رفعه إليها ربُّه الذي أعلم به، وهو القائل: «لا تطروني كما أطرت النصارى عيسى بن مريم، ولكن قولوا: عبدُ الله ورسوله» رواه البخاري، ومعلوم من القرآن أنه بشر، لكنه يوحى إليه، وخُصَّ بخصائص، وأُعطي عطايا، ورحم الله البُخاري إذْ أفاض في جامعه، ولا سيما ك الأنبياء، والمناقب، وكذلك ما ذكره في المغازي من فضائل ومناقب، وأنه صلى الله عليه وآله وصحبه وسلم بنفسه كان يقول: «أنا ابن امرأة كانت تأكل القديد من قريش» كما جاء في الشمائل، وجاء في صحيح مسلم أن النبي ﷺ (في ك الحج/ ح ١٢٩٨) رواية الإمام أحمد بن حنبل بسنده - إذْ حدَّث مسلماً - إلى أم الحصين، قالت: «حججتُ مع رسول الله ﷺ حجة الوداع، فرأيتُ أسامة وبلالاً وأحدهما آخذٌ بخطام ناقة النبي ﷺ، والآخر رافعٌ ثوبه يستره من الحرّ، حتى رمى جمرة العقبة». وكان ﷺ قدوةً، وإماماً يُصيبه ما يُصيب الناس من جوع وحرّ ومرض وغير ذلك: ﴿هَلْ كُنتُ إِلَّا بَشَرًا رَّسُولًا﴾ [الإسراء: ٩٣]، فإن القوم هؤلاء لا يعرفون النبي إلا من خلال الطوطم الذي عاشوا فيه، فيرون أن النبوة تجعله شيئاً آخر ليس من صنف البشر، قال تعالى في سورة الإسراء: ﴿وَمَا مَنَعَ ٱلنَّاسَ أَن يُؤْمِنُوٓا۟ إِذْ جَآءَهُمُ ٱلْهُدَىٰٓ إِلَّآ أَن قَالُوٓا۟ أَبَعَثَ ٱللَّهُ بَشَرًا رَّسُولًا ۝٩٤ قُل لَّوْ كَانَ فِى ٱلْأَرْضِ مَلَٰٓئِكَةٌ يَمْشُونَ مُطْمَئِنِّينَ لَنَزَّلْنَا عَلَيْهِم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ مَلَكًا رَّسُولًا﴾ [٩٤-٩٥]، وقال تعالى في سورة إبراهيم رادًّا على المشركين الذين هم أوعى من هؤلاء الأدعياء؛ الذين يظنون أنهم بعملهم هذا ينصرون النبيّ صلى الله عليه وآله وصحبه وسلم: ﴿إِنْ أَنتُمْ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُنَا تُرِيدُونَ أَن تَصُدُّونَا عَمَّا كَانَ يَعْبُدُ ءَابَآؤُنَا فَأْتُونَا بِسُلْطَٰنٍ مُّبِينٍ ۝١٠ قَالَتْ لَهُمْ رُسُلُهُمْ إِن نَّحْنُ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ يَمُنُّ عَلَىٰ مَن يَشَآءُ مِنْ عِبَادِهِۦ﴾ [إبراهيم: ١٠-١١ الآية]، وكان الصحابة وهم أعلم الناس برسول الله ﷺ، وهو أحب إليهم من كل شيء، وقد مدحهم

ربهم وزكاهم، ومع هذا كانوا يتعاملون معه معاملة لا إطراء ولا غلو، مع الأدب الجمّ والحب الكامل لم يُنكروا بشريته، فهذا عمر رضي الله عنه لما أمرهم أن يأتوا بكتاب ليكتب لهم كتاباً لا يضلوا بعده أبداً: قال عمر: «إن النبي ﷺ غلبه الوجع، وعندكم القرآن، فحسبنا كتاب الله، واختلف أهل البيت».. إلى قوله: «فلما أكثروا اللغط والاختلاف عند النبي ﷺ قال: قوموا عنه». هذا ما أخرجه البخاري في كتاب الاعتصام، وأخرج في كتاب الجهاد: «فقالوا: هَجَرَ رسول الله ﷺ»، وفي نسخة الهروي وشيخه: «هجر»، والحمويي والمستملي: «أهجر»؟ وفي كتاب الجزية والموادعة، باب إخراج اليهود من جزيرة العرب: «فقالوا: أَهَجَرَ، استفهموه»، وغير ذلك، فإن أهل الأهواء لا يقبلون ما صحّ، ويقبلون ما لا خطم لها ولا أزمة، لأن نفوسهم جُبلت على الخبث والنتن، فتراهم يُنكرون الصحاح، بل المتفق عليها، بل المتواتر في بعض الأحيان، بينما يروون المكذوب، بل المعلوم لكل ذي سمع؛ حتى ولو لم يجلس في مجلس علم إذا كانت فطرته سوية لم تلابسها بدعة أو هذا النتن.

انظر إلى هذه الوثنية: جاء في كتاب المحاسن المجتمعة تحقيق با ذئب[1] ص٤٣٦، مكاتبات عبيد الله بن محسن بن علوي، قال: قال سيد البشر ﷺ: «لو اعتقد أحدُكم في حجر لنفعه» فكيف من اعتقد في بشر! معناه والله أعلم: لنفعه اعتقاده أن يحصل مراده وإمدادُه وإسعادُه، وإلا فالحجر لا يُزيل ضرر، ولا يجلب ما يسرّ، وما الأمر إلا كما قيل شعراً:

والمرءُ إنْ يعتقدْ شيئاً وليس كما
يظنُّه لم يخبْ واللهُ يُعطيه. أ.هـ

---

(١) قلت: من باب الإنصاف فإن الشيخ محمد با ذيب أخبرني هاتفياً أنه لا يرضى بالشطحات الصوفية ويبرأ منها، وأن ما وقع منها في كتبه كان لأنه قدَّم النصوص التاريخية كما هي.

ولا شك أن الديانة والنصح للمسلمين تقتضيان عدم إبراز مثل ذلك دون تعليق عليه، فلعله يستدرك ذلك مستقبلاً، وأسأل الله لي وله التوفيق والهداية والسداد. (محمد زياد)

فهل بعد ذلك من شيء من وثنية المشركين تركوها؟ بل لعل أولئك أهون منهم! بل هذا الدعيّ لا يستطيع أن يُنكر على البسطامي أو القشيري أو الشعراني أو ابن عطاء الله وابن عربي وابن الفارض؛ لأن هؤلاء خاضوا البحار وعرفوها، ووقف الأنبياء بساحلها! لا يستطيعون أن يُنكروا عليهم الكفر البواح، بينما هم وأشياخهم يردُّون الصحيح والمتفق عليه، ويختلقون الإفك والكذب، ويجعلون الباطل والدجل حقاً.

أسأل الله أيها الشيخ محمد زياد التكلة أن يؤيدك ويمدك بمدده، ويعينك على دحض الباطل، وإقامة السنن والمعالم التي تركها لنا سلفنا، ولا شك أن أملنا معقودٌ في الله جلَّ وعلا: ﴿هُوَ ٱلَّذِىٓ أَرْسَلَ رَسُولَهُۥ بِٱلْهُدَىٰ وَدِينِ ٱلْحَقِّ لِيُظْهِرَهُۥ عَلَى ٱلدِّينِ كُلِّهِۦ ۚ وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا﴾، جزاك الله خيراً، وكتب الله لك الحسنات، ومحا عنك كل سيئة، وحفظك الله تعالى.

وصلى الله على خير مبعوث، وخير من أمر ونهى، ﷺ.

وكتبه عبد الله/ مساعد بن بشير بن علي

وكان ذلك بالكويت ١٤٢٧/٣/٥

كلمة شيخنا العلامة د. عبد الكريم بن عبد الله الخضير

المدرس في قسم السنة بكلية أصول الدين في جامعة الإمام محمد بن سعود
الإسلامية بالرياض سابقاً

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

أما بعد:

فإن الله سبحانه وتعالى قد أنزل كتابه الكريم وتكفل بحفظه، كما قال جل وعلا: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ﴾، وحفظ ما أنزل معه من الحكمة - التي هي السنّة - كما قال تعالى: ﴿وَأَنزَلَ ٱللَّهُ عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْحِكْمَةَ وَعَلَّمَكَ مَا لَمْ تَكُن تَعْلَمُ﴾، لأنها مفسّرةٌ للقرآن مبيّنة؛ كما قال شيخ الإسلام ابن تيمية في الواسطية: فالسنّة تفسّر القرآن وتبيّنه، وتدلُّ عليه، وتعبّر عنه.

وقال ناظمها ابن عدوان:

وسنّةُ خيرِ المرسلين محمدٍ
تفسِّرُ آيات الكتابِ الممجَّدِ
تُبيِّنُهُ للطالبِيْ سُبُلَ الهدى
تَدُلُّ عليه بالدَّليلِ المؤكَّدِ

فحِفْظُها من حفظ الكتاب؛ لأنها وحي، كما قال تعالى: ﴿وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلْهَوَىٰٓ ۝٣ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْىٌ يُوحَىٰ﴾، ومن مظاهر حفظ السنّة قيام الأئمة الجهابذة بنفي ما أُلصق بها، وبيان ما أُدخل فيها مما افتراه الكذّابون

الدجالون، فلم يألوا جهداً في ذلك، بل وضعوا علامات وأمارات لمن يأتي بعدهم تدلُّه على الأحاديث المكذوبة المفتراة على النبي ﷺ، فمنها:

١- ركاكة معنى الحديث.

٢- كون الحديث مناقضاً لما جاء في القرآن الكريم.

٣- كون الحديث مخالفاً لصريح العقل.

٤- عدم وجود الحديث في دواوين السنة المعتمدة عند أهل الحديث، فإذا فُتِّشت ولم يُظفر بالحديث فإنه يُجزم بكذبه؛ لعِلْمنا أن السنّة قد دُوِّنت، فلم يبق منها شيء، كما نقله ابن الصلاح عن البيهقي.

إذا تقرر هذا؛ فهذه العلامات وغيرها مما لم نذكره تدل دلالة واضحة لكل مطّلع - ولو لم يكن من أهل الاختصاص - على أن الجزء المزعوم سَقْطُه من مصنف الإمام عبد الرزاق بن همام الصنعاني موضوعٌ مختَلَق مفترى مصنوع، إضافة إلى أن جميع نسخ المصنف خالية تماماً من هذا الجزء.

وأحسب أن واضعه إما زنديقٌ قصد بذلك إفساد الدين على أهله؛ لما اشتمل عليه من غلو يشبه غلو النصارى بعيسى عليه السلام، وقد حذّر منه النبي ﷺ أشد التحذير، أو جاهلٌ يريد ترويج منزلة النبي ﷺ؛ مع أنه غني عن ذلك بما ثبت له من رفيع المنزلة وعلو الدرجة وأنه سيد ولد آدم؛ كما أخبر بذلك عن نفسه ﷺ.

وإذا عُلم هذا فالكذب على النبي ﷺ هفوة عظيمة، وموبقة شنيعة، كما قال عليه الصلاة والسلام: «**من كذب عليَّ متعمداً فليتبوأ مقعده من النار**»، حتى قال بعضهم بكفر متعمد الكذب على النبي ﷺ، نسأل الله السلامة والعافية، وإن كان جمهور العلماء على أن ذلك من كبائر الذنوب، ولا يكفر مرتكبه بمجرد ذلك.

ويُشارك الواضعَ راوي الحديث الموضوع من غير بيانٍ لوضعه وكذبه،

كما جاء في مقدمة مسلم ومسند الإمام أحمد وابن ماجه من حديث سمرة عن رسول الله ﷺ: «**من حدَّث عني بحديث يرى أنه كذب فهو أحد الكاذبين**»، فواضعه يدخل في الحديث الأول، ويدخل في الثاني ناشره ومقرظه ومن يُعين على نشره وترويجه.

وقد اطلعت على ما كتبه أخونا الشيخ محمد زياد بن عمر التكلة -وفقه الله - ردًّا على هذا الجزء المزعوم المفقود فألفيتُه كافياً شافياً، فجزاه الله عن الإسلام والمسلمين خيراً لقاء ما قام به من دفاع عن سنّة النبي ﷺ، وأكثر من أمثاله ممن يتصدى لبيان كذب الكذابين وإفك المفترين.

وعلى من نشره أو قرظه أو أعان على نشره وترويجه أن يثوب ويرجع عن غيّه إلى رشده، ويتوب إلى الله سبحانه وتعالى قبل أن يندم ولا ساعة مندم.

والله أعلم، وصلى الله وسلَّم على نبينا محمد وآله وصحبه أجمعين.

وكتبه الفقير إلى عفو مولاه

عبد الكريم بن عبد الله الخضير

١٤٢٧/١١/٢٧

بيان مركز الإمام الألباني

الرقم: ١/ أ/ ٣٠٩

التاريخ: ٢٦/٣/١٤٢٧هـ - ٢٥/٤/٢٠٠٦م

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن والاه.

أمَّا بعد.

فلقد بَلَغَنا - بِأَسَىً بالغ - ما أَحْدَثَتْهُ بعضُ الأَيادي الآثمة مِن أدعياءِ العلم المُعاصرين - مِن المُتَصوِّفة والخُرافيِّين - مِن كذبٍ على النبيِّ ﷺ، وكذبٍ على التاريخ الإسلاميِّ، وكذبٍ على التراث العلميّ؛ ذلك في نسبتِهم كتاباً مصنوعاً مُخْتَلَقاً مُفترى - لا خِطام له ولا زِمام - للإمام عبدالرزَّاق الصَّنعانيّ - المُتوفَّى سنة (٢١١هـ): حيث طبعوه داسِّين فيه مَروياتٍ باطلةً، وأخباراً كاذبةً - نَاسِبينَها إلى النبيِّ ﷺ؛ يدورُ جلُّها حولَ زَعْمِ أَوَّلِيَّةِ خلقِ نُورِ نبيِّنا محمدٍ ﷺ على سائرِ الخَلْقِ أجمعين، وما أَشبهَهُ مِن خُزَعْبيلات وتُرَّهات؛ تُنافي عظمةَ نبيِّنا ﷺ، ومكانتَه الرفيعةَ السَّامِقةَ.

ذلك ما صَنَعَه المَدْعُوُّ (عيسى بن مانع الحميري)، وصِنْوُهُ المَدْعُوُّ (محمود سعيد ممدوح) - بصفاقةٍ بالغةٍ، وجهالةٍ سابغةٍ - هداهما اللهُ سبيلَ الرشاد -.

وليس يخفى على ذي فِطْنَةٍ ما يُؤدِّي إليه هذا العملُ الباطلُ، والقولُ المنكرُ مِن عقائدَ فاسدةٍ، وآراءٍ باطلةٍ - تزرعُ الغُلُوَّ، وتحصدُ الحقَّ -.

فمن باب أداءِ الواجبِ في أعناقِ أَهْلِ العلم ﴿لَتُبَيِّنُنَّهُۥ لِلنَّاسِ وَلَا تَكْتُمُونَهُۥ﴾ أصدرنا هذا البيان الأمين؛ تحذيراً للمسلمين الصالحين، وكشفاً للأدعياءِ المُبطلين.

واللهُ وليُّ الصادقين.

مركز الإمام الألباني

سليم بن عيد الهلالي

محمد بن موسى آل نصر

علي بن حسن الحلبي

مشهور بن حسن آل سلمان

بسم الله الرحمن الرحيم

بيان من أساتذة الحديث بجامعة الملك سعود

يؤكدون فيه بطلان الجزء المنسوب لمصنف عبدالرزاق بن همام

الحمد لله رب العالمين، وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد:

فقد تابع أساتذة الحديث بجامعة الملك سعود باهتمام كبير الحديث الدائر حول «الجزء المنسوب لمصنف عبدالرزاق»، وحيث إنَّ هذا الموضوع داخل في اختصاص الأساتذة الكرام ومحل اهتمامهم فقد شكلت لجنة للنظر في هذا الجزء ودراسته، وبعد الاطلاع على الجزء المذكور، وما كُتب حوله من نقد وبيان - خاصةً ما كتبه الشيخ محمد زياد التكلة؛ والذي توسع وبيّن من وجوه أنَّ ما نشره الدكتور/ عيسى بن عبدالله الحميري زاعماً أنه القسم المفقود من مصنف عبدالرزاق باطل، وهو افتراء على الإمام عبد الرزاق - ظهر للجنة ما يلي:

١) بطلان الجزء المنسوب لمصنف عبدالرزاق بن همام من وجوه عديدة ليس هذا موضع التوسع في ذكرها.

٢) وجوب مناصرة العلماء والمشايخ الذين كتبوا في نقد هذا العمل القبيح، وإحالة من قام بهذا العمل المنكر إلى القضاء الشرعي، حتى يلق جزاءه، ويكون رادعاً لغيره من المتلاعبين، حماية لجناب الدين، وصيانة للسنة المطهرة من عبث العابثين.

٣) أنّ هذه جريمة لم تُعهد في هذا العصر بهذه الصورة مما يجعل للردّ عليها وبيان زيفها أهمية قصوى، وقد تواتر عن النبي ﷺ قوله: «من كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّدًا فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ من النَّار».

وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

أساتذة الحديث بجامعة الملك سعود:

د. سعد بن عبدالله الحميّد

د. خالد بن منصور الدريس

د. محمد بن تركي التركي

د. إبراهيم ابن حماد الريس

د. علي بن عبد الله الصيّاح

د. تيسير بن سعد أبو حيمد

د. عبدالمحسن التخيفي

بيان الشيخ د. سعد بن عبد الله الحميّد

الحمد لله حق حمده، وصلاته وسلامه على محمد وصحبه، وسلم تسليماً، أما بعد:

فقد اطلعت هذه الأيام على إصدار بعنوان: «الجزء المفقود من المصنف للحافظ الكبير أبي بكر عبد الرزاق بن همام الصنعاني»، وهو بتحقيق الدكتور عيسى بن عبد الله بن محمد بن مانع الحميري، وقرظه محمود سعيد ممدوح.

فلما نظرت في هذا الجزء وتصفحته هالني ما رأيت، وما ظننت أن أحداً سيقدم على مثل هذه الجريمة التي لا تقل عن جريمة الدانمارك لو كان المسلمون على قدر من الوعي؛ إذ كيف يجرؤ هذا الأفّاك الذي أقدم على الوضع والكذب على رسول الله ﷺ، وصحابته الكرام رضي الله عنهم، والتابعين لهم بإحسان، وفي هذا العصر الذي ظننا معه أن الوضع في الحديث قد انتهى وطوي بساطه منذ أكثر من ألف عام، وإذا بقوم يخرجون في هذا الزمن وقد خلعوا ربقة الدين والخوف من الله، ونزعوا جلباب الحياء من عباد الله الذين سيفضحونهم ويكشفون جريمتهم.

من الذي قال لهم إن «مصنف عبد الرزاق» فيه سقط؟ وعلى أي شيء اعتمدوا؟ وهل الكتاب الذي فيه سقط تسقط معه جميع طرق أحاديثه وآثاره[1]؟

---

(١) أعني من جميع كتب الحديث، فلا توجد إلا في الجزء الساقط؛ إذ من المعلوم أن كتب الحديث تشترك في رواية الأحاديث وتلتقي طرقها. =

ثم انظروا يا عباد الله في ألفاظ تلك الأحاديث والآثار وسخافتها، وبعضها فيها تعبير لا يُعرف في العصور الخوالي، ولا يُعرف إلا في هذه الأزمان، ولَكْنَةُ الأعاجم فيها ظاهرة، والجهل برجال الحديث يعرفه فيه أهل الاختصاص، فتجد فيه رجلاً من أتباع التابعين يصرح بالسماع من الصحابة، لعلَّه صار ممن كُشفت له حُجُبُ الزمان، والجنون فنون! فنسأل الله تعالى أن يهتك ستر واضعه، ومن أعانه، وعلم بذلك ورضيه، وصلى الله وسلم على نبينا محمد.

كتبه / سعد بن عبد الله بن عبد العزيز الحميِّد

٧ / ٢ / ١٤٢٧ هـ

= [قال محمد زياد: كان شيخنا يرغب بتعديل عبارته حول السقط، ولكنها نُشرت في الإنترنت قبل الاستدراك، ولذلك جرى التنويه هنا: بأن الشيخ يرى وجود سقط يسير في أحاديث الطهارة، ولكنه ليس كتاباً كاملا (الإيمان!) كما جاء عند الحميري، فضلاً أن جزء الحميري لم يتغيَّر الحكم عليه بالوضع برمّته.

وقرأتُ هذا التعليق على شيخنا فأقرَّه.]

بيان فضيلة الشيخ الدكتور عبد الله بن حمود التويجري

رئيس قسم السنة في كلية أصول الدين بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية سابقاً

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على من لا نبي بعده.

أما بعد:

فقد اطلعت على القطعة المنسوبة لمصنف عبد الرزاق، والتي أخرجها عيسى بن عبد الله الحميري ومحمود سعيد ممدوح، فما ترددت في كونها مكذوبة النسبة إليه، ففي متونها الباطل وما لا أصل له، مما يضاد الكتاب والسنّة، وبعضها منتزع بلا حياء من دلائل الخيرات، فضلا عن التركيب الواضح للأسانيد.

كما قرأتُ كتابة الأخ الشيخ الفاضل محمد زياد بن عمر التُّكلة - وفقه الله وسدَّده - في تفنيدها، فوجدته قد كفى وشفى وأحسن ما شاء أن يُحسن في بيان كذب هذه القطعة وأنها زور كلها، فجزاه الله خيراً في الذبّ عن سنّة النبي ﷺ، وأجزل له المثوبة، إذ نصح لله ولرسوله ولعامّة المسلمين، ووفقه وأعانه.

وبهذه المناسبة فإني أحذّر إخواني المسلمين مما يكتبه أو ينشره المبتدعة والضُّلّال من أمثال ذينك الرجلين.

كما أذكرهما بحق النبي ﷺ وأصحابه رضي الله عنهم وأمة الإسلام، فليؤديا إلى كل ذي حقٍّ حقَّه، وليتقيا الله في كل ما يأتيان ويذران،

وليستعدّا للنقاش والوقوف بين يدي الله، والحساب على النقير والقطمير، فلعل ذلك يكون سبباً في التوبة إلى الله، وإعلان حقيقة هذه القطعة المزورة، والتحذير منها ومن مزوِّرها، فإن كذباً على النبي ﷺ ليس كالكذب على غيره، مع أنه لا يفتري الكذب الذين يؤمنون: ﴿إِنَّمَا يَفْتَرِي ٱلْكَذِبَ ٱلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ﴾، «**ومن كذب علي متعمداً فليتبوّء مقعده من النار**»، كما أن في هذا غشًّا لمن يثق بهما من السذّج، و «**من غشّنا فليس منّا**».

كما أدعوهما إلى التمسك بالكتاب والسنّة، والعضّ عليهما بالنواجذ، والدعوة إليهما، وليحذرا كل الحذر من البدع والضلالات والدعوة إليها، فإن «**من دعا إلى هدى كان له من الأجر مثل أجور من تبعه، لا ينقص ذلك من أجورهم شيئاً، ومن دعا إلى ضلالة كان له من الأوزار مثل أوزار من تبعه، لا ينقص ذلك من وزرهم شيئاً**».

وليرعيا النبي ﷺ في صحابته رضي الله عنهم عموماً: «**الله الله في أصحابي**»، وفي أهل بيته، والخلفاء الثلاثة خصوصاً، وليتقيا الله فيهم، فإن النيل منهم نيلٌ من الرسول ﷺ، وليحذرا أن يكونا من معاول الهدم للإسلام بأيدي أعدائه من اليهود والنصارى والرافضة.

وإنني أتأسف لما وصل إليه حال محمود سعيد ممدوح، حيث كنت أعرفه قديماً معرفة جيدة، وذلك عندما كان يُكثر التردد هو والشيخ علي جمعة - مفتي مصر الحالي - على الوالد رحمه الله من نحو سبع وعشرين سنة، وكان عنده اهتمام بالحديث، وعنده وعند الثاني مغالاة في إظهار السنّة والسلفية أمامنا، ثم كان ما كان من تغيّر، ولا حول ولا قوة إلا بالله، ونسأل الله الثبات على دينه.

أسأل الله أن يردهما إلى رشدهما، وأن يحفظ المسلمين من شر كل ذي شر هو آخذ بناصيته، ويرد كيد أعداء الإسلام والمسلمين، كما أسأله

سبحانه أن يرزقنا التمسك بالكتاب والسنة، ويرزقنا الإخلاص والمتابعة والثبات حتى الممات، وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه ومن اهتدى بهداه، وسلَّم تسليماً كثيراً.

وكتب

عبد الله بن حمود بن عبد الله التويجري

١٤٢٧/١٢/١

بيان الشيخ عبد الله بن عبد الرحمن السعد

الحمد لله رب العالمين، وبه أستعين، وأصلي وأسلم على نبينا محمد، وعلى آله وأصحابه أجمعين، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين، أما بعد:

فقد اطلعتُ على كتاب زعم محققه أنه هو الجزء المفقود من مصنف عبد الرزاق، وبعد الاطلاع عليه، وجدت أن هذا كذب وليس بصحيح، بل هو عبارة عن متون موضوعة وأسانيد مختلقة رُكِّبت لهذه المتون، وكل من له تخصص في هذا الفن يعلم ذلك علم اليقين، والأدلة على ذلك كثيرة، منها:

أولاً: أن المخطوطة المزعومة لهذا الكتاب لم تثبت، فقد ذكر واضعها أنها وُجدت في الاتحاد السوفيتي السابق، وأنها قد احترقت(١)، ولاشك أن مثل هذا غير مقبول، وهل يكفي مثل ذلك في نسبة الأحاديث والآثار التي فيها إلى الرسول ﷺ والسلف الصالح من الصحابة وغيرهم! بل إن مثل هذا لا يكتفى به في نسبة كتاب إلى عالم من علماء الأمة، فكيف بالرسول ﷺ؟

ثانياً: أن متون هذه الأحاديث باطلة، فهي من جهة اللفظ والتركيب ركيكة، ومن جهة المعنى مخالفة للكتاب والسنة. ومن أمثلة ذلك:

١٨- عن جابر أنه قال: سألتُ رسول الله ﷺ عن أول شيء خلقه الله

---

(١) ينظر ما كتبه الشيخ زياد بن عمر التكلة حول هذا الجزء فقد كفى وشفى، جزاه الله خيرا.

تعالى، فقال: (هو نور نبيك يا جابر، خلقه الله، ثم خلق فيه كل خير، وخلق بعده كل شيء، وحين خلقه أقامه قدامه من مقام القرب اثني عشر ألف سنة، ثم جعله أربعة أقسام، فخلق العرش و الكرسي من قسم، وحملة العرش وخزنة الكرسي من قسم، وأقام القسم الرابع في مقام الحب اثني عشر ألف، ثم جعله أربعة أقسام، فخلق القلم من قسم، واللوح من قسم، والجنة من قسم، ثم أقام القسم الرابع في مقام الخوف اثني عشر ألف سنة، جعله أربعة أجزاء، فخلق الملائكة من جزء، والشمس من جزء، والقمر والكواكب من جزء، وأقام الجزء الرابع في مقام الرجاء اثني عشر ألف سنة، ثم جعله أربعة أجزاء، فخلق العقل من جزء، والعلم والحكمة والعصمة والتوفيق من جزء، وأقام الجزء الرابع في مقام الحياء اثني عشر ألف سنة، ثم نظر الله عز وجل إليه فترشح النور عرقاً، فقطر منه مائة ألف وأربعة وعشرون ألف وأربعة آلاف قطرة من نور، فخلق الله من كل قطرة روح نبي أو روح رسول، ثم تنفست أرواح الأنبياء، فخلق الله من أنفاسهم الأولياء والشهداء والسعداء والمطيعين إلى يوم القيامة. . .) الخ.

١- عن السائب بن يزيد قال: (إن الله تعالى خلق شجرة ولها أربعة أغصان، فسماها شجرة اليقين، ثم خلق نور محمد ﷺ في حجاب من درة بيضاء مثله كمثل الطاووس، ووضعه على تلك الشجرة، فسبح عليها مقدار سبعين ألف سنة، ثم خلق مرآة الحياء، ووضعها باستقباله، فلما نظر الطاووس فيها رأى صورته أحسن صورة وأزين هيئة، فاستحى من الله فسجد خمس مرات، فصارت علينا تلك السجدات فرضاً مؤقتا. . .) الخ.

٤- عن ابن عباس أنه قال: (لم يكن لرسول الله ﷺ ظل، ولم يقم مع شمس قط، إلا غلب ضوءه ضوء الشمس، ولم يقم مع سراج قط إلا غلب ضوءه ضوء السراج).

١٠- عن ابن جريج قال: (كان البراء يكثر من قول: اللهم صل على

محمد وعلى آله بحر أنوارك ومعدن أسرارك).

١١- عن الحسن قال: من يكثر من قول: اللهم صل على من تفتقت من نوره الأزهار، زاد ماء وجهه.

١٢- عن ابن عيينة عن مالك أنه كان يقول دائماً: اللهم صل على سيدنا محمد السابق للخلق نوره.

١٣- عن سليمان بن يسار قال: علمني أبو قلابة أن أقول بعد كل صلاة سبع مرات: اللهم صل على أفضل من طاب منه النجار، وسما به الفخار، واستنارت بنور جبينه الأقمار، وتضاءلت عند جود يمينه الغمائم والبحار.

١٤- عن ابن جريج قال: قال لي زياد: لا تنس أن تقول بالغدوة والآصال: اللهم صل على من منه انشقت الأنهار، وانفلقت الأنوار، وفيه ارتقت الحقائق وتنزلت علوم آدم.

١٥- عن ابن عون قال: علمني شيخي أن أقول ليل نهار: اللهم صل على من خلقت من نوره كل شيء.

١٦- عن سالم قال: علمني سعيد بن أبي سعيد أن أقول دوماً: اللهم صل على كاشف الغمة، ومجلي الظلمة، ومولي النعمة، ومولي الرحمة.

ثالثاً: أن أسانيد هذه الأخبار مركبة، وواضعها ليس له معرفة بأسانيد الحديث وطرق الرواية، فالإسناد الثاني من هذا الجزء المزعوم، فيه أن ابن جريج قال: أخبرني البراء ـ أي ابن عازب ـ وهذا كذب، فابن جريج لم يسمع من البراء، ولا أعلم خلافاً بين أهل الحديث في ذلك.

وفي حديث رقم (٢٤): عن الزهري أنه سمع عقبة بن عامر رضي الله تعالى عنه. وهذا كذب؛ فلم يذكر أحد من أئمة الحديث أن الزهري سمع من عقبة بن عامر.

وفي الحديث رقم (٢٢): مالك عن يحيى بن أبي زائدة عن أبي سعيد الخدري رضي الله تعالى عنه. قلت: مالك لا يروي عن يحيى بن أبي

زائدة، بل العكس هو الأقرب؛ فمالك أقدم من يحيى بن أبي زائدة، فبين ولادتهما أكثر من ٢٥ سنة، وهل يحتاج مالك إلى أن يروي عن يحيى عن أبي سعيد وبينهما مفاوز؟

ومثله حديث (٣٤).

وفي حديث (٣٠): الزهري عن ابن عيينة. والزهري لا يروي عن ابن عيينة؛ بل ابن عيينة هو تلميذ للزهري.

وفي حديث (١٣): عن سليمان بن يسار قال: علمني أبو قلابة. وهذا غير صحيح؛ فسليمان بن يسار ليس من تلاميذ أبي قلابة؛ بل هما قرينان، ولعل سليمان أقدم، وهو من فقهاء المدينة السبعة.

وغير ذلك من الأسانيد المركبة.

رابعاً: مما يدل على كذب هذه الأحاديث؛ أن هذه الأحاديث لم يروها أحد من أصحاب عبد الرزاق كالإمام أحمد وإسحاق بن راهويه في مسانيدهم وغيرهم من أصحاب عبد الرزاق ولا ممن أتى من بعدهم، فلم ينسبوها إلى مصنف عبد الرزاق، فأين هم عن هذه الأحاديث حتى تكتشف في القرن الخامس عشر؟ فهذا كافٍ في بيان كذب هذا الجزء، وغير ذلك من الأدلة التي تدل على كذب هذا الجزء المزعوم.

فالواجب على علماء المسلمين إنكار هذه الجريمة القبيحة، وينبغي إحالة من قام بهذا العمل المنكر إلى القضاء الشرعي، حتى يلقىٰ جزاءه، ويكون رادعاً لغيره من المتلاعبين، حماية لجناب الدين، وصيانة للسنة المطهرة من عبث العابثين.

وبالله التوفيق.

كتبه: عبد الله بن عبد الرحمن السعد

١٤٢٧/٤/١٢

بيان الشيخ عبد القدوس بن محمد نذير الهندي

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيد المرسلين، نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد:

فلما أخبرني بعض الأخوة أنه صدر كتاب باسم «الجزء المفقود من الجزء الأول من المصنف» للإمام عبد الرزاق الصنعاني -رحمه الله تعالى- فسررت جداً، وظننت أنه سيكون تكملة للمصنف، مثل الجزء المفقود لمصنف ابن أبي شيبة -رحمه الله تعالى- ولكن لما تصفحت أوراقه خاب ظني، وتبين لي أنه كذب وافتراء على الإمام الصنعاني رحمه الله، وتلفيق بين أقوال مختلَقة على لسان نبينا الكريم ﷺ وبعض السلف الصالحين، وبين إسناد الإمام الصنعاني، وكل من له إلمام بعلم الحديث، والنظر في نهج المحدثين في تأليف الحديث وتصنيفه لا يشك أن ما جاء في هذا الكتيب- وخاصة ما يتعلق عن خَلْق النبي -ﷺ- وصفاته: أنه نسجه شاطر هندي، وزخرفه وصبغه دكتور إماراتي، لهوى في نفس كل منهما.

ومما لا يدع لي مجالاً للشك وأجزم بأن هذا نسيج الهند نقطتان:

الأولى: ما بدأ به ناسخ المخطوطة المزعومة من كلمة دعاء «رب يسر ولا تعسر وتمم بالخير»، فترصيع الكتاب بهذا الدعاء وخاصة كلمة «وتمم بالخير» معهود في الهند، لا يكاد يوجد لدى الآخرين، خاصة عند المتقدمين، وكنا نلقَّن هذا الدعاء في الكتاتيب عند افتتاح أي كتاب جديد.

الثانية: خط صورة المخطوطة المزعومة بأنها كتبت عام ٩٣٣ من هجرة سيد المرسلين ببغداد، فمن له نظرة في الكتب العربية المطبوعة

بالهند خلال مئة سنة يعرف تماماً أن رسم الكلمات للمخطوطة على طريقة الخطاطين الهنديين.

فجزى الله أخانا الشيخ محمد زياد تكلة الذي تصدى لهذه الفرية الحديثة، وكشف عن عواره، وشكر سعيه، وجعله في موازين حسناته يوم القيامة، وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

كتبه الراجي عفو ربه القدير
عبد القدوس بن محمد نذير
٢٤/٣/١٤٢٧هـ

كلمة الشيخ صالح بن عبد الله الدرويش

الحمد لله وحده والصلاة والسلام على من لا نبي بعده وبعد:

فلا يشك عاقل أن الله جل وعلا حفظ سنة نبيه ﷺ، وقد انتهى زمن تدوين السنة منذ قرون طويلة، وقد تم طباعة مدونات الإسلام على مخطوطات موثقة، ولم يجرأ أحد من أعداء الإسلام وأعداء السنة بادعاء العثور على مخطوطات وهي كذب وبهتان؛ فضلاً ممن ينتسب للإسلام، والسبب بسيط وهو وجود التقنية العلمية والخبراء في أنحاء العالم؛ الذين يميزون الآثار والمخطوطات ويستطيعون تحديد عمرها بدقة، وهذا من حفظ الله لحديث رسول الله ﷺ.

ولا يمكن أن يوجد أحاديث للنبي ﷺ هي من أصول الشرائع أو العقائد ضاع، بل هي محفوظة بحفظ الله لها.

وبعد هاتين المقدمتين أقول: من أعجب العجب أن يزعم رجل محسوب على الإسلام وأهله، ويصف نفسه بخادم العلم الشريف، ويعتدي على أحاديث الرسول ﷺ، ويزعم أنه وجد مخطوطة فيها أحاديث مفقودة، وأن هذه المخطوطة احترقت تحت قنابل الروس، وبقيت منها نسخة خطية معاصرة نادرة لا مثيل لها، ويقدم له من سمى نفسه بخادم سنة رسول الله ﷺ!!

وتلك الوجادة لا عبرة بها عند أهل الإسلام.

وقديما قيل: من أمن العقوبة أساء الأدب.

والعجب أن تكون تلك الإساءة في بلد يملك أحدث التقنية والتطور،

وفيه مؤسسات علمية مهتمة بالتراث الإسلامي، والذي اعتنى بتحقيق هذا «الكنز الثمين» تولى إدارة أوقاف دبي، وبالقرب منه جمع من المراكز العلمية المتخصصة، ولكنه يزعم أن المخطوطة احترقت!!

ولكن السؤال: من هو الناسخ لهذه المخطوطة؟ ومن هو الناقل لها؟ ومن هو الدكتور عيسى المانع الحميري الذي أُلغيت رسالته العلمية في جامعة أم القرى؟

فإن كان الدكتور عيسى المانع يجهل حقيقة كلام أهل العلم في حفظ الله للقرآن والسنة فتلك مصيبة، ومثلها جهله بكلام أهل العلم في الوجادة والأخذ بها، والتلقين، والتدليس.

وقديما قال أهل السنة للمبتدعة: سموا لنا رجالكم.

وإن كان المحقق يجهل هذه المسلَّمات عند علماء الحديث فكيف يُقْدِم على التحقيق ويقتحم هذا الميدان؟

وإذا كان عنده علم بها فكيف يعرّض نفسه لقول النبي ﷺ: «مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّدًا فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنْ النَّارِ»؟ والأمر جدّ خطير! فخصمه الرسول ﷺ، وعلى كل من سعى في طباعة هذه الرسالة أن يتوب إلى الله عز وجل، فإن الحساب يوم القيامة عسير.

وقد أعان الله عز وجل الباحث الشيخ محمد زياد التكلة وفقه الله - وهو من الشباب النابغين المهتمين بسنة النبي ﷺ - في كتابة هذه الرسالة للذب عن سنة النبي ﷺ، وكشف عوار المحقق (خادم العلم الشريف)! وقد أجاد وأفاد الشيخ زياد في مناقشة المحقق، وأسأل الله تعالى له القبول والتسديد، وأن يجزيه سبحانه خير الجزاء، آمين.

وكتبه

صالح بن عبدالله بن عبدالكريم الدرويش

القاضي بالمحكمة العامة في القطيف

بيان معالي الشيخ د. سعد بن ناصر الشثري

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، وبعد:

فقد اطلعت على مطبوعة كُتب عليها: (الجزء الأول من الجزء المفقود من المصنف للحافظ عبد الرزاق بن همام الصنعاني، بتحقيق الدكتور عيسى ابن عبد الله بن محمد بن مانع الحميري - الطبعة الأولى ١٤٢٥هـ). وبعد تصفحي لما تحتويه من أخبار وآثار تيقنت أن المحقق قد وهم في نسبة ذلك للإمام عبد الرزاق - رحمه الله -، وكل من له معرفة بالحديث النبوي يعلم ذلك متى شاهد أسانيد هذه القطعة ومتونها؛ ونظراً لأنني أعمل على تحقيق مصنف الحافظ أبي بكر بن أبي شيبة فقد وقفت على نسخة خطية لمصنف ابن أبي شيبة موثقة بالأسانيد والسماعات، وهي موجودة في المكتبة الأسدية بدمشق، وكان مما خدمت به هذه النسخة أن سجَّل بعض أئمة الحديث زوائد مصنف عبد الرزاق على مصنف ابن أبي شيبة في هوامش النسخة، وبتتبع هذه الزيادات لم أجد منها شيئا في مطبوعة الحميري، ومن أمثلة ذلك: حديث عبد الرزاق، عن يحيى بن العلاء، عن واصل بن السائب، عن أبي سورة، عن أبي أيوب الأنصاري، قال: خرج علينا رسول الله ﷺ، فقال: «حبذا المتخللون». قيل: وما المتخللون يا رسول الله؟ قال: «المتخللون: إما تخليل الطعام فمن الطعام، وإما تخليل الوضوء فالمضمضة والاستنشاق». ولذا سأقوم - إن شاء الله - بطبع هذه الزوائد على نسختي من مصنف ابن أبي شيبة ليستفيد من وجودها طلبة العلم؛ فهذا

دليل آخر غير ما ذكره أصحاب الفضيلة من الأدلة على وهم المحقق في نسبة ذلك إلى النبي ﷺ، وأسأل الله - عز وجل - للجميع التوفيق لخيري الدنيا والآخرة.

وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

كتبه

سعد بن ناصر بن عبد العزيز الشثري

بيان الشيخ عبد العزيز بن مرزوق الطريفي

الحمد لله أحمده حق حمده، وأُصلي وأُسلّم على عبده ونبيّه، وبعد:

فقد قرأت ما طُبع أخيراً ويُنسب إلى أنه قطعة من «المصنف» لعبدالرزاق مفقودة، تحقيق «الحميري»، وقد قرأته مراراً، وعقب كل مرة لا أجد بُداً من قول: (لعن الله من وَضَعه).

وكل من عرف السنّة وأنس بها يعلم بيقين أنه موضوع، ولا تجوز نسبته للنبي ﷺ بحال، وإن كان جملة قليلة من آثاره تجري على نسق وسمت «المصنف» لعبد الرزاق، وأكثره ليس كذلك.

وكنت أظن أن الكذب على النبي ﷺ أمر قد طوي بساطه من المنتسبين للعلم من أهل الإسلام، وأن النقاد قد أمنوا ذلك، ووضعوا سهامهم في غيره، حتى رأيت هذه القطعة المنسوبة إلى مصنف عبدالرزاق، علمت أنه ما من قوم إلا ولهم عقب، ولكل قوم وارث.

ثم أطلعني الأخ زياد التكلة على رسالة ردّ فيها على الكذب، ونافح فيها عن سنة المصطفى ﷺ، وقد أجاد وأحسن فيما كتب، أجزل الله له المثوبة، وأحسن له العاقبة.

وصلى الله على نبينا محمد وآله وصحبه أجمعين.

بقلم

عبد العزيز بن مرزوق الطريفي

١٤٢٧/٨/٢٠

تقريظ الشيخ بدر العمراني المغربي

قال حفظه الله تعالى:

لما طالعتُ رسالة الأخ الفاضل الشيخ محمد زياد التكلة بارك الله فيه، تحركت قريحتي لتأييد الحق ودحض الباطل، فأنشدتُ لنفسي مقرظا: [البسيط]

هذا الكتابُ كتابُ الحقِّ والسَدَدِ
هذا الذي دكّ صَرْح الزَّيْفِ والجَحَدِ

هذا المُغِيرُ على العادي وطُغْمَتِهِ
دَرْءٌ لِبَأْسِ حُماةِ الزَّيْغِ والنَّكَدِ

قَوْمٌ تَرامَوا على الآثار في سَنَنٍ
بالكِذْبِ والوَضْعِ والتَّخْلِيقِ والرَّهَدِ

يا ويحهمْ من نبيِّ الله سيدنا
خَصْماً غَدَاةَ لِقاءِ البارِئِ الصَّمَدِ

صَلّى عليه كرامُ الخلْق ما صَدَحَتْ
وُرْقُ الحَمام بلا حصْرٍ ولا عَدَدِ

وويحهمْ من مآلٍ في لَظى سَقَرٍ
يعلو وُجوهَهُمُ الإِقْتارُ مِنْ كَمَدِ

قَوْمٌ تَقَدَّمَهُمْ إِبْليس في أَمَم
رَوْماً لِطَمْسِ هُدى المُخْتار بالرَّصَدِ

هَيْهاتَ هَيْهاتَ أَنْ تَسْمُو مَدارِكُهُمْ
و الأُسْدُ تزهو بِنَهْجِ الرُشْدِ والرَّشَدِ

أَمّا زِيادُ فَهَدَّ الصَّرْحَ مِنْ أُسُسٍ
وفَتَّقَ السِتْرَ عن خَتْلٍ وعن نَكَدِ

وأَنْهرَ الحقَّ ينبوعاً لكل صَدٍ
يُذْكِي بِهِ الرُوحَ رَوْحاً طَيِّبَ الحَتَدِ

يا سَعْدَهُ بالرضا والخَيْرُ يَرْقُبُهُ
مِنَ الإله مدى الأعصار والأَمَدِ

وقَبَّحَ الشُّؤْمَ منْ سِيدِ الأُلى حَسَباً
يَرْعاهُ وَهْناً على وَهْنٍ إلى الأَبَدِ

وتَمَّمَ الله نَصْراً لاحَ سُؤْدُدُهُ
يُحْيي السُّعودَ ويَمْحو ظُلْمَةَ الفَنَدِ

كلمات أخرى..

قال محمد زياد: وكذلك كتب عددٌ من المشايخ في نقد الجزء المكذوب، فكتب الشيخ الفاضل **عمر بن موفق النشوقاتي** الدمشقي رسالة في إبطال الجزء، وهي طويلة في نحو ثلاثين صفحة.

وكتب الشيخ **أديب الكمداني** في قصة المخطوط الذي رآه، وبيان وضعه، مع تبرئته للحميري وممدوح من مباشرة التزوير والوضع، وأن واضعه ومزوّره من الهنود.

وكتب الشيخ **عبد العزيز بن فيصل الراجحي** كتابة مطولة، وكذا غيره من المشايخ الفضلاء، الذين لم تصلني كتاباتهم بعد.

واتصلتُ هاتفياً بشيخنا محدّث العراق وخبير مخطوطات كتب السنة: الشيخ **صبحي البدري السامرائي** حفظه الله تعالى، وأخبرته بأمر الجزء وبعض الأحاديث التي فيه، فقال لي: «هذه الأحاديث موضوعة لا أصل لها في مصنف عبد الرزاق، والزعم بأن هذه نسخة متممة للمصنف كذب، ولا أعلم له نسخة كاملة، والنسخة التي طبع عليها شيخنا الأعظمي أنا الذي دللته عليها».

ووعدني أن يكتب في الموضوع، ولكن تعذر الاتصال به، ولا أدري ماذا حصل مع فضيلته.

وأخبرني شيخنا المحدّث العلامة **ثناء الله بن عيسى خان المدني** مفتي لاهور أن جماعة من أهل الحديث في باكستان كتبوا ردوداً على جزء الحميري المفترى، إذ أنه نُشر هناك على نطاق واسع، وتُرجم إلى اللغة للأردية.

وكذا كتب عدد من الأفاضل طلبة العلم، وذكرتُ أسماء كثير منهم في مقدمة رسالتي (الإزهاق لأباطيل الإغلاق)، ومن شاء الاستزادة فليرجع لأصل الموقع الذي نُشرت فيه الردود على شبكة المعلومات الإنترنت، وهو ملتقى أهل الحديث.

وأسأل الله أن يجزي خير الجزاء كل من ساهم في كشف هذه الفرية العصرية، وذبَّ عن النبي ﷺ وسنّته الشريفة.

وبعد ما سبق من كلمات العلماء أسوق رسالتيَّ في الموضوع:

الرسالة الأولى:

دفاع عن النبي ﷺ وسنّته المطهرة

وكشف تواطؤ عيسى الحميري ومحمود سعيد ممدوح على وضع الحديث

(تفنيد القطعة المكذوبة التي أخرجاها ونسباها لمصنف عبد الرزاق)

بقلم

محمد زياد بن عمر التُّكْلة

عُفي عنه

الكتابة الثالثة

مزيدة ومنقحة

رمضان ١٤٢٧

بسم الله الرحمن الرحيم

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا، ومن سيئات أعمالنا، من يَهْدِهِ الله فلا مُضِلَّ له، ومن يُضلل فلا هادي له.

وأشهد أنْ لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أنَّ محمداً عبدُه ورسوله.

أما بعد:

فإن الله سبحانه وتعالى لما ختم الشرائع برسالة سيدنا محمد ﷺ، وأتم نعمته علينا، ورضي الإسلام للناس دينا: لم يترك دينه هملاً، بل حفظ هذا الدين من التحريف والتبديل، فحفظ كلامه المنزل: القرآن الكريم، فلا يُزاد حرفٌ فيه ولا ينقص.

وحفظ سنة نبيّه ﷺ، فجعل الكذب عليه من أعظم الموبقات، ففي الحديث المتواتر: «من كذب عليّ متعمدا فليتبوأ مقعده من النار»، وفي الصحيحين عن المغيرة بن شعبة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: «إن كذبا عليّ ليس ككذب على أحد».

وسخّر الله للسنّة عبر الأزمان نخبة الأمة في الديانة والعلم والعقل، تنفي عنها كذب الكاذبين، بل وأوهام الصادقين، فلا يمكن أن يسري حديثٌ يُنسب إلى النبي ﷺ ولا يثبت عنه إلا بيّنوه وحذروا منه، عبر قواعد متينة هي غاية ما بلغه العقل البشري من طرق التوثيق والتحقيق.

وما زال أهل الباطل على أنواعه يحاولون الدسّ في سنة رسول الله

ﷺ، لنصرة أهوائهم الباطلة[1]، أو لدعوة الناس للزندقة، فما أسرع أن ينكشفوا ويفضحهم الله عز وجل، وينقلب إليهم بصرهم خاسئا وهو حسير.

وقال سفيان الثوري: لو همّ رجل أن يكذب في الحديث وهو في جوف بيت لأظهر الله عليه.

وروي معنى ذلك عن عبد الرحمن بن مهدي وابن معين وغيرهما.

وقال سفيان بن عيينة: ما ستر الله عز وجل أحداً يكذب في الحديث.

وثبت عن ابن المبارك رحمه الله أنه سئل: هذه الأحاديث الموضوعة؟ فقال: تعيش لها الجهابذة، ثم قرأ: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ ﴾.

* * *

واقتداء بمنهج أئمة الحديث في كشف الكذب على النبي ﷺ، ودفاعاً عن السُّنّة، ونُصحاً لعموم الأمة؛ كانت كتابة هذه الكلمات، مستعيناً بالله سبحانه، سائلاً إياه الأجر والمثوبة.

* * *

فقد صدر مؤخراً كتابٌ كُتب عليه: «الجزء الأول من المصنف للحافظ الكبير أبي بكر عبد الرزاق بن همام الصنعاني»، بتحقيق عيسى بن عبد الله ابن محمد بن مانع الحميري، وتقديم محمود سعيد ممدوح، الطبعة الأولى ١٤٢٥هـ-٢٠٠٥م، دون ذكر للناشر، في مجيليد في ١٠٥ صفحات، منها ٤٤ صفحة لمتن الكتاب.

---

(١) فعن عبدالله بن يزيد المقرئ: أن رجلاً من أهل البدع رجع عن بدعته فجعل يقول: انظروا هذا الحديث عمن تأخذونه، فإنا كنا إذا رأينا رأياً جعلنا له حديثاً.
وعن حماد بن سلمة أنه قال: أخبرني شيخ من الرافضة أنهم كانوا يجتمعون على وضع الحديث.
وقال الحاكم: كان محمد بن القاسم الطايكاني من رؤوس المرجئة، وكان يضع الحديث على مذهبهم. ا.هـ.

وبتأمل الكتاب يتبيّن جلياً أنه كتاب مكذوب مفترى؛ أُلصق زوراً وبهتاناً بالحافظ عبد الرزاق رحمه الله، وإنما افتُعل ونُشر لما في متونه من آراء منحرفة وأباطيل مدسوسة، مثل إثبات أولية النور المحمدي، وجملة خرافات أخرى.

أما الأسانيد فقد رُكِّبت كيفما اتفق لتبدو كأنها من رواية عبد الرزاق فعلا، ولكن الممارس لكتب الحديث يعلم بطلانها وتركيبها بمجرد النظر، كيف إذا قرن معها المتون المنكرة ذات المخالفات الشرعية والتراكيب الأعجمية؟ ودرس النسخة المزعومة للكتاب؟

وإزاء ذلك فقد وجب كشف هذا الكذب الصراح؛ الذي فيه تشويه صورة نبينا محمد ﷺ، والدسّ في دينه ما ليس منه، والله المستعان.

مع العلم بأن جميع من عرفتُه علم بالكتاب جزم بوضعه، مثل الشيخ عبدالكريم الخضير، والشيخ سعد الحميّد، والشيخ عبدالله التويجري، والشيخ عبدالله السعد، والشيخ عبدالقدوس محمد نذير، والشيخ عبدالرحمن الفريوائي، والشيخ خالد الدريس، والشيخ عمر الحفيان، والشيخ بندر الشويقي، والشيخ صالح العصيمي، والشيخ أحمد عاشور، والشيخ سعد السعدان، والشيخ عبدالوهاب الزيد، وغيرهم(١).

* * *

وقد كنتُ كتبتُ كتابة أولية عن هذا الكتاب المزعوم في ملتقى أهل الحديث على شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت)، وكانت تلك الكتابة خلال يومين لغرض سرعة تحذير الناس من الكتاب أول نزوله الأسواق، اعتمدت فيها على القرائن المبينة لكذب الكتاب، وقسمتُ الكتابة إلى قسمين رئيسين: نقد المخطوط المزعوم وما يتعلق به، ونقد متون وأسانيد الجزء.

---

(١) ثم ذكرتُ في الرسالة الثانية: «الإزهاق لأباطيل الإغلاق» أكثر من خمسين ممن كذّبها من أهل العلم في سائر البلدان.

- ثم كانت الكتابة الثانية[1] بعد أن وصلتني معلومات مهمة عن ملابسات خروج الكتاب من أحد القريبين للقائمين عليه، وإفادات وملاحظات أخرى من غيره، فكانت كتابتي هذه مزيدة ومحررة، ناسخة للأولى، وسأبقى أزيد وأنقح فيها -إن شاء الله- ما زادت لديّ المعلومات والفوائد حول الموضوع، وأدعو الغيورين على السُّنّة للمشاركة والمساهمة في الكشف عن هذه الجريمة؛ لا حرمهم الله الأجر والمثوبة.

كما أنني أشكر جميع المشايخ الذين أفادوني ببعض الفوائد المتعلقة بالموضوع، سائلا الله أن يجزيهم الخير على نُصرتهم لسُنّة الحبيب صلوات ربي وسلامه عليه.

اللهم انصر دينك، وكتابك، وسنة نبيك، وعبادك الصالحين.

وكتبه محمد زياد التكلة
حامداً مصلياً مسلّماً
الرياض، ليلة الأحد ١٣ المحرم ١٤٢٧[2]

(١) وهذه الكتابة الثالثة مزيدة ومنقحة، بعد أن نُشر باسم الحميري: «الإغلاق على المعترضين على الجزء المفقود من مصنف عبد الرزاق»، ورددتُ عليه ردًّا مطولاً ألحقته بعد هذه الرسالة، بيّنتُ فيه تعمده الكذب الفاضح وإصراره على غش الناس، مع جهلٍ مُسقط وتهرب مكشوف.

(٢) ثم جرت تعديلات وتنقيحات وإضافات قبل دفعه للطبع.

الكلام على الأصل المخطوط

قصة هذا المخطوط:

إن مصنف عبد الرزاق بن همام الصنعاني - المتوفى سنة (٢١١) رحمه الله تعالى - من أهم وأقدم وأكبر مصادر السنّة النبوية، ويحتوي على عدد كبير من الأحاديث المرفوعة للنبي ﷺ، وعدد أكبر من الآثار عن الصحابة والتابعين.

وقد طُبع هذا المصنف بتحقيق الشيخ حبيب الرحمن الأعظمي - رحمه الله - على عدة نسخ خطية، وهي بمجموعها تكمّل الكتاب إلا قليلا من أوله ووسطه، فيبدأ الكتاب من باب غسل الذراعين من كتاب الطهارة، ويظهر أن السقط أول الكتاب لا يتعدى الورقة أو الورقتين، وفرح أهل العلم عامة، وأهل الحديث خاصة: بظهور هذا الكتاب العظيم للاستفادة منه.

أما غيرهم من أهل الأهواء فكان يهمهم من خروج الكتاب شيء آخر! ألا وهو البحث عن حديث مكذوب عُزي خطأً لمصنف عبد الرزاق، ألا وهو حديث: «أول ما خلق الله نور نبيك يا جابر» بطوله، فظنّوا - لجهلهم بالسُّنّة وكتبها - أنه يُمكن أن يكون الحديث في المصنّف فعلا! وبالتأكيد لم يجدوه فيه!

ولما لاحظوا وجود السقط اليسير في أول المصنف المطبوع، تعلقوا بالأماني وأن يكون حديثهم في القدر الساقط من المصنف! وكأن حديثهم سيكون في أبواب الطهارة وإزالة الحدث! وبحثوا عنه في شتى خزائن

المخطوطات العالمية دون جدوى.

من هنا ارتأى بعض من هانت عليه نفسه من أهل الأهواء أن يستغل وجود النقص، ويكمله بما يناسب هواه! وكان من ذلك: الحديث المكذوب المذكور آنفا، فدسّه وغيره من الأباطيل في الكتاب على أن ذلك من القدر الساقط منه!

ولما فرغ من وضعه أعطاه لمن يروج عنده ذلك الكذب والهوى، ألا وهو عيسى مانع الحميري[1]، فما أسرع أن انطلى عليه وتبنّاه، وكان ذاك الحديث الموضوع هو السبب في إخراج الحميري للكتاب!

فقال أول مقدمته (ص٥ و٦): «فقد كثر الجدل حول صحة حديث جابر، ذلك الحديث الذي ضمنه كثير من أهل السير كتبهم وعزوه إلى مصنف عبد الرزاق مجرداً عن الإسناد، وقد اجتهد ساداتنا أهل العلم.. في البحث عن حديث جابر في مظانه المختلفة».

وذكر أنه كلّف أناساً بالبحث عن تتمة الكتاب في مكتبات تركيا، كما بحث الباحثون في اليمن؛ دون جدوى، ثم قال (ص٦ و٧): «وقد بات هذا الأمر شغلي الشاغل، أبحث عنه هنا وهناك، مع الدعاء المتواصل في الأيام المباركات، وفي مهابط الرحمات، مع عباد الله الصالحين، وبالأخص عند النبي الكريم، صلى الله عليه وآله وسلم في الروضة

---

(١) هذا الرجل جهمي قبوري خرافي جلد، تولى إدارة الأوقاف في دُبَيّ مدة من الزمن، وسخّر جهودها وأموالها في عهده لمحاربة السنّة والعقيدة السلفية الصافية، وجمّع حوله عدداً من أهل الأهواء والبدع في سبيل هذا الغرض، تاركاً ما يراه من فساد أخلاقي متزايد في دبي! وأُلِّفتْ باسمه مجموعة من الرسائل كلها في نصرة الهوى، مثل: «تصحيح المفاهيم العقدية في الصفات الإلهية، أو الفتح المبين في براءة الموحدين من عقائد المشبهين»، و«التأمل في حقيقة التوسل»، و«البدعة أصل من أصول التشريع»!! وغير ذلك، وفي كتبه هجوم مسف على أئمة السنّة وأعلامها قديماً وحديثاً، ثم أُخرج من الأوقاف، وبقي مدرّساً في كلية الإمام مالك، وما زال على محاربته للسنّة، بدليل آخر إنتاجه!

المباركة، والمواجهة الشريفة، حتى أتحفنا الله بالعثور على تلك النسخة اليتيمة، أو بالأحرى الجزء الأول والثاني من مصنف عبد الرزاق، على يد أحد الصالحين من بلاد الهند، وهو أخونا في الله الفاضل الدكتور السيد محمد أمين بركاتي قادري حفظه الله».

ثم قال: «ومن توفيق الله عز وجل أننا عثرنا في هذه النسخة على حديث جابر مسنداً.. وتبين لنا بعد ذلك صحة الحديث الذي يرويه عبد الرزاق عن معمر عن ابن المنكدر عن جابر بن عبد الله الأنصاري قال: سألت رسول الله عن أول شيء خلقه الله تعالى، فقال: هو نور نبيك يا جابر.. الحديث.

فثبت لدينا بأن سيدنا ومولانا محمد صلى الله عليه وآله وسلم أول مخلوق في العالم (!) أي أول روح مخلوقة، وآدم أول شبحية مخلوقة، إذ أن آدم مظهر من مظاهره صلى الله عليه وآله وسلم، ولا بد للجوهر أن يتقدمه مظهر، فكان آدم متقدما بالظهور في عالم التصوير والتدبير، وسيدنا محمد ﷺ مقدما في عالم الأمر والتقدير، لأنه حقيقة الحقائق، وسراج المشارق في كل المغارب! وما حديث جابر إلا تفسير لآية المشكاة...»! انتهى كلام الحميري.

فأقول: لما عُرف السبب بطل العجب! وهكذا مدخل الاتحاديين، فمحمد ﷺ (عندهم) هو النور الأولي المخلوق، وهو نور كل شيء؛ ومن ذلك السماوات والأرض، وهو تفسير آية المشكاة ﴿ٱللَّهُ نُورُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾!! تعالى الله عما يقول الظالمون علوا كبيراً.

وحاول الحميري أن يضفي الثقة على نسخته، مادحاً لها أنها أدق من المطبوع، وساق على ذلك بعض الأمثلة.

الحاصل أن المعلومات المذكورة في مقدمته والتي تهمنا عن المخطوط هي ما يلي:

١) أن المخطوط وُجد في الهند على يد أحد مشايخ القادرية (البريلوية) المعاصرين.

٢) وأن الحميري تملك هذه النسخة، وأن محمود سعيد ممدوح رآها في خزانته.

٣) وأنه كُتب عليها أنها نُسخت ببغداد سنة **٩٣٣** على يد إسحاق بن عبد الرحمن السليماني.

٤) وأن الناسخ متقن، بدليل زعم الحميري أن نسخته أدق من المطبوعة.

٥) وأن الحميري قارن بين خطها وخطوط القرن العاشر ودقق وحقق فوجدها مطابقة لها.

٦) وأنه لا سماعات ولا إسناد على النسخة.

٧) وأن في المخطوط زيادة عشرة أبواب عن المطبوع في أوله، وهي: باب في تخليق نور محمد ﷺ، وتسعة أبواب في الوضوء.

هذا ما أفاده الحميري عن نسخته، ولكن هناك أشياء كتمها عمداً، وكشفها الله على يد أحد عارفيه، كما سيأتي.

شهادة ذهبية من الشيخ الكَمَداني:

الشيخ أديب الكَمَداني أحد المشتغلين بعلم الحديث ومخطوطاته في دمشق، وله رسائل وتحقيقات حديثية، وهو أبرز أصحاب الشيخ فريد الباجي التونسي، انتقل منذ سنوات للعمل باحثاً شرعياً في أوقاف دبي، وإماماً وخطيباً في بعض مساجدها، فكانت له صلة عمل مباشرة مع الحميري قبل أن يُطرد الأخير من رئاسة أوقاف دبي.

وكان وصلني عنه طرفٌ من أخبار المخطوط عبر أحد أصحابه وأصحابنا من طلبة العلم البارزين في دمشق، ثم يسّر الله التحدث معه

مطولاً عبر الهاتف من منزل صاحبنا المشار إليه، وكان في المجلس غيرهما من طلبة العلم، وذلك ليلة الجمعة ١١ محرم ١٤٢٧.

فحدثني الشيخ أديب عن المخطوط، وكان مما أخبرني (وروايتي بالمعنى): نظراً لشغف الحميري وولعه الشديد بحديث النور، وسؤاله عن مخطوطات مصنف عبد الرزاق؛ أحب بعض من لا خلاق له من بريلوية الهند أن يُتحفه به، فزوّر المخطوط، وأرسل له مجلدين منه، ولما وصل المخطوط من الهند فرح الحميري به فرحاً شديداً، وأولم لأجله وليمة كبيرة!

وعرض الحميري المخطوط على الكمداني ومحمود سعيد ممدوح، فأصر الأول على أنه مفترى، وقال إنه موضوع حديثاً جداً بالنظر لورقه وخطه، فضلا عن المتون التي فيه بتلك الأسانيد، وقال لي الشيخ أديب: إنني لا أعطي للمخطوط عمراً أكثر من سنتين أو نحو ذلك! وكان الحميري مصراً على استبعاد مسألة الوضع، أما ممدوح فكان يحاول إرضاء الاثنين والتوفيق بينهما!

وقال لي الشيخ أديب إنه طلب من الحميري أن يقوم بفحص المخطوط في مركز جمعة الماجد في دبي لتأكيد حكمه بالتزوير، ونظراً لحداثة كتابة المخطوط فقد طالب الحميريَّ أيضاً أن يطلب ممن أحضر له المخطوط أن يذكر له الأصل المنسوخ منه، فلما سئل أجاب: إن مخطوطه نُسخ من مكتبة في الاتحاد السوفييتي، واحترقت المكتبة في الحرب!![1]

---

(١) قارن بين هذا الكلام وبين ما كُتب آخر النسخة المزعومة أنها نُسخت ببغداد سنة ١٩٣٣! وتأمل هذا مع إلحاح الحميري في مقدمته أنها من خطوط القرن العاشر، وكتمانه لأمر نسخة الاتحاد السوفييتي وحداثة النسخ منها!

وهكذا يُكتشف الكاذب من تضارب أقواله!

وأزيد الآن: قد أفصح الحميري عن تعمده للكذب الصريح في رده المسمى (الإغلاق)، وقد عقدت فصلا كاملا في ردي عليه المسمى (الإزهاق لأباطيل الإغلاق) في بيان أكاذيبه الكثيرة، حيث يذكر شيئاً ثم يذكر خلافه أو ما ينقضه تماماً دون أدنى حياء!!

ثم طالبهم بتكملة المصنف الذي أرسلوا منه مجلدين فقط، فلم يردوا عليه! وطلب الشيخ أديب من الحميري صورة من المخطوط فأبى الحميري.

وقال الشيخ أديب إن هذا الكلام كان سنة ٢٠٠١ بتقويم النصارى تقريباً، وبعدها أُخرج الحميري من الأوقاف، فلم يلتق معه بعدها إلا مرتين أو ثلاثة، وأرسل له أخباراً في أن يقوم بتخريج الكتاب له، وقابلها بالرفض، ثم رأى الكتاب مطبوعاً سنة ٢٠٠٥م.

ويرى الشيخ أديب أن الحميري ليس له علاقة مباشرة في تزوير المخطوط، وأنه كان يجهل وضعه ذلك الوقت، بخلاف محمود سعيد ممدوح!

وقلت للشيخ أديب: هل تأذن لي بنقل هذا الكلام عنك، وهل تخشى أن يصيبك حرج في ذلك؟ فقال: أنا مسؤول عن كلامي هذا، ولا مانع من نقله عني، وإن شئت كتبتُ لك إفادتي خطياً، لأن التحرير أضبط في العبارة من المذاكرة.

فهذا ما ذكره لي الشيخ أديب، جزاه الله خيرا على موقفه الشجاع هذا وإفادته وإبرائه لذمته، وأسأل الله أن يسدده ويوفقه لما يحب ويرضى.

هل كان الحميري ومن معه يجهلون حال الكتاب؟

هذا سؤال مهم بعد معرفة ما سبق، وما يلحق من كلام على أسانيد ومتون الكتاب، ووجود جماعة من أهل العلم من أيام السيوطي إلى يومنا صرّحوا أن حديث جابر في النور (على الأقل) لا إسناد له، بل هو كذب مفترى.

لقد حاول الشيخ الكمداني كثيراً ثني الحميري ومن معه عن إخراج الكتاب، وأعلمهم بحاله، ولكن الحميري أبى إلا أن يخرجه، فماذا يسمى هذا؟

نعم، أفاد الشيخ الكمداني أن الحميري كان يجهل حال الكتاب وقت وصوله إليه، فهل استمر ذلك الجهل عند الحميري من ذلك الوقت إلى خروج الكتاب، وهو أربع سنوات على الأقل؟

يظهر لي بجلاء أن الجواب: لا! لماذا؟

لأن الحميري لو كان جاهلا به لأخرجه كما هو، دون مقدمة كلها إصرار متعمد على تمشية الكتاب، ولَذَكَر ما له وما عليه في الكلام على حديث النور، وهو يعلم كلام أسياده الغماريين عن الحديث! لكنه كتم كل ما يشوش عليه أمره، بل ردَّ على من تكلم على حديث النور! ولبّس في ذلك ودلّس.

فأقول بصراحة إن الحميري **شريك في جريمة وضع الكتاب**، لأنه علم أن الكتاب منسوخ حديثاً، وأنه مستنسخ عن نسخة في الاتحاد السوفييتي السابق فيما زُعم، ومع ذلك لم يذكر هذا في مقدمته مطلقا، مع أن الناسخ كتب أنه نسخ الكتاب سنة **٩٣٣** من الهجرة! وهذا كافٍ لوحده في كشف تزوير النسخة وإسقاطها، وإسقاط من عَلِم بذلك ودلّسه على الناس، بل ذهب الحميري أمراً أبعد من ذلك في سبيل تسوية أمر النسخة، فمع علمه بما سبق أخذ يدلّس ويزعم في مقدمته أن المخطوط من خطوط القرن العاشر فعلا، ويعقد المقارنة الفاشلة بين مخطوطه المزور وغيره من نماذج خطوط ذلك القرن! فمعنى ذلك أنه عالمٌ بأمر النسخة وعيوبها الفاضحة لها، وإلا لما احتاج أن يتستر على تلك العيوب ويكتمها عمداً، ثم يدلّس ويسوّي أمر النسخة.

ولا فرق عند علماء الحديث بين من وضع ابتداء، وبين من سرق هذا الموضوع وروّجه عالماً به، فكلاهما يحكمون بأنه كذاب!

حتى لو لم يكن يعلم الحميري بتزوير الكتاب (وهو عالم!) فواجبه أن يتثبت في نشر الحديث، للأمر النبوي والوعيد الشديد فيه، أما أن يُعرَّى

حال الكتاب أمامه ويُعلِّم ويُلَقِّن كيف يفحص المخطوط، ثم يعاكس ذلك كله فهذا الصنيع أخو الكذب والوضع الأصلي، وهو تواطؤ مع الواضع.

إن أمامَنا تسلسل في عملية التدليس والتلبيس بحال الكتاب قبل إخراجه، بدأت من وجوده عند طائفة متهمة وهي البريلوية[١]، وليس في مكتبة معروفة، وفي بلد تتبع فيها مشايخها المعتنين بالحديث نسخ الكتاب منذ زمن أنور الكشميري إلى تلميذه الأعظمي (كما في مقدمة المصنف الحقيقي!)، ثم تملك الحميري الكتاب المزور، وإعلامه بتزوير المخطوط وكذب ما فيه، وثبوت ذلك بعد قليل من السؤال (عبر قصة نسخه من مكتبة احترقت في الاتحاد السوفييتي، بينما كُتب أنه نُسخ سنة ١٩٣٣!)، ومع هذا حاول الحميري جاهداً صرف النظر عن عوار النسخة بأمور لا تنطلي إلا على أمثاله، وطوّل النقول (وغالبها عن الغماريين) في مقدمته (ص٣٦-٥٠) في أن غرابة المتون وركاكتها لا تقتضي الوضع والنكارة، بعد ذلك تهيأ للحميري تصحيح موضوعات الجزء، وقد فعل، فصحح؛ واستدل؛ واعتقد؛ ونشر؛ ودعا!!

---

(١) ومن شاء أن يعرف مدى انحراف هذه الطائفة فليطالع كتاب البريلوية للشيخ الشهيد -إن شاء الله- إحسان إلهي ظهير، وترجمة رأس طائفتهم أحمد رضا خان البريلوي للعلامة عبد الحي الحسني وابنه مجيزنا أبي الحسن الندوي في نزهة الخواطر (٨/ ٤٩-٥٢)، فذُكر عنه العجائب في تكفير مخالفيه من أئمة الديوبندية وغيرهم، وغلوه البالغ في جناب المصطفى ﷺ، حتى سُمّي: (عبد المصطفى)! وكذلك غلوه في القبورية والخرافات!

وقد رأيتُ بنفسي في الهند ما يسميه أتباعه أعياد القبور أو (أعراس القبور!)، وكنت أشاهد الزحام الشديد في القطارات أيامها لزيارة القبور من عوام البريلوية والهندوس معاً! والجميع يتوسل وينذر ويشرك بهذه القبور، وحصل بيني وبين أحد الأطباء الهندوس نقاش هناك حول الإسلام، فقال لي: لا فرق بيننا وبين المسلمين، كثير من مقدساتنا مشترك، وعباداتنا عند القبور واحدة، وعاداتنا متشابهة، وكان كل كلامه منصباً على البريلوية!

ولا عجب أن يكون عوام البريلوية هكذا إذا كان علماؤهم -بل مثل من وصفه الحميري بالشيخ الصالح الفاضل! محمد أمين بركاتي قادري- يكذبون ويفترون على رسول الله ﷺ! اللهم اهد ضال المسلمين، وادفع شرور المضلين والمفسدين.

وما دام أن الحميري ناشر هذا الكذب؛ ومُخرجه للناس؛ والملبّس عليهم بصحته؛ فهو يتحمل تبعته، ويجده في صحيفته إن شاء الله، وسيعلم الذين ظلموا أي منقلب ينقلبون[١].

فلا يُستغرب أن كتب الحميري على غلافه الداخلي: «جميع الحقوق محفوظة للمؤلف»، فهل مؤلفه صاحب الحقوق هو الإمام عبد الرزاق أم ...؟!

- ومن صور تدليس الحميري أن يكتب على غلاف الكتاب الداخلي أنه طُبع سنة ١٤٢٥هـ ويؤكده بالتاريخ النصراني ٢٠٠٥م، والواقع أن الكتاب طُبع حديثاً آخر سنة ١٤٢٦، بدليل مقدمة ممدوح المؤرخة في ٢٢ ربيع الآخر سنة ١٤٢٦!! وتاريخ نزول الكتاب للأسواق[٢]!

تواطؤ محمود سعيد ممدوح في الجريمة:

إن أعمال الحميري في إخراج الكتاب تذكرنا بالمثل (كاد المريب أن يقول خذوني)، فاحتاج إلى من يتابعه حتى لا ينفرد بالجناية، ولم يجد لهذا الأمر المهين سوى محمود سعيد ممدوح المصري، فكتب هذا مقدمة للكتاب (ص٣-٤)، الشاهد منها هو قوله إن صاحبه الحميري: «تحصّل على القسم المفقود من المصنف، وقد رأيتُه في مكتبته مخطوطاً، وقد

(١) هذا ما كتبتُه أولاً قبل أن ينشر الحميري (إغلاقه)، ثم ظهر جليًّا في ردّه أنه لا يستحي من الكذب الصريح المكشوف، ولا يبالي بوضوحه وجلائه، بل إنه يكذب عمداً ويتحرى الكذب بمنتهى الصفاقة، وعليه: وإن كنتُ لا أزال أعتقد أن واضعيه هم البريلوية؛ إلا أنني لا أملك دفعاً لمن يرى أن الحميري له صلة مباشرة بوضع الجزء والأمر بذلك (كما ذهب سماحة الشيخ ابن جبرين)، وأن ما ذكره الشيخ الكمداني من تنزيه الحميري في هذه الجزئية وأنه أُتي من جهله وغفلته: مدفوعٌ باطّراح صدق الحميريّ وعدالته، وثبوت كذبه العمد المتكرر، وفي هذه القضية بالذات.

(٢) ثم اعترف الحميري في إغلاقه أن ردّي عليه كان بعد شهرين من طبع كتابه، وردّي كان في مستهل سنة ١٤٢٧!

وصف الشيخ المخطوط في تحقيقه <u>بما يُثبت الثقة فيه</u>.. فجزاه الله تعالى خيراً وأحسن إليه، وشرح صدره لكل عمل صالح، وهو جهدٌ يُشكر عليه، فلله درّه».

هكذا! متابعة تامة في إثبات النسبة لعبد الرزاق، وأن المخطوط المزور ثبتت الثقة فيه، وأن عمل الحميري جهدٌ مشكور يُوافقه عليه! ولله درّه!!

من الممكن تصديق أن الحميري جاهل بالحديث ولا أسهل من انطلاء كتاب موضوع عليه، أما محمود سعيد ممدوح؟ فلا وربّي إن مثل ذلك لا يخفى عليه، كيف وهو يقدّس ويغلو في أشياخه الغماريين وآثارهم، وهناك رسالة مستقلة لشيخه عبد الله الغماري في إبطال حديث جابر في النور المحمدي، وأن نسبته لمصنف عبد الرزاق كذب؟!

كان على ممدوح أن ينأى بنفسه عن إسقاط نفسه وترويج هذا الكذب الصراح ونسبته لرسول الله ﷺ - فضلا عن عبد الرزاق - مقابل ارتزاق دريهمات من ربّه في العمل!!

وقد قال الإمام الشافعي -الذي يزعم ممدوح تقليده- عن حديث «من حدّث عني بحديث يرى أنه كذب فهو أحد الكاذبين»: إذا حدّثت بالحديث فيكون عندك كذبا ثم تحدّث به فأنت أحد الكاذبين في المأثم.

---

(١) ونعوذ بالله من الحور بعد الكور، فبعد أن كان محمود سعيد ممدوح متتلمذاً مستفيداً من كتب الإمام الألباني ومشتغلا بالحديث ومتظاهراً بالسلفية أمام الشيخ حمود التويجري: بدأ معه الانحراف لغلوه في الغماريين، ثم زاد الانحراف، إلى أن صار يتملق لشتى أهل الأهواء، حتى أصبح ظهيراً للقبوريين والخرافيين والشيعة، ومن آخر ذلك هذا المصنف مع الحميري، وكتابه (غاية التبجيل) الذي ألّفه نفاقاً لبعض المنتسبين لآل البيت، وخلص فيه لتفضيل علي ابن أبي طالب على أبي بكر وعمر رضي الله عن الجميع! ثم رأينا أنه صار يتكلم في بعض الصحابة رضي الله عنهم، ويقول: إن حادثة السقيفة كانت مؤامرة ضد علي! ولا يوجد نص يمنع من شتم أبي بكر وعمر! ولا يُعترض على من سبّهما! نسأل الله الهداية والعافية. =

ولا يخفى ممدوح[1] ما هو مأثم الكاذب على رسول الله ﷺ، ولا صاحبُه الحميري، ولكنه الهوى المُردي والإغراق في الضلال، والعياذ بالله.

نسأل الله أن يعصمنا من الهوى والضلالة، وأن يحفظنا من الموبقات والمهلكات، وأن يرزقنا اتباع السنّة والعمل بها ونصرتها، إنه سميع مجيب.

كشف علل المخطوط على ضوء ما ذكره الحميري نفسه:

كنتُ قد بيّنتُ كذب المخطوط عبر القرائن في كتابتي الأولى، وذلك قبل علمي بالمعلومات المفصّلة من الشيخ الكمداني التي فيها النص والتصريح بحاله، ومع ذلك فأرى من الضرورة إثبات القرائن التي ذكرتُها مع بعض التنقيح، لأنني لا آمن من مجرمين مثل الحميري وممدوح أن يكذّبا الشيخ أديب فيما ذكره، ويستخدما شتى ضروب التلبيس والتدليس في دعم جريمتهما، فمن استحل الكذب على رسول الله ﷺ وتواطأ عليه فلا يُستبعد عليه إطلاقا الكذب على الناس، وقد رأيتُ بعض ذلك من محمود سعيد ممدوح -على الأقل- في بعض حواراته في شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت)، فهذه القرائن ذكرتُها على ضوء ما أورده الحميري نفسه في كتابه!

أقول مستعيناً بالله:

أولاً:

إن تفرد نسخة الكتاب ما بين قادرية الهند والحميري كافٍ للتشكيك

= ويقوم ممدوح بعمل خطير بعيد المدى، وهو تأليف كتاب ضخم أسماه «الاحتفال بذكر الثقات الذين لم يُذكروا في تهذيب الكمال»، أخرج منه عدة مجلدات، وقد تساهل فيه كثيرا في توثيق المجاهيل والمستورين بالجملة؛ بل والضعفاء! وهذا العمل سيكون غدا متكأ له ولأمثاله من أهل الهوى في تقوية الأحاديث الضعيفة بل والمنكرة عبر توثيق المجاهيل والضعفاء، وإن العارف بالسنّة لا يخفاه أضرار مثل هذا العمل؛ وما سيترتب عليه من إدخال ما لا يثبت في الدين، والله المستعان.

بمصداقية الكتاب، لأن طائفة القادرية هناك (وهي البريلوية) من غلاة الطرقية الذين يعتقدون ويدعون لأولية النور المحمدي، وهم من أجهل الناس بالحديث وأشدهم عداوة لأهله، ولما عرضتُ الكتاب على الشيخ المحدّث المحقق عبد القدوس محمد نذير الهندي قال: ما دام الكتاب خرج من عند قادرية الهند فلا شك أنه من عمل أيديهم، فهم يمتحنون الناس في هذه المسألة عندنا، وهي من أسس دعوتهم واعتقادهم، ومن أبرز ما يخالفون فيه، هم وأصحاب الطريقة الجشتية.

قلت: هذا الاعتقاد الردي يشاركهم فيه الحميري، فقد سوّد كتاباً مستقلاً في هذا الشأن أحال عليه في مقدمة الكتاب وتعليقاته المظلمة مراراً، بل صرّح أنه لم يدفعه لإخراج الكتاب إلا هذه المسألة.

ومن العجب تتبعه لهذا الحديث مع تضافر أسياده قبل غيرهم على أنه كذب!

وصدق شعبة إذ قال: لا يجيء الحديث الشاذ إلا من الرجل الشاذ.

وإنني أؤيد كلام الشيخ عبد القدوس في أن واضعه هندي معاصر، لما سيأتي.

ثانياً:

إن المخطوط مزور، وليس من كتابات القرن العاشر -وإن كُتب عليه ذلك، وجاهد الحميري لتثبيته- فمن الواضح للعارف أن كاتبه خطاط معاصر هندي، وخطه من جنس خطوط الطبعات الحجرية في القرن الماضي في الهند، وطريقة كتابة الحروف تؤكد ذلك، مثل الياء آخر الكلمة (مثل كلمة الزهري)، وكلمة (الطاوُس)، و(الملئكة)، هذا في الصفحة الأولى التي أوردها الحميري (ص١٨) ويمكن النظر فيها في النموذج المرفق.

وفي الصفحة الأخيرة التي أوردها الحميري (ص٢٢): تلاحظ كتابة

الهاء آخر الكلمة (مثل: مثله، الآية، عليه)، والحاء المقطوعة آخر (نجيح)، والغين المقطوعة آخر (الفراغ)، وهذه هي الطريقة الشائعة في الكتابة عند الهنود، ومن عنده مصحف من تلك المصاحف الباكستانية والهندية التي كانت منتشرة قبل اشتهار نسخة الخطاط عثمان طه سيشاهد الخط نفسه، وقال لي الشيخ عبد القدوس نذير الهندي لما رأى الخط: هذا خط هندي معاصر. وكذلك قال لي الشيخ عمر بن سليمان الحفيان - وهو درس ماجستير علم المخطوطات في معهد المخطوطات في القاهرة - وغيرهما.

أما الحميري فأراد صرف النظر عن ذلك بالتأكيد أن ذلك الخط هو خط القرن العاشر، وأورد ثلاث نماذج لذلك، ولا يسلّم له ذلك إطلاقا، فالمخطوط كُتب بخط مقارب بين النسخي والثلث، وكاتبه خطاط، وغاية الأمر أن النماذج التي أوردها مكتوبة بخط نسخي وكتبها خطاطون أيضا، فلا غرابة أن تتشابه بعض طريقة الكتابة والخط مقارب على يد خطاطين يمشون على القاعدة، ولكن يرد عليه أن الخط النسخي قد استقرت قواعده على يد حمد الله الأماسي (ت٩٢٢)، الذي قام بإدخال الإصلاحات النهائية على خطي النسخ والثلث فأضفى عليهما جمالاً باهرًا هو ما نشاهده هذه الأيام، ومع نهاية هذا القرن أصبح الخط مستقرًا، وعليه فإن خطوط القرن العاشر في النسخ والثلث لا تختلف عن خطوطنا نحن اليوم، فلماذا يتحكم الحميري في أن خط المخطوط هو خط القرن العاشر فقط؟

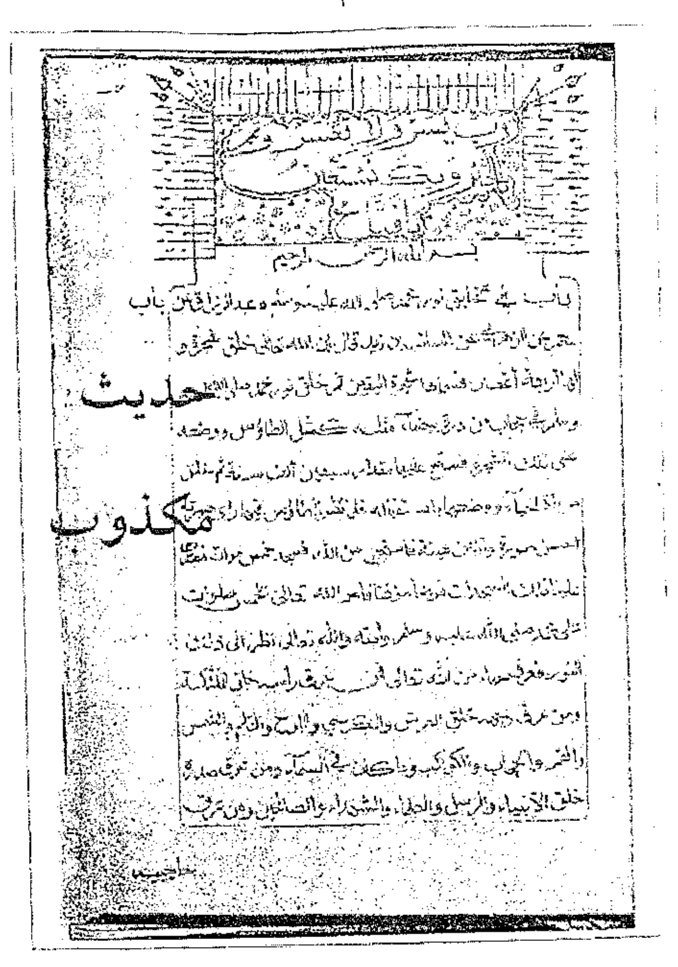
ثم لدينا نماذج كثيرة جدا من خطوط ذلك القرن ليست بالخط النسخي ولا الثلثي أصلا ولا تشبه الخط بتاتاً، فماذا يقول عنها؟

فكان على الحميري أن يكتفي بذكر تاريخ النسخة المثبت بآخرها ويسكت عن دعوى المقارنة ما دام أنه يثق في نسخته، إلا أن علمه بأن فيها ما يريب حَمَله على ما فعل!

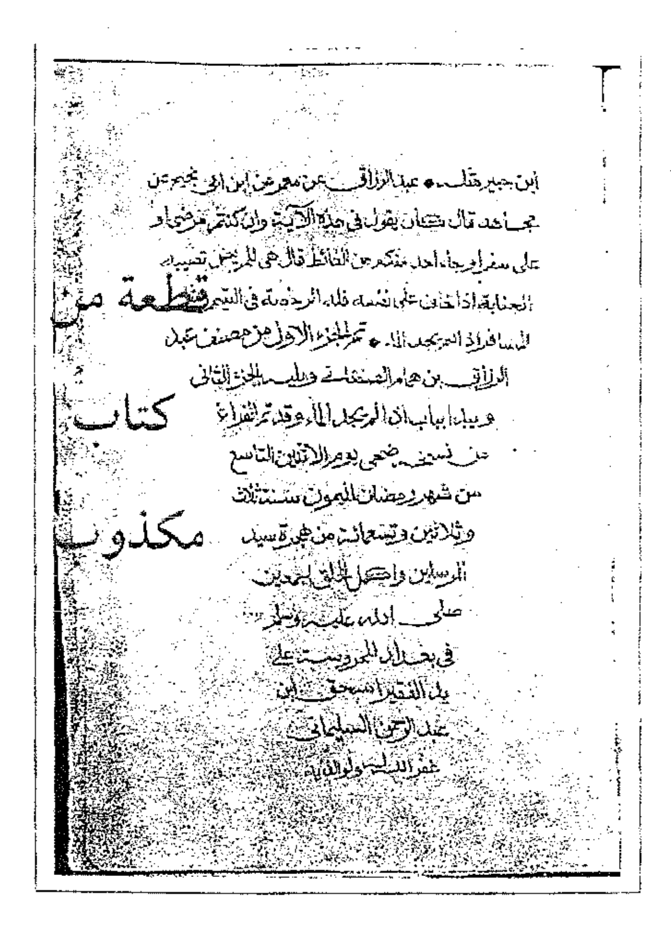
- هذا ما كنتُ سطّرتُه في كتابتي الأولى، أما الآن فقد تبين أن المخطوط حديث النسخ، أفاد الشيخ الكمداني أنه رآه بورق حديث وخط طري! وأنه لما طولب واضعه الهندي بأصل نسخته أفاد أنه استنسخها من مكتبة بالاتحاد السوفييتي، وأنها احترقت! فبطل أمر المخطوط أصلاً، وبان كذب ما جاء فيها أنه نُسخت سنة ٩٣٣ في بغداد!!

ويأتي مزيد أدلة على أن الواضع هندي عند الكلام على متون الكتاب.

وهذه صورة المخطوط المزعوم:



الصفحة الأولى من المخطوطة


ابن جبير قال • عبد الرزاق عن معمر عن ابن أبي نجيح عن
مجاهد قال سمعته يقول في هذه الآية وإن كنتم مرضى أو
على سفر أو جاء أحد منكم من الغائط قال هي للمريض تصيبه
الجنابة إذا خاف على نفسه فله الرخصة في التيمم
المسافر إذا لم يجد الماء • تم الجزء الأول من مصنف عبد
الرزاق بن همام الصنعاني ويليه الجزء الثاني
ويليه أبواب إذا لم يجد الماء وقد تم الفراغ
من نسخه ضحى يوم الاثنين التاسع
من شهر رمضان الميمون سنة ثلاث
وثلاثين وتسعمائة من هجرة سيد
المرسلين وأفضل الخلق أجمعين
صلى الله عليه وسلم
في بغداد المحروسة على
يد الفقير إسحق بن
عبد الرحمن السليماني
غفر الله له ولوالديه

الصفحة الأخيرة من المخطوطة

ثالثاً:

أما إتقان الناسخ فادعاء غير صحيح، ولا يصدِّق الحميري في زعمه ونقله بشكل عام؛ وفي هذا خصوصاً، وأمامنا من نسخته -التي زعمها متقنة- صفحتان مصورتان فقط، وأربعون حديثا هي عدد أحاديث المطبوع، وبغض النظر عن مسألة الكذب نجد في الحديث الأول أنه أخطأ في اسم الصحابي الشهير السائب بن يزيد رضي الله عنه، فكتبه ابن زيد، وفي الحديث الثاني قال ابن جريج (من أتباع التابعين): أخبرني البراء

الصحابي! فأين الإتقان وهذه البداية؟

ومن أدلة قولي إن الحميري لا يصدّق في نقوله أنه **يغيّر ما في المخطوط** (المتقن بزعمه) من عنده! ففي الصفحة الأولى من المخطوطة التي أوردها (ص١٨): (فسجد خمس مرات، **فعُبِّدت** علينا تلك السجدات)، فكتبها الحميري في المتن (ص٥٣): (خمس مرات، **فصارت** علينا)، ولم يُشر إلى تغييره! لعله إخفاء لعُجمة التركيب في الأصل! وعلى كل حال فهذه خيانة في التحقيق لم يظهر لنا منها إلا من القدر اليسير الذي أظهره، فكيف بما أخفاه ولم يورده؟!

وفي حديث جابر في النور (رقم ١٨) غيّر من أصله المتقن (؟!) وأثبت من نقل قدوته وإمامه محيي الدين بن عربي الحاتمي للحديث!

وفي أول الكتاب وضع عنواناً من عنده: كتاب الإيمان! ولا أصل لذلك لا واقعاً ولا عقلاً، فمتى سمع الناس أن مصنفا يذكر (كتاباً) فيه (باب واحد) فقط، وهو باب تخليق نور النبي ﷺ؟! ثم هذا محله لو كان يفهم في كتاب الشمائل، لا الإيمان!

كما أن الحميري أقل من أن يفهم معنى الإتقان، وهو يقول عن سند ابن جريج أخبرني البراء (ص٥٥): ابن جريج حافظ ثقة، وكان يدلس، وقد صرّح هنا بالإخبار؟!

وله أمثلة أخرى من تعليقاته الصارخة بجهله في العلم، فأنّى يصدَّق في ما يدّعيه؟ والنسخة إنما هي عنده وليست في مكتبة عامة؟ ورفض تصويرها لمن هو قريب منه، فكيف لمن يخالفهم ويعاديهم؟

فضلا أن القدر الضئيل الذي أخرجه من الكتاب مليء بالأخطاء في النص كما يذكر الحميري نفسه في تعليقاته! ولله في خلقه شؤون.

رابعاً:

ومما يدل على عدم الثقة في النسخة أنه لا سند لها ولا سماعات عليها، بخلاف المفترض لكتاب كهذا، مع أن الناسخ لما كتب الكتاب كتبه على الطريقة التي ينبغي فيها وجود سند، لأنه يقول عند كل حديث: عبد الرزاق، عن فلان وفلان، ولو كان نسخاً مجرداً للكتاب لما احتاج أن يذكر عبد الرزاق في كل إسناد.

- كما أن في النسخة تسمية الناسخ إسحاق بن عبد الرحمن السليماني، وأنه كتبه في بغداد سنة ٩٣٣ من هجرة سيد المرسلين وأكمل الخلق أجمعين ﷺ في بغداد المحروسة.

فأقول: لم تجر العادة بالنص على التأريخ الهجري إلا في آخر أيام الخلافة العثمانية، لما بدأ ينتشر تأريخ النصارى، وإلا فقد كان المعتاد أن يكتب التاريخ مجردا عن الإضافة للهجرة، ولهذا الموضوع كلام طويل نبّه عليه الشيخ تقي الدين الهلالي رحمه الله، ومن بعده المشايخ: عبد الرحمن الباني، ومحمود شاكر المؤرخ، وبكر أبوزيد حفظهم الله، وغيرهم.

- وكذلك فإن من الغريب أن يُكتب المصنف ببغداد -في ذلك الزمان- وقد اندثر فيها علم الحديث وندر من يطلبه، بل وقد مضى ثلاثة قرون على ذهاب غالب مكتباتها على يد التتار، ومن المؤشرات على غرابة وجود المصنف في بغداد وقتها أن مسنِد بغداد السراج القزويني (ت٧٥٠) في مشيخته الحافلة لم يذكر المصنَّف ضمن مروياته، وإنما ذكر روايته لسنن عبد الرزاق (ص٤١٢) من رواية الطبراني عن الدبري عنه، وهذه غير المصنف، بل هو كتاب من تأليف الطبراني كما في المنتخب من معجم شيوخ السمعاني (١/ ٥٨٧)، ورواه القزويني بالإجازة لا بالسماع.

فإذا كان هذا حال المصنف ببغداد في القرن السابع - وقت تلقي القزويني - وفيها بقية اشتغال بالحديث، فكيف بالقرن العاشر؟

وغالب كتب السنة المتخصصة التي وصلتنا إنما نُسخت قبل ذلك الوقت، ولم تعد تُنسخ إلا نادراً.

وهناك نقطة جديرة بالاهتمام، وهي أن بغداد وقتها كانت في غاية الاضطراب من الحروب وتنازع حكم الصفويين الرافضة والعثمانيين عليها، فاحتل الصفويون بغداد سنة ٩١٤ ثم فقدوها بعد معركة جالديران، ولم تمض مدة طويلة حتى أعادوا احتلالها سنة ٩٣٦، وبالجملة فقد كانت لهم سيطرة وتدخلات واسعة في العراق بين سنتي ٩١٤ و٩٤١ وقاموا بنشر الرفض على أوسع نطاق (انظر لما سبق: التاريخ الإسلامي لشيخنا محمود شاكر ١١/ ١٤-١٥)، فهل هذه الأجواء تتناسب مع ادعاء نسخ هذا المخطوط المتخصص في ذاك الزمان والمكان؟

- ثم هنا تساؤلات عن الناسخ، وأين ترجمته، وما حاله؟ كل ذلك لم نجد له جوابا إلا أنه غير متقن! ولو وجد الحميري ترجمة له لأتى بها، فإنه كان في أمس الحاجة إلى ذلك!

- ولنا وقفة في كون ناسخ هذا الكتاب المتخصص خطاطا! فالخطاطون كانوا يكتبون المصاحف ودواوين الشعر وكتب الأدب التي لها طابع شعبي ويهتم باقتنائها الأمراء والأغنياء عمومًا، لذا قد نجد نسخا مخطوطة من صحيح البخاري أو مسلم كتبها الخطاطون، ومعروف اهتمام عامة الناس بالصحيحين، بل قد تُقتنى للبركة، أما كتب العلم المتخصصة مثل كتب أصول الفقه والحديث فلم يكن يكتبها إلا طلبة العلم، ولهم طريقة في الكتابة تختلف عن طريقة الخطاطين والوراقين، فقد كان «الخط يوصف بالجودة إذا خرج عن نمط الوراقين» [أدب الكتاب ص٥٠]، وكذلك كانت نُسخ الخطاطين والوراقين تمتاز بأحجامها وتباعد أسطرها وكلماتها، بخلاف النسخ التي كتبها طلبة العلم والعلماء؛ إذ يُحرَص على تراكب الكلمات وتراص السطور كي لا يستطيع أحد أن يدس كلمة أو

يعبث بالمخطوط (نحو علم مخطوطات عربي ص٦٩).

إذا تقرر هذا نقول: إن هذا المخطوط كتبه خطاط بلا شك، وليس هو من المخطوطات التي يحرص الخطاطون والوراقون على استنساخها، بل ينسخها أهل الحديث المعنيون بها ولهم نمط في الخط وطريقة في الكتابة تختلف عن غيرهم، وكل هذه الأمور لا نلحظها في هذه النسخة المُدعاة.

- وقد يقول قائل: ما ذكرتموه صحيح، ولكن ألا يمكن أن تكتب بعض المخطوطات على خلاف الأصول التي ذكرتموها؟

نقول: ممكن أن يقع الاستثناء في أمر أو أمرين، أما هنا فقد تضافرت أمور كثيرة من شأنها أن تضعف الثقة بهذا المخطوط المزعوم، وهي:

١- كتابة قيد الفراغ.

٢- طريقة الكتابة.

٣- نمط الخط.

٤- جهالة الناسخ المزعوم (إن كان له وجود أصلاً).

٥- تفرد بتأدية هذا المخطوط المزعوم إلينا رجل ينتسب إلى طائفة هندية منحرفة أشد الانحراف في مسألة الغلو بالنبي ﷺ، ولا يخفى أن جل الأحاديث المنقولة فيه مما يؤيد بدعته وغلوه، والراوي عنه (الحميري) حاله قريب منه، فالإسناد مسلسل بِـ. . . . .

٦- أسانيد الأحاديث ومتونها، وتأتي.

فكل هذه قرائن تزيد من وهن الكتاب الخالي أصلا من أدنى مقومات التوثيق، وقضية التأريخ الهجري تجعلني اطمئن أكثر أنه وُضع في عصرنا الحالي[1].

---

(١) هذا ما كنتُ كتبتُه أولاً، ثم تبيّن صدق حدسي بعد شهادة الشيخ الكمداني وفقه الله، وتبيّن أن النسخ المدعى كان ما بين الهند والاتحاد السوفييتي! ولا شأن لبغداد بذلك، ولا القرن العاشر!

خامساً:

بدأ الكتاب في هذه النسخة الموضوعة هكذا: باب في تخليق نور محمد ﷺ، وأضاف الحميري قبله (كتاب الإيمان) من عنده، ثم بدأ كتاب الطهارة، فهل واقع مصنف عبد الرزاق كذلك في التبويبات؟

إن المعلومات التي لدينا تشير إلى أن الباب الأول مفترى جملة وتفصيلاً، فالظاهر أن المصنَّف (الحقيقي) يبتدئ بكتاب الطهارة، فقد نص في كشف الظنون أن الكتاب مرتب على أبواب كتب الفقه، وهي تبدأ بالطهارة، ولما نقل ابن خير الإشبيلي في فهرسته (ص١٢٩) عن الحافظ أبي علي الغساني تسمية أبواب المصنف في رواية ابن الأعرابي عن الدبري للكتاب بدأ بكتاب الطهارة، وسرد أبواب الكتاب، وليس فيها كتاب الإيمان ولا ما يمكن أن يدخل تحته باب تخليق نور النبي ﷺ، ولم أجد أحداً عزا هذين - الباب أو الكتاب - لعبد الرزاق على مدى الزمن.

سادساً:

أمرٌ أُضيفه أخيراً: أنه أمكن الوقوف على بعض الساقط فعلاً من مصنف عبد الرزاق من كتاب الطهارة وغيره، وذلك على هامش نسخة مخطوطة موثقة من مصنف ابن أبي شيبة، فإذا ليس فيها شيء من خزعبلات جزء الحميري، وإذا ما في مصنف الحميري يغاير ما ثبت أنه من الساقط من المصنف، مع أنه على شرطه! فهذا دليل قوي على افتراء جزء الحميري ووضعه.

أفاد بذلك معالي الشيخ سعد بن ناصر الشَّثْري وفقه الله، عضو هيئة كبار العلماء، وكتابتُه مذكورة مع بيانات العلماء أول المجموع.

سابعاً:

صدّر الحميري الكتاب بقوله: «إسنادي إلى مصنف الإمام عبد الرزاق الصنعاني».

وساق سنده بالإجازة، وتصرفه هذا فيه إيهام من لا يعرف الشأن بأن الكتاب الذي بين أيدينا متصل السند، وفيه تغرير بثبوته، وليس كذلك! ولا سيما أن الكتاب موجه في الغالب إلى أمثال الحميري من عوام مشايخ الطرق الذين لا شأن لهم ولا بصر في الحديث.

ومع ذلك فقد وقع الحميري في عدد من الأخطاء والملاحظات في سنده، تدل على جهله حتى في هذا الرسم!

فقد ساق السند من طريق مجيزنا الشيخ عبدالفتاح أبوغدة رحمه الله عن الكوثري، عن عبد الحي الكتاني.

وهذا الحميري لعله يجهل أن شيخه يروي عن عبد الحي الكتاني بلا واسطة! لكنه الغرام بالكوثري إمامه في التلبيس والتدليس ومحاربة السنة!

ومن المشين أن يروي الكتاب عن الشيخ أبي غدة وهو ممن يرى وضع حديث النور! ورفض إخراج الأربعين العجلونية لوروده فيه!

كما روى الحميري عن مجيزنا الشيخ عبد العزيز بن الصديق رحمه الله ونسبَه حُسينياً! وهو حَسَني! عن عبد الحي بن عبد الكريم (!) الكتاني، وهو ابن عبد الكبير.

وجعل الرواية عن عبد الله بن سالم البصري على (كذا) الزيادي، وهو يريد: علي الزيادي، وبينهما مفاوز! وعليه فسند الحميري ضعيف لانقطاعه! فضلاً عن أوهام صاحبه.

وحرّف عبد الوهاب بن منده إلى ابن منك!

وجعل ابن منده (أو ابن منك في رواية الحميري!) يروي المصنف عن محمد بن عمر الكوكبي عن الطبراني، وهذا غير دقيق، فقد رواه ابن منده عن الكوكبي، وعن أبي بكر محمد بن محمد بن الحسن الفقيه، وعن أبي عثمان سهل بن محمد، سماعاً على ثلاثتهم ملفقاً، عن الطبراني.

أما مسألة تفصيل السماع من الإجازة، ومسألة تحديد روايات قطع

محددة من المصنف لم تقع من رواية الدبري عن عبد الرزاق فهذه أمور لا يكلّف بها من هو في مستوى الحميري بالرواية، والله أعلم.

وإزاء عدم ثبوت هذا الجزء المنسوب لمصنف عبد الرزاق، وتفرد الحميري بروايته فينبغي أن يطلق عليه (مصنف الحميري)، والله أعلم.

* * *

وبعد الكلام على المخطوط المزعوم يأتي الكلام على أسانيد ومتون النسخة، والله المستعان، وعليه التكلان.



الكلام على وضع متون وأسانيد النسخة

إن صاحب الحديث المتأمل في النسخة يراها جميعها ما بين إسناد مركب أو متن موضوع.

والواضع المجرم لم يأخذ في حسبانه مسألة هل تجيء الأسانيد كما ذكر؟ ولا مسألة التخريج والمتابعة، وفاته أنه لا يمكن أن يُروى حديث عن الزهري ومالك ومعمر وأمثالهم؛ دون أن يكون مسطوراً معروفا في كتب السنة الأخرى، فضلا أن يتفرد عبد الرزاق في القرن الثالث بحديث فرد لا يرويه غيره، فضلا أن حديث عبد الرزاق منتشر مشتهر في الكتب، واستوعب حديثه أمثال الإمام أحمد والطبراني وغيرهما، وما علم أن الحافظ الثقة عبد الرزاق - أو غيره - لو كانت هذه الأسانيد والأحاديث من مروياته حقاً لحكم عليه الحفاظ بالكذب لا الثقة! وأن حديث النور وحده لو ثبت عن عبد الرزاق لأسقط حديثه كله!

فركّب هذا الوضاع الجاهل الأسانيد كيفما اتفق، واكتفى بمجرد ظن المعاصرة، فكان كشف كذبه سهلا ميسورا ولله الحمد.

هذا عن الأحاديث المروية متونها، أما ما كان غيرها فقد تبيّن أن واضع النسخة أخذ ستة مواضع من الصلوات والأحزاب التي أوردها الجزولي في كتابه دلائل الخيرات، ووضع لها أسانيد عن الصحابة والتابعين وأتباعهم! ويأتي تفصيل ذلك.

وجاء الحميري ليتابع الواضع في كل مفترياته عمداً! ولم ينبه على شيء من ذلك لئلا يُفسد عليه نشوته ومقصوده بإخراج مصنفه المكذوب.

ولن أتتبع جميع أحاديث الكتاب الأربعين، لأنها كلها مركبة: إما الإسناد أو المتن، ولكن أكتفي بالأمثلة الواضحة على الوضع والكذب، وهي تدل على البقية من أخواتها.

اختلاق المتون:

وقبل الكلام عليها ينبغي التذكير أن هذا الحميري قد سوّد في مقدمته الصفحات مؤكدا أن النكارة والركاكة في المتن لا تقتضي وضع الحديث - لعلمه أن أحاديث نسخته كذلك! - محاولاً توعير الطريق على من سينقده ومصنّفه الموضوع، وختم مقدمته بقوله (ص٥٠): «فتحصل لنا أن الحكم على بعض الألفاظ بالنكارة صعبٌ للغاية، ولا يتأتى إلا للبزل من الرجال، فالصواب أن من استشكل لفظة فلا يسارع بإعلان النكارة، بل يتوقف ويسأل الله فإن فوق كل ذي علم عليم».

ويُجاب باختصار: ليس هذا عشك فادرجي! وليس جهلة الطرقية حجة ولا حكاما على أهل الحديث، ولو تُرك الأمر على ذوقهم وحسّهم للنكارة لما بقي حديث موضوع يوافقهم إلا صححوه! وأمامنا شواهد حية على ذلك في هذا الكتاب قبل غيره.

- وأولها الحديث الأول في النسخة: وهو عن معمر، عن الزهري، عن السائب بن يزيد، قال: «إن الله تعالى خلق شجرة ولها أربعة أغصان، فسماها شجرة اليقين، ثم خلق نور محمد ﷺ في حجاب من درة بيضاء مثله كمثل الطاووس، ووضعه على تلك الشجرة فسبح عليها مقدار سبعين ألف سنة، ثم خلق مرآة الحياء ووضعها باستقباله، فلما نظر الطاووس فيها رأى صورته أحسن صورة وأزين هيئة، فاستحى من الله فسجد خمس مرات، فصارت علينا تلك السجدات فرضاً مؤقتاً، فأمر الله تعالى بخمس صلوات على النبي ﷺ وأمته، والله تعالى نظر إلى ذلك النور فعرق حياء من الله تعالى، فمن عرق رأسه خلق الملائكة، ومن عرق وجهه خلق

العرش والكرسي واللوح والقلم والشمس والقمر والحجاب والكواكب وما كان في السماء، ومن عرق صدره خلق الأنبياء والرسل والعلماء والشهداء والصالحين، ومن عرق حاجبيه خلق أمة من المؤمنين والمؤمنات والمسلمين والمسلمات، ومن عرق أذنيه خلق أرواح اليهود والنصارى والمجوس وما أشبه ذلك، ومن عرق رجليه خلق الأرض من المشرق وما فيها، ثم أمر الله نور محمد ﷺ: انظر إلى أمامك. فنظر نور محمد ﷺ؛ فرأى من أمامه نوراً وعن ورائه نوراً، وعن يمينه نوراً وعن يساره نوراً، وهو أبو بكر وعمر وعثمان وعلي رضي الله عنهم أجمعين، ثم سبح سبعين ألف سنة، ثم خلق نور الأنبياء من نور محمد ﷺ، ثم نظر إلى ذلك النور، فخلق أرواحهم، فقالوا: لا إله إلا الله محمد رسول الله، ثم خلق قنديلاً من العقيق الأحمر يرى ظاهره من باطنه، ثم خلق صورة محمد ﷺ كصورته في الدنيا، ثم وضع في هذه القنديل قيامه كقيامه في الصلاة، ثم طافت الأرواح حول نور محمد ﷺ فسبحوا وهللوا مقدار مئة ألف سنة، ثم أمر لينظروا إليها كلهم؛ فينظرون إليها كلهم، فمنهم من رأى رأسه فصار خليفة وسلطاناً بين الخلائق، ومنهم رأى وجهه فصار أميراً عادلاً، ومنهم من رأى عينيه فصار حافظاً لكلام الله تعالى، ومنهم من رأى حاجبيه فصار مقبلاً، ومنهم من رأى خديه فصار محسناً وعاقلاً، ومنهم من رأى أنفه فصار حكيماً وطبيباً وعطاراً، ومنهم من رأى شفتيه فصار أحسن الوجه ووزيراً، ومنهم من رأى فمه فصار صائماً، ومنهم من رأى سنه فصار أحسن الوجه من الرجال والنساء، ومنهم من رأى لسانه فصار رسولاً بين السلاطين، ومنهم من رأى حلقه فصار واعظاً ومؤذناً وناصحاً، ومنهم من رأى لحيته فصار مجاهداً في سبيل الله، ومنهم من رأى عنقه فصار تاجراً، ومنهم من رأى عضديه فصار رماحاً وسيافاً، ومنهم من رأى عضده اليمنى فصار حجاماً، ومنهم من رأى عضده اليسرى فصار جلاداً وجاهداً، ومنهم من رأى كفه اليمنى فصار صرافاً وطرازاً، ومنهم من رأى كفه اليسرى فصار

كيالاً، ومنهم من رأى يديه فصار سخياً وكياساً، ومنهم من رأى ظهر كفه اليمنى فصار صباغاً، ومنهم من رأى ظهر كفه اليسرى فصار حاطباً، ومنهم من رأى أنامله فصار كاتباً، ومنهم من رأى ظهور أصابعه اليمنى فصار خياطاً، ومنهم من رأى ظهور أصابعه اليسرى فصار حداداً، ومنهم من رأى صدره فصار عالماً وشكوراً ومجتهداً، ومنهم من رأى ظهره فصار متواضعاً ومضيعاً بأمر الشرع، ومنهم من رأى جبينه فصار غازياً، ومنهم من رأى بطنه فصار قانعاً وزاهداً، ومنهم من رأى ركبتيه فصار ساجداً وراكعاً، ومنهم من رأى رجليه فصار صياداً، ومنهم من رأى تحت قدميه فصار ماشياً، ومنهم من رأى ظله فصار مغنياً، وصاحب الطنبور، ومنهم من لم ينظر إليه فصار مدعياً بربوبية كالفراعنة وغيرها من الكفار، ومنهم من نظر إليه ولم يره فصار يهودياً ونصرانياً وغيرهم من الكفار».

قلت: لا شك أن المسلم العاقل يندهش عند رؤية هذا الهذيان والسُّخف منسوباً للنبي ﷺ، نعم، لم تأت النسبة مرفوعة صراحة في الكتاب، لكنها مرفوعة حُكْماً، لذكر النبي ﷺ والخلفاء الأربعة فيها، فلا يُقال إنها من الإسرائيليات، والصواب إنها من الهنديات! فالمتن بخيالاتهم وأدبياتهم أشبه، والركاكة والتراكيب الأعجمية واضحة جداً في المتن، وهذا الواضع الجاهل ما عرف كيف يستر تأخره، وإلا لغيّر تسمية المهن المتأخرة، مثل الرمّاح، والسيّاف، والجلاد، والطرّاز، وصاحب الطنبور! ناهيك عن الحكيم (بمعنى الطبيب عند الهنود)!

وبالطبع فلم يعلّق عليه الحميري حرفاً واحداً، كذلك لم يخرّجه، لماذا؟ لأنه لا يمكن لبشر تخريج هذا الهراء أصلا! حتى من كتب الموضوعات في الحديث! ولو أراد لما وجد شاهداً إلا حديث عرق الخيل الذي لا يجهله الحميري الكوثري!

وقد وجدت الإشارة إلى مطلع هذا الحديث في بعض كتب الرافضة

المتأخرة دون إسناد ولا ادعاء أنه حديث!

فهذا مثال لما يجب أن لا يَحكم بنكارته إلا البزل من الرجال؛ كما يقول الحميري! وهذا أول ما في النسخة التي أثبت هو ومتابعُه محمود سعيد ممدوح ثقتها!

- وهذا الحديث الرابع (ص٥٦) هكذا: عبد الرزاق، عن ابن جريج، قال: أخبرني نافع، أن ابن عباس قال: لم يكن لرسول الله ﷺ ظل، ولم يقم مع شمس قط إلا غلب ضوءه ضوء الشمس، ولم يقم مع سراج قط إلا غلب ضوءه ضوء السراج.

قلت: هذا المتن ليس له أصل مرفوعاً، وإنما يذكره المتوسعون في كتب السيرة والخصائص المتأخرة التي يجمع مؤلفوها بين الثابت وما لا يثبت والموضوع وما لا أصل له!

وهذا السيوطي على سعة اطلاعه لم يجد له مخرجاً في الخصائص الكبرى (١/ ١٢٢ العلمية) سوى أن قال: أخرج الحكيم الترمذي من طريق عبد الرحمن بن قيس الزعفراني، عن عبد الملك بن عبد الله بن الوليد، عن ذكوان، أن رسول الله ﷺ لم يكن يرى له ظل في شمس ولا قمر ولا أثر قضاء حاجة.

فهذا غاية ما أُسند في الباب، وهو كعدمه، ففيه على إرساله عبد الرحمن الزعفراني، وقد كذّبه ابن مهدي وأبوزرعة وصالح جزرة، وتركه بقية الحفاظ، وشيخه لم أميّزه، وكذا ذكوان، فضلا عن جهالة الوسائط بين الحكيم الترمذي والزعفراني! بل يكفي أن الحكيم تفرد به ليكون غير ثابت حتى على مذهب السيوطي (كما في خطبة الجامع الكبير)، على تساهله المعروف في التضعيف!

فهذا أعلى ما في الباب، ثم يجيء في آخر الزمان من يضع له هذا الإسناد المرفوع الذي ظاهره السلامة؟!

وإنما قلت: ظاهره السلامة لأنه لم تثبت لنافع مولى ابن عمر رواية عن ابن عباس من وجه صحيح، بل ذلك من جملة التركيبات الإسنادية التي تميز بها مصنف الحميري.

أما الحميري هذا فما صدّق أن صحح إسناد كتابه الموضوع حتى بدأ يرد على (البزل من الرجال) ويفوح من فمه ما لا يُقال، فقال (ص٥٧): «فتضعيف الألباني للرواية ليس بجيد، وتعليل الهراس تعليل ساقط يؤدي بالمرء إلى الكفر والعياذ بالله، عافنا (كذا) الله من سوء السرائر وظلمة الضمائر».

قلت: الذي قد يؤدي بالمرء إلى الكفر هو تعمد الكذب على رسول الله ﷺ، والإصرار على ترويجه ودسّه بين الناس مع العلم به، عافانا الله من سوء السرائر وظلمة الضمائر!

علماً أن الحميري عزاه لموضع آخر في الخصائص الكبرى حيث لم يُبرز السيوطي إسناد الحكيم الترمذي، ولعل ذاك لئلا تظهر علل الإسناد! وهكذا يكون التدليس!

من التراكيب الأعجمية والمتأخرة، وهي داخلة في اختلاق المتون:

الحديث الأول ركيك جداً كما تقدم، وفيه تسمية مهن متأخرة، ومما فيه: «ومنهم من رأى شفتيه فصار أحسن الوجه ووزيرا.. ومنهم من رأى سنه فصار أحسن الوجه من الرجال والنساء»، ولعل الوضاع الهندي أراد: «حسن الوجه». كذلك فيه: «ومنهم من رأى تحت قدميه فصار ماشيا».

- الحديث رقم (٧) أن النبي ﷺ «كان أحسن الناس وجها وأنورهم لوناً».

هذه الصيغة ليست عربية! فاسألوا عنها بريلوية الهند!

- ومثلها الحديث رقم (٩) عن سالم بن عبد الله عن أم معبد أنها

وصفت رسول الله ﷺ فقال: «كان أحلى الناس وأجمله من بعيد، وأجهر الناس، وأحسنه من قريب».

علما أن الوضاع لم ينتبه -وكذا من روّج له- إلى أن رواية سالم عن أم معبد تركيب لا يصح، بل لم يدرك سالم أم معبد أصلا.

وحديث أم معبد لا يُروى بهذا الإسناد، ومتن روايته المطولة: «أجمل الناس»، كما يعبّر العرب.

- وفي رقم (١٠) عن ابن جريج قال: كان البراء يكثر من قول: «اللهم صلِّ على محمد وعلى آله بحر أنوارك ومعدن أسرارك»!

من الظاهر أن ثقافة الواضع متأثرة بالأحزاب والأوراد الصوفية المتأخرة، فهذا الحديث وما بعده أخذه الواضع من دلائل الخيرات للجزولي، كما سيأتي!

كما أن الصلاة على الآل غريبة عن الصحابة والصدر الأول خارج جلسة التشهد!

- وفي رقم (١١): عن الحسن أنه قال: «من يُكثر من قول «اللهم صلِّ على من تفتّقت من نوره الأزهار» زاد ماء وجهه»!

لا شك أن واضعه الرقيع كان بحاجة إلى زيادة ماء وجهه فاخترع هذا الأثر!

- وفي رقم (١٢): عبد الرزاق أخبرني ابن عيينة عن مالك أنه كان يقول دائماً: «اللهم صل على سيدنا محمد السابق للخلق نوره».

يلاحظ أن الواضع بدأ يندمج أكثر مع ثقافته في الأحزاب والأوراد، وتعبير (يقول دائما) و(سيدنا) غريبان عن الصدر الأول! أما قوله السابق للخلق نوره فهو تأييد للباطل الذي من أجله وُضع الكتاب وأُخرج!

- وفي رقم (١٣) عن سليمان بن يسار، قال: علمني أبوقلابة أن أقول

بعد كل صلاة سبع مرات: «اللهم صل على أفضل من طاب منه البخار (كذا في المخطوط المتقن! وصوبها الحميري إلى: النُّجار)، وسما به الفخار، واستنارت بنور جبينه الأقمار، وتضاءلت عند جنود (كذا، وجعلها الحميري: جود) يمينه الغمائم والبحار».

تركيبة تنادي على نفسها بالوضع!

- ومثلها رقم (١٤) عن ابن جريج: قال: قال لي زياد: «لا تنس أن تقول بالغدوة والآصال: اللهم صلِّ على من منه انشقت الأنهار (؟!)، وانفلقت الأنوار، وفيه ارتقت الحقائق، وتنزلت علوم آدم».

كأن زياد بن سعد هنا من فلاسفة الطرقية!

- وفي رقم (١٥) معمر عن ابن أبي زائدة عن ابن عون، قال: «علمني شيخي أن أقول ليل نهار: اللهم صل على من خلقت من نوره كل شيء»!

فضلا عن المعنى الفاسد الذي اخترع الكتاب لأجله ونُشر: فالواضع يظن ابن عون من قادرية الهند حتى يعبّر قائلا علمّني شيخي! ثم تأمل في عبارة (أقول ليل نهار) وانظر إن كنت تجد مثله في الصدر الأول!

وزعم الحميري في تعليقه أن ابن أبي زائدة هو يحيى - هكذا خبط عشواء - بينما الذي يروي عنه معمر هو زكريا والد يحيى!

- وفي رقم (١٦) عن سالم أنه قال: علمني سعيد بن أبي سعيد أن أقول دوماً: «اللهم صل على كاشف الغمة، ومجلي الظلمة، ومولي النعمة، ومولي الرحمة».

لا جديد: سجعات المتأخرين! وطريقة طرقية العجم في التعليم: علمني أن أقول دوماً!

وغني عن الذكر أن الآثار من (١٠) إلى (١٦) لا أصل لها عن أصحابها، بل هي من تفردات مصنف الحميري الموضوع.

- وهنا مثال طريف بسند نظيف، بل قيل فيه إنه أصح الأسانيد! ففي رقم (١٧): معمر، عن الزهري، عن سالم، عن أبيه أنه قال: «رأيتُ النبي ﷺ بعيني هاتين، وكان نورا كله، بل نورا من نور الله، من رآه بديهة هابه، ومن رآه مراراً أحبه أشد استحباب»!

وهذا الهندي واضع الحديث أثّرت عليه عجمته، وكأنه لم يقرأ في القرآن العربي المبين: (والذين آمنوا أشدُّ حباً لله)!

أما الحميري فقال: إسناده صحيح!

حديث النور المحمدي:

نأتي لموضع الشاهد الذي لأجله أتعب الوضاع نفسه وعرّضها لمقعد النار، وهو رقم (١٨): عن معمر، عن ابن المنكدر، عن جابر، قال: سألتُ رسول الله ﷺ عن أول شيء خلقه الله تعالى؟ فقال: «هو نور نبيك يا جابر خلقه الله، ثم خلق فيه كل خير، وخلق بعده كل شيء، وحين خلقه أقامه قدامه من مقام القرب اثني عشر ألف سنة، ثم جعله أربعة أقسام، فخلق العرش والكرسي من قسم، وحملة العرش وخزنة الكرسي من قسم، وأقام القسم الرابع في مقام الحب اثني عشر ألف، ثم جعله أربعة أقسام فخلق القلم من قسم، واللوح من قسم، والجنة من قسم، ثم أقام القسم الرابع في مقام الخوف اثني عشر ألف سنة، [..] جعله أربعة أجزاء فخلق الملائكة من جزء، والشمس من جزء، والقمر والكواكب من جزء، وأقام الجزء الرابع في مقام الرجاء اثني عشر ألف سنة، ثم جعله أربعة أجزاء فخلق العقل من جزء، والعلم والحكمة والعصمة والتوفيق من جزء، وأقام الجزء الرابع في مقام الحياء اثني عشر ألف سنة، ثم نظر الله عز وجل إليه فترشح النور عرقاً، فقطر منه مائة ألف وعشرون ألف وأربعة [وعشرون ألف وأربعة آلاف] قطرة من نور، فخلق الله من كل قطرة روح نبي، أو روح رسول، ثم تنفست أرواح الأنبياء، فخلق الله من أنفاسهم الأولياء والشهداء

والسعداء والمطيعين إلى يوم القيامة، فالعرش والكرسي من نوري، والكروبيون من نوري، والروحانيون والملائكة من نوري، والجنة وما فيها من النعيم من نوري، وملائكة السموات السبع من نوري، والشمس والقمر والكواكب من نوري، والعقل والتوفيق من نوري، وأرواح الرسل والأنبياء من نوري، والشهداء والسعداء والصالحون من نتاج نوري، ثم خلق الله اثني عشر ألف حجاب، فأقام الله نوري - وهو الجزء الرابع - في كل حجاب ألف سنة، وهي مقامات العبودية والسكينة والصبر والصدق واليقين، فغمس الله ذلك النور في كل حجاب ألف سنة، فلما أخرج الله النور من الحجب ركبّه الله في الأرض، فكان يضيء منها ما بين المشرق والمغرب كالسراج في الليل المظلم، ثم خلق الله آدم من الأرض فركب فيه النور في جبينه، ثم انتقل منه إلى شيث، وكان ينتقل من طاهر إلى طيب، ومن طيب إلى طاهر، إلى أن أوصله الله صلب عبد الله بن عبد المطلب، ومنه إلى رحم أمي آمنة بنت وهب، ثم أخرجني إلى الدنيا، فجعلني سيد المرسلين وخاتم النبيين ورحمة للعالمين وقائد الغر المحجلين، وهكذا كان بدء خلق نبيك يا جابر».

وهذا حديث باطل لا أصل له، لعن الله واضعه، وفيه ما هو مصادم لعدة نصوص صريحة في القرآن الكريم والسنة الصحيحة في الخلق وغيره، وليس في شيء من كتب الإسلام مسنداً.

- وكان مبتدأ أمر الحديث عند متقدمي الإسماعيلية الباطنية[١]، ففي

---

(١) هذا ما سطّرته قبل أن يُطلعني الأخ الشيخ عايض بن سعد الدوسري على رسالته النفيسة في الحقيقة المحمدية - وهي بآخر المجموع -، فأثبتَ أن أصل الحديث عند الفيلسوف أفلوطين! ومنه أخذه الفلاسفة، وعنهم الباطنية، وإنما أبدلوا الاصطلاحات فقط، ومنهم وعنهم ابن عربي، وأثبتَ بالأدلة صلة ابن عربي بالإسماعيلية، وأن المسألة عقيدة خطيرة بجذورها وآثارها.
فلينظر القارئ إلى هذه السلسلة الذهبية (!) للحديث الذي يصرّ الحميري وأمثاله على إلصاقه بالنبي ﷺ!

كتبهم القديمة الكثير من الأحاديث المكذوبة في أن النبي ﷺ وعليًا من نور الله، وأن الشيعة (يقصدون أنفسهم) منهما. (انظر أصول الإسماعيلية للدكتور سليمان بن عبد الله السلومي ٢/ ٤٥٩)

وممن ذكر أصل الحديث قريباً منه علي بن محمد بن الوليد الإسماعيلي الباطني (ت٦١٢) في كتابه «تاج العقائد» (ص٥٤ كما في رسالة العطايا) ولكن بلفظ آخر وهو: «إن الله تعالى خلقني وعليّ نوراً بين يدي العرش، نسبح الله ونقدسه قبل أن يخلق آدم بألفي عام، فلما خلق آدم أسكننا في صلبه، ثم نقلنا من صلب طيب إلى باطن طاهر، لا تحتك فينا عاهة، حتى أسكننا صلب إبراهيم، ثم نقلنا من الأصلاب الطاهرة إلى الأرحام الزكية، لا يمسنا عار الجاهلية، حتى أسكننا صلب عبد المطلب، ثم افترق النور من عبد المطلب ثلاثاً، ثلثان في عبد الله، وثلث في أبي طالب، فخرجتُ من ظهر عبد الله، وخرج عليٌّ من ظهر أبي طالب، ثم اجتمع النور مني ومن علي في فاطمة، فخرج منها الحسن والحسين، فهما نوران من نور رب العالمين»!

- ثم تلقف حديثَ الباطنية هذا: ابنُ عربي الحاتمي الأندلسي صاحب وحدة الوجود (ت٦٣٨) - وهو باطني النظر في الاعتقادات كما قال تلميذه وبلديُّه الحافظ ابن مسدي - وأورده بلفظه المطول في تلقيح الأذهان (كما في إرشاد الحائر، وخرّجه الحميري من مخطوطة التلقيح ١٢٨/أ) وفي الفتوحات المكية (١/ ١١٩ كما في رسالة العطايا)، قال عبد الله الغماري في إصلاح أبيات البردة (٧٥): «وأول من شهر هذا الحديث ابنُ العربي الحاتمي، فلا أدري عمّن تلقّاه! وهو ثقة[1]، فلا بدَّ أن أحد المتصوفة

---

(١) كذا قال الغماري! ولا أدري من أين جاء بالتوثيق؟! فقد ترك الأئمةُ الرواية عن ابن عربي (كما ذكرتُ في كتابي فتح الجليل ص٣٩١)، وثبت أن سلطان العلماء العز ابن عبد السلام كذّبه، كما كذّبه جماعة من العلماء في ادعائه الإذن من رسول الله ﷺ في إخراج كتابه (سرد فتاويهم التقي الفاسي)، وثبت كذب ابن عربي في ادعاء الرواية عن بعض شيوخه، =

المتزهدين وضعه».

- ثم سرى الحديث في كتب التصوف والتشيع والسيرة المتأخرة دون إسناد طبعاً! وغاية الأمر أن أحد المتأخرين ممن لا تحقيق له في الحديث نسبه من رواية عبد الرزاق خطأ (على أحسن الظن)، وأقدم من وقفتُ عليه عزاه له: القسطلاني في المواهب اللدنية (١/ ٤٦) - بينما ذكر عبد الله الغماري أن السيوطي عزاه له في الخصائص، ولم أهتد له فيه [(١)] - وسواء كان هذا أو ذاك، فهما توفيا في القرن العاشر، ولم يذكرا إسناد عبد الرزاق.

ثم جاء العجلوني في القرن الثاني عشر وعزاه في كشف الخفاء (١/ ٣١١) وفي الأوائل الأربعين (١٩) لعبد الرزاق، ونصَّ في الأربعين أنه لم يقف على إسناده تبعاً للقسطلاني؛ الذي ذكره بلا سند.

ثم تناقل المتأخرون هذا العزو بعضهم من بعض دون نظر ولا تحقيق؛ حتى وصل الأمر إلى أسافل المجرمين فأحبوا أن يلفقوا جزءً يدسُّوه فيه

= مثل أبي الخير الطالقاني، واتُّهِم في غيره، كأبي الحسن بن هُذيل، وعبد الحق بن عبدالرحمن الأزدي، والحافظ السِّلَفي، بل أبعد ابن عربي فادعى الإجازة من ابن عساكر - وقد توفي سنة ٥٧١ قبل السِّلفي - ومعلوم أن هذا متشدد في الإجازة، ولم نقف من إجازاته إلا على النادر جدا، وغالب مؤلفاته تُروى عنه بالسماع، ولذلك لم يُذكر أنه أجاز أهل عصره، وابن عربي ما رحل من الأندلس للمشرق إلا سنة ٥٩٨ كما ذكر ابن النجار، فأنّى أخذ منه؟ ولهذا وغيره تُرجم ابن عربي في الميزان، واللسان.
ثم حديث النور هذا لم يُسبق إلى سياقه، وفيه اصطلاحات صوفية كما قال الغماري، فالظاهر أن ابن عربي علّته دون غيره.

(١) بل نص العلامة محمد الطاهر عاشور أنه ليس في كتاب الخصائص!
وأقول الآن: لم يصرّح القسطلاني أن عبدالرزاق هو ابن همام الصنعاني، ولا نص أنه في المصنف أو غيره من كتبه، ولهذا لا أستبعد أن يكون النقل - على فرض صحته - عن عبدالرزاق الكاشاني، وهو صاحب تصانيف، من غلاة الصوفية، وهو ممن يعتقد الحقيقة المحمدية المبنية على هذا الحديث، وهو متقدم على القسطلاني، فلعل من جاء بعده ظنه عبدالرزاق المشهور عند المحدّثين، لا عند الصوفية!

وينسبوه للمصنف! فكان ذلك قصة ظهور مصنف الحميري هذا، والعياذ بالله.

علماً بأن بعض غلاة الطرقية سبقوا إخوانهم البريلوية في محاولة الخروج من هذا المأزق، فوضع أحد الشناقطة له إسناداً كما سيأتي! وجاء المدعو محمد البرهاني فعزاه في تبرئة الذمة (ص٩ كما في رسالة العطايا) إلى عبد الرزاق في كتابه جنة الخلد!! ولا وجود لهذا الكتاب أصلاً!

- ولما صار الحديث متداولا في كتب السيرة المتأخرة وتلقفه غلاة المتصوفة والاتحادية؛ واعتقدوا ما فيه من الأباطيل: ألّف بعض أهل العلم محذرين من هذا الحديث المكذوب المصادم للنصوص، فمنهم:

الشيخ **محمد أحمد بن عبد القادر الشنقيطي المدني** في رسالته: «تنبيه الحذاق على بطلان ما شاع بين الأنام من حديث النور المنسوب لمصنف عبد الرزاق»، وقد طُبعت بتقديم وموافقة سماحة الشيخ ابن باز.

ومنهم الشيخ **عبد الله الغُماري** - شيخ محمود سعيد ممدوح الذي قدّم لمصنف الحميري - فألّف رسالة بعنوان: مرشد الحائر لبيان وضع حديث جابر، وقال فيه: «وعزوه إلى رواية عبد الرزاق خطأ، لأنه لا يوجد في مصنفه، ولا جامعه، ولا تفسيره.. وهو حديث موضوع جزمًا، وفيه اصطلاحات المتصوفة، وبعض الشناقطة المعاصرين ركّب له إسنادًا! فذكر أن عبد الرزاق رواه من طريق ابن المنكدر عن جابر! وهذا كذب يأثم عليه. وبالجملة فالحديث منكر موضوع، لا أصل له في شيء من كتب السُّنّة».

وقال عبد الله الغماري في إصلاح أبيات البردة (٧٥): «قال السيوطي في الحاوي: إنه غير ثابت. وهو تساهل قبيح، بل ظاهر الحديث الوضع، واضح النكارة، وفيه نَفَس صوفي، حيثُ يذكر مقام الهيبة ومقام الخشية، إلى آخر مصطلحات الصوفية.

والعجيب أن السيوطي عزاه إلى عبد الرزاق، مع أنه لا يوجد في مصنفه ولا تفسيره ولا جامعه، وأعجبُ من هذا أن بعض الشناقطة صدّق

هذا العزو المخطئ، فركّب له إسناداً من عبد الرزاق إلى جابر، ويعلم الله أن هذا كله لا أصل له.

فجابرٌ رضي الله عنه بريء من رواية هذا الحديث، وعبد الرزاق لم يسمع به، وأول من شهَّر هذا الحديث ابنُ العربي الحاتمي، فلا أدري عمّن تلقّاه! وهو ثقة، فلا بدَّ أن أحد المتصوفة المتزهدين وَضَعه».

وقال عبد الله الغماري في إرشاد الطالب النجيب إلى ما في المولد النبوي من الأكاذيب (ص٩ و١٠): «بيان الأحاديث المكذوبة، منها وهو أشهرها حديث: أول ما خلق الله نور نبيك من نوره يا جابر، عزاه السيوطي في الخصائص الكبرى لمصنف عبد الرزاق، وقال في الحاوي في سورة المدثر من الفتاوى القرآنية: ليس له إسناد يُعتمد عليه. وهذا تساهل كبير من السيوطي، كنتُ أنزهه عنه.

أما أولاً: فالحديث غير موجود في مصنف عبد الرزاق ولا في شيء من كتب الحديث.

أما ثانياً: فإن الحديث لا إسناد له أصلا.

وأما ثالثاً: فإنه ترك بقية الحديث، وهي مذكورة في تاريخ الخميس للديار بكري، ومن قرأها يجزم بأن الحديث مكذوب على رسول الله ﷺ.

وجاء شخص فيلالي من ذرية الشيخ محمد بن ناصر الدرعي، فألف كتاباً سماه: (التوجيه والاعتبار إلى معرفة القدر والمقدار) وموضوعه الكلام على النور المحمدي، أتى فيه بطامة كبرى! حيث قال في أوله: ومن أدلة سبقيته وأصليته حديث الإمام عبد الرزاق في مصنفه الشهير، عن سفيان بن عيينة، عن زيد بن أسلم أحد أعلام المدينة، عن محمد بن المنكدر شيخ الزهري، عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما أنه قال: قلت يا رسول الله، بأبي أنت وأمي أخبرني عن أول شيء خلقه الله قبل الأشياء؟ قال: يا جابر! إن الله تعالى خلق قبل الأشياء نور نبيك من نوره، وذكر بقية الحديث.

وقد تعجبت من وقاحة هذا الشخص وجرأته، حيث صنع هذا الإسناد الصحيح لحديث لا يوجد في مصنف عبد الرزاق ولا غيره من كتب الحديث المسندة! وهذه جرأة غريبة تشبه جرأة الخوارج في وضعهم أحاديث على رسول الله ﷺ، وهو يقول: «من كذب عليّ فليتبوأ مقعده في جهنم». فأجاب: نحن لا نكذب عليه، ولكن نكذب له؟! ولعل هذا الموريتاني يعتقد أنه كذب للنبي ﷺ»!

فأقول: انظر إلى تضارب الكذابين، فذاك الشنقيطي اختلق له سنداً، وبينما وضع له الهندي صاحب الحميري سنداً آخر إلى ابن المنكدر! وكلا الكاذبين يصح عنه وصف الغماري بالوقاحة والجرأة!!

وللغماري كلام كثير في تكذيب الحديث، منها في رسالته رفع الإشكال (ص٤٥)، وله مقالات وردود متعددة حول الحديث في مجلة الإسلام المصرية، وإنما أطلتُ في نقل أقواله لأنه شيخ محمود سعيد ممدوح، ومقدّس عنده وعند الحميري، والأول يعرف كلامه ربما أكثر من حديث رسول الله ﷺ! وينافح عنه بالحق والباطل، فأنا أتيقن أنه يعلم حال الحديث من شيخه على أقل الأحوال، لكنه كتم ذلك وتواطأ على ترويج الكذب نفاقاً ومداهنة لسيّده الحميري!

كذلك ألّف أبو عمر محمد العطايا رسالة موجزة عن الحديث.

- وأبطله قبلهم السيوطي في الحاوي في الفتاوي (الفتاوى القرآنية، آخر سورة المدثر ٢/ ٤٣ دار الكتاب العربي) وفي قوت المغتذي، ونص أنه لا سند له وأنه لا يثبت، ومعلوم سعة اطلاع السيوطي.

وضعّفه الشيخ ابن عجيبة المغربي في شرح الحكم العطائية (كما في تنبيه الحذاق)، وأنكره العلامة جمال الدين القاسمي في شرح الأربعين العجلونية (٣٤٣)، وممن نص على بطلانه ووضعه وأنه لا أصل له: محمد رشيد رضا في الفتاوى (٢/ ٤٤٧)، وأحمد الغماري (المقدّس عند

الحميري وممدوح) في مقدمة كتابه المغير (٦ و٧)، وفي در الغمام الرقيق (٩٩)، والعلامة **محمد الطاهر عاشور** في تحقيقات وأنظار (١٥١-١٥٦ كما في مقدمة تحقيق كتاب مقاصد الشريعة ١/ ٣٥٨) والعلامة **الشقيري** في السنن والمبتدعات (٩٣)، وسماحة الشيخ **ابن باز** في مقدمته لتنبيه الحذاق، وفي مجموع فتاويه (٢٥/ ١٣٠)، ومحدّث العصر الإمام **الألباني** في السلسلة الصحيحة (١/ ٢٠٧ و٧٤١ المكتب الإسلامي، ١/ ٢٥٨ و٨٢٠ المعارف)، و**عبد العزيز السدحان** في كتابه تحت المجهر (٦٦)، وعداب **الحمش** في كتاب النور المحمدي، وغيرهم.

بل إن بعض رفقاء الحميري وممدوح في أصول الاعتقاد يصرحون بكذب حديث النور، منهم **عبد الله الحبشي الهرري**، و**حسن السقاف**، والأخير ألف رسالة مفردة في إبطالها، وهي مطبوعة. (وشهد شاهد من أهله)!

كذلك حدثني الشيخان الثقتان أحمد عاشور المكي ثم المدني، وعبدالله التوم السوداني - حفظهما الله - منفصلَين أنهما لما أرادا أن يقرآ الأربعين العجلونية على مجيزنا الشيخ **عبد الله التليدي المغربي** (من كبار أصحاب أحمد الغماري) توقف التليدي عند الحديث المنسوب لعبد الرزاق فيه، ورفض قراءته وغضب، وقال إنه مكذوب.

بل نص الشيخ التليدي في تعليقه على در الغمام الرقيق (٩٩) قائلا: هو موضوع باتفاق أهل الحديث، وإن أجمع على إيراده أصحاب المواليد[١].

وأخبرني الشيخان أحمد عاشور وعمر النشوقاتي عن أحد التلاميذ المقربين من مجيزنا الشيخ **عبد الفتاح أبوغدة**، أنه قال لهما: سألت الشيخ

(١) ثم أرسل لي الأخ الشيخ خالد السباعي فتوى بخط الشيخ التليدي في تكذيب الحديث المزعوم، وأن ذلك موقف شيخيه أحمد وعبدالله الغماريين من قبل.

عبد الفتاح: لماذا حققت الأوائل السنبلية ولم تحقق الأوائل (الأربعين) العجلونية، مع أن تلك شامية من بلدك؟ فقال: أنا لا أخرجها وقد أورد فيها ذاك الحديث الموضوع، يعني حديث جابر.

- ومن العجائب أن يستدل الحميري بكلام لأحمد الغماري (في حديث آخر) في أن أي حديث يُستنكر لا ينبغي أن يُحكم عليه بالوضع لمجرد ركاكة ألفاظه وغرابته، بينما أحمد الغماري ينص في هذا الحديث بالذات أنه موضوع لا يُشك في وضعه، وأنه مشتمل على ألفاظ ركيكة ومعاني منكرة، فهكذا يكون الهوى المعتاد من الحميري وجماعته!

ومن العار أن يروي الحميري مصنفه من طريق الشيخ عبد الفتاح أبوغدة، وهو يعتقد بطلانه ووضعه.

ومن باب تبكيت الحميري وأضرابه: فإن هذا المتن لو لم يكن فيه نكارة فالإسناد إليه لا يُسلَّم بصحته، وإن كان رجاله ثقات، فقد قال إمام الشأن البخاري: ما أعجب حديث معمر عن غير الزهري، فإنه لا يكاد يوجد فيه حديث صحيح!

رواه البيهقي في شعب الإيمان (٩/ ١٠٩ رقم ٤٤٧٧ السلفية).

- وللتنبيه، فقد ذكر بعض الناس لهذا الحديث شاهداً!

وهو ما رواه البيهقي في دلائل النبوة (٥/ ٤٨٣)، فقال: أخبرنا أبو الحسن علي بن أحمد بن سِيْماء المقرئ، قدم علينا حاجاً، حدثنا أبوسعيد الخليل بن أحمد بن الخليل القاضي السِّجزي، أنبأنا أبو العباس محمد بن إسحاق الثقفي، حدثنا أبو عبيد الله يحيى بن محمد بن السكن، حدثنا حبان بن هلال، حدثنا مبارك بن فضالة، حدثنا عبيد الله بن عمر، عن خبيب بن عبد الرحمن، عن حفص بن عاصم، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ. بلفظ: «لما خلق الله عز وجل آدم خيَّر لأدم بنيه، فجعل يرى فضائل بعضهم على بعض، فرآني نوراً ساطعاً في أسفلهم. فقال: يا رب! من هذا؟ قال: هذا

ابنك أحمد، هو الأول، والآخر، وهو أول شافع».

وعزاه السيوطي في الخصائص الكبرى (١/ ٦٧ العلمية) لابن عساكر أيضا.

قلت: إسناده ضعيف.

وفضالة فيه لين على صدقه، ونص ابن المديني أن له مناكير عن عبيدالله، وهو شيخه هنا، وتفرُّدُ فضالة بالحديث في طبقته ومرتبته وعزة مخرجه يوحي بأن هذا الحديث منها.

وشيخ البيهقي له ذكر في المنتخب من السياق لتاريخ نيسابور (١٢٤٩) ولم أجد فيه جرحاً ولا تعديلا.

وبقية رجاله ثقات معروفون .

هذا عن حال الحديث رواية، أما دراية فمعنى الأول والآخر في الحديث يُستدل عليه بما أخرجه البيهقي قبله، وفيه: نحن الآخرون الأولون، نحن آخر الأمم وأول من يحاسب.

فهذا معناه - على فرض ثبوته - لا ما يزعمه غلاة المتصوفة من أولية النور المحمدي! وأين هو من ذاك الحديث المكذوب الطويل ليكون شاهداً له؟!

والله تعالى أعلم.

* * *

هذا؛ وبالإمكان التفصيل أكثر في الكلام على متون مصنف الحميري لو تتبعتها كاملة، ولكن يكفي من القلادة ما أحاط بالعنق كما أسلفت، وهذا ما ظهر لي خلال مراجعات أيام قلائل، فسبحان من يسّر فضح الكذبة والوضاعين!

من موارد واضع الجزء:

هذه أربع مصادر رئيسية اعتمد عليها الوضاع في تأليف الجزء، ولو تسنى الدراسة المفصلة والتقصي لجميع الأحاديث لظهرت الموارد الأخرى، ولكن حسبنا كشف أهم ما ظهر منها:

أولاً: دلائل الخيرات للجزولي!

اقتطف الواضع منه ستة أماكن، ثم جعلها آثاراً ذات أسانيد!

- ففي رقم (١٠): كان البراء يكثر من قول: اللهم صلِّ على محمد وعلى آله بحر أنوارك ومعدن أسرارك.

وهذه الصيغة بحروفها مأخوذة من الدلائل، فصل في كيفية الصلاة على النبي ﷺ، الحزب الثاني، يوم الثلاثاء، (ص٢٠)!

- وفي رقم (١١) كان الحسن يُكثر من قول: اللهم صلِّ على من تفتقت من نوره الأزهار!

وهي كذلك بحروفها (ص٢٣) منه!

- وفي رقم (١٢): اللهم صل على سيدنا محمد السابق للخلق نوره.

وهي في الدلائل، الحزب الثالث، يوم الأربعاء (ص٢٦)!

- وفي رقم (١٣) اللهم صل على أفضل من طاب منه النجار، وسما به الفخار، واستنارت بنور جبينه الأقمار، وتضاءلت عند جود يمينه الغمائم والبحار.

وهي في الدلائل أيضا، الحزب السابع، يوم الأحد (ص٥٢)!

- وفي رقم (١٤): اللهم صل على من منه انشقت الأنهار، وانفلقت الأنوار، وفيه ارتقت الحقائق، وتنزلت علوم آدم.

هكذا في مصنف الحميري المطبوع، وهي في الدلائل، الصلاة المشيشية (ص٥٦) انشقت الأسرار بدل الأنهار، وعنده زيادة وهي:

وتنـزلت علوم آدم فأعجز الخلائق!

وقد فاتت الناسخ (المتقن!!) فلم يكتمل عنده السجع!

- وفي رقم (١٦): اللهم صل على كاشف الغمة، ومجلي الظلمة، ومولي النعمة، ومولي الرحمة.

هكذا في طبعة الحميري، وهي في الدلائل، الحزب الثاني، يوم الأربعاء، (ص٢٢) بلفظ: ومؤتي الرحمة.

ولعل نسخة الوضاع من دلائل الخيرات ليست جيدة، أو لعل عجمة هذا الوضاع أوقعته في التصحيف!

ومن نافلة القول أن الحميري يعلم بوجود هذه المفتريات في دلائل الخيرات، فتجده يخرّج (؟!) منها ويصحح أخطاء نسخته التي زعم إتقانها، فهل يبقى له عذر في عدم معرفة حال أحاديث مصنفه؟

ثانياً: كتب ابن عربي الصوفي!

أخذ منه حديث أول ما خلق الله نور نبيك يا جابر، فابن عربي أقدم من عُزي الحديث إليه فيما نعم، دون إسناد طبعاً! وقد ساق نفس اللفظ، وهذا دليل آخر على وضع الجزء، لأن الحديث المذكور لم يأتِ على السياق الذي عزاه القسطلاني لعبد الرزاق؛ والمفترض أن يكون ما عند عبد الرزاق (؟!) مطابقا للمنقول عنه، لا أن يخالفه ويطابق سياق ابن عربي حرفيا تقريبا!

ثالثاً: بعض كتب الشيعة المتأخرة:

يدل عليها الحديث الأول الذي مطلعه: إن الله تعالى خلق شجرة ولها أغصان فسماها شجرة اليقين، ثم خلق نور محمد ﷺ في حجاب.

فذكر أغا بزرك الطهراني الشيعي في الذريعة إلى تصانيف الشيعة (٥/ ١٦٣-١٦٤) من كتبهم: «٦٩٥: الجنة والنار، **لبعض الأصحاب**، قال في

أوله بعد الحمد المختصر: «إن الله خلق شجرة ولها أربعة أغصان سماها شجرة اليقين، ثم خلق نور محمد صلى الله عليه وآله في الحجاب» رأيتُ النسخة عند الشيخ عبد الكريم العطار آل الشيخ راضي الكاظمي في الكاظمية».

وجاء في مجلة تراثنا الشيعية (٣/ ٩٦) ضمن دليل مخطوطات مكتبة الحاج هدايتي في قم بإيران: مجموع فيه عدة رسائل كُتبت في القرنين الحادي عشر والثاني عشر، فذكروا منها: «كتاب خلق الأشياء (حديث - عربي) تأليف: (؟) أبواب قصيرة تجمع الأحاديث المروية في خلق الإنسان والملائكة والجنة والنار والموت وما يتعلق بأحوال الإنسان ما بعد موته، أوله: «الحمد لله رب العالمين.. أما بعد: اعلم أن الله خلق شجرة ولها أربعة أغصان فيقال لها شجرة اليقين».

لاحظ أن كلا المصدرين نقلا صدر الحديث الذي في مصنف الحميري بحروفه، وكلاهما دون إسناد، فجاء الوضاع فتلقفه وركّب له إسناداً نظيفا!

ثم حديث جابر في النور تناقلته مجموعة من كتب الشيعة بطوله مستدلين به على عقائدهم أيضا!

رابعاً: مصنف ابن أبي شيبة:

احتاج له الوضاع ليأخذ متون أحاديث الطهارة، بينما تبرع من عنده بتركيب الأسانيد، ومشّى الحميري جميع ذلك!

- فالحديث رقم (٢٠) من الطهارة في التسمية للوضوء أخذ متنه وطرف سنده من مصنف ابن أبي شيبة (١/ ٢ و٣ السلفية) بحروفه، لكن سنده فيه من طريق كثير بن زيد، حدثني ربيح بن عبد الرحمن بن أبي سعيد الخدري، عن أبيه، عن جده.

فبعد أن أخذ الوضاع المتن من هناك احتاج لتأليف سند لهذا المتن،

فجعله عن معمر، عن الزهري، عن أبي سعيد الخدري، عن أبيه، عن جده.

هكذا فعل الوضاع الجاهل، لعله لعجمته ظن (ابن) بين عبد الرحمن وأبي سعيد الخدري: (عن)، فحذف ربيح بن عبد الرحمن، وجعل الزهري متابعا له، فوقع في خطأ مركّب! ويأتي مزيد تنبيه على ذلك.

- وهكذا الحديث رقم (٢١) أتى بلفظ ابن أبي شيبة لحديث سعيد بن زيد في التسمية حرفياً، لكن جعل له إسناداً من عنده لأبي هريرة، وهو بالطبع غير الأسانيد المروية عن أبي هريرة في الباب.

- وحديث رقم (٢٢) جاء بلفظ ابن أبي شيبة (١/ ٣) لحديث أبي سعيد الخدري في القول عند الفراغ من الوضوء، واخترع سندا من عنده.

وفات الوضاع أن عبد الرزاق رواه في مصنفه الحقيقي في موضعين (١/ ١٨٦ و٣/ ٣٧٨) ولكن بسند آخر عن أبي سعيد ولفظ مغاير!

- أما حديث رقم (٢٣) فجاء كذلك بمتن أثر ابن أبي شيبة عن سالم أبي الجعد عن علي في القول عند الفراغ من الوضوء، أما السند فلعب فيه، والنقل حرفي!

علماً أن عبد الرزاق أخرج الأثر بلفظ وسند آخر عن سالم في مصنفه الحقيقي (١/ ١٨٦)!

- كذلك حديث (٢٤) نقل المتن بحروفه من ابن أبي شيبة (١/ ٤) لحديث عقبة بن عامر في الباب نفسه، أما السند فركّبه عن الزهري عن عقبة ابن عامر، وتشاغل الحميري في الحاشية بالكلام عن إدراك الزهري لعقبة من عدمه!

وهكذا مجموعة من أحاديث الطهارة أُخذت متونها من مصنف ابن أبي شيبة حرفيا، مع أن بعضها رواه عبد الرزاق في مصنفه الحقيقي، ولكن بسند ولفظ مغاير! ولو كان الوضاع عنده بعض علم بالسنّة لنَقَل أسانيد

عبدالرزاق وألفاظه، بيد أن حبل الكذب قصير! والكاذب يُحرم التوفيق والفَلاح!



الكلام على الأسانيد

أولا: الكذب الصراح فيها:

- من ذلك ما جاء في النسخة رقم (٢) من قول ابن جريج: أخبرني البراء - الصحابي!

وهذا كذب، فابن جريج من أتباع التابعين، ومع هذا قال الحميري في تعليقه: ابن جريج حافظ ثقة، وكان يدلس، وقد صرح هنا بالإخبار!!

- ومنها ما جاء رقم (٢٨) قال عبد الرزاق: أخبرني الزهري!

وهذا كذب! فعبد الرزاق لم يدرك الزهري أصلا!

فهذا مما جاء من الكذب البيّن في الأسانيد.

ثانياً: تركيب الأسانيد وتلفيقها:

ليس مجرد الثقة والمعاصرة كافيان في قبول الأسانيد بشكل مضطرد، فهناك تراكيب إسنادية لا تجيء ولا تنتظم ولو توفر فيها الأمران، وهذه التراكيب يدركها المحدّث اليقظ العارف الممارس للحديث وأسانيده، ومن يوفقه الله لاحتذاء حذوه، وبطبيعة الحال لا يدركها الطرقي ولا الخرافي!

فمن ذلك ما قاله أحد أئمة هؤلاء الأيقاظ الحافظ أبوحاتم الرازي: عكرمة عن أنس ليس له نظام. (العلل ١/ ٢٧٣)

وقال أيضا (١/ ٣٠٩): الحسن البصري عن سهل بن الحنظلية لا يجيء.

وقال أيضا (٢/ ١٥٨): هذا حديث باطل ليس له أصل، الزهري عن

أبي حازم لا يجيء.

وبالتأكيد فإن من هو في مستوى الواضع -ومن روّج له- لا يمكن له إدراك ذلك، فيكشفه الله ويفضحه كما كشف أسلافه من الكذابين والوضاعين.

- فمنها ما جاء رقم (٤) من رواية نافع مولى ابن عمر عن ابن عباس، ولم تثبت هذه الرواية من وجه صحيح.

- وفي رقم (١٣) قال عبد الرزاق: أخبرني يحيى بن أبي زائدة.

وهذا تلفيق، فلم أجده من شيوخ عبد الرزاق في المصنف ولا في تهذيب الكمال ولا غيرهما!

- وفي رقم (٢٢): أخبرني مالك عن يحيى بن أبي زائدة! فهنا روى عن يحيى بواسطة! ومالك لا يروي عن يحيى! ومثله رقم (٣٤)، أما في رقم (١٥) فروى عن معمر عن ابن أبي زائدة!

- وفي رقم (١٩) جعل معمرا يروي عن سالم بن عبد الله.

وذلك كذب، فسالم ليس من شيوخ معمر، ولا يروي عنه إلا بواسطة.

- وفي رقم (٣٠) جعل الزهري يروي عن تلميذه ابن عيينة المتوفى بعد شيخه بثلاثة أرباع قرن!

- وفي الحديث رقم (٢٤) جعل الزهري يروي عن عقبة بن عامر! وليس من شيوخه.

إلى غير ذلك من التركيبات التي لا تجيء!

ثالثاً: اختلاق المتابعات:

كثير من أحاديث أبواب الطهارة في نسخة الحميري عبارة عن أحاديث معروفة ولكن وردت بأسانيد لا تُعرف، ومن جهل الواضع ومن معه أنه افتعل لأسانيد هذه المتون متابعات موضوعة.

مثل الحديث رقم (٢٠): وهو عن معمر، عن الزهري، عن أبي سعيد الخدري (كذا في النسخة التي زعم الحميري إتقانها!)، عن أبيه، عن جده أبي سعيد في التسمية عند الوضوء.

وراوي حديث التسمية هو حفيد الخدري، واسمه رُبيح بن عبد الرحمن (وليس رويبح كما قال الحميري!)، وهو معروف بهذا الحديث، وتفرد به عنه كثير بن زيد -كما أفاد الإمام أحمد ونص ابن عدي- فمن أين جاءت متابعة الزهري، وهو لا يروي عن ربيح أصلا؟ فهل جهلها الحفاظ متقدمهم ومتأخرهم وادُّخرت معرفتها للحميري ومحمود سعيد ممدوح؟ ومتابعة من؟ الزهري!

رابعاً: مخالفة الأسانيد للثابت من رواية عبد الرزاق:

تقدم على ذلك مثالان في الكلام على أخذ الوضاع المتون من مصنف ابن أبي شيبة، بينما هي في موجودة مصنف عبد الرزاق الحقيقي بلفظ مغاير، وسند آخر! وهكذا يشاء الله أن لا يدع منفذاً لهذا الوضاع إلا وافتضح! وإلا لجاء بمرويات عبد الرزاق كما هي!

أما تعليقات الحميري على الأحاديث:

فإنما تدل على جهله المطبق وتخليطه في السنّة، فتخريجاته لا قيمة لها البتة، يكون المتن في شيء فيخرج شيئا آخر من حديث آخر، لمجرد تشابه في طرف من المتن، أو أن يكون مقارباً لموضوعه، وحسبنا أنه يخرّج بعض الأحاديث من دلائل الخيرات للجزولي! ومن تكلم في غير فنه أتى بالعجائب، ولذلك أكتفي بما سبق نقده من غرائب تعليقاته، فليس هدفي إثبات جهله وخيانته العلمية، فذاك أمر متقرر قبل إخراجه لمصنفه هذا، إنما المقصود إثبات كذب مصنفه برمته، وتحذير الناس مما فيه.

والله من وراء القصد.

الخاتمة

ظهر فيما سبق أن مصنف الحميري بيّن الوضع والتزوير، وأن واضعه مكشوف أنّى اتجه، وأن الحميري استخدم في ترويج هذا الكذب شتى ضروب التدليس والتلبيس والغش والكتمان الخبيث، وتابَعه محمود سعيد ممدوح؛ وشَكَر للحميري صنيعه! وأنه حصل التنبيه بحال المصنف قبل إخراج الكتاب، ولكن لا حياة لمن تنادي.

وظهر أن الحميري تواطأ في نشر هذا الكذب المفترى عبر كتم بعض المعلومات التي تكشف حال مخطوطه، وكذب على الناس في أنه من خط القرن العاشر، وهو يعلم أنه ليس كذلك، وتابعه على ذلك محمود سعيد ممدوح، مع علمه بحال الكتاب أيضا!

فتبين بذلك أنه **لا يوثق بهما في دينهما ولا علمهما**، ومن استحل الكذب ونشره عن النبي ﷺ فماذا بقي فيه من خير؟ وليس هذا كذباً عادياً من جنس أكثر الأحاديث الموضوعة، بل فيه نسبة الضلالات والخرافات والأهواء الباطلة إلى سيد الخلق ﷺ، إضلالا للمسلمين، ومحاربة للسنة وأهلها، وما ذلك عن أصحاب المصنف بغريب.

فعلى الناس الحذر من كل ما أخرج ويُخرج هذان، فقد أسقطا عدالتهما بأنفسهما، وظهر أنهما من شر دعاة الضلالة والهوى، الذين لا يتورعون عن الكذب وترويجه على رسول الله ﷺ، وعلى من اغتر بهما أن يعرف حال من يتبع، وإلى أي طريق يدعوان.

- وإنه من غرائب الموافقات أن يخرج مصنف الحميري في الوقت

الذي يحارَب فيه رسولنا الكريم ويُستهزأ بشخصه ودينه، وقبلها جرت محاولات تحريف القرآن الكريم باسم الفرقان الحق وغيره، نعم، إن تزامن ذلك مع محاولة جديدة من نوعها في تحريف السنة والدس فيها بحاجة إلى تأمل وتدبر، ووقفة ونصرة للسنّة، ولعله لذلك تعمّد تزوير تاريخ طبع الكتاب، وما ذلك ببعيد وقد علمنا أن مصنف الحميري كله مزوّر، والله المستعان.

- وليعلم القارئ أنني إن شددت العبارة مع هؤلاء المجرمين فما ذاك إلا لعظم جريمتهم، وردعاً أن يعودوا هم وأمثالهم لاختراع كتب باطلة ونسبتها للأئمة، فضلا عن الكذب عن رسول الله ﷺ، والله من وراء القصد.

اللهم جنبنا الفتن ما ظهر منها وما بطن، وكف عنا وعن المسلمين شرور المفسدين، والضالين المضلين.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين، وصلى الله وسلم على نبينا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين.

كتبه أفقر العباد

محمد زياد بن عمر التكلة

وثيقة ملحقة فيها بيان انحدار محمود سعيد ممدوح والحميري في الرفض والتشيع نشرها الصوفية أنفسهم

الحمد لله الآمر بالعدل و الإحسان، والصلاة و السلام على سيدنا محمد سيد ولد عدنان، الناهي عن سب صحابته الأعلام، وعلى آله وصحبه و التابعين بإحسان.

فضيلة الأستاذ الشيخ الدكتور أحمد بن الشيخ محمد نور بن الشيخ سيف الموقر: السلام عليكم ورحمه الله و بركاته.

لما علمنا نصرتكم للشرع الشريف، وبغضكم للبدعة في الدين، وغيرتكم على أعراض الصحابة الأعلام والسادة الكرام، ولما بلغكم من اعتداء البعض عليهم والمشاكل التي حصلت مع محمود سعيد ممدوح وغيره، لهذا السبب وغيره حصل أن السيد إبراهيم بن السيد عبدالله الخليفة الأحسائي أخذ العهد على محمود سعيد ممدوح بأن لا يتكلم في هذا الموضوع نهائيا في رحلته الأخيرة إلى دبي، بل ولا يكتب كتابا حتى يعرضه عليه، لكن المذكور نقض ذلك العهد قبل أن يتخطى السيد إبراهيم الخليفة حدود دولة الإمارات، وما كنا لنكتب لكم في هذه المسألة؛ لولا أن جماعة الرافضة لا تزال تنشر هذا الفكر الهدام بين الشباب، وخصوصا طلبة كلية الإمام مالك في دبي، حتى أن الطالب إبراهيم اللوغاني أذن (بحي على خير العمل) في مسجد الكلية، وقام الطالب خليل الفزاري بإلقاء كلمة في النهي عن الترضي عن سيدنا معاوية رضي الله عنه في باص الطلبة، وقام السيد محمد بن مصطفى الحداد بالثناء على الوائلي الرافضي،

ومحمود مهاجر العلوي من سوريا، و آخر يقال له العلوي، و إثارة مواضيع الخلاف بين السنة والرافضة: من تقديم سيدنا علي على الثلاثة في المحبة، وفي التفضيل، وفي الخلافة، وكم حصلت مشاحنات بسبب رفض هذه الأفكار من قبل بعض الطلبة والمشايخ، ولما كان الأستاذ محمد موسى البلوشي صاحب تأثير على شريحة لا بأس بها من الطلبة تم التركيز عليه لإقناعه بالرفض، وذلك في مزرعة الشيخ عيسى بن عبدالله الحميري بالخوانيج، وذلك في يوم خروج السيد إبراهيم بن السيد عبدالله الخليفة الأحسائي من البلاد، ونقضا للعهود والمواثيق، وهذا في يوم الجمعة الثامن من المحرم ١٤٢٣هـ بعد صلاة العشاء، وكان الحضور فريقاً من الشباب، وهم:

١- الأستاذ محمد موسى البلوشي.

٢- أحمد علي البلوشي.

٣- يحيى أحمد البلوشي.

٤- محمد شاكر السيد محمد الأمين.

وحضور صاحب المزرعة، وبعض الأطفال، بدأ محمود سعيد ممدوح فقال: «نريد أن نتكلم عن مسائل الخلاف حتى نعرف الحق، ثانيا نتكلم عن الحسين للمناسبة» وطلب أن يُمدح آل البيت ويُذكروا حتى يبكي الحضور، وقال: «لأننا اليوم شيعة»، ثم ذكر ما جرى يوم السقيفة، وذكر أن عليا ترك الخلافة زهدا في الدنيا، ولعدم إثارة الفتنة، وتقديما لأبي بكر، وذلك لفارق السن! وقال: «الدليل على أفضلية علي على الثلاثة آية المباهلة، لأنه نفس رسول الله ﷺ[1]، والأحق بالخلافة لحديث (أنت مني بمنزلة هارون من موسى)»، ثم لمز الصديق بأنه لا يحفظ القرآن، وأن علياً

---

(١) قلت: ما أقبح هذه الحجة الرافضية، فإذا كان سيدنا عليّ نفس النبي ﷺ، فكيف زوّجه ابنته فاطمة؟

يحفظه، ولمز عثمان بنقله عن عائشة قولها في عثمان: (اقتلوا نعثلا فقد كفر)، وقال في لمزه أيضاً: «إن عائشة و طلحة والزبير أعداء لعثمان»، ولمز الصدّيق بقوله: «إن النبي ﷺ ترك عليًّا يوم الهجرة في فراشه، وصحب الصدّيق لكمال عليّ وأهليته»، وانتقص من معاوية كثيرا، حتى قال فيه «إنه خول»! وقال الأخ محمد موسى البلوشي: ولكن عقيدة مشايخنا غير ما ذكرت، مثل الإمام الحداد! فقال: «هذا الحداد مجرد فقيه! مقلد الإمام الغزالي الناصبي»!

ووافق ممدوح على الآراء والأفكار كل من: عبدالله السوادي، والعياش التونسي، وقد جادل الثاني مدافعا عن هذه الأفكار جدالا كبيرا، وردّ على أدلة الأخ محمد موسى ناقضا لها، وهذا خلاصة ما جرى في ذلك اليوم.

وقد سمع السيد إياد بن محمد الكوهجي قول محمود سعيد ممدوح بعصمة أهل الكساء، وقال عن أبي سفيان إنه «دعيّ»! وقال عن هند بنت عتبة: «آكلة الأكباد»، وقال عن معاوية: «إنه من المؤلفة قلوبهم»، ويُنكر أنه صحابي له حقوق الصحابة، وينتقد تعريف المحدِّثين لمعنى الصحبة. وقال عن السيد محمد علوي المالكي والسيد عباس: «حوارجية»! وقال عن السيد إبراهيم الخليفة إنه «ناصبي»! وحقَّر السادة آل أبي علوي، وقال: «فيهم التعصب والقومية، وما هم إلا مقلدون لا علاقة لهم بالعلم»، وذكر مثالا لتعصبهم تقديم السيد عبدالله الحداد لجده الفقيه المقدم على الإمام الجيلاني قدست أسرارهم، وقد قال لإياد: «أنت ناصبي». فقال: لست بناصبي، لأنني أترضى عن آل البيت في كل خطبة جمعة مع السيدة عائشة. فقال: «**وتحشر عائشة معاهم ليه**»؟ وقد سمع العبارة الأخيرة أيضاً الأخ الفاضل غسان العبيدلي.

هذا وقد سأل الشيخ محمد محمود الكوهجي محمود سعيد عن كيفية

تقديم الصحابة الصدّيق في الخلافة والأفضلية، فقال: «**إنها مؤامرة**»، وقد قال الشيخ أحمد النعمة: إنه سمعه يقول في حق الصديق الأكبر رضي الله عنه وأرضاه: «**إنه لا يصلح أن يكون مقيم شعائر**»!

وهذه خلاصة القول، المدعو/ محمد مصطفى الحداد فهو يقول: بانتقاص معاوية، ويدعو إلى عدم الترضي عنه، و ينهى عن ذلك، و يقدّم عليًّا في أمور ثلاثة، و هي:

١- المحبة ٢- الأفضلية ٣- الأحقية بالخلافة.

ويقول: إن السادة آل أبي علوي في هذه المسألة يُظهرون خلاف ما يبطنون! وهذه المسائل لا تقال أمام العامة، ولكنها للخاصة فقط.

ويشهد على هذا:

١- السيد إياد بن محمد الكوهجي.

٢- الأخ أحمد علي البلوشي.

و سمع الأخ داود منه مدحه للوائلي الرافضي، وأنه صاحب شهادات، وأنه حجة. وسمعه يمتدح محمود مهاجر، وآخر يدعى العلوي، ويريد السفر إلى سوريا للاجتماع به والإفادة منه، ولما سأل الأخ داود عن مذهب هؤلاء قال: «هنا المشكلة»! وتبسم، وقال: «العنب يؤكل حبة حبة»!

وأما المدعو عبدالله حسن السوادي فيؤخذ عليه:

ملازمته محمود سعيد ممدوح، ونصرة أفكاره، وأنه يطعن في معاوية وصُحبته، ويقول: هو الآمر بسب عليّ على المنابر ستين سنة، (ومن سب عليًّا فقد سبّني، ومن سبّني فقد سب الله)، و أخبر بأنه يحضر الحسينيات في عاشوراء وغيرها، خصوصاً مأتم الزهراء بالشارقة، وله علاقة بالمفتي في ذلك المسجد، وهو المدعو علاء الموسوي، وقال: إن من بعض الذين تأثروا بالرافضة رجل عماني له صلة قرابة بالطالب سعد الذي يدرس في

كلية الإمام مالك، ويقول ذلك العماني: إنني لا أستطيع الترضي عن أبي بكر وعمر -رضي الله عنهما-، ويشهد على هذا السيد إياد بن محمد الكوهجي.

و يختص حسن الفارسي العماني بأمور منها:

١- تقديم علي على الثلاثة في الأفضلية والمحبة والخلافة.

٢- قال: لا تعترضوا على الرافضة في سبهم لعمر، أليس هو صاحب رزية يوم الخميس؟!

٣- الطعن في معاوية وإنكار صحبته.

٤- شتم أهل السنه بأنهم (منيوكين) وأنهم نواصب.

٥- قال: إن حديث التوسعة على العيال في عاشوراء من وضع أهل السنة، فكيف يعقل أن يقتل الحسين في هذا اليوم ويُظهر أهل السنة الفرح في هذا اليوم؟

وسمع الأخ حمدان المعمري العماني منه أنه قال: لا يوجد نص على منع شتم الشيخين (فهؤلاء نواصب يرفعون راية الرفض)! حفظ الله تعالى الأمة من شرهم، وجعل كيدهم في نحرهم، إنه على ذلك قدير، بالإجابة جدير.

هذا ونرفع الأمر لفضيلة شيخنا الأستاذ الدكتور أحمد بن الشيخ محمد نور سيف حتى يتخذ ما يراه مناسبا لردع هذه الفتنه، والحد من انتشارها بين شباب أهل السنة والجماعة، ونصرة للشريعة الغراء، وخدمة للدين، وصلى الله على سيد الأنبياء والمرسلين، سيدنا محمد وآله وصحبه والتابعين لهم بإحسان إلى يوم الدين.

مقدمه

إياد بن محمد الكوهجي آل بني عالي

الشهود:

١- السيد إياد بن محمد الكوهجي

٢- الأستاذ محمد موسى البلوشي

٣- الأستاذ حمدان المعمري

٤- محمد شاكر السيد محمد الأمين

٥- يحيى أحمد البلوشي

٦- داود أحمد البلوشي

٧- الشيخ محمد محمود الكوهجي

٨- الشيخ أحمد النعمة، رقمه في سوريا ٠٠٩٦٣٢١٧٨٤٣٦٣٠

الرسالة الثانية:

الإزهاق لأباطيل الإغلاق

بقلم
محمد زياد بن عمر التكلة

النشرة الثانية، مزيدة ومنقحة
رمضان ١٤٢٧هـ

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله معزٍّ من أطاعه ومذلٍّ من عصاه، وأصلِّي وأسلِّم على رسوله ومصطفاه، وآله وصحبه ومن اتبع هداهم واقتفاه.

أما بعد:

قال الله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَفۡتَرُونَ عَلَى ٱللَّهِ ٱلۡكَذِبَ لَا يُفۡلِحُونَ﴾، وقال جلَّ وعلا: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَهۡدِي مَنۡ هُوَ مُسۡرِفٞ كَذَّابٞ﴾.

وقال رسول الله ﷺ: «**من كذب عليّ متعمداً فليتبوّأ مقعده من النار**»، وقال عليه الصلاة والسلام: «**من حدّث بحديث يُرى أنه كذب فهو أحد الكاذبين**».

يقول أفقر العباد محمد زياد:

سبق لي أن كتبتُ بحثاً علمياً مطولاً حول تفنيد القطعة المكذوبة المنسوبة لمصنف الإمام عبد الرزاق بن همام الصنعاني (ت٢١١) رحمه الله، تلك القطعة التي أخرجها المدعو عيسى بن عبد الله بن محمد بن مانع الحميري، وقدّم لها محمود سعيد ممدوح، وفي مقدمتهما تلبيس وتدليس على الناس، وإيهام بصحة تلك القطعة المفتراة، وبيّنتُ بالأدلة العلمية المتكاثرة بطلان تلك القطعة، وأنها حديثة الوضع.

ثم قيّض الله جماعة من كبار العلماء والباحثين المتخصصين من عدة بلدان فكتبوا نقداً لهذه القطعة، وكانت كلماتهم إجماعاً على أن هذه القطعة مكذوبة مفتراة، وحذّروا منها أشد التحذير.

وبعد هذه البيانات والحجج الواضحة، وفي الوقت الذي كان بعض الناس يترقب اعتذاراً وتوبة وتراجعاً من مُخرج الجزء والمقدِّم له: عاد متولي كِبر إخراجه عيسى الحميري ليضيف إلى رصيد مخازيه سوءةً أخرى عبر ردٍّ أسماه: (الإغلاق على المعترضين على الجزء المفقود من مصنف عبدالرزاق)، أصرَّ فيه واستكبر، وسلك في سبيل تثبيت جزئه المهلهل ضروباً خبيثة من الكذب والجهل والخيانة والتدليس والحيدة، واتَّضح بذلك أنه ليس طالب حق، بل هو ضالٌّ مُضلّ عن سبق إصرار وتعمد، وإنما قصده مخاطبة الجهلة المخدوعين فيه خطاباً يُخدّرهم به ويغرّرهم، حتى تَبْقى للكِذْبة التي أخرجها بقية رواج ونَفاق!

ولم أستغرب تلك المسالك من ذاك المومى إليه، فما زادتنا فيه وفي منهجه المنحرف إلا بصيرة، ولكن استغربت الجرأة البالغة والبجاحة في الكذب والمغالطة، حتى في أمور يعلم يقيناً انكشافها لذوي العقل والمنهج السليمين، ولكن سبق التأكيد على أن كتابته كانت للاستهلاك المحلي بين جماعته فقط، وقد صرّح بذلك في مقدمة إغلاقه قائلا: [أردت بها تثبيت قلوب المحبين الصادقين حتى لا تنطلي عليهم مثلُ تلك الترهات (!)، ولا يُلبس عليهم بزيف العبارات (!!)، فإنني خبرت المخالف (!) لا يقنع، وعن غيه لا يردع، وبغير هواه لا يقنع، ولا لنداء غيره يسمع، ولو كان حقًّا من النهار أسطع، إلا ما رحم الله فإنه على الخير يجمع. وها أنا - بفضل الله تعالي - أتقدم لإخواني المحبين..].

وإزاء ذلك، فقد رأيتُ من تمام النُّصح لدين الله وللمسلمين أن أواصل كشف تلك الأباطيل وتعرية صاحبها، وعدم الاكتفاء بالكتابة الأولى، فكانت كتابتي تلك وكتابة المشايخ للتحذير وبيان الحق وتعليم وإرشاد من لم يعلم، وأما هذه فتزيد أنها كشف للمفتري العنيد بأسلوب مختلف يناسب إصراره وغيّه وكذبه المتعمد بعد قيام الحجّة، وليست المسألة في خلاف

معتاد، بل هي في ذبّ الكذب عن رسول الله ﷺ، وكشف الوضع والوضاعين.

وأسميتُ الرد: (الإزهاق لأباطيل الإغلاق) تيمنا بقوله تعالى: ﴿بَلْ نَقْذِفُ بِالْحَقِّ عَلَى الْبَاطِلِ فَيَدْمَغُهُ فَإِذَا هُوَ زَاهِقٌ وَلَكُمُ الْوَيْلُ مِمَّا تَصِفُونَ﴾.

وقد قسمت الرد إلى فصول أربع يندرج فيها جميع ما في إغلاق الحميري: من تهرباته، ومسلسل كذبه المتعمد الصريح، وجهالاته العريضة، وتدليسه وتلبيسه.

وطريقتي أن أقوم بنقل كلامه كاملا بين معكوفتين، وأميّزه بخط تحته، ثم أبيّن عواره، خلافا لما فعله الحميري في إغلاقه، حيث ينقل كلامي بعد أن يُعيد صياغته عموماً، ويقطع ما يتعلق به غالباً، ليتسنى له تحوير المعنى والتلبيس! وقد أغنانا الله بالحق عن سلوك مسلكه والحمد لله.

وقبل الشروع في الرد أنبه القارئ أن الحميري هذا بقي يحرر ردّه عليّ بضعة أشهر، فبين كتابتي لردي وتاريخ كتابة ردّه قريب من نصف سنة، وعليه فإنه مؤاخذ تماماً بما سيأتي بيانه من كذب ومغالطة وتدليس متعمد، ولا عذر له بالعجلة ونحوها، ومسؤوليته كاملة عن عباراته ودلالاتها، فإنها مراجعة ومحررة من لدنه منتقاة.

كما أود من القارئ ليكون على بيّنة ويفهم السياق أن يراجع كتابتي السابقة حول الموضوع بعنوان:

(دفاع عن النبي ﷺ وسنّته المطهرة، وكشف تواطؤ عيسى الحميري ومحمود سعيد ممدوح على وضع الحديث: تفنيد القطعة المكذوبة التي أخرجاها ونسباها لمصنف عبدالرزاق)، فإن فيها غنية للمُنصف وطالب الحق حول الموضوع، ولم يخدش (الإغلاق) فيها شيئا يُذكر ولله الحمد، وقد نُشرت في عدد من المواقع على شبكة المعلومات (الإنترنت)، مثل ملتقى أهل الحديث، ويجد هناك عدداً من بيانات أهل العلم حول

الموضوع، وكلها في نفس السياق.

والله المستعان، وعليه التكلان.

وقفة مع التهرب

استهلّ الحميري رده بمحاولة مكشوفة لفك الحصار عليه من علماء الأقطار الذين كتبوا وحذّروا من مصنّفه المكذوب، فهو لا يستطيع أن يرد على جميع العلماء دفعة واحدة، ولا يريد أن يظهر لأتباعه أن صاحبهم يعارض ويخالف كل من تكلم في الموضوع من كبار العلماء والدكاترة المختصين في الحديث ومخطوطاته، فلا بد من تضييق نطاق المعركة إلى أقل ما يمكن، وظن أنه استطاع ذلك بقوله أوائل رده عن المعترضين:

[بيد أن جماعة من المتطرفين وهم في نظرنا على قسمين: متطرفون رغبة في الارتزاق وبسبب العمل والمجاورة، ومتطرفون أصليون، وكلا القسمين ركب مركبًا بعيدًا عن النقد العلمي الصحيح، البعيد عن يسر وسماحة الإسلام، وتحسين الظن بالمسلمين، فأخذوا يكيلون الذم لنا ولأصحابنا بشتى الطرق حتى اتهمونا بالعظائم والشنائع انتصارًا لأهوائهم ولحاجة في أنفسهم . . . وكان مركبهم يجدف بمجدافي الغل والحقد من ناحية، والخيانة والبهتان من ناحية أخرى] . .الخ.

ثم أراد أن يُظهر بأني خصمه الوحيد، وجعل يردد في رده: [قال المعترض]، ولا يقصد غيري، ولا يسوق إلا كلامي، إلى آخر ردّه الطويل الهزيل، وما أورد عن غيري شيئاً، اللهم إلا انتقاداً جزئياً واحداً للشيخ الفاضل عمر النشوقاتي (مع كون ردّه طويلاً هو الآخر)، وضرب عرض الحائط بأقاويل سائر العلماء والمختصين الذين اتهمهم بالجملة، وظن بهذا أنه أزاح عن كاهله عبئاً، واختزل مؤنة الرد عليهم!

والواقع أن فعله هذا ليس سوى حَيدة ظاهرة، وهروب جبان من مطارق الحقيقة، فضلاً عن قلة الأدب والتربية، فاتهامُه لجميع من رد عليه بالتطرف والارتزاق لا ينطبق إلا عليه وعلى من معه، فكُلٌّ يرى الناس بمنظار طبعه، وكثيرون يعلمون حال هذا المجرم مع مخالفيه من أهل السنّة في بلده لما كان متنفذاً في إدارة الأوقاف، وإقصاءه وإيذاءه لهم، ومحاربته إياهم بشتى الطرق، وتسخير الجهود والأموال في محاربة السنّة قولاً وعملاً وتأليفاً واستكتاباً وسعياً بشكل لم يُعهد في تاريخ بلاده! وألفاظُه الشنيعة بحقهم في كتاباته معروفة كذلك، بمناسبة وبغيرها (كما في حاشية مصنَّفه ص٥٧)، وهكذا في فاتحة ردّه وأثنائه، مع أنه (تمسكن فيه) لما صار في موقف التهمة والضعف! وصار يمثّل دور الحريص على وحدة الصف الإسلامي وهو أحد هادميه! وينادي بتحسين الظن وهو أحد فاقديه!

ولقائل أن يسأل: من هم هؤلاء الذين حكم الحميري عليهم بالتطرف، وأن جميعهم بين متطرف أصلي أو مرتزق منافق، وأنهم جميعاً ردّوا عليه غلاً وحقداً وبهتاناً وخيانة، وما استثنى من هذا التعميم أحدا؟

والجواب يكون بمعرفة أسامي من كتب ردًّا على مصنفه، وهم: سماحة الشيخ عبدالله بن عبدالعزيز العقيل، وسماحة الشيخ عبدالله بن عبدالرحمن الجبرين، والعلامة الشيخ عبدالرحمن بن ناصر البراك، والعلامة الشيخ محمد الأمين بوخبزة المغربي، والشيخ مساعد البشير الحسيني السوداني، والشيخ مقتدى حسن الأزهري الهندي، والشيخ أحمد معبد عبدالكريم، والشيخ عبدالقدوس بن محمد نذير الهندي، والشيخ عبدالكريم بن عبدالله الخضير، والشيخ عبدالله بن حمود التويجري، والشيخ سعد بن عبدالله الحميّد، والشيخ سعد بن ناصر الشثري، والشيخ عبدالله بن عبدالرحمن السعد، والشيخ خالد الدريس، والشيخ محمد بن تركي التركي، والشيخ إبراهيم بن حماد الريّس، والشيخ علي بن عبدالله الصياح،

والشيخ تيسير بن سعد أبو حيمد، والشيخ عبدالمحسن التخيفي، والشيخ محمد بن موسى آل نصر، والشيخ مشهور بن حسن آل سلمان، والشيخ علي بن حسن الحلبي، والشيخ سليم الهلالي، والشيخ صالح الدرويش، والشيخ عبدالعزيز الطريفي، والشيخ عايض بن سعد الدوسري، والشيخ عمر بن موفق النشوقاتي الدمشقي، والشيخ عبدالعزيز بن فيصل الراجحي، والشيخ أديب الكمداني الشامي، إضافة إلى جماعة من مشايخ الحديث في باكستان كما أخبرني شيخنا العلامة ثناء الله المدني.

وممن كذّب الجزء شفاهاً ولا أعلمه كتب فيه: العلامة الشيخ محمد أديب الصالح، والعلامة الشيخ محمد بن لطفي الصباغ، والعلامة الشيخ صبحي البدري السامرائي العراقي، والعلامة الشيخ ثناء الله المدني مفتي لاهور، والشيخ عبدالله التليدي المغربي، والشيخ الحسن بن الصديق الغماري المغربي، والشيخ محمد عجاج الخطيب الدمشقي، والشيخ عدنان آل عرعور، والشيخ عبدالعزيز بن محمد السعيد، والشيخ عبدالرحمن بن عبدالجبار الفريوائي الهندي، والشيخ محمد بن ناصر العجمي الكويتي، والشيخ عثمان بن محمد الخميس الكويتي، والشيخ محمد نعيم العرقسوسي الدمشقي، والشيخ نظام اليعقوبي البحريني، والشيخ عامر حسن صبري العراقي، والشيخ حمزة المليباري، وجماعة.

إضافة إلى عدد من طلبة العلم المعروفين، مثل الشيخ سعد السعدان، والشيخ صالح العصيمي، والشيخ صلاح الشلّاحي، والشيخ عبد الوهاب بن عبد العزيز الزيد، والشيخ عمر بن سليمان الحفيان، والشيخ بندر الشويقي، والشيخ أحمد بن عبد الملك عاشور المدني، والشيخ رياض بن عبد المحسن السعيد، والشيخ عبد الرحمن بن عمر الفقيه الغامدي، والشيخ بدر بن علي بن طامي العتيبي، والشيخ رياض الخرقي الشامي، والشيخ خالد السباعي المغربي، والشيخ حمزة بن علي الكتاني المغربي،

والشيخ بدر العمراني المغربي، وجماعة.

فهؤلاء المسمَّون أكثر من خمسين من أهل العلم من مختلف البلدان؛ من الهند شرقاً إلى أقصى المغرب، نحو نصفهم يحمل الشهادة العالية (الدكتوراة) في العلوم الشرعية، وجلُّهم أساتذة جامعات ومتخصصون في الحديث، وفيهم جماعة من كبار العلماء، وكلهم أجمعوا على بطلان الجزء، وأنه موضوع مفترى.

فهؤلاء -وغيرهم- هم الذين اتهمهم الحميريُّ الضال بأنهم جميعهم متطرفون؛ إما أصالة أو نفاقاً وارتزاقاً، فضلاً عن الاتهامات الساقطة الأخرى، على أن فيهم من شيوخه وشيوخ صاحبه ممدوح!

فليت شعري من يصدَّق في قوله؟ أهل العلم والاختصاص المعروفين هؤلاء؛ أم ذاك الحميري الدَّخيل الذي ثبت تطرفه وجهله وضلالُه؛ بل وكذبه؟

وقفة أخرى:

أوهم الحميري الرد على جميع المعترضين عبر العنوان (الإغلاق على المعترضين)، وأجمل الجميع بالاتهامات الهابطة كالتطرف والارتزاق والغل والبهتان و.. و.. ولكنه -كما أسلفت- إنما رد على معترض واحد فقط، ولم يأت بشيء يُذكر عن غيره! مع أنه عاود التأكيد أنه يرد على جميع المعترضين وعلى جميع إيراداتهم بقوله عنهم أوائل رده: [سأحيط بهم إحاطة السوار بالمعصم في إحباط مطاعنهم]! وكذب في ذلك، فلا هو رد على الجميع، ولا رد على جميع المطاعن من شخص واحد، وهو أنا! فضلا أن يحبطها، فتهرب من جملة طويلة عريضة من الإيرادات والنقاط، وحتى تلك التي رد عليها لا يخلو كثير منها من تهرب -حاشا ما كان رداً بالكذب والجهل المركب!- كما سيأتي.

وقد غرر بالقراء وأظهر أنه حصر النقاط التي أوردتها عليه، معدداً

لها: أولا.. ثانيا.. كأنه استوفاها! والعكس هو الواقع!

فمن النقاط التي تعامى عنها ولم يُجب عنها البتة:

* اتهامي له بكتمان حكاية أصل النسخة المزعومة، وأنها احترقت، فهو لم يتطرق لهذا الكتمان البتة في تحقيقه، مع كون ذلك خيانة عظيمة في عالم التحقيق، وكشف الأمر الشيخ أديب الكمداني جزاه الله خيراً، فكيف تصرف الحميري إزاء هذه النقطة الجوهرية؟ جاء وذكر في رده أنه تطرق لأمر النسخة الأصل واحتراقها في مقدمة تحقيقه (وهذا كذب صريح!)، وساق الأمر كأنه من المعلومات المسلّمة عند الكل! ومشّى الأمر بذلك مؤملا أن لا يُتنبه له!

* تجاهل ما ذكرتُه من دوره الأسود في محاربة السنّة مقابل مباركة المنكرات حين تسلطه على إدارة الأوقاف في دبي قبل طرده! وطوى عن ذلك صفحاً، وكأنه يقرّ ذلك!

* تجاهل كذلك ما ذكرتُه عنه وعن صاحبه ممدوح من مناصرة الرافضة، وسكت تماماً عن الوثيقة التي ألحقتُها بالرد عن تورطهما بالتطاول على كبار الصحابة والدعوة للرفض في مزرعة الحميري! ولم ير الحميري هذا الأمر الخطير يستدعي الرد والتبرؤ! وأقره أيضاً!

* تجاهل ما ذكرتُه عن شدة انحراف وضلال البريلوية الذين وضعوا النسخة، وأنهم وضعوا المخطوط ليوافق المسائل التي يدعون إليها هم والحميري، فسكت عما ذكرتُه من غلوهم وسوء حالهم، ويظهر من رده أنه مقرٌّ لهم أيضا!

* تجاهل ما ذكرتُه عن تزوير تاريخ طبع الكتاب، مع أنه عاد ليؤكد التهمة مجدداً ويقول في إغلاقه إن ردي عليه كان بعد شهرين فقط من إخراج كتابه، وردي مؤرخ أوائل سنة ١٤٢٧!

* تجاهل الرد على كثير مما نقلته -وهو طويل- في إبطال حديث

النور الذي أولع به، مثل ما نقلتُه عن اتفاق أهل العلم -ومنهم أسياده الغماريين- في أنه باطل موضوع لا أصل له، ولا سيما تكذيب الشيخ عبد الله الغماري أن يكون في أيٍّ من مصنفات عبد الرزاق، ونقله عن ذلك الكذاب الشنقيطي الذي وضع سنداً آخر على عبد الرزاق للحديث! وكذا موقف الشيخ أبو غدة رحمه الله من الحديث وقد أسنده من طريقه! وما أثبتُّه أن الحديث جاء من قبل الباطنية، علماً أن الحميري خالف اتفاق العلماء وإجماعهم وزعم صحة إسناد الحديث!

وتجاهله لهذه القضية علمياً هو جوهر التجاهلات، لأن جزءه المزعوم مبني على هذا الحديث، وهو صرّح أن سبب إخراجه وبحثه عن المخطوط إنما هو لهذا الحديث لا غير! فما قيمة ردّه وجدواه وقد أغفل أصل الخلاف ولب القضية؟!!

ولا يُقال إنه قد ذكر تكذيب الغماريين للحديث في إغلاقه، فإنه لم يرد عليه ردًّا علميا، بل أجاب بأن للمضعفين شأنهم وله شأن خاص! وتجاهل الكلام العلمي.

* تجاهل ما كشفتُه من تحريفه العمد للمخطوط دون إشارة، فقلت في ردي الأول: [ومن أدلة قولي إن الحميري لا يصدّق في نقوله أنه **يغيّر ما في المخطوط** (المتقن بزعمه) من عنده! ففي الصفحة الأولى من المخطوطة التي أوردها (ص١٨): (فسجد خمس مرات، فعُبِّدت علينا تلك السجدات)، فكتبها الحميري في المتن (ص٥٣): (خمس مرات، فصارت علينا)، ولم يُشر إلى تغييره! لعله لإخفاء لعُجمة التركيب في الأصل! وعلى كل حال فهذه خيانة في التحقيق لم يظهر لنا منها إلا من القدر اليسير الذي أظهره، فكيف بما أخفاه ولم يورده؟!

وفي حديث جابر في النور (رقم ١٨) غيّر من أصله المتقن (؟!) وأثبت من نقل قدوته وإمامه محيي الدين بن عربي الحاتمي للحديث!].

ورغم أنه اتهام خطير يُسقط الثقة بعمله مطلقاً إلا أنه تجاهله تماماً ولم يُجب عنه بشيء!

* تجاهل انتقادي الجليّ لتبويبه الذي أضافه في المتن، فقلت: [وفي أول الكتاب وضع عنواناً من عنده: كتاب الإيمان! ولا أصل لذلك لا واقعاً ولا عقلاً، فمتى سمع الناس أن مصنفا يذكر (كتاباً) فيه (باب واحد) فقط، وهو باب تخليق نور النبي ﷺ؟! ثم هذا محله لو كان يفهم في كتاب الشمائل، لا الإيمان!].

* تجاهل اتهامي له بالتدليس الصريح والهوى في انتقائه كلاماً عاماً للغماريين في أحاديث أخرى ليدافع بها عن حديث النور المخالف لها من وجوه، فيما كتم كلامهم الشديد في إبطال الحديث، مع أنهم أبطلوه بالقواعد التي أراد الحميري نقضها بكلامهم! وهكذا يكون الهوى!

*تجاهل الحميري نقاطاً مهمة كثيرة في نقدي للمخطوط، فأعرض رأساً عما أوردتُه عن غرابة وجود المصنف في بغداد في العصور المتأخرة بالأدلة، وقضية نسخ الكتب المتخصصة، وترجمة الناسخ، والإيراد على كون الناسخ خطاطاً! فلو كان عنده جواب علمي عما سبق أو حتى منفذ للتدليس لما تأخر عنه، ولكن!

* تجاهل الحميري ما أثبتُّه من كون كتب الرافضة المتأخرة هي من موارد واضع جزئه! وأن الحديث الأول في جزئه مأخوذ عنهم.

* تجاهل الحميري ما أوردته من مثالين لحديثين وردا في المصنف الحقيقي عن عبد الرزاق مخالفين لسند ومتن ما جاء في جزء الحميري المكذوب، وأنهما مسروقان بلفظهما من مصنف ابن أبي شيبة!

* تجاهل الحميري الرد على مجموعة من الانتقادات التي أوردتها على أحاديث جزئه، من جهة الركاكة والتركيب، وقد انتقى من الأحاديث المنتقدة بعضاً مما ظن أن له إجابة عليها، وترك الباقي، فماذا يسمى هذا

إلا التسليم بتلك الانتقادات وعجزه عن الإجابة عنها، ومن ثم الإصرار وعدم الاعتراف بالحقيقة والتدليس على المخدوعين فيه بأن لا شيء يقدح في جزئه المكذوب؟

وهذا المجرم المتعمد للخيانة قال عندما أورد الأحاديث المنتقدة: [زعمه بأن أحاديث هذه النسخة من التراكيب الأعجمية والمتأخرة وهي داخلة في اختلاق المتون مستشهدًا على دعواه بتسع نقاط:

النقطة الأولى: حديث رقم (٧) الذي جاء فيه: (وأنورهم لونًا)، حديث رقم (٩) وفيه: (كان أحلى الناس وأجملهم من بعيد).] ثم عدد بقية النقاط.

فأرجو من القارئ أن يقارن بين ردي وبين النقاط التي نقلها الحميري وزعم حصرها، وسيجد عددا من النقاط قفز عنها وتعامى عنها مع وجودها أمام ناظري وجهه! وأولها نقطة جاءت قبل النقطة الأولى عند الخائن الحميري، وهي قولي: [الحديث الأول ركيك جداً كما تقدم، وفيه تسمية مهن متأخرة، ومما فيه: «ومنهم من رأى شفتيه فصار أحسن الوجه ووزيرا.. ومنهم من رأى سنه فصار أحسن الوجه من الرجال والنساء»، ولعل الوضاع الهندي أراد: «حسن الوجه». كذلك فيه: «ومنهم من رأى تحت قدميه فصار ماشيا».]

وبين النقطتين الثانية والثالثة عنده قفز عن واحدة في ردي! وكذلك بين الرابعة والخامسة، بل إنه ترك الإجابة في هذين عن الإيراد في المتن وركاكته وانتقل للكلام في ابن أبي زائدة هو هو يحيى أو زكريا! أما النقطة السادسة فأجاب عن إيرادي بقوله: [أعرضت عنه جانباً]!!!

وهناك أمور وانتقادات كثيرة أهملها وسكت عنها إقراراً في نفسه وعجزاً، مع المكابرة وعدم الاعتراف، ﴿وَجَحَدُواْ بِهَا وَٱسْتَيْقَنَتْهَآ أَنفُسُهُمْ ظُلْمًا وَعُلُوًّا﴾، ولست أبالغ إن قلت إنه تهرب عن أكثر ردي، مع تظاهره في رده

أنه حصر نقاط ردي بقوله: أولا وثانيا.. الخ! ويعرف هذا المنصف العاقل الذي يقارن بين ردي الأول وإغلاقه!

فإذا كان هذا صنيعه معي فكيف بما حاد عنه من جموع (المعترضين!) باعتراضاتهم وردودهم؟ وحسبنا نقد فضيلة الشيخ عبد الله السعد وفقه الله، فقد أورد جملة من الانتقادات القوية حول تركيب الأسانيد، أعرض عنها الحميري رأساً! فأقول لمن لا يزال مغشوشاً بالحميري: هل هذا صنيع من يبتغي الإنصاف والنصح وتتبع الحق؟ ويدعي إحاطة الشبهات إحاطة السوار بالمعصم وإحباطها؟

علماً أنني لم أشأ أن أتتبع جميع ما تهرب منه، وأذره في حال تمادى وعاد، وحينها:

فإن عادت العقرب عُدنا لها
وكانت النعل لها حاضرة



مسلسل الكذب المتعمد الصريح

بعد أن تجاهل الحميري المعترضين جملة، واكتفى بالرد على واحد تقريبا، وتهرب من كثير من نقده: رصّع هذا الحميري ردّه بمجموعة من الكذبات الصريحة السافرة، فما حيلة من يجابه الحق إلا اللجوء للباطل؟

فمما قال الحميري:

[وفي المجلد الأول عثرت على القطعة المفقودة من المصنف، وبينت في التحقيق أنها وردت إلي من بلاد ما وراء النهر].

قلت: هذا كذب صراح، ودونكم التحقيق المزعوم، فلن تجدوا أي ذكر -فضلا عن تبيين!- لبلاد ما وراء النهر مطلقاً، وإنما أطلق هذه الكذبة تمهيداً لما سيأتي من زعم أن نسخته المكذوبة منسوخة من بلاد ما وراء النهر، وتأتي مناقشة هذه الكذبة الأخرى، على أن الحميري لم يستطع الثبوت على كذبة واحدة، فحيناً يقول في إغلاقه إن النسخة جاءته من بلاد الأفغان، وحينا من بلاد ما وراء النهر (وهي تركستان الغربية، أو ما يعرف الآن بالجمهوريات الإسلامية في آسيا الوسطى)!

وقال: [أولاً: زعمه أن المخطوط مزور من حيث خطه، فخطه ليس من كتابات القرن العاشر بل خطه من جنس خطوط الطبعات الحجرية في القرن الماضي في الهند. جوابه أخي القارئ: ما صرحنا به في المقدمة من ترجيحنا لكون المخطوط منقولاً عن الأصل الذي كتب في القرن العاشر].

قلت: هذا كذب صريح، واستخفاف بعقول القراء، فكأنه يظن أن مقدمته ليست بين أيدي الناس ومن يرد عليه ليراجعوها! فأتحدى من يراجع

مقدمته أن يجد إشارة صغيرة -فضلا عن تصريح!- أن مخطوطه منقول عن مخطوط آخر، وسيأتي مزيد بيان حول هذه الكذبة الصلعاء، وسببُها سببُ ما قبلها.

وقال الحميري: [ثم سألت الثقات من أهل العلم والفضل والخبرة من البلاد التي وردتنا منها المخطوطة عن نوعية ورق المخطوط؟ فأخبروني بأن هذا الورق قد فقد منذ حوالي ثلاثمائة سنة على الأقل، وأخبروني بأن المخطوط الذي بين يدي منقول عن أصل قديم، فطلبت الوصول إلى الأصل والحصول عليه أو على صورة منه، فعلمت أن الأصل فقد في الحروب التي وقعت ببلاد الأفغان أخيرًا]

قلت: ولنا هنا أكثر من وقفة، وتجاوزاً لتوثيقه غير المعتبر أقول: هذا الكلام كذب وحماقة معاً، أما الكذب فقد كشفه الشيخ أديب الكمداني حين بيّن أن من جلب المخطوط لم يخبر أنه مأخوذ من أصل آخر، وهو -أعني الشيخ أديب- الذي افترض أن المخطوط لا بد أن يكون مأخوذاً عن أصل آخر؛ نظراً لحداثة ورقه وخطه الذي يتعارض مع تاريخ كتابته المزعوم من خمسمائة سنة، وطلب من الحميري أن يطالب بالأصل، فلما طالب (بعد مدة) أراد البريلوي جالب النسخة أن يقطع الطريق بأن الأصل احترق مأسوفاً عليه في الحرب (على ما نقل عنه الحميري)، ولم يكن الحميري يعلم من ذلك الأصل شيئا. وكل هذا مذكور في بيان الشيخ الكمداني.

ثم دارت الأيام فصار البريلوي مُعلماً للحميري، وصار الحميري عالماً بالأمر منذ البداية، وأنه بعد العلم به طلب الأصل، وكله كذب في كذب!

والعجيب أن بيان الكمداني احتج به الحميري في إغلاقه على عدم تكذيبه في أمر، فكذّبه في هذا!!

أما الكذب والحماقة معاً فهي في حكاية النسخ من أصل آخر، فما دام جالب النسخة الثقة الأمين (عند الحميري) وكذا الحميري؛ يعتقدان أن عمر المخطوط لا يقل عن ثلاثمائة سنة، فما يدريهما أنه نُسخ عن الأصل الفلاني تحديداً؟ ومن أين لهما هذا؟ هل كُتب على المخطوط أنه نُسخ عن نسخة كذا منذ ثلاثمائة أو خمسمائة سنة؟ أم أخبرهما أحد من عُمِّر هذه السنوات (!) أنه شهد النسخ منه؟ أم هما اللذان شهدا ذلك؟ أم ماذا؟ إن هذا إلا تخرص، بل اختلاق!

ثم ما شأن حرب أفغانستان لأن تتلف النسخة في مكان آخر من العالم في بلاد ما وراء النهر التي كانت وقتها تحت حكم الروس؟ فهل أطلق الروس صاروخا من أفغانستان جنوبا على بلادهم شمالا لتدمير النسخة فقط؟ فإن حصل فمن الذي أخبر الحميري بذلك؟ هل هم الروس الذين حرقوا النسخة؟ أم الاستخبارات الأجنبية التي تجسست على الروس وشاهدت اتجاه الصاروخ وحسبت إحداثيات الإطلاق والمدى والهدف والنتيجة؟ أم أحد الأعاجم في بلاد ما وراء النهر كان بجانب المخطوط المدعى ونجا من الغارة بنفسه، واتصل بالحميري ومعه مترجم ليخبره بذلك؟ فيُقال للحميري مجدداً: من أين لك هذا العلم؟ ألم تُعمل عقلك ولو قليلا في الأمر أم أنك ما صدقت أن وجدت الفَرَج من ورطتك بحبل الكذب القصير؟

علما أن ثقته جالب النسخة كتب بخط يده -فيما ألحقه الحميري بإغلاقه- : [وما زلنا نبحث عن الأصل الذي نُسخت منه هذه المخطوطة، وبإذن الله سنجدها قريبا إن شاء الله] وتاريخ كتابته ١٧/ ٥/ ١٤٢٧ [١٣/ ٦/ ٢٠٠٦م] وتاريخ كتابة الحميري ٢٣/ ٥/ ١٤٢٧ [١٩/ ٦/ ٢٠٠٦م] أي بينهما بضعة أيام فقط!! وشهادته تنقض ما يذكره الحميري من احتراق النسخة، إلا إن كانت جمِّعت من الرماد بعد احتراقها وأُعيد ترميمها! كما أن شهادة

ثقته تكذّب الحميري في غير ذلك، حيث تقدم قول الحميري: [ثم سألت الثقات من أهل العلم والفضل والخبرة من البلاد التي وردتنا منها المخطوطة عن نوعية ورق المخطوط؟ فأخبروني بأن هذا الورق قد فقد منذ **حوالي ثلاثمائة سنة على الأقل**].

بينما قال ثقته بخط يده: [وقد قرر أهل العلم من أهل الاختصاص هناك أن الورق الذي كتبت به المخطوطتان يرجع عمرهما إلى **مائة وخمسين سنة تقريباً**، وأن هذا الورق **اختفى منذ سنين عديدة** في تلك المناطق وما جاورها].

لاحظوا الفرق بين النقلين! فإن كان الحميري مصرًّا على ثقة جالب النسخة فقد حكم هذا الحميري على نفسه بالكذب، وسقطت الثقة بعمله هذا وغيره، وإن حكم أنه هو الصادق وجالب النسخة كاذب فقد حكم على مخطوطه أيضا بالسقوط واطراح الثقة، فأحدهما -على الأقل- كذاب بحُكم الحميري نفسه! والنسخة باطلة على الوجهين بنفس الحكم! وكفى الله المؤمنين القتال!

ولا تستغربوا إن حُوصر الحميري في تحديد ممن عرف خبر النسخة الأصل أن يسد الطريق إليه بادعاء أن الأمريكان قتلوه في أفغانستان أو مات في غوانتنامو! كما حاول سد الطريق في أمر تتبع أصل نسخته بأنها عدمت واحترقت!

على أنه قد ثبت لدينا كذب الحميري نفسه وارتجاله الكذب المفضوح الذي يُدان به من كلامه نفسه -كما سبق ويأتي- فأنى يُصدَّق هو ومن يوثقه (!) في مثل هذا الأمر وغيره؟ وإلا فالتركيب بادٍ على الحكاية من أصلها! ولعلنا نعلم بهذا سبب إصرار الحميري على توثيق أخيه في العدالة والاعتقاد!

وهَب أنه كانت هذه النسخة من المصنف فعلا واحترقت في الحرب،

لماذا لا تكون النسخة المحترقة هي المنسوخة من أصلهما ذي الثلاثمائة عام على الأقل في زعمه؟

ولماذا لم يفتح الحميري فمه ويذكر قضية النسخة الأصل وقصة الاحتراق في مقدمة تحقيقه، وترك القضية ولم يذكرها إلا حين افتضح أمرها وكشفها غيره من الناس؟ وليت شعري هل تخبئ لنا الأيام أموراً أخرى حرص على كتمانها، ثم لا يذكرها إلا بعد افتضاحها هي الأخرى؟ الله أعلم! ولا يُستغرب من الحميري شيء!

وقال: [عاودت سؤال أهل الاختصاص فأجمعوا على أن المخطوط درة يتيمة في بابها، ومن الأمانة إخراجها].

قلت: وهذه كذبة أخرى، فإن الحميري مع عدم تسميته لأهل الاختصاص هؤلاء قد ثبت لديّ كذبه في دعواه الإجماع، فإنني بالسؤال ما عرفتُ إلا ثلاثة ممن عرض عليهم المخطوط، أولهم الشيخ الكمداني، وثانيهم محمود سعيد ممدوح، فأما الكمداني فقد بيّن في كتابته عن الموضوع الجزم بتزوير المخطوط وحداثة خطه وورقه وكذب ما فيه، وأكّد على ذلك مراراً -شفاهاً وتحريراً- وحذّر الحميري من طبعه، ونقل عن الثاني ممدوح ما يفيد أنه لم يجزم بصحته وإنما كان موقفه رخواً بين رأيه ورأي الحميري، وبيان الكمداني منشور وأحال عليه الحميري بنفسه!

والثالث هو الشيخ محمد مطيع الحافظ، فقد علمتُ بالإسناد إليه أنه قال عن عُمر المخطوط إنه معاصر ولا يصل إلى خمسين سنة كحد أقصى. فصار عندنا اثنان على الأقل يكذّبان الإجماع.

وعلى ما سبق فحتى لو كان هناك آخرون استشارهم الحميري فإن دعواه على الإجماع كاذبة، مع الحاجة إلى معرفة هؤلاء المستشارين، ولا سيما وأنه يعتبر مثل محمود سعيد ممدوح من أهل الاختصاص في المخطوطات! وما له فيه جهدٌ إلا تحقيق قديم لجزء صلاة التسبيح لابن

ناصر الدين، وبالمقابلة على المخطوط الذي اعتمد عليه تبيّن في عمله وجود عشرات السقوط -لكلمات وجُمل!- والتحريفات بل والإضافات، مع صغر المخطوط!

ثم قد أشار الشيخ الكمداني في كتابته أن الحميري كان يسأل المختص وغير المختص في شأن المصنف!

على أنه ثبت أن الحميري هذا كذاب في نقله، فمن كتم وحرّف شهادات من سبق من المعروفين فكيف يصدّق على غيرهم من المجاهيل؟

وقال الحميري: [إن المعترض قد بلغ غاية قصوى من البعد والشطط، فادعى عليّ وعلى المحدث محمود سعيد ممدوح كذبًا وزورًا، تزويرنا للقطعة المعنية من مصنف عبد الرزاق، ثم لما تبين له خطؤه البين وتسرعه الفادح تراجع عن هذه الدعوى وتناقض مع نفسه، فأبطل قوله بنفسه].

قلت: هذه كذبة فجة للغاية، وهذا الرجل واحد -على الأقل- من اثنين: إما لا يستحي من الكذب مطلقاً، أو أن عنده مشكلة جادة في الفهم والإمكانات العقلية.

وللقارئ الرجوع إلى كلامي وسيجد أني ذكرت مراراً وتكراراً أن الواضع من بريلوية الهند، فهل يحسب الحميري نفسه وصاحبه ممدوح منهم؟ أم إنها دعوى المريب؟

ولكن بعد مضي الوقت على كتابة ردي الأول تنامى إلى سمعي هذه الدعوى السخيفة التي يحاول الحميري وصاحبه التعلق بها، فقلتُ في بعض ردودي التي رآها:

[أود توضيح عبارتي في مطلع الرد، ونصها: [ويرى الشيخ أديب أن **الحميري** ليس له علاقة مباشرة في تزوير المخطوط، وأنه كان يجهل وضعه ذلك الوقت، **بخلاف** محمود سعيد ممدوح] فهنا ثلاث مقاطع نقلتها عن الشيخ أديب الكمداني:

١- أن الحميري ليس له علاقة في تزوير المخطوط. (انتهت هذه الفقرة)

٢- وأن الحميري كان يجهل وضع المخطوط ذلك الوقت (وهنا انتهت الفقرة الثانية، **واستدركتُ على هذه الفقرة** ما جاء في الفقرة الثالثة، وهي):

٣- خلافا لمحمود سعيد ممدوح.

فقصدي الواضح: أنه وقت رؤية الكمداني للمخطوط مع ممدوح عند الحميري، كان الحميري جاهلا بوضعه، بخلاف ممدوح الذي لا يخفاه وضعه، **ولم يقل الشيخ الكمداني ولا نقلتُ عنه أنه يتهم ممدوح بتزوير المخطوط!**

وإنما جرى البيان لأنه بلغني أن ممدوحا حمّل عبارتي أسوأ ما يمكن أن يُفهم، وجعلني أتهمه على لسان الكمداني بتزوير المخطوط، مُعرضا عن السباق واللحاق، فسبق هذا أن اتهام التزوير كان للبريلوية صراحة، ويلحق تأكيدُ ذلك عدة مرات، وذكرُ كلام خاص عن دور ممدوح في الجريمة بنوع تفصيل، وليس فيه اتهامه بتزوير المخطوط.

ونظرا لأن الغريق يتعلق بالقشة، فقد ظن ممدوح أنه وجد هنا شبه ثغرة ليستغلها ضد الشيخ الكمداني وضدي، بأنا اتهمناه بما ليس فيه، وهيهات!

وكم من عائب قولا صحيحاً
وآفته من الفهم السقيم!

علما بأن سلوكه لمثل هذه الجادة يثبّت عليه دوره الحقيقي في الجريمة كما ذكرناه، إذ لو كان له مخرج سليم لأتى به؛ وعدل عن مثل هذه الحيلة المكشوفة!

وقد ميّزت النصوص بالألوان تقريبا لفهم بعض الناس! نسأل الله الستر

والمعافاة!]

فهذا كان ردي قبل ثلاثة أشهر من الإغلاق، وقد اطلع عليه الحميري، فهل تراه فهم رغم التقريب والتوضيح؟ كلا! بل زاد ضغثاً على إبالة وادعى أن ردّي المنقول آنفا هو تراجع مني عن الاتهام! وللقارئ النظر والمقارنة! وأدعوه إلى الاعتبار بهذا العقل الذي لا يفهم حتى بالتكرار والتوضيح والألوان وتحليل العبارة!

علماً أن المعترض كان ممدوح الذي جعل الاتهام منصباً عليه، ثم وصل الحال بعقل الحميري إلى أن ظن الاتهام فيه هو!

ولعل قائلا يقول هنا: ما كان أغنى الحميري أن يُذل نفسه هكذا ويُظهر نفسه بهذه الحال.

والجواب إن هذه الكذبة والفضيحة العقلية مهمة جدًّا له، لأنه بنى عليها جزءً مهما من الإغلاق، وأراد أن يظهر بمظهر المظلوم الذي يُرمى بما ليس فيه، وأن يحرف مسار الكلام عن التزوير قدر الإمكان عن أيامنا المعاصرة، ليقدر أن يقول إن المخطوط: [كُتب قبل أن أولد قطعًا]!

وحول علاقة الحميري المباشرة بوضع الجزء أسوق ما كتبه أحد أهل الفضل والعقل، وهو الكاتب باسم (خزانة الأدب) في ملتقى أهل الحديث، فقال معقباً على بيان الشيخ الكمداني الذي كذّب فيه الجزء مع تبرئته للحميري وممدوح من المشاركة في تزويره:

[على حدّ علمي لم يتهم أحدُ الحميريَّ وممدوحاً بتزوير الكتاب، بل هما متَّهمان بما هو واضح وضوح الشمس، وأكده الشيخ أديب الكمداني بكلامه هذا وهو في معرض الدفاع عنهما، فما زادهما إلا تهمةً!! وهو أنهما شريكان في التزوير بنشرهما إياه وشهادتهما لصحته، واستبسالهما في الدفاع عنه، وإعراضهما عن نصيحة كل ناصح يقول لهما إن تزويره كالشمس في رابعة النهار!

بل صار واضحاً أن رغبة الحميري في إيجاد الجزء، وما يقتضيه ذلك من بذل الجائزة الثمينة، هي التي أوحت للمزوّرين بتزويره، وشجعتهم على إيجاده، بدليل أنهم لم يجدوا من يتحفونه بهذا الجزء المزور إلا هذا الحريص على وجوده، الباذل في سبيله كل غال ونفيس!!

فهما شريكان في الكذب على رسول الله ﷺ، كما هي حال الرائش وكاتب الربا، ولا يزالان على إصرارهما على هذا الكذب، وإلا فيستطيع الحميري أن يتراجع ويعتذر ويسحب الكتاب من الأسواق. ولكن هذا الكذب وقع على قلبه موقع الماء البارد الزلال، بل هو الذي أوجده وأجاز عليه.

هذه هي التهمة يا شيخ أديب، وقد أكَّدتها بكلامك بارك الله فيك].

انتهى كلامه وفقه الله، وهو كلام سديد، وقد تأكد كلامه وتأيد أكثر لما أخرج الحميري إغلاقه!

وبهذا أيضاً يُعلم المدخل الذي نفاه الحميري بقوله: [إن المخطوط جاءنا من بلاد ما وراء النهر فلا مدخل لنا فيه البتة]!

* قال الحميري: [أما عن ما أورده الإمام الذهبي رحمه الله في سيره في ترجمة الشيخ محيي الدين وإيراده مقالة العز بن عبد السلام عن ابن دقيق العيد في تجريح محيي الدين فهو كلام مردود عري عن الصواب، وليس هو التحقيق بل التحقيق ثناء ابن عبد السلام على الشيخ الأكبر كما هي عبارة العقد الثمين، ونفح الطيب، والشذرات عن مقالة الإمام رحمه الله.]

قلت: هنا تجلّد الحميري على الكذب بوقاحة، فلم يكتف بالكذب على العز بن عبد السلام، بل جاء وكذب على التقي الفاسي صاحب العقد الثمين جهاراً نهاراً! وأحال على كتابه بقلّة حياء، مستخفًّا بعقول القراء، وكأن أحداً لن يرجع ليتأكد من مزاعمه.

فروى الفاسي في العقد الثمين (٢/ ١٨١-١٨٢) ما رواه الحافظ ابن سيد الناس عن الحافظ ابن دقيق العيد، عن العز بن عبد السلام قوله في ابن عربي: «شيخ سوء كذاب، يقول بقِدَم العالَم، ولا يحرِّم فرجاً».

وأسند عن ابن سيد الناس به (٢/ ١٨٢) قول العز: «شيخ سوء مقبوح كذاب». ضمن قصة.

وهذان صحيحان مسلسلان بأئمة حفاظ، ولم ينفرد بهما الذهبي كما هو مبلغ علم الحميري! وقد رواه غير ابن سيد الناس عن ابن دقيق العيد، كأبي بكر بن سالار (مجموع الفتاوى ٢/ ٢٤٤) والتقي السبكي (كما سيأتي قريباً).

ثم قال التقي الفاسي (٢/ ١٨٢-١٨٣): «ولا يُعارِض ما صحَّ عن ابن عبد السلام في ذم ابن عربي: ما حكاه عنه الشيخ عبد الله بن أسعد اليافعي في كتابه الإرشاد والتطريز..»

فذكر حكايته عن العز أنه كان يطعن في ابن عربي ويقول هو زنديق، فقال له بعض أصحابه: أريد أن تريني القطب، أو وليًا: فأشار إلى ابن عربي.. الخ.

ثم أبطل التقي الفاسي هذه الحكاية في المدح ونقدها من عدة أوجه في ثلاث صفحات! فمما قال (٢/ ١٨٣): «وإنما لم يكن ما حكاه اليافعي معارِضاً لما سبق من ذم ابن عربي لأن ما حكاه اليافعي بغير إسناد إلى ابن عبد السلام، وحُكم ذلك الاطِّراح، والعمل بما صحَّ من ذمّه، والله أعلم، وأظن ظنًّا قوياً أن هذه الحكاية من انتحال غُلاة الصوفية المعتقدين لابن عربي، فانتشرت حتى نُقلت إلى أهل الخير فتلقوها بسلامة صدر، وكان اليافعي رحمه الله سليم الصدر فيما بلغنا».. الخ.

ومما قال التقي الفاسي: «وما ذُكر في هذه الحكاية من ثناء ابن عبد السلام على ابن عربي -على تقدير صحته- منسوخٌ بما ذكره ابن دقيق العيد

عن ابن السلام في ذمّه لابن عربي».

وحقق التقي الفاسي أن ابن دقيق العيد إنما لقي ابن عبد السلام بعد وفاة ابن عربي، أما حكاية اليافعي -لو صحت!- فهي في حياة ابن عربي بدليل ما فيها من أن العز أراه لمن يسأله عن القطب أو الولي.

الحاصل أن التقي الفاسي صرَّح أكثر من مرة أن تكذيب العز بن عبد السلام وذمّه لابن عربي صحيح، وأن عليه العمل، وأن ما رُوي من مدحه له مطَّرَح مردود، بل يرجّح كونه من وضع وانتحال غلاة الصوفية، وأنه على فرض ثبوته منسوخٌ يقيناً، ويسهب في إبطال المدح في ثلاث صفحات! فهذا هو تحقيقه، وهو فصلٌ في المسألة، ثم يأتي الحميري بعد ذلك كله ويدعي بقلة حياء أن التحقيق عكس ذلك؛ مُحيلاً على نفس الموضع لتأييد تحقيقه؟! أي كذب عمد أبلغ من هذا؟

ومن العجائب أن يحيل الحميري بنفسه لكتاب العقد الثمين للفاسي في باب الثناء على ابن عربي! كيف وترجمة ابن عربي فيه من أهم ما كتبه العلماء في بيان ضلال ابن عربي وزندقته، ولا يستغني عنه الدارس لحاله، وما يوم حليمة بسرّ! فلأهميته أفرده بالطبع فضيلة الشيخ علي بن حسن الحلبي وفقه الله، وذلك في دار ابن الجوزي بالسعودية، وطبع أكثر من مرة، وما أظن الحميري يجهل ذلك!

وأوجّه المخدوع بابن عربي لقراءة الكتاب، وسيجد مسرداً لجماعات من العلماء من شتى المذاهب صرحوا بأن ما في كتب ابن عربي كفر بواح وزندقة، ومنهم من كفّره بعينه وكذّبه.

ومن هؤلاء العلماء الذين ساقهم الفاسي: الحافظ ابن مسدي الأندلسي، والحافظ الذهبي، وشيخ الإسلام ابن تيمية، والقاضي بدر الدين بن جماعة الشافعي، والقاضي سعد الدين الحارثي الحنبلي، والشمس محمد بن يوسف الجزري الشافعي، والقاضي زين الدين الكتاني

الشافعي، والشيخ نور الدين البكري الشافعي، والشيخ الشرف عيسى الزواوي المالكي، وشيخ الشافعية السراج البلقيني، والحافظ ابن حجر العسقلاني، والعلامة محمد بن عرفة التونسي، والعلامة ابن خلدون المالكي، والتقي السبكي الشافعي، والحافظ ابن المحب الصامت، والحافظ أبو زرعة العراقي، والحافظ المِزّي، والعلاء القونوي، والإمام الرضي ابن الخياط الشافعي، والشهاب الناشري الشافعي، والحافظ ابن كثير، وشرف الدين إسماعيل بن المقرئ الشافعي.

فهؤلاء أعيان وقتهم في العلم والتحقيق، وكلهم طعنوا في ابن عربي، وهم المذكورون في مصدر واحد فقط، أتيتُ بهم منه لإحالة الحميري عليه كذباً وبهتاناً! وبذلك تتضح كذبته الأخرى بادعاء الإجماع في قوله: [فاعلم أخي القارئ أن الشيخ الأكبر محي الدين رحمه الله أجل من أن يذكر في موطن التجريح أو التعديل لأنه عالي القدر ذائع الصيت بعيد الصوت **مجمع على جلالة قدره** وعلو كعبه ورسوخ قدمه من أهل التحقيق]!!

وأنا أعلم أن الكلام في ضلال ابن عربي مفروغ منه ومشتهر -خلافاً للحميري الذي يظن أنه يغطي الشمس عن الناس بغربال!- فقد أوسعه العلماء والأئمة نقداً وطعناً، وأفرده بذلك جماعة -كابن تيمية والتقي الفاسي والبرهان البقاعي والسخاوي- والجمهور على التحذير منه، وهم الأكثر عدداً والأجل قدراً والأقوى حجة، ولم يشتهر الغلو في ابن عربي إلا مع انحسار العلم بعد أيام المماليك لما تبنى الأتراك التصوف الغالي وانتشر بحُكمهم، وإلا فالناظر في تراجم ابن حجر والسخاوي يجد أن القلة الذين يعتقدون بابن عربي انتُقدوا وشُنِّع عليهم بهذا، وحتى لو كانوا كثرة فالعبرة بالحق لا بالرجال!

ولكن المقصد هنا إظهار أن الحميري لا يستحي من الكذب المفضوح.

ومثله قوله: [أما عن زعم المعترض بأن حديث جابر مدخول في كتب الشيخ الأكبر مع عدم توثيقه للشيخ محي الدين والطعن في توثيق السادة الغمارية له، فهذا محض افتراء، فقد طفحت كتابات الشيخ الأكبر قُدس سره بحديث جابر وتفسيره له كما في كتاب الوعاء المختوم على السر المكتوم والمملكة الإلهية وكتاب الدوائر، وتلقيح الفهوم وعنقاء مغرب.]

قلت: وهذه كذبة باردة من الحميري! بل هو محض افتراء منه، فلم أقل مطلقاً إن الحديث مدخول على كتب ابن عربي، بل صرَّحتُ أنه في كتبه، وأنه هو منشأ علّته، لا أن غيره ألصقه به وهو بريء! فهذا الحميري إما لا يفهم الكلام العربي، أو يكذب جهاراً نهاراً، أو اجتمع عنده الأمران معاً.

هذا؛ وقد سوَّد هذا الحميري في محاولة الرفع بابن عربي صفحات كثيرة في إغلاقه، كان الأولى أن يصرفها في الرد على الكثير الذي تهرب منه، **أو أن يغار على سنّة النبي ﷺ بمقدار ما غار على ابن عربي إمامه في الضلالة، أو يغار على أئمتنا الصحابة الكرام الذين يطعن فيهم ممدوح أمامه وفي مزرعته بنفس المقدار على الأقل**، ولكن الهوى يُعمي ويُصم.

فمما قال الحميري في ذلك: [إن طعن المعترض على توثيق السادة الغمارية لا مسوغ له، فسادتنا الغمارية علماء أفذاذ لا يتحدثون إلا بحجة ودليل، لا أنهم يهرفون بما لا يعرفون كما يعلمه المعترض وغيره].

وهذا يرد عليه من وجوه، أولها: أن الذي أعلمه ويعلمه الناس أن الغمارية -فضلا عمن هو أجل منهم وأعلم وألزم للسنّة- غير معصومين، وكلٌ يؤخذ من قوله ويُرَدّ، فدعوى الحميري أن عِلْمي فيهم كما ذَكر: كذبٌ معتاد منه.

ثانيا: أنني تعقبت توثيق عبد الله الغماري فقط، وليس كل أشقائه الغمارية، علماً أن تعميم الأحكام والمذاهب على الأشقاء الغماريين غير

صحيح -كما بدأ يُشيع ممدوح والحميري- فبين الغماريين من التباين في شتى المسائل (الاعتقادية والفقهية والحديثية والسياسية) شيء عظيم، وبينهم من الردود (القاسية) ما هو مشهور، فادعاء أنهم (مدرسة واحدة) لا يصح أصلا، إلا على هوى فاقدي المرجعية والنسب العلمي من جامعي التناقضات! فكل واحد منهم يناقش كلامُه على حدة، وأرجو أن لا يضطرني الحميري للتوسع أكثر في هذه النقطة!

ثالثا: ما دام الحميري يعتقد أن الغماريين لا يتكلمون بغير حجة فلماذا لم يأخذ حكمهم على حديث النور -عقدة البحث!- بأنه مكذوب لا أصل له عن عبد الرزاق ولا غيره؟ أم أنه لا يأخذ من كلامهم إلا الزلات والسقطات ويترك الحق الذي وافقوا فيه الناس؟

رابعاً: يُتأمل في منع ابن مانع الحميري الباحثين أن يجتهدوا في مسائل الأسانيد بحجة أنه: [قد أغلق بابها لخلو عصرنا من الجهابذة في هذا الفن !!]، بينما يَقبل عقلُه -وهو دكتور الحديث!!- أن يأتي أحد في القرن الخامس عشر ويوثق الرواة -من ثمانية قرون!- من عنده! لا! بل هو يقوم بذلك على جهله، فيقول: [وشرح هذا يطول ويخرجنا عن المقام، وبالجملة فهو عندنا ثقة]! فيُجاب: ومن أنتمُ حتى يكون لكم (عِنْدٌ)؟! ورحم الله ابن حجر إذ قال في نزهة النظر (ص١٩٢ بتحقيق علي الحلبي): «ولْيَحذر المتكلم في هذا الفن من التساهل في الجرح والتعديل، فإنه إن عدَّل أحداً بغير تثبت كان كالمُثبت حُكماً ليس بثابت، فيُخشى عليه أن يدخل في زُمرة [من روى عني حديثاً وهو يُظن أن كذب]»، وقال (ص١٩٠): «ينبغي أن لا يُقبل الجرح والتعديل إلا من عدل متيقظ».

فالحميري -وليس بالعدل ولا المتيقظ- فعل هذا التعديل الباطل، فلا يُقبل منه، مع انتقاض كلامه بما أوردتُه عن ابن عربي من جرح مفسّر ذكره الحفاظ وأثبته التاريخ، وأعيده هنا تذكيراً للقارئ، فقلت: [كذا قال

الغماري! ولا أدري من أين جاء بالتوثيق؟! فقد ترك الأئمةُ الرواية عن ابن عربي (كما ذكرتُ في كتابي فتح الجليل ص٣٩١)، وثبت أن سلطان العلماء العز ابن عبد السلام كذّبه، كما كذّبه جماعة من العلماء في ادعائه الإذن من رسول الله ﷺ في إخراج كتابه (سرد فتاويهم التقي الفاسي)، وثبت كذب ابن عربي في ادعاء الرواية عن بعض شيوخه، مثل أبي الخير الطالقاني، واتُّهم في غيره، كأبي الحسن بن هُذيل، وعبد الحق بن عبدالرحمن الأزدي، والحافظ السِّلَفي، بل أبعد ابن عربي فادعى الإجازة من ابن عساكر -وقد توفي سنة ٥٧١ قبل السِّلفي- ومعلوم أن هذا متشدد في الإجازة، ولم نقف من إجازاته إلا على النادر جدا، وغالب مؤلفاته تُروى عنه بالسماع، ولذلك لم يُذكر أنه أجاز أهل عصره، وابن عربي ما رحل من الأندلس للمشرق إلا سنة ٥٩٨ كما ذكر ابن النجار، فأنّى أخذ منه؟ ولهذا وغيره تُرجم ابن عربي في الميزان، واللسان.

ثم حديث النور هذا لم يُسبق إلى سياقه، وفيه اصطلاحات صوفية كما قال الغماري، فالظاهر أن ابن عربي علّته دون غيره.]

وكيف لا يكذب ابن عربي في الحديث وقد كذب على الله جلَّ وعلا إذ قال: «إن الحق أوقفني على **ما سطّره لي في توقيع** ولايتي أمور العالم، حتى أَعْلَمني بأني خاتم الولاية المحمدية بمدينة فاس سنة خمس وتسعين، فلما كانت ليلة الخميس في سنة ثلاثين وستمائة **أوقفني الحق على توقيع بورقة بيضاء**، فرسمتُه بنصِّه: هذا توقيع إلهي كريم من الرؤوف الرحيم إلى فلان، وقد أجزل له رفده، وما خيَّبْنا قصده، فلينهض إلى ما فُوِّض إليه، ولا تشغله الولاية عن المثول بين أيدينا شهراً بشهر، إلى انقضاء العمر». (انظر تاريخ الإسلام للذهبي وفيات ٦٣٨ ص٣٧٧ والعقد الثمين ٢/ ١٨٩)

وإن شاء المزيد فإن جماعة آخرين نصوا على كذبه، وساقهم شيخ الإسلام ابن تيمية في الفتاوى (٢/ ٢٤٤ وما بعده)، والتقي الفاسي،

والبقاعي، والسخاوي، وغيرهم.

ومِن عَكْس الحقائق عند الحميري الجاهل قوله إن إدراج الذهبي وابن حجر لابن عربي في الضعفاء تغرير منهما! وقال: [وقد انتقد الإمام السبكي ذلك **عليهما** وتابعه شيخنا العلامة خاتمة المحدثين سيدي عبد العزيز بن الصديق في كتابه السوانح (خ ل٤٩٥ ب)، وعلاوة على ذلك فسترى أخي القارئ خلاصة رأي الذهبي وابن حجر من خلال كتابيهما المذكورين وغيرهما من الكتب].

قلت: كذا جعل الحميريُّ السبكيَّ متعقبا **عليهما** -أي الذهبي وابن حجر- وفات هذا الجاهل أن السبكي مات قبل ولادة ابن حجر، فكيف يتعقبه؟ إلا إن بُعث بعد موته بدهر وردّ عليه!

ثم يُقال للحميري: أين تعقبُ السبكي المزعوم؟ وما نصُّه؟ ولماذا لم تُحل على مصدر كما هو المعهود عند أهل العلم؟ على أن المعروف الثابت عن السبكي كلامه الشديد في ابن عربي، ونقله عنه التقي الفاسي في العقد الثمين - وهو الكتاب الذي أحال عليه الحميري في عين مبحثنا هذا ! - فقال التقي السبكي: «**ومَن كان من هؤلاء الصوفية المتأخرين، كابن العربي وأتباعه، فهُم ضُلّال جُهّال، خارجون عن طريقة الإسلام، فضلاً عن العلماء**». (العقد الثمين ٢/ ١٨٧)

وهذا ما نقله البرهان البقاعي في كتابه تنبيه الغبي (١٥٢) قال: «قال شيخنا العلامة محمد بن محمد بن علي بن يوسف، ويعرف بابن الجزري الشافعي، في جواب أجاب فيه بكفره - كما حكاه عنه ابن الأهدل -: ولقد حدثنا شيخنا شيخ الإسلام الذي لم تر عيناي مثلُه عماد الدين إسماعيل بن عمر بن كثير من لفظه غير مرة، حدثني شيخ الإسلام العلامة قاضي القضاة تقي الدين **أبو الحسن علي بن عبدالكافي السبكي**، حدثنا الشيخ العلامة شيخ الشيوخ قاضي القضاة تقي الدين أبو الفتح محمد بن

علي القشيري المعروف بابن دقيق العيد - القائل في آخر عمره: لي أربعون سنة ما تكلمت بكلمة إلا أعددتُ لها جوابا بين يدي الله تعالى - قال: سألت شيخنا سلطان العلماء عز الدين أبا محمد عبدالعزيز بن عبد السلام الدمشقي عن ابن عربي، فقال: شيخ سوء كذاب، يقول بِقَدم العالم، ولا يحرِّم فرجا».

قلت: ثم هب أن السبكي تعقبهما (!) فهو على علمه دون رتبة الحافظين الذهبي وابن حجر - رحم الله الجميع - في معرفة الحديث والرجال والاستقراء والتخصص فيهما، ويُفترض أن يكون الأمر كذلك عند من يكون دكتوراً في الحديث! ولا سيما مع ما قاله أحمد الغماري - المقدس عند الحميري وصاحبه ممدوح - في در الغمام الرقيق (ص٢٢٧)[1]! وحتى لو كان السبكي فوقهما رتبة فالحجة والبيّنة معهما.

وأما عبد العزيز الغماري فقد علمتُ من شيخنا العلامة بوخبزة وغيره أنه غالٍ في وحدة الوجود مؤتمٌّ بابن عربي، فلا يُستغرب منه انتصاره لهواه، وهو أمرٌ معروف منه سامحه الله، ولا يؤثر انتقاد مثله -فضلا عمن هو أكبر منه- فيمن تكلم فيه الإمامان الذهبي وابن حجر بالحجة.

وأما نعت الحميري (الجاهل في الحديث) للغماري بخاتمة المحدثين فمما يزهدني في أرض أندلسٍ! وأكثر منه تزهيداً تلقيبه لصاحبه ممدوح بسماحة الشيخ!

على أن الحميري لم يسُق ألفاظ الانتقادات المزعومة ليُنظر من أي زاوية هي؟ وعلى فرض ثبوتها ثم عمومها فلا تغلب الساقيةُ البحرَ! وأما

(١) قال أحمد الغماري في الموضع المذكور: «وما ردَّ به التقي السبكي على ابن تيمية في هذه المسألة لم أستفد منه شيئاً ما - لمّا قرأتُه منذ عشرين سنة - إلا معرفة أن التقي السبكي - فضلاً عن ابنه التاج - خلاف ما كنّا نظن به، وخلاف ما يهوّل به ابنُه عنه، فإني كتبتُ في تلك الساعة بآخر الرد كتابة مضمنها: إن بين السبكي وابن تيمية بوناً كبيراً في العلم وقوة الاستدلال، وأن الثاني أعلم بمراحل».

فهمُه وأمانتُه فلا يعوَّل عليهما!

وبعد ذلك جاء الحميري فكذب كذبة صلعاء وادعى أن الذهبي وابن حجر نصَّ كلاهما على توثيق ابن عربي!!! وأظهر بجانب كذبه تناقضه مع ما يورد، فإذا كان كلاهما يوثقه فلماذا يرد عليهما السبكي (!) وعبد العزيز الغماري كما زعم؟

كما أظهر جهله التام الممتزج بالتلبيس الخبيث، أما الجهل فإنه اقتص كلاماً للذهبي أنه يجوِّز أن يكون ابن عربي تاب عند الموت وخُتم له بالحسنى، وأن ابن عربي كان صاحب ذكاء وتوسع في الكلام وما أشبهه، وكلاهما ليس توثيقاً أصلاً! فضلا عن أن يكون نصًّا، مع أن دكتور الحديث (!) الحميري لو فهم ما نقل لعلم أن مقتضى التوبة عند الموت أن ما قبله من الآراء والمصنفات هي من الخطايا والرزايا التي تحتاج إلى توبة!! وكم يترجم الذهبي لأناس ينص على ذكائهم وينص على أنهم زنادقة أو ضلال، فليس كل ذكي زكيًّا!

وأما التلبيس الخبيث فهو كتمانه لما رآه ويعرفه من حقيقة موقف الذهبي وابن حجر من ابن عربي، واقتطاع شيء من كلامها وحرفه عن معناه، تماما كمن يقف عند قوله تعالى: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَا تَقْرَبُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ﴾ ولا يُكمل: ﴿وَأَنتُمْ سُكَـٰرَىٰ﴾، أو يقرأ: ﴿فَوَيْلٌ لِّلْمُصَلِّينَ﴾، ولا يكمل ما بعدها: ﴿ٱلَّذِينَ هُمْ عَن صَلَاتِهِمْ سَاهُونَ﴾!

فأما الذهبي فكلامه واضح في السير وفي التاريخ، وحسبه أن ترجمه في الميزان جارحاً له في روايته وفي ديانته تصريحاً، وأدعو القارئ أن يقف بنفسه على ما سبق ويحكم، علماً أنه أسمع ترجمة ابن عربي في التاريخ إسماعاً خاصًّا كما في هامشه (ص٣٨١)، وهو إن كان جوّز في بعض كلامه -تورعاً وتحسينا للظن- أن يموت ابن عربي على التوبة من الزندقة: يصرِّح في الجميع أن كلامه كفر وضلال، والحميري وأضرابه إنما يحتجون

بكلام ابن عربي، لا بخاتمته المحتملة!

ولا بأس أن أنقل شيئا من كلام الذهبي تسهيلاً على من يعسر عليه الرجوع لكتبه، وتعجيلاً لفضح كذب الحميري.

فقال الذهبي في ترجمة الزنديق علي بن أبي الحسن الحريري في التاريخ (٤٧/ ٢٧٩) بعد أن أورد إنكار الإمام الحافظ سيف الدين بن المجد عليه: «قلت: رحم الله السيف ابن المجد ورضي عنه، **فكيف لو رأى كلام الشيخ ابن العربي الذي هو محض الكفر والزندقة؟** لقال إن هذا الرجل المنتظر! ولكن كان ابن العربي منقبضاً عن الناس، وإنما يجتمع به آحاد الاتحادية، ولا يصرِّح بأمره لكل أحد، ولم تشتهر كتبه إلا بعد موته بمدة، ولهذا تمادى أمره.

فلما كان على رأس السبعمائة جدد الله لهذه الأمة دينها بهتكه وفضيحته، ودار بين العلماء كتابه الفصوص، وقد حط عليه الشيخ القدوة الصالح إبراهيم بن معضاد الجعبري؛ فيما حدثني به شيخنا ابن تيمية، عن التاج البرنباري، أنه سمع الشيخ إبراهيم يذكر ابن العربي، فقال: كان يقول بِقِدَم العالم، ولا يحرّم فرجاً.

وأنبأنا العلامة ابن دقيق العيد، أنه سمع الشيخ عز الدين بن عبد السلام يقول في ابن العربي: شيخٌ كذاب.

وممن حط عليه وحذّر من كلامه الشيخ القدوة الولي إبراهيم الرقي.

وممن أفتى بأن كتابه الفصوص فيه الكفر الأكبر: قاضي القضاة بدر الدين ابن جماعة، وقاضي القضاة سعد الدين الحارثي، والعلامة ركن الدين عمر بن أبي الحرم الكتاني، وجماعة سواهم».

ومما قال الذهبي في الميزان (٣/ ٦٦٠): «وكذلك من أمعن النظر في فصوص الحكم أو أنعم التأمل لاح له العجب! فإن الذكي إذا تأمل من ذلك الأقوال والنظائر والأشياء **فهو أحد رجلين**: إما من الاتحادية في

الباطن، وإما من المؤمنين بالله؛ الذين يعدون أن هذه النحلة من أكفر الكفر! نسأل الله العفو، وأن يكتب الإيمان في قلوبنا، وأن يثبتنا بالقول الثابت في الحياة الدنيا وفي الآخرة، **فوالله لأن يعيش المسلم جاهلا خلف البقر** لا يعرف من العلم شيئاً سوى سور من القرآن يصلي بها الصلوات، ويؤمن بالله وباليوم الآخر: خير له بكثير من هذا العرفان وهذه الحقائق، ولو قرأ مائة كتاب، أو عمل مائة خلوة».

وقال في تاريخ الإسلام (٤٦/ ٣٨٠) بعد أن نقل شيئا من كلام ابن عربي: «تعالى الله عما يقول علواً كبيراً، أستغفر الله، وحاكي الكفر ليس بكافرٍ»، وقال عن العز بن عبد السلام: «ولو رأى كلامه هذا لحكم بكفره، إلا أن يكون ابن العربي رجع عن هذا الكلام، وراجع دين الإسلام، فعليه من الله السلام».

وقال في ترجمة ابن سبعين في التاريخ (٤٩/ ٢٨٤): «وله كلام كثير في العرفان على طريق الاتحاد والزندقة، نسأل الله السلامة في الدين! وقد ذكرنا محط هؤلاء الجنس في ترجمة ابن الفارض و ابن العربي وغيرهما، فيا حسرة على العباد! كيف لا يغضبون لله تعالى، ولا يقومون في الذب عن معبودهم تبارك اسمه وتقدست ذاته عن أن يتمزج بخلقه أو يحلّ فيهم! وتعالى الله عن أن يكون هو عين السماوات والأرض وما بينهما، فإن هذا الكلام شرٌّ من مقالة من قال بقِدَم العالم، ومن عرف هؤلاء الباطنية عَذَرني، أو هو زنديق مبطنٌ للاتحاد ويذبُّ عن الاتحادية والحلولية».. الخ.

وقال في ترجمة محمد بن عبد القادر الصائغ في تاريخه (٥٠/ ١٦٦): «ولازم ابن العربي محيي الدين، وكتب جملة من تصانيفه، نسأل الله السلامة! ولكن ما أظن فهم مغزاه».

وقال في ترجمة محمد بن عبد الوهاب الحراني في التاريخ (٥٠/ ١٩٩): «قلت: ما أملح ما مثّل به شيخنا إبراهيم الرقي كلام ابن العربي

وابن الفارض! قال: مثله مثل عسل أذيف فيه سمّ؛ فيستعمله الشخص ويستلذ بالعسل حلاوته، ولا يشعر بالسمّ فيسري فيه وهو لا يشعر، ولا يزال حتى يهلكه».

وقال في السير (٢٣/ ٤٨): «ومن أردئ تواليفه كتاب الفصوص، فإن كان لا كفر فيه فما في الدنيا كفر! نسأل الله العفو والنجاة، فواغوثاه بالله».

والحميري قد رأى بعض ذلك يقيناً، ولكنه - كما هو معهود من أهل الهوى- يمر على كلام الذهبي ويقرأه كله ويرى بأم عينيه موقفه منه، ثم يستل عبارة يُمكن له تحوير معناها وسياقها ثم يذيعها دون سواها، فهل هناك خيانة بعد ذلك؟

وأما ابن حجر فرأيُه أشدّ وأصرح من الذهبي، وقد نقل عنه أصحابه -كالحافظ التقي الفاسي- وتلاميذه - كالإمام البرهان البقاعي والحافظ السخاوي- كلاماً شديداً، فهو الذي سأل عنه شيخه البُلقيني ونقل عنه التصريح بتكفيره عيناً، بل كان ابن حجر يباهل الغلاة بابن عربي على ضلاله، وقد نقل الحافظ التقي الفاسي عن زميله ابن حجر إخباره له بأمر مباهلة أحدهم، وأن ابن حجر طلب المباهلة قائلا: «فقلت له: قُل: اللهم إن كان ابن عربي على ضلال فالعنّي بلعنتك. فقال ذلك. وقلتُ أنا: اللهم إن كان ابن عربي على هدى فالعنّي بلعنتك، وافترقنا. ثم اجتمعنا في بعض متنـزهات مصر في ليلة مقمرة، فقال لنا: مرَّ على رِجلي شيء ناعم، فانظروا! فنظرنا فقلنا: ما رأينا شيئا. قال: ثم التمس بصره فلم ير شيئاً».

وقد ذكر القصة مطولة السخاوي عن شيخه ابن حجر، وزاد بعد ذكر العمى: «وما أصبح إلا ميتا، وكان ذلك في ذي القعدة سنة سبع وتسعين وسبعمائة، وكانت المباهلة في رمضان منها، قال [يعني ابن حجر]: وكنت عند وقوع المباهلة عرَّفت من حضر أن من كان مُبطلاً في المباهلة لا تمضي عليه السنة».

وذكرها بطولها البقاعي في تنبيه الغبي (١٤٩-١٥٠) مع الزيادة، وقال أولها: «أختم ذلك **بحكاية طالما حدثنا بها شيخنا** شيخ الإسلام حافظ العصر قاضي القضاة أبو الفضل شهاب الدين أحمد بن علي بن حجر الكناني العسقلاني الأصل المصري الشافعي، ثم رأيتها منقولة عن كتاب الحافظ تقي الدين الفاسي في تكفير ابن عربي **وقد أصلح شيخنا بعضها بخطه**»[1]. وصرّح في مكان آخر (٢١٤-٢١٦) أن شيخه ابن حجر ضمن أربعين من كبار العلماء - هم أعيان وقتهم - صرّحوا بزندقة ابن عربي.

فيُقال للحميري الكذوب: أترى الحافظ ابن حجر يكفّر ابن عربي ويرميه بالإلحاد؛ ويجرؤ أن يدعو على نفسه باللعنة في مباهلة علنية إن كان ابن عربي على هدى؛ ويترك الرواية عمّن ينتحل نحلته؛ ثم تزعم أنه يوثّقه؟

ثم حشر الحميري أسامي بعض العلماء الذين زعم أنهم أثنوا على ابن عربي وعظّموه - وكتم أضعافهم ممن صرَّح بالطعن فيه! - ومن كذباته أنه عدَّ منهم بعض من صرَّح بضلال ابن عربي! كالحافظ ابن مسدي القائل إن شيخه ابن عربي باطني الاعتقاد وطعن في بعض مروياته! وبغض النظر عن مسألة أمانة وفهم الحميري ودقته المعدومة في النقل: فإنه يظن أن مجرد ترجمة الرجل وذكر وصف بالذكاء أو التقدم أو العبادة يعني التوثيق، وهذا جهل عريض منه، فما أكثر الأذكياء والمقدَّمين في بعض الفنون وهم زنادقة وضلّال في الاعتقاد، وما أكثر ما يصرِّح الأئمة بهذا كالذهبي وابن كثير.

ونظراً لكون الحميري أحال في هذا المبحث على العقد الثمين فإننا ننقل منه الردّ عليه في مثل هذا التلبيس الممزوج بالجهل، وأختم به هذا البحث لوجازته وإنصافه، فقال (٢/ ١٩٧-١٩٨): «وكثير من هذه المنكرات

---

(١) وهذه المباهلة أشار لها ابن حجر نفسه في الفتح (٨/ ٩٥) بقوله: «ومما عُرف بالتجربة أن من باهل وكان مبطلاً لا تمضي عليه سنة من يوم المباهلة، ووقع لي ذلك مع شخص كان يتعصب لبعض الملاحدة، فلم يقم بعدها إلا شهرين».

في كلام ابن عربي **لا سبيل إلى صحة تأويلٍ فيها**، **فإذاً لا يستقيم اعتقادُ أنه من أولياء الله**، مع اعتقاد صدور هذه الكلمات منه **إلا باعتقاد ابن عربي خلاف ما صدر منه ورجوعه إلى ما يعتقده أهل الإسلام في ذلك**، **ولم يجئ بذلك عنه خبر**؛ لأنه لا يرى ما صدر منه موجباً لذلك! ولأجل كلامه المنكر ذمّه جماعة من أعيان العلماء وقتاً بعد وقت.

وأما من أثنى عليه فلفضله وزهده وإيثاره واجتهاده في العبادة، واشتهر ذلك عنه، حتى عرفه جماعة من الصالحين عصراً بعد عصر، فأثنوا عليه **بهذا الاعتبار**، ولم يعرفوا ما في كلامه من المنكرات لاشتغالهم عنه بالعبادات، والنظر في غير ذلك من كتب القوم لكونها أقرب لفهمهم، مع ما وفقهم الله تعالى له من حسن الظن بآحاد المسلمين، فكيف بابن عربي؟ وبعضُ المثنين عليه يعرفون ما في كلامه، ولكنهم يزعمون أن لها تأويلا، وحَمَلَهم على ذلك كونهم تابعين لابن عربي في طريقته، **فثناؤهم على ابن عربي مطَّرحٌ** لتزكيتهم معتقدهم.

وقد بان بما ذكرناه سبب ذم الناس لابن عربي ومدحه، **والذمُّ فيه مقدَّم**، **وهو ممن كبّه لسانه**، نسأل الله المغفرة».

وأخيراً فإنني أطلتُ شيئاً في الرد على الحميري في هذا المبحث، ولكنني رأيت من الأنسب إيراده في فصل الكذب عند الحميري نظراً لإيراده الأكاذيب الصريحة بالجملة ضمن دفاعه عن إمامه ابن عربي ودعايته الفاشلة له!

* نعود لكذبات الحميري، فقال: [زعمه بأن كلمة (الطاوُس)، وكلمة (الملئكة) ليستا من خط القرن العاشر].

قلت: كذب في نقله هذا عني، فأنا قلت إنهما كتبتا على طريقة الهنود، ولم أتطرق لذكر التاريخ حول هاتين الكلمتين بالذات، ومن شاء فليراجع.

* وقال أيضا: [وليعلم أخي القارئ أن هذه النسخة أخرجتها إثراء للمكتبة الإسلامية واحتياج الباب لها، وهي عندي بمثابة الحديث الضعيف الذي ليس في الباب غيره كما ذكرنا في المقدمة].

قلت: سيأتي مناقشة هذا الكلام وإظهار جهله فيه، ويهمني هنا التنبيه على كذبه في قوله: [وهي عندي بمثابة الحديث الضعيف الذي ليس في الباب غيره كما ذكرنا في المقدمة]، والواقع أنه لم يذكر شيئا من ذلك في مقدمة الجزء، بل ذكر عكسه تماماً، فقال في مقدمته (ص٧): «فتبيّن لنا بعد ذلك صحة الحديث الذي يرويه عبد الرزاق عن معمر..» فذكر حديث النور الموضوع، فكيف يصححه وفي نفس الوقت يدعي أنه عنده بمثابة الضعيف الذي ليس في الباب غيره؟! هل يجتمع هذان يا دكتور الحديث؟!

* وقال الحميري: [وقد بينت في كتاب نور البدايات صحة حديث عبد الرزاق دون رواية المصنف].

قلت: كذا قال الحميري هنا، ونسي أنه سبق له القول في مقدمة جزئه المكذوب (ص٧): [ومن توفيق الله عز وجل أننا عثرنا في هذه النسخة على حديث جابر مسنداً.. وتبيّن لنا **بعد ذلك** صحة الحديث الذي يرويه عبد الرزاق..] الخ!

وقال في الصفحة التي تليها: [وقد أوردنا تلك الروايات مخرَّجة في كتابنا نور البدايات وختم النهايات، فليُنظر].

فيُستفاد مما سبق أنه ألّف كتاب نور البدايات أولا، ثم وجد المخطوط ثانيا، ثم تبيّن له صحة الحديث ثالثاً، ثم جاء في الإغلاق رابعا ليمارس عادته من نشر الجهل والكذب، دون اكتراث لتضارب كلامه هنا وهناك!

* قال الحميري: [أيد حديث جابر الإمام المحدث الخركوشي، والديلمي، وجمع من العلماء كما تقدم].

قلت: كذب الحميري عليهما وقوّلهما ما لم يقولاه، فما أحدٌ منهما أيّده، فإن مجرد إيرادهما لما يشابه حديث جابر ليس تأييداً له ولا تقوية، وقد ناقض الحميري نفسه بما أطلقه أن الحفاظ يروون الموضوعات ولا يبينونها! ثم من المعلوم أن روايات الخركوشي والديلمي من أودية الموضوعات، ويكفي انفراد أحدهما أو كلاهما بحديث للحكم عليه بالضعف إن لم يكن الوضع، ويُفترض أن لا يخفى ذلك على دكتور في الحديث (!)، علماً أنهما يوردان الكثير دون إسناد أصلا، وما علمتُ أحداً أسند حديث جابر قط! إلا ما نبّهنا عليه من الفريتين المتأخرتين من الطرقي الشنقيطي وأخيه البريلوي الهندي ومن تابعهما!

* قال الحميري: [شهادة السيد أديب الكمداني التي استدللتم بها ضدي. فجواب ذلك أخي القارئ: إن أديب الكمداني قد رد على المعترضين ونفى عنا اتهامهم الباطل برسالة بعنوان (براءة الشيخ عيسى بن مانع ومحمود سعيد ممدوح مما نسب إليهما)، وقد نشرت في موقع ملتقى أهل الحديث وغيره فلتنظر، والذي أرجوه من أخي أديب أن لا ينجرف وراءكم بالتخبط دون تريث وتعقل، وأن يصون الود الذي بيننا.]

قلت: هكذا زوّر الحميري عمداً عنوان رسالة الكمداني، ووضعه بين هلالين إمعاناً في أن هذا اسمه الكامل، ولم يستح من هذا الصنيع، بل أحال الناس على موضعه في ملتقى أهل الحديث، وقال: لتُنْظَر! فلما نظرنا حيث أحال وجدنا العنوان الواضح:

«براءة الدكتور عيسى المانع الحميري مِن وَضْعِ الجزء المفقود مِن مصنف عبد الرزاق»

فهو إنما برّأه من تهمة الوضع المباشر، لا من كلِّ ما نُسب إليه هو وممدوح؛ كما زوّر الحميري في العنوان وكذب على القراء.

ثم إنني أدعو فعلا لقراءة بيان الشيخ الكمداني، وسيجد القارئ فيه

تصريحه الواضح بأن المخطوط مزوَّر، وكشفه لملابسات إخراج الجزء، وسيجد فيه عدة نقاط تكشف كذب الحميري المتعمد في إغلاقه، وقد سبق بعض ذلك في هذا الرد.

ثم يُقال للحميري: ما دمت تُوهم القراء أن الشيخ الكمداني قد برَّأك وصاحبك ممدوح من كل ما نُسب إليكما، فما الداعي لقولك: [والذي أرجوه من أخي أديب أن لا ينجرف وراءكم بالتخبط دون تريث وتعقل، وأن يصون الود الذي بيننا]؟ إلا أن يكون الأمر كشفاً لما جاهدتَ لإخفائه من فضائح النسخة وملابسات إخراجها؟

* * *

والحق يقال: إن ثبوت كذب الحميري المتعمد لمرة واحدة كافٍ لإسقاطه وإسقاط مزاعمه في النسخة نهائيا، كيف والكذب متكرر، ولا سيما الكذب في قضية أصل النسخة بين عصابة الجالب والمحقق!

ولكن نأتي فيما يلي على بقايا إغلاقه ليكون الكاذب عبرة للناس إن شاء الله.



جهالات عريضة!

بعد مسلسل التهربات والكذبات بالجملة أحبّ الحميري أن ينوع على القراء ويتحفهم ببعض علمه المستغلق في إغلاقه، فأتى بالمُضحكات -وشر البلية ما يُضحك- وأنتقي في ما يأتي أمثلة تدل على أخواتها:

* قال الحميري: [إن الإمام المزي واضع كتاب الإكمال لرجال الستة فقط].

قلت: دكتور الحديث (!) الحميري يخلط في أشهر وأهم مراجع كتب رجال الحديث، فاسم كتاب المزي تهذيب الكمال، أما كتاب الإكمال فهو لمغلطاي، وأرجو أن لا يكون في ذهنه كتاب ابن ماكولا أو الحسيني! وبإمكانه الرجوع لباعة الكتب ليتأكد بنفسه.

لا تنسوا أنه عكف على رده قريباً من نصف سنة قبل ظهوره، مع مراجعات كثيرة لمن ينعتهم بالمختصين وأهل العلم!

* قال الحميري: [وما زال الأئمة الحفاظ يروون الأحاديث المسندة بل والمعلقة الموضوعة بدون تنبيه عليها، ويكتفون بإبراز الإسناد أو تعليقه فقط، وقد حوت كتب الحفاظ المتأخرين كأبي نعيم الأصبهاني، وأبي بكر الخطيب البغدادي بل من قبلهم كابن عدي والعقيلي والسهمي وغيرهم الكثير من المنكرات والواهيات والموضوعات].

قلت: هذا كلام لا يصدر إلا من جاهل لا يعرف كتب السنّة، فإن المتوسط ومن يقاربه من طلبة الحديث لا يخفاه أن كتابي العقيلي وابن عدي أُلِّفا خصيصاً لكشف الموضوعات، بل ما هو أقل منها من مناكير

وضعاف، فكتاب العقيلي اسمه: الضعفاء الكبير، وكتاب ابن عدي اسمه: الكامل في ضعفاء الرجال، ولا بأس أن يُعلّم الحميري -حامل الدكتوراة في الحديث!!- أن العقيلي وابن عدي كلاهما يورِدان ترجمة الراوي المجروح، ويذكران من أحاديثه ما يُنكِران، وقد يُشيرا إلى أن عموم حديثه هكذا، فمجرد إيراد الحديث في كتابهما تنبيه على علته، كيف وهما يصرحان - مع ذلك - في كثير جدا من الأحاديث بضعفها ومنشأ علتها؟

هذا أمر، والأمر الآخر أن أئمة الحفاظ والنقاد - ولا سيما المتقدمين - لا تصح عليهم دعوى الحميري العامة في رواية الموضوعات مع عدم التنبيه، ومَن فعله ممن هو دونهم طبقة ومنزلة أُنكر عليه ذلك الفعل وانتُقد، وجل من عرفتُه أُنكر عليه ذلك لا تجد عنده الرواية لهذه الموضوعات مطرداً دون تنبيه، فكم في كتب الخطيب من الإعلالات المتينة، والتنبيهات على أوهام الرواة ومناكيرهم، والنقول النادرة في الأحكام على الحديث والرواة؛ يأتي بها احتجاجاً، وكذا أبونعيم ما أكثر ما ينبه على غرابة الطرق (وهذا أمرٌ لا يكلَّف فهمه مثل الحميري)، وكذا ابن الجوزي على تساهله في كتبه نجد له كتاب العلل المتناهية وكتاب الموضوعات وكتاب القُصّاص، وهكذا، مع ملاحظة أن مثل السهمي والخطيب وأبي نعيم في تواريخهم يكون قصدهم من الرواية واضحا، وهو غرض الترجمة وسياق بعض ما للراوي، ومقامه ليس عندهم مقام الاحتجاج فضلا عن النقد والتنبيه بالضرورة، ولا هذا غرضهم في سوق الرواية، ومع ذلك انتُقدوا، ولمّا انتُقدوا على إيراد الموضوعات والمناكير اعتُذر لهم بأنهم أبرؤوا عهدتهم بالإسناد، ومن أسند لك فقد أحالك، مع إقرار أن الخطأ خطأ، فجاء الحميري وعكس المقدمة والنتيجة وجعل الاعتذار هو الأصل الجار، وكتم النقد! مع اتفاق العلماء على تحريم رواية الموضوع إلا مقروناً ببيانه، كما نقل ابن حجر في النزهة وغيره.

الحاصل أن قول الحميري: ما زال الأئمة الحفاظ.. يروون

الموضوعات.. ويكتفون بإبراز الإسناد أو تعليق.. وفقط: كله مزاعم غير دقيقة من الناحية العلمية، ولا يصح أن تُطلق هكذا، ولا أن يكتم أن أهل العلم انتقدوا ذلك العمل، هذا من جهة.

ومن جهة أخرى فإن من العار والشنار أن يقارِن الحميري بين تلك المناكير وتلك المرويات وبين موضوعات جزئه المزعوم المركبة من دلائل الخيرات وكتب الباطنية والرافضة، ولذلك لن يستطيع أن يأتي بها حتى عند أكثر المتساهلين توسعاً من الحفاظ، لماذا؟ لأنها لم تكن خُلقت إلا بعد وفاتهم بقرون! ووالله لو كانت هذه الأحاديث التي صححها الحميري في أيامهم لرأى كيف صدّر الحفاظ بها كتب الموضوعات، ومثّلوا بها في كتب المصطلح على وضع الزنادقة، ولكنها لم تكن قد وُضعت بعد! وأقتطف من بيان الشيخ الكمداني الذي أحال عليه الحميري! قوله عنها: [لو رآها يحيى بن معين لأقسم بالله الأيمان المغلظة بأنّ الكتاب مكذوب على شيخه عبد الرزاق، بل وغزا بسيفه ورُمحه من وضعه واختلقه]!

فظهر أن استدلاله الجاهل لا يسلم له من أي وجه! وبذلك يُجاب عن قوله: [غالب الناشرين والمحققين إن لم يكن كلهم لا يملكون أهلية النظر والحكم الصحيح على المتون من خلال الأسانيد]، فيُقال: لعمرك أما فيك فالقول صادقٌ، وأنت أدرى بنفسك، أما غيرك فلا تحكم عليه بجهلك، والخير موجود في أمة محمد ﷺ، والعلم لم يُقبض حتى تتخذ نفسك رأساً فتفتي وتحكم.

ثم اعجب له وهو يقول: [نعم الإسناد المشرق إذا انفرد به مجهول أو ضعيف أو تالف وكان متنه منكرًا ساقطًا فإن ذلك من علامات الوضع، وهذا ما لم نجده في نسختنا، ولله الحمد.]

كذا قال فاقد الأهلية في النظر على المتون والأسانيد! وإذا لم يحكم بالوضع على مصنّفه المتفرد -خمسة عشر قرناً!- بأحاديث إسنادها مشرق

في الظاهر، والذي استفتح بحديث الطاوس الأعجمي لفظاً وخيالاً ومعنى، فماذا بقي ليحكم عليه الحميري بالنكارة والوضع؟ وهكذا يكون من يتكلم في غير فنّه، حتى لو حمل ورقة مقواة كتب عليها الدكتوراة! ولهذا أكرر ما قلته في ردي الأول: [ويُجاب باختصار: ليس هذا عشك فادرجي! وليس جهلة الطرقية حجة ولا حكاما على أهل الحديث، ولو تُرك الأمر على ذوقهم وحسّهم للنكارة لما بقي حديث موضوع يوافقهم إلا صححوه! وأمامنا شواهد حية على ذلك في هذا الكتاب قبل غيره].

* قال الحميري عن أحد موضوعات مصنفه: [زعم المعترض بأنها لم ترد في كتب الشمائل! فكونها لم ترد ليس دليلاً على عدم وجودها وإلا لما وجدت زيادات الثقات، ولما وجدت كتب الغرائب والفرائد في هذا الفن]. وقال أيضا: [وأما الادعاء بأن في الكتاب أسانيد مركبة مستدلاً على دعواه بقوله: (إن الجزء المعني مركب الأسانيد من طريق مالك والزهري ومعمر، وأمثالهم من أئمة الحديث، في القرون الأولى، الذي من شأن هؤلاء وأمثالهم أن يجمع حديثهم ويتسابق طلبة العلم إلى حفظها). أقول لك أخي القارئ: أن العلماء عرّفوا الحديث الصحيح بأنه ما اتصل سنده بنقل العدل الضابط عن مثله إلى منتهاه من غير شذوذ ولا علة، ولم يشترطوا أن لا يكون فردًا مطلقًا أو نسبيًا].

قلت: لا أدري كيف يفهم دكتور الحديث (!) الحميري زيادات الثقات والغرائب والأفراد، فيذكر شيئا لم يرد في أي من كتب الرواية عبر الدهر ثم يعتبر ظهورها في القرن الخامس عشر زيادة ثقة من الأفراد الغرائب الحسان!

ويدّعي دكتور الحديث (!) الجاهل أن العلماء لم يتكلموا في ذلك! وأن ذلك لا يدخل في تعريفهم للصحيح، جاهلاً أنه داخل في مباحث الشذوذ والعلة القادحة المذكورين في التعريف!

ألم يقرأ الحميري مقدمة الإمام مسلم (١/ ٧) -مثلاً- ليعلم أن زيادة الثقة لا تُقبل عمّن يُجمع حديثه من الأئمة، وجزؤه كله غرائب لا تُعرف عن هؤلاء الأئمة، مثل الزهري -الذي مثّل به مسلم- ومالك، ومعمر، فضلا عن الإمام عبد الرزاق؟! ولو كان الحميري يفهم الحديث لعلم أن جزءه باطل بمجرد ذلك! ولكن إلى الله المشتكى من هذا الجاهل المجادل!

ثم اعجب إليه وهو يقول: [وقد انتقدَنا وعرّض بالدكتور محمود سعيد ممدوح عند حديثه عنه اختلاق المتابعات في حديث رقم (٢٠) بأن متابعة الزهري فاتت على المتقدمين والمتأخرين حتى أدركناها، علمًا بأن هذا الأمر لم يغلق بابه حتى قيام الساعة]!

يُشير إلى حديث أبي سعيد في التسمية عند الوضوء؛ الذي نص مثل أحمد وابن عدي على انفراد كثير بن زيد فيه، ولم يخرجه أحد في الدنيا من ذلك الوجه إلا من طريقه، ثم جاء في آخر الزمان متابعة الزهري لكثير في مصنف الحميري!! وانظر كيف ناقشها الحميري دكتور الحديث!!

على كل حال فلن أتكلم عن حد قبول زيادة الثقة من حيث الطبقة والرتبة، وكونها لا تقبل بشكل مضطرد، فلا أشك أن الحميري لن يستوعب الكلام في هذه المسألة الدقيقة -وهو الجاهل بعموميات الحديث وتطبيقات المصطلح كما تجلى للجميع!- وله سلوان بقول الإمام مسلم في مقدمته آنفة الذكر: «فأما عوام الناس الذين هم بخلاف معاني الخاص من أهل التيقظ والمعرفة فلا معنى لهم في طلب الكثير وقد عجزوا عن معرفة القليل».

ثم يقال للحميري: تعال وأرنا أحاديثك هذه في كتب الغرائب والأفراد، بل والموضوعات، ولست أشك أنك أغربت عليها!

* حاول الحميري أن يظهر في بداية رده مثل (المحققين!) فكتب مقدمة مضحكة عن منهجه في تحقيق المخطوط الذي ادعى إجماع

(المختصين!) أنه درة يتيمة، فقال:

[وبناء على المعطيات السابقة والاستخارة والاستشارة] لاحظ أن المنهج الآتي ليس مختصا به، بل جاء بعد الاستشارة أيضا، وهذا ينبئك عن حال من يُطلق عليهم (متخصصين)! ويحتج بهم -إن كان صادقاً في النقل عنهم [عزمتُ على تحقيق المخطوط ملاحظاً الأصول العلمية الآتية:

أ- جمع النسخ] وهو يصرح أن نسخته درة يتيمة! [والمفاضلة بينها] ومن يدري؟ لعل نسخته اليتيمة تكون مفضولة هنا! [مع اعتبار المتقدمة تاريخيًا من المؤلف]!! [والاعتماد على النسخة الأم] !! [والرمز لها] كأن يقول: في يتيمة الدهر [والمقابلة مع بقية المخطوطات] كالنسخة المترجمة إلى الأوردية [استدراكًا لما قد يقع في النسخة المعتمدة من نقص]. ولماذا يكون فيها نقص؟ وهو صرَّح أنها أدق من المطبوع، وقال في مقدمة تحقيقه إنه لم يجد فيها خطأ لغويا واحداً!

[ب- البحث عن خط المؤلف.] يعني الإمام عبد الرزاق المتوفى سنة ٢١١!

[ج- البحث عن مخطوطة كتبت في عصره وقرئت عليه.] ومن يدري؟ ربما وجد أكثر من نسخة كتبت آخر القرن الثاني أو أول الثالث!

[د- أن تكون على النسخة سماعات.] هو يتكلم عن نسخة المؤلف أو نسخة قرئت عليه، ولم ينتقل في الحديث عن نسخ متأخرة كما في الفقرة التالية، فيكون قصده هنا وجود سماع للإمام أحمد مثلاً، وآخر لابن معين، ثم طبقة سماع أخرى فيها الدبري، وهكذا!

[هـ- أن تكون المخطوطة كتبت قريبًا من عصر المؤلف.] كأن تكون بخط أبي داود أو الترمذي في القرن الثالث! ولا مانع أن تتأخر وتكون بخط الطبراني في القرن الرابع! المهم أن لا تصل للقرون المتأخرة، كالقرن الثامن والتاسع، ناهيك عن القرن العاشر، ومن باب أولى أن لا

تكون كُتبت من بضع سنوات في القرن الخامس عشر!

[و- وأن يرى في المخطوط آثار المقابلة كمثل دائرة وبها نقطة.] أو كمثل صفحة مصورة من مطبوعة مصنف عبد الرزاق مدبسة بالأصل.

[لكن وجود هذه الشروط ليس مطردًا ولا لازمًا] فلماذا الحشو والمجيء بما لا يُمكن تطبيقه على الدرة اليتيمة؟ [وإذا لم توجد تلك الشروط والحاجة ماسة إلى تلك المخطوطة اكتفي بالموجود؛ فإن ما لا يدرك كله لا يترك جله] وهو ترك كل -وليس جل- الشروط النظرية التي ذكرها في طريقة تحقيق الدرة اليتيمة! فالحاجة -عموماً- تسوغ الوسيلة عنده، فكيف إذا كانت الحاجة ماسة؟

ويُستدرك على منهجه في التحقيق الفقرة (أ) أمران عُرفا باستقراء عمله:

أ (١): نعم، المقابلة على بقية المخطوطات (!!) لاستدراك السقط إن وُجد، وكذلك الرجوع إلى أصول الناسخ لاستدراك التحريفات، مثل أخطائه عند نقله من كتب ابن عربي الحاتمي المتوفى بعد عبد الرزاق بأربعة قرون وزيادة، فيغيّر النص إلى ما جاء عند ابن عربي لأنه الأصل، هذا ما طبّقه الحميري فعلا على حديث النور! وفعل مثله في الحديثين (١٣ و١٧) وأصلحهما من أصلهما دلائل الخيرات!

أ (٢): في حال كان التعبير في غاية العجمة فتغيّر العبارة دون إشارة حفاظاً على السليقة العربية الأصيلة للقراء، خصوصاً من تُرجم لهم الجزء في باكستان، وهذا ما فعله الحميري عندما حرّف كلمة (عُبِّدَت علينا خمس صلوات) الظاهرة في مخطوطه، إلى: (فصارت علينا)، ولم يُشِر في تحقيقه، ولم يُجب عن هذا في إغلاقه!

فهل هذا المنهج الذي ادعاه؛ والمنهج الواقع الذي كتمه؛ يصدق عليهما قوله: [قمت بالعناية بهذه القطعة حسب أصول التحقيق العلمي التي

تعلمتها إبان دراساتي العليا بقسم الحديث بجامعة أم القرى وغيرها]؟ أم أنه كما يقول إخواننا المصريون: استهبال وتهريج؟ لا شك أن الأمر الأول مستبعد!

لذلك قلت-له في ردي الأول: ليس هذا عشك فادرجي!

ولكن الحميري يؤكد إعجابه بمنهجه الفريد في تحقيق مخطوطه الوحيد، ويزهو به على الناس، ودليله المفحم هو قوله:

[ولست غرًا في هذا الشأن، بل إن لي فيه صولات وجولات، واشتغلت به زمناً، وتجلى ذلك واضحًا في أعمالي العلمية فقد كانت رسالتي للماجستير «تحقيق الجزء الخاص بسيدنا أبي بكر الصديق رضي الله عنه من كتاب الرياض النضرة في مناقب العشرة للمحب الطبري»، ورسالتي للدكتوراه كانت في تحقيق كتاب «استجلاب ارتقاء الغرف بحب أقرباء الرسول صلى الله عليه وآله وسلم ذوي الشرف» للحافظ السخاوي، إضافة إلى الكتب والبحوث العلمية المحكمة والمقدم لها من كبار أهل العلم ككتاب «لباب النقول في طهارة العطور الممزوجة بالكحول» والذي اعتمد من قبل مجمع الفقه الإسلامي، وكتاب التأمل في حقيقة التوسل، وكتاب العقيدة، والعديد من البحوث والمؤلفات].

فهنا يمدح الحميري نفسه بنفسه، ويبرهن أنه ليس غرًا في ميدان التحقيق، بأنه صاحب الصولات والجولات فيه، والعمل الطويل منذ زمن، بدليل القائمة الطويلة من الكتب التي حققها منذ غابر الزمان إلى الآن، وهي:

١- تحقيق كتاب للسخاوي حُقق وطُبع أكثر من مرة، ومن ذلك رسالة جامعية في أم القرى التي دَرَس فيها الحميري!

٢- تحقيق قطعة من أول كتاب المحب الطبري، وهي نحو ثلث الكتاب.

٣- و.. انتهت القائمة! والكتاب والثلث إنما هما لأجل إتمام الشهادة الجامعية الماجستير والدكتوراة.

أما الاستشهاد بخبرته في ميدان التحقيق والمخطوطات بأنه ألّف في الكحول فما أدري ما الرابط بين الأمرين!!

ومثله في البُعد والمفارقة ما يُستحيا من ذكره من تأليفه في التوسل والعقيدة المنحرفة وغيرها، وهي أدلة عليه لا له، وليت الحميري يقنع بالستر في ذلك، فإن جماعته المقربين قبل غيرهم يذكرون من ملابسات تأليف كتبه ما يذكرون!! والحمد لله على السنّة والعافية!

نرجع إلى ما له علاقة بميدان التحقيق من تلكم الشهادة الذاتية (!) بجودة العمل، فأنا لم أطلع من عمليه (في الميدان) إلا على القطعة من الرياض النضرة، ومع كونها رسالة جامعية في تخصص الحديث إلا أن الصنعة الحديثية فيها ضعيفة جداً، ولست أقول ذلك من باب الخصومة معه، حاشا وكلا، ولكن إذا قرأ الحديثيُّ تخريجاته ورأى كيفية مناقشته لها وأحكامه تجلى له ذلك، فهذا حاله في تخصصه (دراسات عليا في الحديث)!

ناهيك عما بيّنتُه في عمليه الأخيرين (الجزء المزعوم، والإغلاق) من تصحيح الموضوعات، وجهل شديد في الحديث وفي الرجال، وكتب السنّة، وغيرها، هذا في تخصصه!

ثم هب أن عمله وتاريخه في الميدان هو الإتقان والعراقة (وليس الأمر كذلك) فنحن نناقش قضية خاصة وهي الجزء المزعوم من المصنف، فيكفي ما فيها من جهل وخيانة في التحقيق والتعليق لإسقاط من قام على ذلك، ناهيك عما جاء في الإغلاق من المخازي العلمية، التي أظهرت علمية الحميري (بعد الخبرة والتاريخ العريق!) بوجهها الحقيقي، وصارت (علة قادحة) تكشف ما سواها مما ظاهره الستر من أعمال المذكور!

* قال الحميري بعد ذكره لمنهجه الفريد في تحقيق درته اليتيمة: [تنزلا لإظهار ما كان الباب محتاجًا إليه كما هو الحال في الحديث الضعيف إذا لم يوجد في الباب غيره وجرى العمل به، دون إلزام الآخر به، مع التحري المستمر لعدم مخالفة مقاصد الشريعة الغراء].

قلت مسبقا إن الغاية تسوغ الوسيلة عند هذا الرجل، فعنده بابٌ في العقيدة -وليس في الأحكام ولا فضائل الأعمال!- ليس فيه من الصريح إلا موضوعات هذا الجزء المكذوب، الملفق من كتب الباطنية والرافضة وغلاة الطرقية، لهذا فيُمكن عند الحميري (صاحب الدراسات العليا في الحديث!) أن يقيس ما سبق من الكذب في الاعتقاد على مذهب مثل الإمام أحمد وتلميذه أبي داود وغيرهما في الاستشهاد بالضعيف الصالح للاعتبار إذا خلا الباب من سواه من الأثر دون القياس، مع نص الإمام أحمد على التشديد في الأحكام والسنن، ولم يدر في خلد هؤلاء الأئمة -جزماً- أن يأتي في آخر الزمان من يحتج (ولا يستشهد فقط) وفي الاعتقاد (لا الأحكام والفضائل) بالموضوعات الصريحة وما لا أصل له (لا الضعيف ضعفا يسيراً!) وفيما لم يجر عليه عمل، بل جرى عليه النكير، وثبتت فيه المخالفة! ثم يأتي ليختم بالتحري المستمر لعدم مخالفة مقاصد الشريعة الغراء؟!

هذا الدعي يردد عبارات وقواعد للعلماء لا يعي مدلولاتها اللفظية ولا تطبيقاتها المستعملة، بل يوردها ويحاول توظيفها معه وهي ضده لو كان يفهم! (ما ليس في الباب غيره.. جرى عليه العمل.. مقاصد الشريعة.. الخ!) فهل مصادمة القرآن الواقع في حديث النور -الذي صحح إسناده- ليس أمراً مصادماً لمقاصد الشريعة الغراء؟!

حقيقة إن الإنسان يعجب من أهل الهوى كالحميري: لماذا يُتعبون أنفسهم بالاستدلال الباطل، والتصحيح والتضعيف بالجهل والهوى،

والتلاعب بقواعد العلم وكلام العلماء؟ أما كان أيسر عليهم اعتقاد ما يهوونه دون ما سبق ويرتاحون ويُريحون الأمة من غثائهم ومناقشة سخائف عقولهم؟

وما دام ابن مانع الحميري ما عنده مانع في الكذب -كما رأينا- فكان بإمكانه أن يحسم قضية نسبة الجزء المفقود من المصنف بطريقة تناسبه، ولعلها أجدى وأنفق عند أمثاله الذين كتب لهم الإغلاق، كأن يقول: رأيتُ في المنام أني بصنعاء اليمن، والإمام عبد الرزاق يربّت على كتفي قائلا: لا تهتم يا بنيّ! فأنا أشكرك على اهتمامك بكتابي، إنه من تصنيفي فعلا! صدّقني! وخُذ ورقة بملاحظاتي وجدول الخطأ والصواب لتصحح نسختك من السقوط والأوهام، وجلّ من لا يسهو!

ولا تستغربوا أن يحصل ذلك من الحميري، ألا ترونه قد أورد في مقدمته للرياض النضرة عدة منامات حوله، بعضها يأمره بتحقيق الكتاب! وبعضها يرى فيها المؤلف المحب الطبري، وغير ذلك؟!

وعلى ذكر هذه المقدمة: فمن شاء أن يعتبر فلينظر إلى ما سطره الحميري هنا، وبين ما كُتب في مقدمة تحقيقه للرياض النضرة (ص٥١) من تسليمه لما انتُقد فيه المحب الطبري من أنه (ربما) أورد الأحاديث الضعيفة في الأحكام (لا العقائد) ولا ينبّه على ضعفها. كذلك ما ورد فيه (ص١٢٤): [أما عن كتاب الرياض النضرة فقد تبين لي بعد أن سبرتُ غوره وأحصيت الأحاديث التي فيها خلاف ما قاله بعض العلماء في حقه: من أنه يُكثر من الأحاديث الموضوعة في كتبه، **فحاشا إماما بهذا القدر** أن يُقدم على مثل ما ينهى عنه]. وفي نفس الصفحة: [أما الاستدلال بالأحاديث **الضعيفة** في **فضائل الأعمال** فأمر مفروغ منه ومعلوم عند جهابذة المحدثين، كالإمام أحمد بن حنبل رحمه الله وغيره **بشروط معلومة**].

فهذا موقف الحميري من نفس القضية بين الأمس واليوم، فتأمل!

أما قضية تصحيح الموضوعات كما فعل الحميري فدونكم ما جاء في مقدمة تحقيقه للرياض النضرة (ص١٢٥): [أخلص من خلال عملي أن المحب الطبري رحمه الله متساهل في الجرح والتعديل واسع الخطو في الحكم على الأحاديث كالإمام ابن سعد، والحاكم، وابن حبان، ومن سار سيرهم، والله أعلم]! ونقول نحن: ذهب الذين يُعاش في أكنافهم! رحم الله لَبيداً وهؤلاء الأئمة المتساهلين؛ كيف لو أدركوا الحميري هذا؟

* قال الحميري: [أن كلمة (طاؤس) بهمزة على الواو قد وردت في كتاب معرفة علوم الحديث للإمام الحاكم النيسابوري رحمه الله ص (١٠٤)، وكذلك وردت في كتاب فتح المغيث للإمام السخاوي (١ / ٢١٢). فهل الإمام الحاكم يعترض عليه بمثل ذلك الاعتراض؟ وهل الإمام السخاوي أعجمي كذلك؟! أم أن الذين حققوا الكتابين أعاجم؟!، هذا بهتان عظيم].

قلت: هل أنت جادٌّ في اعتراضك يا حميري؟! قل لي بربّك: هل الكتاب المطبوع للحاكم أو السخاوي مصوّر عن خطِّ أحدهما، أم أن أحدهما أو كلاهما قام بتنضيده وصفّه على الحاسب وأشرف على طبعه وتصحيحه؛ حتى تحتج أنه صنيعُه ولا يجوز الاعتراض عليه!! الحمد لله على نعمة السنّة والعقل!

ثم أزيدك من الشعر بيتاً وأتنزل لأجيب على سؤالك قائلا: نعم، إن محققي الكتابين من الأعاجم! فمحقق الطبعة التي أحلت عليها من المعرفة للحاكم هو السيد معظم حسين، والطبعة التي أحلتَ عليها من فتح المغيث هي من تحقيق الشيخ الفاضل علي حسين علي المدرس إلى الآن في الجامعة السلفية بنارس، وكلاهما هندي! ألم أقل لك إنها طريقة الهنود في الكتابة؟

وللمفارقة فانظر إلى الكلمتين كيف وقعتا في الطبعتين المحققتين من

العرب، ففي تحقيق أخينا الشيخ أحمد فارس السلوم للمعرفة (ص٣٤١)، وفي تحقيق شيخنا العلامة عبد الكريم الخضير لفتح المغيث (١/ ٣١٧) وقع رسم الكلمة: طاوس، دون همزة!

وأذكرك قبل الفراغ من هذه النقطة أن رسم المطبوع عندهما ليس من الحاكم ولا السخاوي بالضرورة!

أما كوني قرأتُ الواو في مخطوطك أن عليه همزة فهكذا تظهر في الصورة السيئة التي وضعتَها في مقدمة كتابك، وللقارئ أن يعيد المقارنة ويتأكد، وينظر كيف وضع صورة باهتة وسيئة للمخطوط (الذي بين يديه بألوانه الطبيعية)، ويشاهد وضوح صور المخطوطات الأخرى التي جاء بها للاستدلال على جودة الخط مع أنها ليست عنده! والله أعلم بسبب ذلك! لكن لما اضطر ووضع صوراً ملونة في ذيل إغلاقه ظهرت الضمة فوق الواو لا همزة، وظهر أمر آخر، وهو أن الحبر حديث جداً بشكل فاضح، فعجباً للحميري، يقوم بترقيع أمر فينكشف أمر آخر! وصدق الله: ﴿وَلَا يُفْلِحُ ٱلسَّاحِرُ حَيْثُ أَتَىٰ﴾!

وقال الحميري بعد أن سوّد بحثا ساقطاً من وجوه عن احتمال كون الساقط بين ابن جريج والبراء هو الزهري: [علمًا بأن الزهري قد ولد في سنة (٥١هـ) وتوفي البراء في سنة (٧٢هـ).

وما أوردت لك ذلك أيها القارئ الكريم إلا ليتضح لديك أن المعترض ليس له مستمسك جلي يعول عليه في سقوط النسخة المعنية حتى يحكم بوضعها، لأن الاحتمال قائم كما بيناه، والوضع يحتاج إلى جزم لا شك فيه، **والأمر إذا تطرق إليه الاحتمال سقط به الاستدلال**] [(١)]

قلت: لأتجاوز عدم ذكر أحد من العلماء لسماع الزهري من البراء،

---

(١) علّم الحميري بالحمرة على قوله: «والأمر إذا. . . الخ» .

ولكن انظروا كيف يلوك القواعد دون فهم لمواضعها! فقد ختم بحثه الركيك بقاعدة (علّم عليها الحميري بالحمرة!) تنسف عليه تجويزاته لترقيع الإسناد! وتنسف غيرها من الاحتمالات التي اعتمد عليها في إثبات أركان إغلاقه!

* قال الحميري: [أن أول ما جاء في القطعة التي طعناها هو أثر وليس حديثًا مرفوعًا، كما ادعى المعترض الذي أراه يهوي مع اعتراضاته المتتابعة، فهذه مسألة يعرفها المتدئ عوضًا عن الناقد !]

قلت: هكذا يقول الحميري دكتور الحديث! فلا هو فهم المسألة من بدايتها، ولا بعد قولي في ردي الأول: [لم تأت النسبة مرفوعة صراحة في الكتاب، لكنها مرفوعة حُكْماً، لذكر النبي ﷺ والخلفاء الأربعة فيها].

ولا حاجة لمزيد تعليق على بقية حماسه المفرط عقب الاعتراض.

* قال الحميري رادًّا على ما أورده من تكذيب ما جاء في مصنفه من قول عبد الرزاق: أخبرني الزهري، وقول ابن جريج: أخبرني البراء بن عازب، وأن كلاهما كذب: [أقول وبالله التوفيق : إن ذلك السقط متوقع إذا كانت النسخة فريدة، فعبد الرزاق يروي بواسطة عن الزهري كما هو معلوم، فيحتمل بلا شك وقوع سقط من الناسخ، والقائل «أخبرني» هو شيخ عبد الرزاق الذي سقط من الإسناد وذلك محتمل، ثم إن هذا الحديث يقع تحت شرط الخطة التي أوردتها في المقدمة حيث قلت : (إذا لم أجد الحديث مخرجا قمت بدراسة السند والحكم عليه) ا.هـ، وهذا الحديث قد أخرجه العلماء في كتبهم فلم أدرس سنده دراسة تامة بل اكتفيت بالترجمة المبدئية للأعلام فقط لا دراسة الإسناد وتحقيقه.

الإشكال الثاني : قول المعترض أخبرني البراء كذب.

أقول وبالله التوفيق : عطف على بدء في حل الإشكال الأول بأن يقال هنا ما قيل في الإشكال الأول أن النسخة نادرة، فلا شك أن السقط حصل

من الكاتب في الواسطة بين ابن جريج والبراء لا محالة، ثم إن هذا الحديث يقع تحت شرط الخطة التي أوردتها في المقدمة ما نصه : (إذا لم أجد الحديث مخرجا قمت بدراسة السند والحكم عليه]

قلت: ما شاء الله، وهل كنا ننتظر تفضل الحميري بدراسة الإسناد حتى يتعلل بها، وهو إن تكلم فضيحة أو سكت كذلك؟ ثم عن أي خطة يتكلم؟ فنحن نجده قد تخبط فيها وحكم وتكلم على كثير من الأحاديث التي خرجها من المصادر، وهذا الحديث الثاني قال في حاشيته بمنتهى الجهل: [ابن جريج حافظ ثقة، وكان يدلس، وصرّح هنا بالإخبار]؟! صرح عمّن؟ عن البراء بن عازب!! ثم خرّجه تخريجاً غير علمي، وقال عقبه: [فالحديث صحيح بما تقدم]!!

كذلك في رقم (٢٨) قول عبد الرزاق: (أخبرني الزهري) نعم لم يعلق عليه هنا، لكنه علق على مثيله (رقم ٤٠) الذي ورد فيه: (عبد الرزاق عن الزهري)!! فقال: [هذا الإسناد فيه انقطاع بين عبد الرزاق والزهري] وخرّجه كذلك! على أن الموضع الأول أولى بالتنبيه لأن فيه إخباراً صريحا (وهو كذب) والآخر جاء بالعنعنة التي لا تقتضي الإخبار! فأين الخطة وشرط الحميري؟

أما زعمه هنا أن السقط طبيعي ومتوقع لتفرد النسخة فيُجاب عنه: يا سبحان الله! الحميري يزعم ويؤكد في مقدمة تحقيقه أن النسخة متقنة، بل قال (ص١١): [تم مقابلة الجزء المخطوط بالمطبوع فتبين أن النسخة المخطوطة أضبط من النسخة المطبوعة غالباً]، وأورد عدة نماذج لذلك، وجل التصويبات موجود في طبعة أيمن الأزهري للمصنف (!!!)، وصرح (ص١٣) أن نسخته المخطوطة كشفت عن اضطراب في أصل المطبوع، ثم ختم (ص١٤) قائلا: [ولم أجد في النسخة خطأ لغويا واحداً بحسب مقابلتي للجزء الأول] ولا خطأ واحد، وفيه القطعة المزعومة!

فبعد هذا يقال إن كل هذا الإتقان المبالغ فيه هو مما اشترك مع المطبوع، وما جاءت السقوط (الطبيعية والمتوقعة!) إلا في الأربعين حديثاً الزائدة التي أفردها الحميري؟! وكأن ناسخ مخطوطه نسخ الأربعين من أصل سيء، والباقي من مطبوعة الأزهري، عفواً!! من أصل آخر متقن جداً؟

فسبحان الله! أنى اتجه الحميري يزداد معه الخرق ويعسر الترقيع!

علماً أن فضيلة الشيخ سعد بن ناصر الشثري -عضو هيئة كبار العلماء في السعودية- كشف عن أمر آخر، وهو أنه وجد على هامش إحدى النسخ من مصنف ابن أبي شيبة زوائد من مصنف عبد الرزاق عليه، وفيها أحاديث من الطهارة ليست في المطبوع من مصنف عبد الرزاق، فهي من القدر (الحقيقي) الساقط منه، لكنها ليست في أبواب الطهارة المزعومة في مصنف الحميري الذي ادعى تكميل الأبواب مع إتقان نسخته! فكونها لم توجد في تكميله دليل آخر على تزوير كتاب الطهارة في نسخة الحميري، أي المخطوط عموماً، إلا أن يقول إن كل ذلك سقط في الجزء المكمل فقط، وأما الباقي الموافق للمطبوع فجيد!!

وأقول أيضاً: هب أنه حصلت سقوط من الناسخ في بداية نسخ الكتاب ثم استقام أمرُه مع بداية المطبوع (!) فماذا يقول الحميري عن الحديث رقم (٣٠) من رواية الزهري عن سفيان بن عيينة (من أصغر تلاميذ الزهري سنًّا!) عن يزيد الرقاشي (والزهري من طبقة قبله!) عن أنس (شيخ الزهري)! فهل يمكن التعلل هنا بالسقط؟ أم إنه تركيب الأسانيد؟

وحول موضوع التركيب أقول عما ناقشني فيه الحميري: لن يمنعني كذبه وتهربه وجهله وتدليسه في سائر إغلاقه من الاعتراف بصوابه ولو ندر، فقد أصاب في ثلاث مسائل، وهي مسألة رواية معمر عن ابن جريج، ورواية سالم عن أبي هريرة، ورواية معمر عن ليث، وأستغفر الله من

الخطأ، وسأصلحه في طبعة الكتاب إن شاء الله.

ومع خبرتي بقلة إنصاف أهل الهوى؛ وأنهم ربما طاروا بهذه الجزئيات متجاهلين عشرات الأخطاء والخطيئات الجليّة عندهم، إلا إنني لن أستنكف عن الرجوع للحق، علماً أن هذه الجزئيات لم تؤثر على أصل احتجاجي على وجود التركيبات، فلا تزال بقية إيراداتي عليه قائمة ثابتة.

وأما رواية معمر عن سالم فقد أخطأ في تعقبه عليّ، فما نقله عن التمهيد لابن عبد البر (١١/ ١١١) من ورودها فيه هو حجة عليه لا له، لأن ابن عبد البر تكلم أن معمراً روى حديثا عن الزهري عن سالم، ثم لما أسنده سقط في المطبوع ذكر الزهري فصار كأنه عن معمر مباشرة، على أن ابن عبد البر نص أن هذه الرواية خطأ على معمر، فحتى لو لم يكن هناك سقط فلا تثبت عن معمر، فبقيت الرواية لا تُعرف إلا في جزء الحميري! وهذا الحميري نفسه يقول إنها منقطعة!

وكذا ما نقله عن المحلى لابن حزم (٨/ ١٠) من رواية عبد الرزاق عن معمر عن سالم وتصحيحه له، فقد ساقه الحميري دون ذكر المتن، لماذا؟ لأنه بالرجوع للمتن، ثم المقارنة بما في مصنف عبد الرزاق (٨/ ٤٨٤) - أصل رواية ابن حزم- نجد أنه سقط في مطبوعة المحلى ذكر الزهري بينهما! فرجع الأمر لما قلته، والحميري إن علم بهذا فهو خائن مرتين: في إثبات الرواية، وفي التعمية بعدم ذكر المتن الذي يكشف الموضوع، وأما إن لم يعلم فهل هكذا يكون التحقيق في إثبات مسألة علمية من دكتور (!) في الحديث؛ فيعتمد في إثبات المسائل على السقوط والتحريفات مع وجود الأصول التي تكشفها بسهولة؟

بقيت سائر التركيبات التي ذكرتُها لم يتعقبها بشيء، وكذا لم يتعقب التركيبات التي ذكرها الشيخ المحدّث عبد الله السعد، ولستُ أشك أنه حاول أن يجد فيها شيئا فلم يُفلح! حتى مع الاعتماد على الأوهام

والأخطاء المطبعية، فكان عليه أن يناقش تلك الأمور لو كان منصفاً، وأن يعترف بالحقيقة، ولكن!

فلا يزال باب التركيبات وارداً على نسخته في عدة أمثلة جلية.

* قال الحميري: [اللهم إلا إذا اعْتَبَر أن عملنا هذا سخف وهرج، فلا أقول له إلا قول الله تعالى ردًا على الجاحدين الكافرين الذين تصوروا عبثية الخلق: ﴿وَمَا خَلَقْنَا ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا لَٰعِبِينَ ﴿٣٨﴾ مَا خَلَقْنَٰهُمَآ إِلَّا بِٱلْحَقِّ وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَهُمْ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [الدخان: ٣٨-٣٩]، وقوله سبحانه وتعالى: ﴿هَٰذَا كِتَٰبُنَا يَنطِقُ عَلَيْكُم بِٱلْحَقِّ﴾ [الجاثية: ٢٩]]

فأقول للحميري: نعم إني أقول عن عملك إنه سخف وهرج، وفوق ذلك هو كذب وتدليس قبيح، ولكن لا يحق لك أن تشبه نفسك بالله؛ وتشبّه جزءك المكذوب وكلامك الباطل بكتاب الله الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه؛ وتشبّه من رد عليك بمن كفر بالخالق! وأعلم أنك ما ذكرت هذه التشبيهات إلا جهلا منك وغفلة مع الاضطرار، ولكن تعلّم وانتبه مرة أخرى!

وليت شعري! لو كان أحدٌ فعل معك مثل ما فعلتَ كيف كانت ردة فعلك وعباراتك؟!

* قال الحميري: [زعم أن كلمة: (الآل) غريبة عن الصحابة والصدر الأول خارج جلسة التشهد.

فجوابه أخي القارئ: أن دعوى المعترض ضرب من الباطل وجهل بين، حين زعم أن الصحابة لم يصلوا على آل النبي خارج الصلاة: فاستمع أخي القارئ لما أخرجه البخاري ٣/ ١٢٣٣: (عن عبد الرحمن بن أبي ليلى قال: لقيني كعب بن عجرة فقال: ألا أهدي لك هدية سمعتها من النبي ﷺ؟ فقلت: بل فاهديه لي، فقال: سألنا رسول الله ﷺ فقلنا: يا رسول الله ﷺ كيف الصلاة عليكم أهل البيت، فإن الله علمنا كيف نسلم،

قال: (قولوا : اللهم صل على محمد وعلى آل محمد كما صليت على إبراهيم وعلى آل إبراهيم إنك حميد مجيد، اللهم بارك على محمد وعلى آل محمد كما باركت على إبراهيم وعلى آل إبراهيم إنك حميد مجيد)، وقد جاء هذا الحديث بعدة روايات في البخاري ومسلم وغيرهما مطلقًا دون تقييد بالصلاة.

فلا أدري من أين استوحى المعترض ذلك الإشكال ! فتأمل أخي القارئ.

سيما وأن ابن بشكوال قد ساق في كتاب (القربة إلى رب العالمين بالصلاة على محمد سيد المرسلين) روايات عدة في الصلاة على الآل منها : حديث رقم (١٢) : قالوا يا رسول الله قد علمنا السلام، فكيف الصلاة وقد غفر الله لك ما تقدم من ذنبك وما تأخر قال: «قولوا اللهم صل على محمد كما صليت على آل إبراهيم وبارك على محمد كما باركت على آل إبراهيم». وحديث رقم (١٤) قال : «قولوا اللهم اجعل صلاتك وبركاتك على محمد وآل محمد . . . . الحديث»، وكلا الحديثين صحيح الإسناد.]

قلت: كدت أقول إن دكتور الحديث (!) لجهله بالسنة لا يدري أن ما نقله عن الصحيحين ورقم (١٤) من كتاب القربة هو بعض ألفاظ طرق حديث التشهد في الصلاة عن كعب بن عجرة، ثم تبيّن أنه يدري بقوله: [وقد جاء هذا الحديث بعدة روايات في البخاري ومسلم وغيرهما مطلقًا دون تقييد بالصلاة]! فتبيّن أنه أجهل مما توقعت! فهو مع مرور بصره على ما هو حجة عليه لم يستوعبه ولم يفهمه، كما أظهر مجدداً جهله بقواعد العلم، فالحديث الواحد تجمع ألفاظه الثابتة إلى بعض، والمطلق (كما أورد) يرد إلى المقيد، والمجمل يرد إلى المفصل، وحديث كعب مشهور في التشهد! وهو رآه كذلك! ولكن: ﴿فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى ٱلْأَبْصَٰرُ وَلَٰكِن تَعْمَى ٱلْقُلُوبُ ٱلَّتِي فِي ٱلصُّدُورِ﴾!

أما رواية عبد الرحمن بن بشر عن أبي مسعود الأنصاري مرفوعا رقم (١٣ ط.مدريد) في كتاب ابن بشكوال فتُردّ على الحميري من أوجه:

فالمتوسط في الحديث يعلم أن من المعيب الإحالة على الأدنى مع وجود الأعلى في التخريج! فما عذر دكتور الحديث (!) الحميري وقد عزاه لابن بشكوال المتأخر والحديث في أحد الأصول الستة؟ فقد رواه النسائي في المجتبى (٣/ ٤٧) وفي الكبرى (١٢١٠ و٩٧٩٥) بسند البزار -الذي روى ابن بشكوال من طريقه ولم ينبه الحميري!- كما رواه الطبراني في المعجم الكبير (١٧/ ٢٥٠ رقم ٦٩٦) أيضاً، وهو أقدم من ابن بشكوال، ورواه المزي في التهذيب (١٦/ ٥٥٠) من طريق الطبراني.

ثم إن النسائي أورد الحديث في أبواب التشهد في الصلاة، وكذا عدَّ الأئمة أصل الحديث (من غير هذه الطريق) في الصلاة كذلك، منهم: مسلم (٤٠٥ أورده في كتاب الصلاة، وبوّب الشارح له بالتشهد)، وأبو داود (٩٨٠)، ومالك (١/ ١٦٥)، والشافعي (كما في المحلى ٤/ ١٣٦ والمعرفة للبيهقي ٣/ ٦٦)، وعبد الرزاق في مصنفه الحقيقي! (٢/ ٢١٢)، والدارمي (١٣٤٩)، وابن خزيمة (٧١١)، وابن حبان (١٩٥٩)، والدارقطني (٣٥٤)، والحاكم (١/ ٢٦٨)، والبيهقي (٢/ ١٤٦ و٣٧٨)، والضياء في السنن والأحكام (٢/ ١١٣)، وغيرهم.

بل ورد في بعض طرقه: «فكيف نصلي عليك إذا نحن صلينا في صلاتنا»؟

وأما حديث كعب بن عجرة فالتبويب عليه كذلك.

فللقارئ الاختيار بين ما فهمه الأئمة ممن سمّيت وغيرهم، أو ما فهم الجاهل الحميري!

وأما تصحيح الحميري لسند هذا الحديث وسند الذي في البخاري (!) فيُقال له مجدداً من حيث التأصيل: ليس هذا عشك فادرجي! وكفاك خوضاً فيما تجهل.

ومن جهة التفصيل فحديث أبي مسعود لا يصح أن يُطلق على سنده الصحة، فإن عبد الرحمن بن بشر إنما ذكره ابن حبان في الثقات، وكان قليل الرواية، ولهذا قال عنه ابن حجر: مقبول، أي إذا لم يُتابَع فليّن، وقال الذهبي في الكاشف: صدوق، فأقصى ما يمكن أنْ يقال عن السند إنه حسن من حيث الظاهر.

ولكن من جهة الباطن فإن الحديث معلول بالإرسال، وأعله بذلك البزار - ويُفترض أن الحميري رأى كلامه في كتاب ابن بشكوال، ولا يُفترض علمه بأنه للبزار أو فهمه - وكذا أعله بذلك النسائي في الكبرى، والدارقطني في العلل (٦/ ١٨٤)، وهكذا رواه إسماعيل القاضي (٧١-٧٣) من طرق أقوى.

وبعد الانتهاء من تبديد جهالات الحميري عاد الأمرُ كما قلتُ من كونه غير مشهور عن الصحابة والصدر الأول خارج التشهد! وعلم القراء أن الحميري أولى بعبارته: [دعوى المعترض ضرب من الباطل وجهل بيّن]! وأنه أثبت على نفسه ما نفاه بقوله: [أما عن اعتراضه على تخريجاتي الحديثية فتخريجاتي الحديثية على الأصول المعروفة في هذا الفن، ولا ينكرها إلا جاهل أحمق، ويصدق عليه المثل العربي: «ليس هذا عشك فادرجي»!!] وظهر بأن الهاء في [عليه] الأخيرة زائدة، وبحذفها وتشديد الياء يستقيم المعنى!

* قال الحميري: [إن كثيرًا من كتب السنة المشرفة وغيرها والتي طبعت في أوائل وأواسط القرن الرابع عشر بالمطبعة الأميرية بمصر لم تعرف أصولها.]

قلت: ترددت هل أذكر هذه النقطة هنا أو في فصل الكذب، لكن يظهر أن هذا الجاهل المتعالم يسمع الكلمة كقرقرة الدجاجة ثم يزيد عليها ما شاء الله له وينشرها على أنها معلومة موثقة!

فقد سمع أن بعض الطابعين القدماء كانوا يُتلفون أصل الكتاب بعد طبعه في مصر، أو سمع أن أصل بعض هذه المطبوعات غير مشتهر في خزائن المخطوطات الكبرى، فجاء وأطلق الكلام في كتب السنّة المشرفة، وعطف عليها غيرها، وحدد المكان في المطبعة الأميرية (ببولاق)، والزمان أوائل وأواسط القرن الرابع عشر.

ولكي يستفيد القارئ هنا فإن المطبعة الأميرية أنشأها محمد علي باشا لطبع ما يحتاجه الجيش من كتب وقوانين فقط، وظل إنتاجها قليلا جداً ومخصصا لما سبق، ثم دخل نظام آخر في الطبع (وهو الالتزام) حيث يتم الطبع على نفقة الأهالي، ولكن بنظام معقد ومكلف وطويل وشاق، وظلت الكتب الشرعية نادرة الطبع مدة طويلة في هذه المطبعة، كما يُعرف من كتاب "تاريخ مطبعة بولاق" المطبوع فيها من بضع وستين سنة، وخلال تاريخها الطويل فإن طبعها لكتب السنة المشرفة يعد عدًّا.

نعود لدعوى الحميري، فبالبحث والسؤال لم أعرف من كتب السنة المشرفة المشهورة مما طبع فيها خلال المدة المحددة سوى صحيح البخاري، المطبوع بأمر السلطان عبد الحميد بين سنتي ١٣١١ و١٣١٣ وكتاب الأم للشافعي المطبوع سنة ١٣٢١ وصحيح مسلم المطبوع عام ١٣٢٩ فهل هذه الكتب لم تُعرف أصولها؟ وهل ما ذُكر يصلح شاهداً لدعواه العريضة (**كثير** من كتب السنّة المشرفة. .**لم تُعرف** أصولها)؟ ثم يريد الحميري أن يقرن هذه الكتب الجليلة في هذه الناحية بجزئه المكذوب؟ قليلا من الحياء يا هذا!

* قال الحميري: [أما عن تهكم المعترض وزعمه بأن المتابعات قد فاتت على الحفاظ فهذا تألٍ على العلم، فالحافظ الزبيدي وقف على متابعات لم يقف عليها الحفاظ، وكذلك حال العلماء قبله، ووقف السادة الغمارية كالمحدث أحمد بن الصديق على شواهد ومتابعات لم يقف عليها

العلماء قبله، فهل يصدق على هؤلاء ما ألقيته عليّ وعلى المحدث الشيخ محمود سعيد ممدوح؟ هذا بهتان عظيم، والنسخة كما ذكرنا نادرة يصح فيها مثل ذلك.]

قلت: هذا جهل عريض من الحميري، فلا توجد متابعة واحدة فاتت على الحفاظ جميعاً واستدركها مَن بعدهم، لا الزبيدي، ولا الغماري، ولا من هو أعلم منهما وأوسع اطلاعاً كالإمام الألباني، وغاية ما هنالك أن تفوت بعض الطرق أحد من يتكلم على الحديث ممن أخرجه أو خرّجه من الحفاظ، كأن يقول من أخرجه: لم يروه عن فلان إلا فلان، أو يفوت من خرّجه بعض طرقه، فهذا هو الذي يحصل، وهو استدراك على (أحد) الحفاظ، ولكن من أين سيَستدرك عليهم (جميعاً) مَن بعدهم إلا مِن رواية أو تخريج حفاظ آخرين؟

فلا يصدق قول الحميري إلا في حالة واحدة، أن تكون هذه المتابعات قد اختُلقت بعد حياة الحفاظ (كما هو حال مصنفه)، وهنا يسلَّم له أن هذه المتابعات والطرق لم يقف عليها الحفاظ، وأنها فاتتهم قاطبة!

علماً أن الحميري يعتبر السرقات والتركيبات متابعات! كما أجاب عن اتهامي وغيري لسرقة الأحاديث من مصنف ابن أبي شيبة، فقال: [وأما الادعاء بأن في الكتاب أحاديث نقلت من مصنف ابن أبي شيبة فهذا والله لهوٌ ولعب، ويمكن أن يقال ذلك عن أي متابعة تامة نقلت من كتاب كهذا، والصواب أن وجود أحاديث في الكتاب بمتابعات معتبرة دليل على الوثوق بالمخطوط الذي بين أيدينا، ولكن المعترض يقلب المدح ذمًّا ويفضح نفسه، وكما قال الشاعر:

وعين الرضا عن كل عيب كليلة
ولكن عين السخط تبدي المساويا]!!

قلت: الواقع أنه يقلب العلة القادحة شاهداً بالجهل والهوى، فما

أحراه ببيت الشعر الذي أورده!

علماً أنني وجدت مثالا آخر -سوى أحاديث الجزء- على شرط الحميري في المتابعات التي تخفى على الحفاظ، فتابعوا النقطة التالية:

* قال الحميري: [وأما عن قول المعترض بأن حديث جابر كحديث عرق الخيل. فجوابه أخي القارئ: أن حديث عرق الخيل فهو من كنانتهم لا من كنانتنا ! ولهم أن يسألوا السجزي وأضرابه ينُبؤوهم عنه، واتق الله ولا تقارن حديث جابر بأحاديث الزنادقة والمارقين والمجسمة الحانقين فذلك سخفٌ مشين وظلم عظيم]

قلت: بلغ الحد بالحميري في التصرف بعباراتي إلى أن يكذب، فأنا لم أقرن حديث عرق الخيل مع حديث النور كما زعم مرتين، بل قرنتُه مع الحديث الأول في مصنفه المكذوب، الذي فيه القصة الخيالية عن الطاوس وإنشاء الخلق منه! والذي تهرب الحميري من الجواب عن متنه وعُجمته الصارخة!

وحديث عرق الخيل هو: «قيل يا رسول الله: مم ربنا؟ قال: خلق خيلاً، فأجراها، فعرقت، فخلق نفسه من ذلك العرق»!

فأما دعوى الكنانة وما الكنانة فقد كذب فيها أيضا كالعادة، فقد نص الحفاظ أن المتهم به محمد بن شجاع الثلجي الحنفي (أحد أصحاب قدوة الحميري: بشر المريسي).

وقال ابن عدي عن الثلجي في الكامل (٦/ ٢٩١): «وكان يضع أحاديث في التشبيه ينسبه إلى أصحاب الحديث ليثلبهم به! روى عن حبان بن هلال -وحبان ثقة- عن حماد بن سلمة، عن أبي المهزم، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ قال: «إن الله خلق الفرس فأجراها فعرقت ثم خلق نفسه منها». مع أحاديث كثيرة وضعها من هذا النحو، فلا يجب أن يُشتغل به، لأنه ليس من أهل الرواية، حمله التعصب على أن وضع أحاديث يثلب

أهل الأثر بذلك».

وقال الذهبي عن الحديث في ترجمة الثلجي في الميزان: «هذا مع كونه من أبين الكذب هو من وضع الجهمية».

ومعلوم أن الحميري جهمي الاعتقاد، وسبق أن وصفتُه بذلك في ردي الأول، ولم يتعقب بشيء، بل سكت مقرًّا!

وبناء على طلب الحميري أن نرجع للسجزي وغيره، فقد أجبته إلى مقصده مع العلو في الإسناد أكثر، ورجعت لأقدم من علمته ساق الحديث، وهو الإمام الحافظ عثمان بن سعيد الدارمي، فقال في نقضه على سلف الحميريِّ بشر المريسي: «واحتج المعارض أيضا لمذهبه الأول بحديث مستنكر تعجب الجهال منه، ويوهمهم أن ما روى أهل السنة من الروايات الصحاح المشهورة؛ ومما ينقض بها على الجهمية؛ في الرؤية والنزول وسائر صفات الله تعالى؛ مستنكرٌ مجهول مهجور مثل هذا الحديث، فزعم أن حماد بن سلمة روى عن أبي المهزم عن أبي هريرة، قال: قيل يا رسول الله: مم ربنا؟ فقال: «من ماء مرور، لا من أرض، ولا من سماء، خلق خيلا فأجراها فعرقت فخلق نفسه من ذلك العرق»! فيقال لهذا المعارض: لو كان لك فهم وعقل لم تكن تذيع في الناس مثل هذا الحديث الذي لا أصل له عند العلماء، ولم يروه عن حماد إلا كل مقروف في دينه، فيظن بعض من يسمعه منك أن له أصلا فيَضل به أو يُضل، وهذا الحديث لا يعرف له أصل في كتاب ابن سلمة، ولا ندري من أين وقع إلى المعارض، ومما يستنكر هذا الحديث أنه محال المعنى، بل هو كفر لا ينقاد ولا ينقاس، فكيف خلق الخيل التي عرقت قبل أن تكون نفسه في دعواك؟ ويحك أيها المعارض! إنا نكفّر من يقول إن كلام الله مخلوق، فكيف من قال نفسه لا جزاك الله خيرا عما تورد على قلوب الجهال مما لا حاجة لهم إليه! فعمن رويته عن حماد؟ وممن سمعته؟ فسمّه لنا نعرفه! فإنا لا نعرف

إلا أن الله الأول قبل كل شيء، فكيف كان هذا العرق قبله حتى خلق منه نفسه؟ وهذا الحديث لا يُحتاج إلى تفسيره، فإن الشاهد منه يدل على أنه باطل، ثم لم ترض بما قلت ورويت مما تشنعه حتى ادعيت له تفسيرا عن إمامك الثلجي؛ أنه قال« يحتمل تأويل هذا الحديث أن يكون الكفار سألوا النبي.. » الخ.

فخلصنا إلى أن الحديث لا أصل له عند العلماء، ولا يعرفه جميع الحفاظ! وليس في أصل حماد بن سلمة الذي رُكِّب عليه الحديث! ثم خفيت عليهم الطريق وعرفها ابن الثلجي وبشر المريسي! وهما من أشاعه ونشره بين الناس! ولا مانع ما دام ابن مانع الحميري دكتور الحديث (!) يرى أن الطرق يمكن أن تخفى على جميع الحفاظ وبابها مفتوح إلى يوم القيامة! فيما يمنع الباحثين أن يتكلموا في تركيب الأسانيد!

على كل حال ظهر فيما سبق منشأ الحديث جليًّا، وأنه من كنانة الجهمية سَلَف الحميري والكوثري مشيعه من قبله، وأن خلَفَهم حرصوا كل الحرص على تطبيق ما وُضع الحديث لأجله من التشنيع على أهل السنّة والحديث! والحمد لله على نعمة السنّة.

وعاد الحميري لهذا النهج من التشنيع بعد أن عرَّض بأخينا الشيخ الفاضل المفيد محمد بن ناصر العجمي في تعليقه على الأوائل لابن أبي عاصم، ثم قال في تهجم لا مناسبة له إلا أن الشيخ العجمي لم يخرِّج حديثاً على هواه: [فلم ذلك العداء البين من فرقتكم على حبيب الله صلى الله عليه وآله وسلم]؟

والجواب قد ظهر بما سبق من شنشنة سَلَف الحميري، وليت شعري! هل الذي يخدم كتب السنّة ويدعو للتمسك بالسنّة النبوية وينفي عن رسول الله -ﷺ- الكذب والمُحدَثات يعاديه، أم أنه الذي ينشر الكذب والبدعة ويروّجهما ويطعن في أصحاب النبي -ﷺ- وأتباعه؟ رمتني بدائها وانسلت!

* قال الحميري: [وأما عن القول بوضع حديث جابر وزعمه بأنه موضوع وأن ألفاظه مركبة كما أبدى ذلك أيضا بعض الحانقين، ومن لف لفهم، والاعتراض علينا بحكم بعض علماء الأشراف الغماريين على الحديث. فجوابه أخي القارئ: أن كلامهم على حديث جابر شأن يخصهم ويخص أضرابهم، ولنا شأننا الخاص بنا ومعنا من السادة الأشراف الغمارية والكتانية وجمهور الأمة ممن يؤيدنا في ما ذهبنا إليه كالشيخ الأكبر محي الدين بن عربي..] الخ!

قلت: ما دام للحميري شأن خاص خلاف ما اصطلح عليه أهل الحديث فلماذا يصرُّ على مزاحمتهم بجهل في علمهم وتخصصهم، ويناقش ويصحح ويضعف بالهوى، ويلوك قواعد العلماء بلا أدنى فهم، أما كان أراح واستراح لو ذكر هذا من البداية؟

وهل يقول ذلك الكلام من له أدنى تعلق بعلم الحديث؟ ناهيك عن كونه دكتوراً (!) فيه؟!

هكذا اعترف الحميري في نهاية المطاف وسلّم بمخالفة الحديث لما عليه قواعد الحديث، وطفق يتشبث بغير المحققين فيه، بل بأعدائه كابن عربي، وكلهم لم يصحح الحديث! وإنما جرى ذكره في كتبهم دون تنبيه!

وعهدي بأمثال الحميري أنهم يشددون نظرياً في أمر الاعتقاد وأنه لا يُقبل فيه إلا الحديث المتواتر، ونراه اعتقد ليس بالآحاد فقط، ولا الضعيف، بل بالموضوع الذي لا أصل له! وربما يعتقد بالمنامات! فانظر إلى هذا التناقض في أصل الأصول، ولا عجب إذا كان للحميري شأن خاص به خلاف ما أصّله العلماء!

ولكن ليتأمل القراء في هذيانه إذ دفع بأحكام الغماريين بوضع الحديث، وقال إنهم في نفس الوقت معه على خط الشأن الخاص! ثم يزعم كاذباً أن جمهور الأمة على ضلاله الفلسفي الطرقي! فمثله يستحق أن

يعزّى بعقله! والحمد لله الذي عافانا مما ابتلاه به! فلا يلمني الحميري ثانية بقوله: [زعم المعترض بأني جاهل في علم الرواية وأخبط خبط عشواء]! علماً بأنه القائل أيضاً في حديث النور: [وأرجو أن تستمع لكلام أهل العلم]!! ولم يقصد بهم العلماء الذين تكلموا بالقواعد وأجمعوا على بطلان الحديث (كما قال الغماري!)، وإنما من وافقه على هواه فقط!

وما أحسن قول الإمام مسلم رحمه الله في كتابه التمييز (١٥/أ-ب، مختصره)، قال: «واعلم - رحمك الله - أن صناعةَ الحديث، ومعرفة أسبابه مِن الصحيح والسقيم **إنما هي لأهل الحديث خاصة**، لأنهم الحُفاظ لروايات الناس، العارفين بها دون غيرها، إذا الأصل الذي يعتمدون لأديانهم: السُنَن والآثار المنقولة، مِن عصرٍ إلى عصر: مِن لَدُن النبي ﷺ إلى عصرنا هذا، **فلا سبيل لمن نابذهم مِن الناس وخالفهم في المذهب إلى** معرفة الحديث ومعرفة الرِّجال مِن علماء الأمصار فيما مضى من الأعصار، مِن نُقّال الأخبار وحُمّال الآثار».

* قال الحميري: [فلو أراد قادرية الهند أو غيرهم التزوير لأتوا بورق قديم من كتاب قديم ولغسلوه وكتبوا عليه].

قلت: وهذا جهل بالغ من الحميري! وقد نبّهت غير مرة أن هذا الحميري يسمع المعلومة فيلوكها دون أن يعيها جيداً، فقد سمع في عالم المخطوطات بالغسل فظن أي شيء يقبله! وإلا فمتى كان الورق يُغسل ليُكتب عليه؟

وأعلم أنه لن يستوعب هذه النقطة إلا بالشرح، فأقول: إن كتابة المخطوطات الإسلامية كان أغلبها إما على الرّق (الجلد)، أو على الكاغَد (الورق)، فالأول يمتاز بطول بقائه، إلا أن عيبه المحو بالغَسل، أما الورق فهو أقل تعميراً لكن تزويره ينكشف، وأسوق نصاً موضحاً في صبح الأعشى (٢/ ٤٧٥-٤٧٦) حيث قال: «وأجمع رأيُ الصحابة رضي الله عنهم

على كتابة القرآن في الرَّق لطول بقائه، أو لأنه الموجود عندهم حينئذ، وبقي الناس على ذلك إلى أن ولي الرشيد الخلافةَ وقد كثر الورق وفشا عمله بين الناس: أمر أن لا يكتب الناس إلا في الكاغَد، **لأن الجلود ونحوها تقبل المحو والإعادة فتقبل التزوير، بخلاف الورق، فإنه متى ما مُحي منه فسد، وإن كُشط ظهر كَشطه**، وانتشرت الكتابة في الورق إلى سائر الأقطار، وتعاطاها من قَرُب ومن بَعُد، واستمر الناس على ذلك إلى الآن».

وما دام الحميري مولعاً بادعاء الرجوع للمختصين المجاهيل فنحيله على أحد المختصين الحقيقيين، فقال خبير المخطوطات أيمن فؤاد سيد في (الكتاب العربي المخطوط وعلم المخطوطات ١/ ١٩): «وإذا كان من خواص الرَّق قدرته على البقاء الطويل فإن من أهم عيوبه إمكانية محو ما فيه وإعادة استخدامه مرة أخرى».

ثم نقل بعض النصوص عن ياقوت الحموي في معجم الأدباء، ثم قال في الصفحة التالية: «وتدل هذه النصوص أن الرَّق ظل مستخدماً في الشرق الإسلامي وإلى القرن السادس الهجري، فعملية الغَسل هذه **لا يمكن أن تتم** إلا إذا كانت الكتابة على الرَّق».

فإذا تبين هذا عُلم ما عليه الحميري من جهل، وعُلمت أشياء أخرى، فأرجو من القارئ أن ينتبه للنص جيداً، فعلمنا منه أنه يُمكن لمن سماهم أن يزوروا المخطوط بغسله (!) وإعادة الكتابة عليه، ونحن نقول إن غسله لا يُمكن، فتبقى المشكلة في الحصول على الورق، وهذا الورق زعم الحميري أنه فُقد من نحو ثلاثمائة سنة في تلك المناطق (أفغانستان في رواية، وفي بلاد ما وراء النهر في رواية أخرى!) بينما كذّب ذلك جالب النسخة بأن عمره مائة وخمسين سنة، معناه أنه لم يختفي من ثلاثمائة سنة! وأنه إنما اختفى منذ سنين عديدة في تلك المناطق وما جاورها، فالسؤال هو: قد اختفى هذا الورق من سنوات في أفغانستان، فهل له بقية في غيرها

كالهند مثلا؟ الجواب عند جالب النسخة إذ يقول فيما كتب بخطه: [في حوزتي ورق مثله يرجع تاريخه إلى ٤٠٠ سنة]!! ولا يهمني كم يدعيه من عمر الورق، فالمهم أن الورق عنده! وأدع الباقي لفطنة القارئ الكريم! ليربطه مع قول الحميري: [وإني لدؤوب قبل هذا البيان في البحث المجد عن قِطع أخرى لذلك الجزء المفقود، **وإنني على وشك العثور عليه بإذن الله تعالى**]!

كما أسأل الله أن ينجينا من شرور قول الحميري: [وكوننا لم نعثر على الروايتين في المراجع المذكورة لا يعني أنهما غير موجودتين، لأن (الدلائل) الموجودة للبيهقي بها نقص، وكذلك (المستدرك)]!



التدليس والتلبيس

وبعد ما سبق الإشارة لبعضه من اعتماد الحميري في إغلاقه على الهروب كثيراً، والكذب تارات، والجهل المستغلق كرّات: رأى أنه لا تزال أمامه أمور عالقة لم يتعامل معها أمام جمهوره، فلجأ لمغارات التدليس، ومدّخل التلبيس، عساها تقع موقعاً عند الشريحة المستهدفة من الأغرار والأغمار.

وهأنذا أسوق طائفة منها تنبيها لمن قد يغتر بها وبصاحبها الحميري، علما أن كثيراً منها يتداخل مع الجهل المذكور في الفصل السابق.

فقال الحميري: [توجهت إلى المدينة المنورة والتقيت ببعض خبراء المخطوطات الذين كانوا يعملون بمكتبة عارف حكمت الحسيني فأخبروني بوجود خطوط مشابهة لخط المخطوط الذي بين يدي كتبت في القرن العاشر الهجري، وأوقفوني على عدد من تلك المخطوطات فاستبشرت خيرًا].

قلت: كالعادة أبهم دكتور الحديث (!) الحميري رجاله، فبذلك لا يمكن معرفة هل هؤلاء خبراء مخطوطات أم جرائد، هذا إن صدق وكان لهم وجود أصلا، ولا سيما أنه نسبهم لمكتبة عارف حكمت، ونقل أنهم أطلعوه على نماذج مشابهة، والظاهر أن هذا الاطلاع حصل في المكتبة لا في بيوتهم! مع أن المكتبة غير موجودة قبل حصول الحميري على مخطوطه بسنين عديدة، فقد هُدمت وضُمَّت إلى مكتبة الملك عبد العزيز في المدينة، وقد سألتُ بعض المتخصصين بالمخطوطات ممن أدرك المكتبة فنفى وجود

خبراء فيها أصلا، منهم الشيخان المحققان جمال عزّون وعمار تمالت الجزائريان، والثاني قد عمل متعاونا فيها مدة، وأكد الشيخ عمار أنه لم يوجد فيها خبير أصلا، وهذا من أسباب كون فهرسها -على تأخر عمله- مليء بغرائب الأخطاء التي لا تصدر عن صاحب الخبرة المتوسطة فضلا عن الخبير!

أما مسألة تشابه الخطوط فقد مضى الكلام عليها مفصلا في ردي الأول، وربما أتطرق لها قريبا.

ثم قال: [ثم سألت الثقات من أهل العلم والفضل والخبرة من البلاد التي وردتنا منها المخطوطة عن نوعية ورق المخطوط؟]

أقول: هنا أبهم الحميري البلاد التي جلب منها، وصرَّح بها في أماكن أخرى أنها أفغانستان، وفي مواضع أخرى أنها من بلاد ما وراء النهر! وهكذا ينكشف الكاذب من تناقض أقواله، وسبق بعض ذلك ويأتي، ولكن لنتجاوز ذلك الآن ونبيّن ما في كلامه من تلبيس على الناس، فيقال للحميري: ما دام المخطوط الأصلي عندك فما الداعي لأن تسأل أُناساً من أعاجم تلك البلاد ربما هم من العوام والطرقيين الجهلة (كما ظهر في أمور أخرى) فيما لا تسأل المراكز المختصة بالمخطوطات؟ ولا سيما وقد أحالك الشيخ أديب الكمداني على مركز جمعة الماجد عندك في دبيّ -وهو مركز عنده إمكانات عالية لتحليل الورق والحبر وفحصهما وغيرهما كما بلغنا-؟ كما أنه صرّح لك هو والشيخ محمد مطيع الحافظ -وربما غيرهما- أن المخطوط حديث؟

وأنا لا أستبعد أن يكون الحميري قد فحصه في مركز جمعة الماجد فعلا، ولكن كتم النتيجة المحققة من تزويره، واستشهد بما يناسب هواه ممن وافقه!

وإنني أتحدى الحميري الذي يملك المخطوط ويدعي سلامته من

التزوير أن يعرضه على مركز الملك فيصل بالرياض للمخطوطات، وهو مركز متخصص موثوق، وعنده أجهزة وخبرات جيدة، وأقام منذ فترة قريبة دورة متخصصة لكشف تزوير المخطوطات، وأعلم سلفاً أن الحميري لا يملك الجرأة على الموافقة، لأنه يعلم النتيجة من الآن! ولهذا اكتفى بما ادعاه من شهادة مبهمي ومجاهيل الأفغان وكتم شهادة ذوي الخبرة والشان!

وقارن بين ما سبق وبين قول الحميري: [ما صرحنا به في المقدمة من ترجيحنا لكون المخطوط منقولاً عن الأصل الذي كتب في القرن العاشر، ومع ذلك فإن خطه يشبه بعض خطوط القرن العاشر، وهذا ما رأيناه في مخطوطات مشابهة، وأتينا بصور لها بعد أن أثبتناها في مقدمة التحقيق].

فأقول: تقدم بيان كذبه العمد الصريح في ادعائه ذكر المخطوط الأصل والنقل منه في مقدمة تحقيقه، وأن ذلك لم يكن، فضلا عن الدراسة والترجيح، لكنني أتوقف هنا عند النقطة الثانية، في قوله إن مخطوطه الأصل (الذي صار فجأة بقدرة قادر منسوخاً عن الأصل هنا!) يُشبه خطوط القرن العاشر، فهنا يضطرب الحميري في التوفيق بين ثباته على ما نافح عنه من أن ما بين يديه كتب في القرن العاشر جزماً، وبين أنه منسوخ عن القرن العاشر ويشبه خطه، ومرة أن كُتب قبل ولادته جزماً، وهو دون الثلاثمائة جزما!! ومرة أن عمر الورق لا يقل عن ثلاثمائة سنة بشهادة مجاهيل الأفغان، ثم أورد وثيقة تكذّبه بخط ثقته جالب النسخة وفيها: [وقد قرر أهل العلم من أهل الاختصاص هناك أن الورق الذي كتبت به المخطوطتان يرجع عمرهما إلى مائة وخمسين سنة تقريباً، وأن هذا الورق اختفى منذ سنين عديدة في تلك المناطق وما جاورها]، فانظر إلى الكذابين كيف يضطربون ويفضح بعضهم بعضاً!

* قال الحميري: [زعم المعترض بأنه لم يرد في لغة العرب (أنورهم لوناً) وأنها أعجمية بحتة !. وأرجو من القارئ الكريم أن يفتح كتاب لسان

العرب ليرى كلمة (أنور)، فقد نقل صاحب لسان العرب ٥/ ٢٤٢ عن هذه الكلمة ما نصه : (وفي صفة النبي ﷺ : أنور المتجرد أي نير الجسم. يقال للحسن المشرق اللون : أنور، وهو أفعل من النور) اهـ]

قلت: الحميري يدور في صنيعه هذا بين الجهل والتدليس الخبيث، فعبارتي في الرد كانت: [وأنورهم لوناً". هذه الصيغة ليست عربية! فاسألوا عنها بريلوية الهند!]، فأنا أتكلم عن (صيغة)، وليس (كلمة) كما حرّف الحميري، فإن كان فهم العبارة -كما يُفترض أن يفهمها العرب!- وأحال على اللسان فقد دلّس بذلك تدليساً خبيثاً، وإن كان لم يفهم فيكون رد بجهل كالعادة، وتأثر بما بين يديه من عجمة! واستشهد بما هو حجة عليه، فقد نص في اللسان أن (أنور) من وزن (أفعل)، وجاء في مصنف الحميري على صيغة التفضيل: (أحسنهم وجها وأنورهم لونا)، فيا حميري راجع كتب اللغة وستجد أنهم منعوا التفضيل من (أنور) التي عندك، ومثلها (أعور) فلا يقال فلان أعور من فلان، ولا فلان هو أعور القوم، وسأدلك على مرجع سهل الفهم قريب:

فقال شيخنا العلامة اللغوي عبد الغني الدقر -رحمه الله- في معجم القواعد العربية (ص٣٥ ط٢): [لا يُصاغ اسم التفضيل.. مما الوصف منه على (**أَفْعَل**) الذي مؤنثه (فَعْلاء) وذلك فيما دلَّ على **لون أو عيب أو حِلْية**، لأن الصفة المشبّهة تُبنى من هذه الأفعال على وزن (أَفْعل)، فلو بُني التفضيل منها لالتبس بها، وشذّ قولهم: هو أسود من مُقلة الظبي، ويُتوصل إلى تفضيل ما فقد الشروط بـ (أشدّ) أو (أكثر) أو مثل ذلك]. انتهى المراد منه.

والآن بعد أن فهمت -أرجو- فهل سترد على هذا الأمر أم ستسلِّم بالعجمة مع كتم الاعتراف كما فعلت في كلمات وصيغ أخرى واضحة؟

وأما ما أورده بعض من انتصر للحميري بالباطل من مجيء الصيغة في

حديث رواه أبونعيم (٢/ ١٨١) والبيهقي (١/ ٢٩٨) كلاهما الدلائل وغيرهما من حديث عائشة: فهو استدلال باطل، لأن الحديث منكر واه، وطعن فيه البيهقي وابن كثير في تاريخه (٦/ ٣٤) والعراقي في تخريج الإحياء (٢٥٣٥)، وقد تفرد به صَبيح بن عبد الله الفرغاني عن سند مشهور مع تأخر طبقته، وقال عنه عبد الغني الأزدي: منكر الحديث. وقال البيهقي: ليس بالمعروف. وقال الخطيب: صاحب مناكير.

ووجود هذا التركيب الأعجمي في الحديث علة أخرى فيه! وكان على المنتصر للحميري إن عجز عن تحقيق صلاحية الحديث للاحتجاج أن يكون أمينا في النقل -على الأقل- وينقل كلام البيهقي في تضعيفه، وقد رآه! ولكن أهل الأهواء ينقلون ما لهم ويكتمون ما عليهم!

عوداً على بدء، فربما يُلتمس للحميري عُذر في أنه تكلم في غير اختصاصه -على أنه لما تكلم في اختصاصه ما جاء بأحسن من هذا، والحمد لله على العافية- بيد أن الحميري أغلق على غيره أن يعتذر له في اللغة، فيقول مزكيا نفسه بنفسه:

[أحب أن ألفت نظره بأن يكون على وعي تام في مخاطبة العقلاء، وأن الذي تخاطبه ليس أعرابيًا ولا حديث عهد على موائد العلم، بل هو من بيت مشهود له بالتقوى والعلم، اجتمعت فيه خصائص، لم تجتمع في غيره، فقرابتي لأمي حنابلة المذهب وقرابتي لأبي مالكية المذهب، معظمهم حفظة لكتاب الله، تربيت في أكنافهم على الفضيلة، واستننت على سيرة خال أبي العلامة الفقيه اللَّوذعي المحدث الشيخ مبارك بن علي الشامسي، وأصولنا بين أشراف وأنصار وحمير، ولست من المولدين الذين حذر منهم السلف كما في حديث سنن ابن ماجه (رقم ٥٦) بسند ضعيف عن عبد الله بن عمرو بن العاص قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول: «لم يزل أمر بني إسرائيل معتدلا حتى نشأ فيهم المولّدون أبناء

سبايا الأمم، فقالوا بالرأي فضلوا وأضلوا»].

قلت: نعم الجدود ولكن بئس ما خلفوا! يا حميري ما دامت أسرتك كما تقول فلماذا عدلت عمّا هم عليه وأسأت لسمعتهم؟ وهل تضليلك لأخوالك الحنابلة وسلفك أئمة الحديث من البر وصلة الرحم في شيء؟

وأقول: ما هذا الاستدلال بالآل بشافع للحميري ولا رافع لخسيسته؛ وقد قال الله تعالى: ﴿كُلُّ ٱمْرِيِٕۭ بِمَا كَسَبَ رَهِينٌ﴾، وقال: ﴿يُخْرِجُ ٱلْحَيَّ مِنَ ٱلْمَيِّتِ وَيُخْرِجُ ٱلْمَيِّتَ مِنَ ٱلْحَيِّ﴾!

أما قضية المولَّدين فالذي أعرفه أن الاحتجاج في اللغة أُغلق مع نهاية حكم الأمويين، وقيل سنة ١٥٠ ورفعه بعضهم إلى سنة ٢٠٠ ليدخل الإمام الشافعي، وكل هذا بالنسبة للبادية لا الحاضرة، والحميري ينفي أن يكون أعرابيا! فهل يريد أن يستثنيه اللغويون ويمدون الاحتجاج ثلاثة عشر قرنا مع غض النظر عن البداوة ليحتجوا بكلامه، فقط لأن أصوله [بين أشراف وأنصار وحمير]؟!

وقد شاهدنا من انطلاء العجمة على مصنفه ودفاعه عنه ما لا يدع مجالا لأهل اللغة في استثنائه من قاعدة المولَّدين! هذا من جهة اللغة.

أما منْ جهة بقية العلوم فلقد رأيناه في تخصصه كيف هو! فهو في غيره أضل سبيلا!

ثم إن الأعراب الذين على الفطرة والصدق خير منه ومن اعتقاده الردي، وكم سجل لنا التاريخ من تمني أئمة الكلام أن يكونوا كالعجائز والعامة والأعراب في سلامة الاعتقاد وبساطة الفطرة.

نعم، إن الحميري احتج بأنه ليس من المولَّدين الذين حذر منهم السلف، ثم احتج بحديث مرفوع لا يصح في ذلك في التحذير من المولدين أبناء السبايا أهل الرأي، فلا هو أحسن الاستدلال (وهو المتخصص بالحديث!) حين احتج بتحذير السلف بقوله: (كما في الحديث)!! فهل هذا

تحذير السلف أو تحذير رسول الله ﷺ -لو صح؟ ولا هو بالذي يحتج بالسلف أصلاً، بل هو في كتبه يردّ عليهم ويخالف سبيلهم، بل صرَّح في إغلاقه أن لأهل الحديث وأتباع السلف مذهبهم في حديث جابر، بينما له هو وجماعته الطرقية مذهبهم الآخر!

أما الذين جرى عليهم إطلاق المولَّدين وحصل التحذير منهم فذلك في مسائل اللغة بالدرجة الأولى وفي الغالب، وما يحصل من جهلهم بها تبعاً، كالتخليط بين الوعد والوعيد، والاستواء والاستيلاء، ونحو ذلك مما رده أئمة اللغة والسلف، ومثله قريبا أن (أنور) صيغة تفضيل صحيحة عند الحميري!

* قال الحميري: [هناك رسائل كثيرة قد حققت في المحافل العلمية ثم تبين بعد ذلك عدم صحة نسبتها إلى مؤلفيها، هل سمعنا يومًا أن سحبت الرسالة عن المحقق واتهم بالكذب والتزوير هو ومشرفه وجامعته؟! يا له من عجب، يتلوه عجب].

قلت: هذا تلبيس وقياس مع الفارق، فلو جرّب الحميري حظه وقدّم جزءه المكذوب كرسالة في جامعة محترمة وعند مشرف عالم نزيه لرأى كيف كان التعامل معه، ولو كان هو الواضع فرضاً وتواطأ معه مشرفه وجامعته فلا أستغرب أن يحصل ما استبعده وتعجب منه، نعم، لم أسمع بحصول ذلك سابقا، وذلك لأن قضية جزئه المكذوب سابقة في عصرنا، ومن يدري؟ لعلها كرامة اختص بها الحميري ليكون السابق في هذا المجال، والطيور على أشكالها تقع!

وأُجمل ههنا الرد على تلبيساته التي حاول فيها دفع المطاعن عن نسخته، بعد استبعاد ما سبق التنبيه عليه من هروبه وكذبه وجهله:

فمن ضروب تلبيسه المقارنات الفاشلة مع بعض كتب الأئمة التي تفارق جزءه المفترى من وجوه عدة، فاستشهد المسكين بما سمعه من

طعون سلفه الكوثري بنسبة بعض ما غص منه من كتب السنة الثابتة عند التحقيق، مثل السنة لعبد الله بن أحمد، وغيرها من الكتب التي عُلم ثبوت تصنيفها من مؤلفيها، واعتمدها الحفاظ، ورووها، وانتشرت عندهم نسخها، واحتجوا بما فيها، ولم تنفرد بالغرائب، بل المرويات هي مرويات مصنفيها، والأسانيد أسانيدهم، وهي أسانيد معروفة لمتون وآثار معروفة توبعوا عليها، وإنما تعلق الكوثري ومن تبعه بمغامز في رجال الإسناد، متجاهلين أن ذلك إنما قد يؤثر في متانة تسلسل رواية الكتاب بالسماع -وربما الإجازة - للمتأخرين، ولا يؤثر من حيث صحة تصنيف هذه الكتب ووجودها، فاتصال المصنفات بالسماع للعصور المتأخرة ليس كاتصال الحديث للمصنفين في عصور التدوين، وهي القرون الثلاثة الأولى.

فلو ساق الحميري إسناده للبخاري من طريق المعمرين -التي يحرص عليها صاحبه ممدوح في أثباته ويفرح بها- لقلنا إن الإسناد للبخاري موضوع، ولكن هل يعني ذلك أن الكتاب صار غير ثابت إلى مؤلفه؟

ولماذا نفترض أمراً وهذا الحميري ساق سنده للمصنف أول تحقيقه، وفيه انقطاع وتخبيط وتحريف، ولا سند لهذا الجزء سوى ما ساقه الحميري، وإلا فأتحداه أن يأتي بنص يعرف فيه راوي (كتاب الإيمان المزعوم)! عن عبد الرزاق، لأن المصنف لم يُرو جملة واحدة، فقد تفرد رواةٌ ببعض أقسامه، فأبطل الحميري جزءه بنفسه من حيث أراد الطعن بكتب الأئمة!

والحميري لم يفهم هذا عندما رددت عليه، وصرَّحت أنه لن يفهمه فقلت: [أما مسألة تفصيل السماع من الإجازة، ومسألة تحديد روايات قطع محددة من المصنف لم تقع من رواية الدبري عن عبدالرزاق فهذه أمور لا يكلّف بها من هو في مستوى الحميري بالرواية، والله أعلم.]

وصدق ظني، فقال الحميري في إغلاقه بعد ستة أشهر: [هذا

الاعتراض ضرب من التخريف، فنحن ذكرنا إسنادنا لمصنف عبد الرزاق كله، وليس لهذه القطعة فقط]!!

فلا يزال الحميري يظن أن المصنف يُروى كاملا من طريق الدَّبري عن عبد الرزاق، وأنا أكرر له أن لا يصح أن يُروى جميع المصنف عنه، فهناك أبواب منه سقطت على الدَّبري، وأخرى تروى عن غير طريقه، كما تجده عند أئمة الشأن، كابن خير الإشبيلي في فهرسته التي نص الحميري على مطالعتها (١٢٧-١٣٠)، ولن أفصّل في هذا أكثر، لأنني أكرر أن المسألة فوق مستواه ولا يكلّف بمثلها! ولعل أحداً غيري يتنزل ويدلّه!

عوداً على مسألة كتب السنة الحقيقية التي طعن فيها الحميري تقليداً وجهلاً، فأقول: أين هذه الكتب من محتويات جزء الحميري التي ما رآها الحفاظ مروية قط، ولا متابعات لها، وهي محض تخليط في عجمة وتخبيط، وليست أسانيد عبد الرزاق ولا غيره! وهي عارية عن أدنى مقومات التوثيق، ومليئة بالمطاعن التي يكفي أحدها لإبطال الجزء والحكم عليه بالتزوير، فأين هذا من ذاك؟ إن هو إلا التلبيس على الجهلة الأغمار!

وكذا قول الحميري [وكم من كتاب طبع على أصل واحد فقط بل وليس عليه سماعات]، وردُّه لبعض مفردات الطعون بالتجويز والاحتمالات! فنقول: مع فارق القياس فنحن لم نطعن في جزئك بهذه الجزئية فقط يا ذكي، لكن بينّا أن مخطوطك خالٍ من أدنى مقومات التوثيق، تلك التي ذكرتَ بعضها سابقا (مثل خط المصنف! سماعات عليه! دائرة منقوطة!) وهو مع ذلك مليء بالمطاعن التي لا يدفعها أهل العقل والاختصاص! وأزيدك هنا: لو أن صاحبك المزوِّر أتقن مهمته أكثر وزوّر للمخطوط سنداً وسماعات وملأ المخطوط دوائر منقوطة، وختم بنص المقابلة، وبالغ في إتقان التزوير: لما تغير حكم التزوير عند أهل الاختصاص لوجود القوادح الأخرى، فأرح نفسك من عناء التلبيس!

ونحو ذلك ما ذكره في قضية المصنفات، فليس عنده فيها إلا التجويز دون أدنى بينة، ومن المضحك كلامه عن مسألة ثبوت التبويب لكتاب الإيمان أول المصنف، فقد احتج لثبوته في جزئه بأنه واقع جزئه! ففسر الماء بعد الجهد بالماء! أما أنا فذكرت قرائن من فهرسة ابن خير وكشف الظنون تتقوى بالقرائن الأخرى على إبطال التبويب أول المصنف! وهب أنه لم توجد تلك القرائن، فلا تؤثر على الحكم بالبطلان!

ونحو ذلك تعلقه السخيف بقضية التأريخ الهجري، فأنا ما جعلت هذا مطعناً لذاته، بل جعلته ضمن جملة قرائن مجتمعة أهملها واستلّ ذا من بينها وردَّ عليه بالنادر، مع تصريحي في ردي قائلا: [وقد يقول قائل: ما ذكرتموه صحيح، ولكن ألا يمكن أن تُكتب بعض المخطوطات على خلاف الأصول التي ذكرتموها؟ نقول: ممكن أن يقع الاستثناء في أمر أو أمرين، أما هنا فقد تضافرت أمور كثيرة من شأنها أن تضعف الثقة بهذا المخطوط المزعوم].

فهو وجد استثناء في بعض المخطوطات بعد التعب والجهد، وأنا لم يخف عليّ أن ذلك قد يوجد، ولكن على ندرة شديدة، ولذلك قلت إنه غير معتاد، وللتدليل على كلامي فليراجع من عنده تتبع المخطوطات مائة مخطوط عشوائيا في كتب السنّة القديمة أو غيرها، ولينظر كم نسبة ما يجد فيه من تأريخ بالهجرة؟ وأنا واثق أنه سيجد بعدها دقة كلامي واحترازي في العبارة.

وقال الحميري: [وهذا ما رأيناه في مخطوطات مشابهة، وأتينا بصور لها بعد أن أثبتناها في مقدمة التحقيق وهذا المعترض قد هدم ما أتى به علينا فقال ما نصه: (وعليه فإن خطوط القرن العاشر في النسخ والثلث لا تختلف عن خطوطنا نحن اليوم، فلماذا يتحكم الحميري في أن خط المخطوط هو خط القرن العاشر فقط؟).

فقوله : (لا تختلف عن خطوطنا نحن اليوم) تصريح منه باحتمال كون المخطوط من كتابات القرن العاشر، وهذا متوقع ومحتمل].

قلت: من المتعب أن يلاحق الإنسان من يحب الجدال الجاهل العقيم، ولولا أن هدفي تنبيه العوام الذين قد ينطلي عليهم تلبيس الحميري لاكتفيت بما سبق من إثبات كذبه وهروبه وجهله، فقضية الخط نقضتُها في ردي الأول بشهادة أكثر من رجل من أهل البلد والاختصاص أن الخط هندي معاصر، وأزيد هنا ما نبّه عليه الشيخ عبد القدوس نذير الهندي، فقال: [ما بدأ به ناسخ المخطوطة المزعومة من كلمة دعاء «رب يسر ولا تعسر وتمم بالخير»، فترصيع الكتاب بهذا الدعاء وخاصة كلمة «وتمم بخير» معهود في الهند، لا يكاد يوجد لدى الآخرين، خاصة عند المتقدمين، وكنا نلقَّن هذا الدعاء في الكتاتيب عند افتتاح أي كتاب جديد].

أما قضية أن خط القرن العاشر في النسخ والثلث لا يختلف عما نحن عليه اليوم فقد شرحتُه في ردي الأول، وبيّنت أنه بذلك لا يصح جزم الحميري أن الخط للقرن العاشر تحديداً كما فعل في تحقيقه وكما اضطرب هنا، وأن فعله تحكم محض لا دليل عليه، فجاء الحميري وحوّر معنى عبارتي ليجعلني أُقر احتمال الصواب في تحديده، وهذا لم يحصل، فإنني ذكرتُ في نفس الموضع قرائن أخرى من طريقة رسم بعض الكلمات، واستشهدت بقول أهل البلد وأهل الاختصاص في أن الكتابة معاصرة، فبتر الحميري السياق والمعنى ليدلس كلامي ويُظهره للقراء على خلاف مرادي الواضح، **ولذلك ترى الحميري يُكثر من نقل كلامي بعد أن يصوغه هو، وما ذاك إلا ليتسنى له تحوير المعنى والتلبيس، أما أنا فأسوق كلامه كاملاً بين معكوفتين وأميّزه بخط تحته زيادة على ذلك، ثم أناقشه**، وهذا الفارق واضح للقارئ المنصف إن شاء الله.

وبعد أن وصل الحميري بشق الأنفس وعبر التدليس والبتر إلى أن

المخطوط (يُحتمل!) كونه من كتابات القرن العاشر: جاء ليُسقط استدلاله بنفسه في مكان آخر، فقال رادًّا على نفسه: [ثم إن ما تطرق إليه الاحتمال سقط به الاستدلال، فحجته مردودة عليه، وقد رجع الأمر عليه]!

ومن تلبيساته ما أورده من ردِّ اعتراضي على جزئه المختلق بأنه لو كان كل كتاب فيه كذب يُرَدّ: لحكمنا على معاجم الطبراني ومصنفات أبي نعيم والديلمي بالتزوير والاختلاق!

وكذلك وجود طرقٍ لا تُعرف -لأحاديث معروفة- في سائر كتب الحديث إلا في جزئه، وهي بينة التركيب والانقطاع يقول: إن كتب الرواية طافحة برواية المراسيل والمنقطعات، وأنه يلزم باعتراضي إسقاط معظم كتب السنة!! وكأنني كنت أتكلم عن تضعيف مفردات الأسانيد لا الجزء برمّته!

فكل هذه الأمور قياسات جاهلة لجزئه على كتب السنة، وهو لم يفهم أصل اعتراضي حتى يردّ عليه، فهناك فروق عظيمة بين الكتب الحقيقية وبين جزئه المزوّر، تقدّمت الإشارة إلى بعضها، حتى تلك الأحاديث الموضوعة تكون في الغالب موجودة ومروية في مصادر أخرى، وهي معروفة عند الحفاظ وتجد لهم كلاما ونقداً للراوي والمروي، في مثل الميزان واللسان، فضلاً عن كتب الموضوعات والواهيات، أما الضعاف والمناكير المتقدمة فالنصوص فيها أكثر، والمخرجين لها من الوجه ذاته أكثر، والحفاظ يعرفونها على ما فيها، فهل نجد مثل ذلك في موضوعات جزء الحميري التي ليس لها أصل البتة؟ وفيه ما لم يره الحفاظ يقينا على مدى الدهر؟

* ومن تلبيسات الحميري وجهله قوله: [وأما زعم المعترض بتأثر الرواة بالأحزاب الصوفية فانظر حديث (٨٧) من كتاب ابن بشكوال في صلاة أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام: «اللهم داحي

المدحوات وبارئ المسموكات، وجبار القلوب على فطرتها، شقيها وسعيدها، اجعل شرائف صلواتك ونوامي بركاتك ورأفة تحننك على محمد ﷺ عبدك ورسولك الخاتم لما سبق، والفاتح لما أغلق، والمعلن الحق بالحق، والدامغ جيشات الأباطيل كما حمل، فاضطلع بأمرك لطاعتك مستوفزًا في مرضاتك بغير نكل في قوم ولا وهي في عزم، واعياً لواجبك حافظا لعهدك . . .» الحديث، وهو عند الطبراني في الأوسط (٩٠٨٩)، وابن جرير الطبري في تهذيب الآثار (الجزء المفقود المطبوع، برقم ٣٥٢) وغيرهم. فما قولك بعد هذا؟ هل هذه الألفاظ صوفية منقولة من دلائل الخيرات؟ أم هي دعاوى بثها المعترض؟!]

فالجواب عن هذا من وجهين:

الأول أن الحميري يحاول صرف أنظار الناس عن أحد أهم مصادر جزئه - وهو دلائل الخيرات للجزولي - بأن يأتي بأحاديث وصيغ ليست في جزئه، وربما ليست في الدلائل أيضا، وهذه لا علاقة لها ببحثنا إطلاقا، نحن نتكلم عن أحاديث مصنف الحميري تحديداً ولا علينا من غيره، وبهذا يُجاب عما أورده أيضا عن علي القاري من أمور خارجة في موضع البحث أصلا! وهذا التلبيس لا أراه إلا لصرف أعين الجهلة المخدوعين فيه من مسألتنا إلى سواها، وأن يُظهر نفسه أمامهم صاحب حجة، ولو كان خارج السياق!

فأما مسألتنا: فقد أثبتُّ في ردي الأول أن ستة آثار من الجزء ساقها واضع الجزء بحروفها تقريبا من دلائل الخيرات، ولم أُلق القول جزافا، بل حددت أماكنها في الدلائل، بل الحميري نفسه أشار لذلك في حاشية تحقيقه قبل أن يحاول التنصل من تلك الفضيحة هنا! وذكرت كذلك أن هذه الآثار لا أصل لها البتة، وأتحدى أن يخرّجها نفسها من كتب الرواية، ولو كان يستطيع لما اضطر في حاشيته أن يحيل في التخريج على دلائل

الخيرات!! وللتذكير فإن الكلام على الحديث من شرطه في خطته المزعوم؛ تلك التي تعلل بها سابقا للهروب!!

أما مسألتُه: فإن الأثر الذي أورده لا يصح أصلاً، وهو من رواية نوح بن قيس، عن سلامة الكندي، قال: كان علي يعلم الناس الصلاة.. الخ.

قال الطبراني في الأوسط (٢٧٩/أ): لا يُروى هذا الحديث عن علي رضي الله عنه إلا بهذا الإسناد، تفرد به نوح بن قيس الطاحي. وقال أبونعيم معناه في تسمية الرواة عاليا عن سعيد بن منصور (١٨).

وسلامة فيه جهالة؛ ولم يرو عنه إلا أحد إلا نوح، وحديثه عن علي مرسل.

وضعف حديثه هذا: أبوحاتم في الجرح والتعديل (٤/ ٣٠٠)، والمزي، وابن كثير في تفسيره (٣/ ٥١٠)، والهيثمي في مجمع الزوائد (١٠/ ١٦٤)، وغيرهم.

قلت: وبالبحث لم أجد واسطة بين سلامة الكندي وعلي إلا راويا واحداً، وهو الأصبغ بن نباتة، والأصبغ رافضي متهم بالكذب.

قلت: وشيءٌ يعلّمه علي رضي الله عنه للناس ثم لا يُعرف إلا عن مجاهيل يروون عن كذابين يؤكد عدم حصوله، فأين الناس والمتعلمون عن نقله؟

فهذا الأثر ضعيف جداً ولا يثبت، ومتنه فيه نكارة، ولذلك فرح به الحميري!

وهكذا ما أشار له الحميري في ردّه بعده مما لا يثبت، حتى وإن رواه فلان وفلان ممن لا يقتصر على الصحيح، فعندنا مقياس وميزان للحكم على الأحاديث يُفترض أن يعرفه دكتور الحديث! وأما ما ذكره الحميري من مشابهة الضعاف والموضوعات لأوراد الطرقية فشيء لا نستغربه، فالملاحظ من جلّ أورادهم وأحزابهم - ولا سيما المتأخرة - خلوها تقريباً من

الأذكار الصحيحة الواردة في السنّة، بينما تُبنى على مثل ما أورده الحميري من الواهيات والموضوعات وما لا أصل له، بل واستحسانات من لا علاقة له بالسنّة، ناهيك عن المضادة للسنّة والشركيات، ويحرصون ويتواصون عليها دون ما ثبت من هدي خير البشر ﷺ، وسبحان من يهدي من يشاء ويُضل من يشاء!

وأعود لكلامه لأجيب على سؤاله الأخير قائلا: كلا، ليس هذا الأثر -الخارج عن بحثنا ابتداء- منقولا من دلائل الخيرات، وهو أقل ضعفاً من أوراده بكثير، إلا أن أحاديث مصنفك -المشار إليها- أُخذت من دلائل الخيرات! وهذا بيت القصيد!

* قال الحميري: [أما عن السيادة: فقد زعم بأن السلف لم يعرفوها، فاعلم أخي القارئ أن ذلك محض افتراء، فقد أخرج السخاوي في القول البديع ص١٢٦ بتحقيق الشيخ عوامة والحديث حسن كما ذكره المحقق: عن ابن مسعود قال رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «إذا صليتم عليَّ فأحسنوا الصلاة، فإنكم لا تدرون لعل ذلك يُعرَض عليَّ، قولوا: اللهم اجعل صلواتك ورحمتك وبركاتك على سيد المرسلين، وإمام المتقين، وخاتم النبيين، عبدك ورسولك، إمام الخير، وقائد الخير، ورسول الرحمة، اللهم ابعثه المقام المحمود يغبطه به الأولون والآخرون»، أخرجه ابن ماجه والقاضي إسماعيل ص٥٨ والطبراني في الكبير (٩/ ١١٥) والبيهقي في الدعوات (٥٧) كما أخرجه الديلمي في مسند الفردوس له هكذا، ورواه ابن أبي عاصم في حديث التشهد، فهل بتلك المزاعم المفتراة من المعترض تسقط النسخة؟!!]

قلت: استدل الحميري على معرفة السلف أجمعين للسيادة بأثر وحيد، ويجاب عنه بأمور:

أولاً: السخاوي لا يصح أن تقول (أخرج الحديث) لأنه لم يُسنده،

وهذا الخطأ البدائي يُفترض أن لا يقع فيه دكتور (!) في الحديث!

ثانيا: ما دام الحميري دكتورا (!) في الحديث فما حاجته أن يقلد غيره في الحكم على الحديث؟ ولو أنه اعتمد فيه على حكم أحد الحفاظ أو من يُحتج بأحكامه لكان له بعض عذر، ومن ذلك فليس الحكم فصلاً، بل هو قابل للمناقشة، كيف وقد اعتمد على معاصر مثله ليس مرجعاً في التصحيح والتضعيف؟!

ثالثاً: إن الأثر الموقوف هذا ليس حسن الإسناد كما زُعم، بل هو ضعيف منكر، فهو من رواية المسعودي، عن عون بن عبد الله، عن أبي فاختة، عن الأسود بن يزيد، عن ابن مسعود موقوفا.

والحديث فيه اختلاف على عون، فرواه جماعة عن المسعودي هكذا، وتفرد بذكر أبي فاختة.

وخالفه عمرو بن مرة فرواه عن عون بن عبد الله، عن الأسود أو رجل من أصحاب عبد الله، عن عبد الله، ولم يذكر أبا فاختة.

ورواه الثوري عن مسعر، عن عون، عن رجل (مبهماً)، عن الأسود.

ورواه عدي بن الفضل عن مسعر، عن عون، عن الأسود بلا واسطة.

(انظر لما سبق علل الدارقطني ٥/ ١٥-١٦ وحلية الأولياء ٤/ ٢٧١)

ولا شك أن الأقوى فيما سبق رواية الثوري عن مسعر، فالحديث ضعيف الإسناد إلى الأسود لجهالة المبهم، وقد خالف سائر الرواة عن الأسود في صيغته (انظر مثلا مصادر المسند الجامع ١١/٥٣٨-٥٤٢)، فضلا عن مخالفته للثابت عن ابن مسعود في التشهد، فهو منكر لا يثبت بحال.

والحديث ضعفه البوصيري في مصباح الزجاجة، وغيره، إلا أنهم أعلوه باختلاط المسعودي، ولا يتجه الإعلال بالاختلاط -تحديداً- لرواية بعض القدماء عنه، والصواب إعلاله بما ذكرت.

خامساً: وبعد أن انهدم دليل الحميري اليتيم وثبت ضعفه نورد عليه ما ثبت مما يعارضه، ومنه حديث عبد الله بن الشخير رضي الله عنه، قال: قدمت على رسول الله ﷺ في رهط من بني عامر، فسلّمنا عليه، فقالوا: أنت والدنا، وأنت سيدنا، وأنت أفضلنا علينا فضلا، وأنت أطولنا علينا طولا. فقال: «قولوا بقولكم لا تستهوينكم الشياطين». وفي رواية: «قالوا: أنت سيدنا. قال: السيد الله». رواه البخاري في الأدب المفرد وأبو داود والنسائي في الكبرى وغيرهم، وصححه الضياء وابن مفلح وغيرهما.

وصح عن أنس رضي الله عنه، أن رجلاً قال للنبي ﷺ: يا خيرنا وابن خيرنا، ويا سيّدنا وابن سيّدنا، فقال رسول الله ﷺ: «يا أيها الناس قولوا بقولكم ولا يستفزنكم الشيطان، أنا عبد الله ورسوله، وما أحب أن ترفعوني فوق منزلتي التي أنزلنيها الله». رواه النسائي في الكبرى وأحمد وغيرهما، وصححه ابن حبان والضياء وابن عبد الهادي في الصارم المنكي وابن مفلح في الآداب وغيرهم.

وعن عمر رضي الله عنه مرفوعا: «لاتطروني كما أطرت النصارى عيسى ابن مريم، فإنما أنا عبد؛ فقولوا: عبد الله ورسوله». رواه البخاري، وقال شيخه علي بن المديني: هذا حديث صحيح مسند.

قال الحميري: [وأعجب من غمز المعترض لي في اعتراضه بين فينةٍ وأخرى بالمحدث محمود سعيد ممدوح حيث اعتبرني جاهلاً في هذا الفن، وكأن العمل في المصنف عمل الدكتور محمود سعيد ممدوح، علمًا بأن سماحة الشيخ لا دخل له في تحقيق المصنف وتوثيقه لا من قريب ولا من بعيد، ولكنه استشير كما استشير غيره من أهل العلم، فطلبت منه مقدمة فتفضل بها مشكورًا ليس إلا].

قلت: بل هناك (إلا)!! وهو تغرير ممدوح بالقراء وإيهامه ثبوت النسبة وثقة المخطوط المزور، ومدحه لعملك إجمالاً (وقد تبين ما فيه!!)، مع

علمه بحال أحاديثه عموماً؛ وبكلام مشايخه الشديد في الحديث الذي بُني عليه الجزء وبسببه خرج خصوصاً! مع أنه ليس من لوازم التقديم النفاق والمحاباة في الباطل وكتمان الحق!

فكان له دخل في توثيقه من قريب لا من بعيد، خلافاً لما زعم الحميري، ونحن إلى الساعة نترقب من ممدوح اعتذاراً وتراجعاً عن هذا، ولكن لا حياة لمن تنادي!

ثم ما هذه المقدمة والنتيجة في كلام الحميري؟ هو يعجب من اعتباري له جاهلاً في هذا الفن، وكأنني أعتبر العمل لممدوح!

فيُفهم من عبارة الحميري أن لو كان العمل لممدوح لكان الاتهام بالجهل في فن الحديث حقيقاً، وليس كذلك، فالعمل ليس لممدوح بل للحميري! فأسقط الحميري صاحبه من حيث أراد إنقاذه! ورحم الله القائل:
لا تصحبنَّ الأحمقا.. فربما تمطى!

وإنني لا أعلم أحداً ضرَّ محمود سعيد ممدوح مثل صاحبه الحميري!



الخاتمة

* تلخص مما سبق أن ما يسمى (الجزء المفقود من الجزء الأول من مصنف عبد الرزاق) لم يتغير الحكم عليه بالوضع والتزوير، بل زاد ظهوراً وقوة.

* وأن محققه المدعو عيسى بن عبد الله بن محمد بن مانع الحميري لم يكتف بجريمة إخراجه ونشره مع التغرير بصحته، بل كتب ردًّا على سائر العلماء من شتى البلدان الذين نهضوا للتحذير من هذه السابقة في الوضع والكذب على النبي ﷺ، وأسمى رده (الإغلاق على المعترضين على الجزء المفقود من مصنف عبد الرزاق)، أصرَّ فيه واستكبر وعاند.

* وتبيّن أنه بنى ردّه على أربعة أمور: التهرب المقصود، والكذب العمد، والجهل العريض، والتلبيس والتدليس.

* فظهر منه بالتهرب والتدليس فقدانه الإنصاف وعدم اكتراثه بالحق ومقدار دينه وحبه المدعى للرسول ﷺ وسنّته.

* وظهر بأنه يرتجل الكذب ولا يستحي منه مطلقاً، بل يورد من كلامه ما ينقضه بنفسه مراراً، مما يدل أنه لا يبالي بالكذب، ويصل الحال إلى أن يكذب على مراجع وكتب ويُحيل عليها إمعاناً في الكذب، ويظن أن أحداً لن يرجع وراءه!

* وظهر منه من غرائب الجهل ما يجعل من الواجب إعادة النظر في كيفية حصول هذا الجاهل بمبادئ العلم عموماً والحديث خصوصاً على الشهادات العليا فيه!

* واعترف في النهاية أن للعلماء شأناً وقواعد في الكلام على الحديث، وأن له شأناً خاصاً مع أناسٍ أولهم ابن عربي الحاتمي صاحب وحدة الوجود.

* ظهر أن جرثومة الهوى والبدعة الغالية هي السبب في وضع الجزء المفترى، وإخراجه، والإصرار عليه بالجدال الباطل، وفي ذلك عبرة للمعتبر.

وأخيراً فإنني أحمد الله الذي يسّر الردَّ على المجرم الحميري مع ضيق الأوقات، ووفَّق للذب عن سنّة الحبيب المصطفى عليه أطيب الصلوات وأزكى التحيات.

وأختم بالنصيحة للحميري وممدوح بإعلان التوبة الصادقة من هذا الجُرم العظيم، فالرجوع للحق خير من التمادي والمكابرة في الباطل، فإن فعلا ﴿فَمَنِ اتَّقَىٰ وَأَصْلَحَ فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾، ﴿وَإِن تَنتَهُوا فَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ وَإِن تَعُودُوا نَعُدْ وَلَن تُغْنِيَ عَنكُمْ فِئَتُكُمْ شَيْئًا وَلَوْ كَثُرَتْ وَأَنَّ اللَّهَ مَعَ الْمُؤْمِنِينَ﴾.

كما أدعو من اغتر بهما أن يراجع نفسه، وينظر في أي طريق كان يُسار به، فليتركه وليتمسّك بالكتاب والسنة كما فهمهما السَّلف الصالح، فمن فعله نجا من الضلال وأهله، وإلا انزلق حيث ينزلق أربابُه في الجهل والخطأ والكذب، وليعتبر كيف يغار هؤلاء على مثل محي الدين ابن عربي والغمارية وأضرابهم بينما لا تهتز لهم شعرة في الغيرة على سنّة النبي ﷺ وأصحابه، ويروّجون للكذب على النبي والطعن في صحابته! والله المستعان.

اللهم اجعل هذا العمل وغيره خالصاً لوجهك الكريم، وتقبّله وارحم صاحبه يا غفور يا رحيم.

قال كاتبه محمد زياد بن عمر التُّكلة:

فرغت من كتابته ضحى الاثنين ٢١ جمادى الآخرة ١٤٢٧ في مدينة الرياض

﴿سُبْحَانَ رَبِّكَ رَبِّ الْعِزَّةِ عَمَّا يَصِفُونَ ﴿١٨٠﴾ وَسَلَامٌ عَلَى الْمُرْسَلِينَ ﴿١٨١﴾ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾

الرسالة الثالثة

الحقيقة المحمدية .. أم الفلسفة الأفلوطينية

للشيخ : عايض بن سعد الدوسري

بسم الله الرحمن الرحيم

الحقيقة المحمديَّة.. أم الفلسفة الأفلوطينيَّة ؟

إن الحمد لله، نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلَّا الله وحده لا شريك له، وأشهد أنَّ محمداً عبده ورسوله، صلَّى اللهُ وسلَّم وبارك عليه وعلى آله وأصحابه، ومَن سلك سبيلَه، واهتدى بهديه إلى يوم الدِّين، أمَّا بعد:

فقد اطلعتُ على كتابٍ بعنوان: (**الجزء المفقود من الجزء الأول من المصنف**) بتحقيق الدكتور **عيسى الحميري**، وتقديم **محمود سعيد ممدوح**، وقد حُشي الكتاب بالروايات الموضوعة، والقصص الخرافيَّة، المنسوبة إلى خير البريَّة محمد صلى الله عليه وآله وسلم.

وأطلعتُ - أيضاً - على رد الأخ الشيخ **محمد زياد التكلة** - جزاه الله خيراً - على هذا الكتاب، وقد أجاد وأفاد - بارك الله فيه - في نقض تلك الروايات حديثيًا، ولم يترك لغيره مجالاً، حيث أتم نقضه، ولم يبق لذاك الجزء المزعوم أي قيمة حديثية أو علمية.

أما ما دعاني لكتابة هذه الوريقات، فهو الحادي الذي دعا الدكتور **عيسى الحميري** - هداه الله - لإخراج مثل هذا الكتاب، حيث ذكر أن سبب نشره لهذا الجزء المزعوم هو وجود حديث (**النور المحمدي**) الذي

عزاه بعض الصوفية إلى عبد الرزاق عن جابر، ومع أن هذا الحديث موضوع بلا شك، فإنه تضمن أموراً خطيرة للغاية على العقيدة الإسلامية، كما أنَّ تصور الصوفية حول هذا النور إساءةٌ بالغة لمقام النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم، فعجبتُ لذلك، إذ كيف ينصر إنسان -يفترض به أن يكون مثقفاً- العقائد الفاسدة بالأحاديث الباطلة والموضوعة؟!

يقول **الحميري**: «ثبت لدينا بأن سيدنا ومولانا محمد صلى الله عليه وآله وسلم **أول مخلوق في العالم أي أول روح مخلوقة**، وآدم أول شبحية مخلوقة، إذ أن آدم مظهر من مظاهره صلى الله عليه وآله وسلم، ولا بد للجوهر أن يتقدمه مظهر، فكان آدم متقدمًا بالظهور في عالم التصوير والتدبير، وسيدنا محمد ﷺ مقدمًا في عالم الأمر والتقدير؛ لأنه حقيقة الحقائق، وسراج المشارق في كل المغارب».

أقول: هذا الكلام الخطير الذي يحوي هذه العقيدة الفاسدة والباطلة - كما قلتُ - هو الذي حداني أن أكتب هذه الوريقات، انتصاراً للعقيدة الإسلامية، وذباً عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم، ولبيان حقيقة ما يسمى عند الصوفية وغيرهم (**بالحقيقة المحمدية** أو **النور المحمدي**) وأنها ليست من عقائد الإسلام، بل هي نظريات فلسفية وثنية دخلت على بعض غلاة المتصوفة بواسطة فرق الشيعة الباطنية، التي تظهر الرفض، وتبطن العقائد اليونانية والمجوسية. وحب النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - وتعظيمه وتقديره يكون بإتباعه، وتعظيم شرعه، وتوقير سنته المطهرة، فنحبه كما أمر، ونوقره كما أوصى، لا أن يُكذب عليه، أو أن تُنسب إليه العقائد الفاسدة، فذلك - والله - إساءة بالغة له صلى الله عليه وآله وسلم، وتنقيص من حقه ومكانته، خاصة إذا كان الإنسان عالماً ومتعمداً وقاصداً ذلك.

ومن لديه معرفة بالعقائد والفلسفات اليونانية وخاصة نظريات (**أفلوطين**) التي تفسر صدور العالم عن المبدع الأول، والعقائد المسيحية

المحرفة، وبقايا العقائد الإيرانية، ثم اطلع على عقائد فرقة (**الإسماعيلية**) الباطنية في الموضوع ذاته، ثم بعد ذلك نظر في عقائد غلاة الصوفية في ما يسمى (**بالحقيقة المحمدية**) علم علماً يقينياً أنها من مشكاة واحدة، وأن سندها الذهبي هو: **غلاة الصوفية عن غلاة الباطنية عن الشيخ اليوناني (أفلوطين)**!

ولبيان حقيقة ما يسمى (**بالحقيقة المحمدية أو النور المحمدي**) بالتفصيل والتوثيق؛ سوف أستعرض - بإذن الله - هذه الطبقات الثلاث، وكيف انتقلت هذه العقائد الوثنية إلى أن استقرت عند غلاة الصوفية.

أولاً: نظرية (أفلوطين) في انبثاق الوجود عن الواحد.

ما يُعرف عند الصوفية أو الباطنية (**بالنور المحمدي**) أو (**الحقيقة المحمدية**) عبارة عن مزيج مركب من العقائد الوثنية التي تسربت إلى المجتمعات الإسلامية بواسطة احتكاك المسلمين بغيرهم، وبأثر الترجمات التي نشطت في ترجمة التراث اليوناني والفارسي.

وهذه العقيدة - أي الحقيقة المحمدية - هي عبارة عن عصارة ومزيج من أفكار قديمة للأمم الوثنية السابقة، فهي ترميم للأفكار والعقائد الإيرانية القديمة (**المجوسية**)، وهي كذلك مزيج وتركيب بين الفلسفات (**الغنوصية**) والنظريات المسيحية في (**اللوغوس**).

لكن المؤثر الأهم في صناعة نظرية (**الحقيقة المحمدية**) هي أفكار الفيلسوف (**أفلوطين**)، حيث تم استعارة أهم أفكاره وتصوراته في (**نظرية الفيض**) وفُسر بها من قبل الباطنية والصوفية عملية (**الخلق الإلهي**)، وكذلك استعير نفس مفهوم أفلوطين في (**العقل الأول**) وجُعل هو الإمام أو النبي الملقب عند الباطنية والصوفية (**بالإنسان الأول**).

إن تصور **أفلوطين** (توفي سنة ٢٧٠ ميلادية) الفلسفي للخلق والإبداع تصور في قمة السذاجة والوثنية، حيث إنه يعتقد أن علة العالم (**الخالق**) أبدع ما يسمى (**بالعقل الأول**) وهو كائن مستقل، أي ليس حالة ذهنية

مجردة، وإنما جوهر مستقل بذاته.

ويرى **أفلوطين** أن في الوجود أربعة أقانيم، أي أربعة جواهر أولية، وهي: **الأول** أو **الواحد**، ثم ثلاثة صادرة عنه على النحو الآتي، وهي: **العقل، فالنفس، فالمادة**.

وفي قمة الوجود يأتي (**الواحد** أو **الأول**) وهو مبدأ الوجود، ثم يأتي الشيء المحدث عنه وهو (**العقل**) وهو شبيه بموجده، وهو بدوره يفيض فيحدث صورة منه وهي (**النفس الكلية**)، وهذه الأخيرة تفيض فتصدر عنها نفوس الكواكب، ونفوس البشر، ونفوس الأجسام[١].

وهذا التصور (**الأسطوري**) كان موجوداً في الروايات (**الأورفية**) قبل وجود المدارس الفلسفية اليونانية، حيث كان اليونان يعتقدون أن الأفلاك والنجوم والأجرام السماوية (آلهة) تدبر الكون، فالشمس، والقمر، والزهرة، وعطارد، وهي مكونة من قسمين: هيكل الأفلاك، وعقولها.

وتطور هذا الفكر الخرافي منذ ذلك الزمن، ومروراً بأرسطو، حتى وصل إلى الفيلسوف **أفلوطين**، الذي طور نظرية (**الفيض الإلهي**) وصاغها في نظرية (**العقول العشرة**) أي الأفلاك وعقولها، وأنها هي التي تدبر العالم، وأن الله تعالى أوكل لها تنظيم العالم وتدبيره، وأنه صدر عن نور الخالق ما يسمى (**بالعقل الأول**) الذي صدرت من نوره بقية أجزاء العالم السفلي والعلوي[٢]. وبترجمة تلك الكتب الأسطورية الوثنية تسللت تلك

---

(١) انظر: في تاريخ الفلسفة اليونانية - الدكتور عوض الله حجازي والدكتور محمد السيد نعيم (ص ٢٠٦)، دار الطباعة المحمدية بالأزهر - القاهرة. دروس في تاريخ الفلسفة - الدكتور إبراهيم مذكور ويوسف كرم (ص١٠٢- ١٠٣)، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة ١٩٤٠م. أفلوطين رائد الوحدانية ومنهل الفلاسفة العرب - غسان خالد (ص ٩٥)، منشورات عويدات، بيروت.

(٢) للاطلاع على فلسفة اليونان انظر: الملل والنحل - الشهرستاني، الفلسفة اليونانية - يوسف كرم، ربيع الفكر اليوناني - عبدالرحمن بدوي، خريف الفكر اليوناني - عبدالرحمن بدوي. . . وغيرها.

النظرية وتلقفها فلاسفة الإشراق والباطنية وغلاة الصوفية، وفسروا بها (**صدور العالم وصلته بمبدعه**) و (**النبوات**).

يقول المستشرق (**دافيد سانتلانا**) وهو يشرح عقيدة الأفلوطينيين في الخلق: «إن الوجود عند الإسكندريين قد انحصر في أصل واحد وهو: العقل الفائض من العلة الأولى، وما يفيض من العقل من مراتب الموجودات. فالكل أنوار عقلية أي: قوى إلهية انعكست ببعضها عن البعض، يتناقص نورها أي قوتها شيئاً فشيئاً، بقدر ما تباعدت عن المنبع الأول..وقريب من ذلك، ما يوجد في المتصوفين من علماء الإسلام وحكماء الإشراق من الفلاسفة»(١).

وقد ذهب (**أفلوطين**) إلى إعطاء ما يسمى (**بالعقل الأول**) دوراً فعالاً، حيث وحدَّ بين العقل واللوغوس، وقال إن **العقل والكلمة** شيء واحد، وذهب إلى أن الكلمة هي نور العالم الذي به يصير كل شيء، وأن هذا العقل هو الذي يفيد العدل والصلاح، وسائر الفضائل، لكن لا بتدبير الكواكب، وإنما بتدبير الواحد المحض الذي هو علة الأشياء كلها، وعنه صدرت الأشياء وفاضت وامتلأت منه النفوس نوراً وبهاء، ومنه انبثق العقل أو الكلمة، والذي بدوره أبدع بقية الأشياء(٢).

ويتحدث أفلوطين بشكل واضح عن **اللوغوس** أو **الكلمة**، فيبيّن إنَّ

---

(١) المذاهب اليونانية الفلسفية في العالم الإسلامي - دافيد سانتلانا، تحقيق: محمد جلال شرف (ص٩٩ -١٠٠) دار النهضة العربية، بيروت.

(٢) انظر: الأفلوطينية المحدثة - محمد عبدالحميد الحمد (ص ٢٨و٣٠). أقول: من هنا ومن النص الذي يليه سيظهر لك أخي القارئ الكريم التأثير الواضح لعقيدة أفلوطين في **اللوغوس أو الكلمة أو العقل الأول** في نظرية (**الحقيقة المحمدية أو النور المحمدي**) الفلسفية، والتشابه شبه المتطابق بينهما، وسترى قريباً كيف قامت الباطنية بإدخال تلك العقيدة إلى الوسط الإسلامي، ثم كيف تلقفها غلاة الصوفية من بعدهم، زاعمين أن في هذه العقيدة تعظيماً لمقام نبينا الكريم محمد صلى الله عليه وآله وسلم!

الإنسان الأول، صدر عن الباري، وهو نور ساطع فيه جميع الحالات الإنسانية، فيه نفس إلهية شريفة هو اللوغوس «**العقل**» وهو ضوء سائح من ذلك الجوهر الكريم، إنه يفيض كالنور من قرص الشمس(١).

ويقول (**أفلوطين**) ما نصه: «من أراد أن يرى الإنسان الحق الأول فينبغي أن يكون خيراً فاضلاً، وأن يكون له حواسٌ قوية لا تنجس عند إشراق الأنوار الساطعة عليها، وذلك أن الإنسان الأول نور ساطع في جميع الحالات الإنسانية»(٢).

ومن الجدير بالذكر في هذا الصدد، أننا حينما نقارن - أيضاً - بين مفهوم **الحقيقة المحمدية** أو **النور المحمدي** عند الصوفية وبين مفهوم (**الكلمة - اللوغوس**) عند **فيلون اليهودي** أو عند النصارى نجد تشابهاً كبيراً.

فالفيلسوف اليهودي (**فيلون**: توفي٥٠ ميلادية) أهتم **باللوغوس** أو **الكلمة**، واعتبرها وسيلة الله العملية التي تحل في الوجود وتربط بين الكائنات، متضمنة نماذجها الجوهرية وعللها البذرية، وهو يعتبرها ثانية بعد الله وأدنى منه، أي أن فيلون اليهودي استعمل لفظة (**اللوغوس**) ولتكون وسيطاً بين الله والعالم(٣).

أما النصارى فيعتقدون أن (**الكلمة**) هي الواسطة التي خلق الله بها الخلائق، وكانت منذ الأزل مع الله، وكانت أول تعين للذات الإلهية

---

(١) انظر: الأفلوطينية المحدثة (ص ٢٧ -٢٨)، وأفلوطين عند العرب - عبدالرحمن بدوي (ص١٨٠).

(٢) نظرية الإنسان الكامل عند المسلمين مصدرها وتصويرها الشعري - هانز هينرش شيدر، ترجمة: د.عبدالرحمن بدوي (ص ٤٧) ضمن كتاب الإنسان الكامل في الإسلام - للدكتور عبدالرحمن بدوي، وكالة المطبوعات، الطبعة الثانية، الكويت ١٩٧٦م.

(٣) انظر: قاموس الكتاب المقدس - نخبة من الأساتذة ذوي الاختصاص ومن اللاهوتيين (ص٧٨٥)، وأفلوطين رائد الوحدانية (ص٩٨-٩٩).

فاضت منه بقية التعيينات الأخرى، من روحية ومادية[١].

فقد جاء في إنجيل (**يوحنا**) : «في البدء كان الكلمة، والكلمة كان عند الله»[٢]. كما جاء في الأناجيل أن المسيح هو نور العالم[٣].

أما (**يوسابيوس القيصري**[٤] **فيقول عن الكلمة أو المسيح** ما نصه: «النور الذي كان قبل العالم، والحكمة الأساسية العقلية الكائنة قبل الدهور، والكلمة الحي الكائن مع الآب من البدء الذي هو الله، المولود الأول والوحيد من الله الكائن قبل كل خليقة، قبل المخلوقات المنظورة وغير المنظورة»[٥].

ويقول (**يوسابيوس**) أيضاً: «من ذا الذي يمكن أن يُدعى مبدع كل الأشياء سوى كلمته الكائن منذ الأزل»[٦].

ويقول (**يوسابيوس**) وهو يدلل على وظائف الكلمة: «أما عن وجود شخصية معينة كانت عائشة وكائنة قبل العالم، وكانت تخدم الآب وإله الكون لتكوين كل المخلوقات، وهي التي تُدعى كلمة الله وحكمته، فيمكن إقامة براهين أخرى عليها علاوة على ما سبق اقتباسه»[٧].

ولعل ظهور الفيلسوف المسيحي الآرامي (**برديصان الرّوي** -٢٢٢

---

(١) ستقرأ قريباً عند الصوفية تعريفهم للحقيقة المحمدية وأنها: «هي الذات مع التعين الأول وهو الاسم الأعظم». ولا يخفى على فطنة القارئ هذا التشابه بين تعريف النصارى للكلمة وتعريف **الصوفية للحقيقة المحمدية!**

(٢) إنجيل يوحنا: الإصحاح الأول - فقرة ١-٣.

(٣) إنجيل لوقا: الإصحاح الثاني - فقرة ٣٢.

(٤) يوسابيوس: هو أسقف قيصرية، ومن أقدم المؤرخين المسيحيين لتاريخ الكنيسة، توفي سنة ٣٤٠م.

(٥) تاريخ الكنيسة - يوسابيوس القيصري، ترجمة: القمص مرقس داود (ص١١) مكتبة المحبة، ط:٣، ١٩٩٨م.

(٦) تاريخ الكنيسة (ص١٢).

(٧) تاريخ الكنيسة (ص١٣).

ميلادية) كان له أبلغ الأثر في تطور الفكر المسيحي الأفلوطيني، بحكم تأثر أفلوطين بفلسفة **(برديصان)** الذي كان يؤمن بالمسيح، لكنه مزج اللاهوت المسيحي بالفلسفة اليونانية، وآمن بأن الله خلق الكلمة **(المسيح)** وبواسطته خلق العالم، واعتقد أنه هو الإنسان الأول الذي صدر عن الله، وأنه نور ساطع فيه جميع الحالات الإنسانية، وأنه نور يفيض على العالم(١).

ونجد أن **أفلوطين** كما أنه **أثر** بفلسفته في العقائد المسيحية، نجد كذلك أن **المسيحية البولسيَّة** - أيضاً - أثرت فيه، وأقتبس منها بعض الأفكار، وكانت **(الكلمة)** أو **(اللوغوس)** من الأفكار التي تأثر بها في تفسير صدور العالم ووجود الواسطة في انبثاق الخلائق المتكثرة عن الواحد، وكذلك **(الثالوث)** المسيحي الذي انتقل إلى **أفلوطين** وتحوّرَ إلى **الثالوث الأفلوطيني** بهذا الشكل **(الواحد والعقل والنفس)**(٢).

وهكذا وفي وقت لا حق - مع وجود اختلاف بين المسيحية وفلسفة أفلوطين - أصبح هناك تداخل دقيق في عقيدة **(الكلمة)** وغيرها بين فلسفة **أفلوطين** وبين **المسيحية**، حتى قال العميد **(انج)**: «إن الأفلوطينية جزء من البناء الحيوي للاهوت المسيحي، وإنه يستحيل استحالة مطلقة أن تنفصل الأفلوطينية عن المسيحية دون تمزق المسيحية»(٣).

وهكذا تشكل التصور عن **العقل الأول** أو **الكلمة** في الفلسفة الأفلوطينية، ودخل في بعض جوانب الأديان السماوية عن طريق فلاسفة **الغنوصية** وغيرهم، وأخذ اللاهوت المسيحي واليهودي يتأثران بكثير من

---

(١) انظر: أفلوطين عن العرب - الدكتور عبدالرحمن بدوي (ص١٨٠)، والأفلوطينية المحدثة (ص٢٧-٢٨).

(٢) انظر: أفلوطين رائد الوحدانية ومنهل الفلاسفة العرب - غسان خالد (ص٩٨-٩٩)، والأفلوطينية المحدثة - محمد عبدالحميد الحمد (ص٢١).

(٣) ربيع الفكر اليوناني - الدكتور عبدالرحمن بدوي (ص١٦٩)، والأفلوطينية المحدثة (ص٢٧-٢٨).

أفكار أفلوطين، وأصبح كثير من علماء وفلاسفة المسيحية يُضاهئون قول أفلوطين في كثير من آرائهم، وصدق الله العظيم الذي قال: ﴿ يُضَٰهِـُٔونَ قَوْلَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ مِن قَبْلُ ۚ قَٰتَلَهُمُ ٱللَّهُ ۚ أَنَّىٰ يُؤْفَكُونَ ﴾ [التوبة: ٣٠].

أما تأثير العقائد الإيرانية القديمة (**المجوسية**) فكان من خلال صياغة مفهوم (**الإنسان الكامل**) عند الباطنية والصوفية، حيث يحتل هذا الإنسان نفس المنزلة والرتبة والتأثير في العالم والنشأة عند الفلسفة الإيرانية القديمة.

وقد بيّن المستشرق (**هانز هينرش شيدر**) أنَّ فكرة الإنسان الكامل بلغت كمال نموها في الغنوص الإسلامي، وهي بدورها تعود في جذورها إلى صورة الإنسان في التفكير الإيراني القديم، والذي كان في الإنسان الأول يؤدي أولاً وظيفة كونية، ويلعب الدور الرئيس في الدراما الكبرى لنشأة العالم، ومن خلاله فسرت النظرة الإيرانية القديمة (**المجوسية**) نشأة الإنسانية بتصوير أسطوري[١].

ثانياً: عقيدة الإسماعيلية الباطنية في المبدع الأول.

إذا كانت الفلسفات الوثنية اليونانية - وغيرها - قد دخلت إلى الأمم السابقة كاليهود والنصارى؛ فإن الوسط الإسلامي لم يكن بمعزلٍ عن تلك التأثيرات الفلسفيّة، خاصة وأن كثيراً من اليهود والنصارى والمجوس والصابئة كانوا يعيشون في ذلك الوسط، وينفعلون معه، ويؤثرن فيه سلباً وإيجاباً.

ثم كان دخول تلك الفلسفات اليونانية والأمميَّة بقوة إلى العالم الإسلامي بعد حركة الترجمة الواسعة للتراث اليوناني وغيره، وكانت **الباطنية الإسماعيلية** أعظم فرقة استقت عقائدها من تلك الفلسفات، حتى

---

(١) انظر: نظرية الإنسان الكامل عند المسلمين مصدرها وتصويرها الشعري - هانز هينرش شيدر، ترجمة: د. عبدالرحمن بدوي (ص ٢١-٢٥و٢٩) ضمن كتاب الإنسان الكامل في الإسلام - للدكتور عبدالرحمن بدوي، وكالة المطبوعات، الطبعة الثانية، الكويت ١٩٧٦م.

إن الدارس لفلسفة اليونان وخاصة (**أفلوطين**) يجد شبه تطابق بينها وبين عقيدة الباطنية في نظريات (**الخلق والإبداع**) إلا أن الإسماعيلية حاولت أن تضفي شيئاً من الشرعية على تلك النظريات، وذلك بإلباسها مسوحاً دينية بواسطة تغيير المصطلحات الفلسفية بألفاظ شرعية، أما الحقائق فلم يتغير منها شيء ذو بال.

ففي الكتاب الذي وضعته جماعة (**إخوان الصفا**) الجمعية السريَّة الباطنية الإسماعيلية الفلسفيَّة على لسان (**أحمد بن عبدالله بن محمد بن إسماعيل بن جعفر الصادق**) جاءت تلك العقيدة (**الأفلوطينيَّة**) واضحة بجلاء، وقد ألبسوا بعض ألفاظها لباساً شرعياً باستخدام ألفاظ دينية.

فقد جاء في الرسالة الجامعة فصل بعنوان: «في الإبداع الأول والقول بأنْ علم العدد فيض العقل على النفس»[١].

ومما جاء فيه، ما نصه: «الحمد لله جاعل أول ما أبدعه عرشه المحيط، وثانيه كرسيه الذي وسع السموات والأرض، فعرشه هو القلم الجاري بأمره، فخط في اللوح الكريم سطور المشيئة»[٢].

وقالوا: «وكان من الفضل الذي جاد به عليه والإحسان الذي أسداه إليه ما أفاضه العقل على النفس أولاً من الفكر في الإقرار بالمبدع الحق الأول، ومعرفة العقل الذي هو أصل لها وآب.. وكان أول وجود فاض من العقل على النفس»[٣].

ويقول الداعي الإسماعيلي الباطني (**إسحاق السجستاني**) - القرن الثالث - مبيناً حقيقة العقل:

---

(١) الرسالة الجامعة تاج رسائل إخوان الصفا وخلان الوفا - المنسوبة لأحمد بن عبدالله، تحقيق: مصطفى غالب (ص٢٤) دار صادر، بيروت.

(٢) الرسالة الجامعة (ص٢٥).

(٣) الرسالة الجامعة (ص٢٦).

«العقل: وهو أول خلق ظهر من أمر الله تعالى، وسمي العقل لأنه لما تجرد المبدع عن سمات المربوبين، وتعرى عن صفات المخلوقين - وذلك أمجد تسبيح، وأنزه معرفة، وأقدس علم - ولم يوجد الباري تعالى في أول الخلقة غير العقل فحصر في جوهره صور المبدعات كلها.. ويقال للعقل: العرش.. ويقال للعقل: الأول»[١].

ثم يقول: «ثم النفس فإنها الخلق الثاني المنبجس من الخلق الأول.. ويقال للنفس: اللوح ومعناه أن الذي انفطر من العقل من أنوار الكلمة يتسطر في النفس»[٢].

ويعقد الداعي الإسماعيلي الباطني **(أحمد حميد الدين الكرماني)** - ولد في بداية القرن الرابع - فصلاً بعنوان: «في إثبات المبدع الذي هو الموجود الأول وإن وجوده لا من ذاته، وأنه علة تنتهي إليها الموجودات»[٣].

ثم يفيض فيه شرح عقيدة الإسماعيلية في قصة الخلق، وهي ما يتطابق مع عقيدة أفلوطين الوثني حذو القذة بالقذة، مع اختلافٍ في بعض الألفاظ.

ويعقد الداعي الإسماعيلي الباطني **(إدريس عماد الدين القرشي)** باباً في كتابه **(زهر المعاني)** بعنوان: «في سبق الأول من عالم الإبداع إلى التوحيد، وما اختص به لسبقه من إمداده بنوره»[٤].

ومما قاله فيه، ما نصه: «فكان أولاً كالواحد الذي هو أول الأعداد،

---

(١) تحفة المستجيبين - لأبي أيوب إسحاق السجستاني، تحقيق: عارف تامر (ضمن ثلاث رسائل إسماعيلية: ص١٣)، دار الآفاق الجديدة، بيروت.

(٢) تحفة المستجيبين (ضمن ثلاث رسائل إسماعيلية: ص ١٤).

(٣) راحة العقل - الداعي الكرماني، تحقيق: مصطفى غالب (ص ١٥٧)، دار الأندلس، بيروت.

(٤) كتاب زهر المعاني - الداعي إدريس عماد الدين القرشي، تحقيق: مصطفى غالب (ص ٣٧) المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت.

وسابقاً لعالم القدس المكنى عنه بعالم الآحاد، وجعله مبدعه حجابه الأدنى، وبابه الأرفع الأسنى، معنى المعاني، وغاية الكمال الثاني، وسابقاً للعالم الروحاني، نور الأنوار، وسر الأسرار، المكنى عنه بالمؤمن المهيمن العزيز الجبار، قال النبي: «**أول ما خلق الله العقل، فقال له: أقبل، فأقبل، ثم قال له: أدبر، فأدبر. فقال: وعزتي وجلالي ما خلقت خلقاً أعز عليَّ منك، بك أثيب، وبك أعاقب**». فكان إقباله بالاستمداد من مبدعه ومؤيده ومعليه، إلى أسمى المراتب الروحانية.. وإقباله هو استمداده من مفيده الذي هو ربه الذي أصعده وأرقاه، وإقباله على وصيه بما أصعده وأعلاه، وإفادة الحدود العالين، مما استمده من نور عالم القدس، وإفاضته عليهم مما اتصل به من العقل والنفس» [١].

ويقول موضحاً هذه العقيدة: «إن العقل الأول لما سبق إلى التوحيد والتنـزيه لمن أبدعه، والتجريد، واتصلت به من مبدعه الأنوار القدسانية، والإفاضات الشريفة الروحانية، كان لعالمه أولاً، وعلة بها كان تواليهم، وتتاليهم على الولاء، مقتدين بتسبيح مبدعهم، وموجدهم بفعله، ومستمدين مغترفين من معين تأييده، المفيض عليهم من هتانه لا من وبله، ومعترفين مما أختص به من عالي شرفه وفضله.

وكان السابق الأول، والموجود الأفضل، الذي علته لتلك العقول الشريفة المعول، منه يستمدون، ويقتبسون عنه، **ينبعثون بالأنوار القدسية الشريفة المضيئة، وينجون، وهو الواسطة بينهم وبين مبدعهم جلّ وعلا، وحجابه الأرفع الأعلى، وهو من النور والبهاء. ولما اتصلت به مواد مبدعه وأنواره منشية ومخترعة، أفاضها على من دونه من العقول الشريفة، والأنوار المقدسة اللطيفة**»[٢].

ثم بعد ذلك يعتقد أبواباً في ذكر حقيقة النبي صلى الله عليه وآله

---

(١) كتاب زهر المعاني (ص ٣٧).

(٢) كتاب زهر المعاني (ص ٤٣-٤٤).

وسلم، وأهل بيته، ومما قاله في وصف النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه: «**كان هيكلاً نورانياً، ومقاماً إلهياً**»(١).

ثم يورد الداعي الإسماعيلي الباطني (**إدريس عماد الدين القرشي**) رواية منسوبة إلى جابر بن عبدالله الأنصاري عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم، أنه قال:

«**إن الله خلقني وخلق أخي علياً، ولا سماء، ولا أرض، ولا جنة ولا نار، ولا لوح ولا قلم، فلما أراد خلقنا تكلم بكلمة فصارت نوراً وروحاً، فمزج بينهما فخلقني وخلق علياً منهما، وخلق من نوري العرش، أنا أجل من العرش، وخلق من نور علي نور السماء، فعلي أجل من السموات، وخلق من نور الحسن نور القمر، وخلق من نور الحسين نور الشمس**»(٢).

يقول (**مصطفى غالب**) - وهو إسماعيلي معاصر - شارحاً عقيدة الإسماعيلية في بداية الخلق وصدور الأشياء عن الله: «يذهب الإسماعيلية في توحيدهم إلى أن الله سبحانه وتعالى منزه عن الصفات والأسماء ولا شريك له.. وأنه سبحانه وتعالى أبدع من ذاته العقل الكلي أو الموجود الأول أو المبدع الأول أو السابق وجعله علة للموجودات، العلوية والسفلية.. ثم بواسطة المبدع الأول هذا وجدت النفس وهي الخلق المنبجس من الخلق الأول.. وبواسطة الأصلين السابق والتالي، أو العقل والنفس، وجدت المخلوقات كلها العلوية الروحانية، والسفلية الجسمانية»(٣).

وبعد أن أفاضت الإسماعيلية في شرح عقيدتهم الباطنيَّة الخاصة بتفسير صدور العالم عن الخالق، وحينما جعلوا العقل الأول مصدر الأشياء وفيضها ومبدعها من نوره وسناه، جعلوا النبي محمد صلى الله عليه وآله

---

(١) كتاب زهر المعاني (ص ١٥٣).

(٢) كتاب زهر المعاني (ص ١٧٦- ١٧٧).

(٣) مقدمة كتاب راحة العقل للكرماني (ص٣٤). وانظر: مفاتيح المعرفة - مصطفى غالب (ص ٤٣ وما بعدها)، مؤسسة عز الدين، بيروت.

وسلم يحتل محل ذلك (**العقل**) ويقوم مقامه، وجعلوا وصيه وخليفته من بعده يقوم مقام (**النفس الكلية**) أو اللوح المحفوظ.

وهكذا نقلوا العقائد الوثنية اليونانية الأفلوطينية الممزوجة بمعرفة غنوصية، وأدخلوها في صلب عقيدتهم، وأبدلوا بعض المصطلحات الفلسفيَّة بألفاظ شرعية و دينية، وذلك زيادة في التلبيس وخداع العامة والبسطاء، والذين لا يعلمون أن تلك العقيدة هي عقيدة (**أفلوطين**) التي فسر بها صدور العالم عن الواحد.

يقول (**كارل هينرش بكر**): «ليس من شك في أن الآراء الغنوصية كانت مادة خصبة انتفع بها الفاطميون في دعوتهم الشيعية أولاً، ثم الإسماعيلية من بعد»[١].

قالت الإسماعيلية: «سيدنا محمد القائم في دار الطبيعة مقام الإبداع الأول في عالمه، ووصيه الحال منه محل لوح الله المحفوظ من قلمه»[٢].

ويقول الداعي الإسماعيلي الباطني (**إسحاق السجستاني**): «منزلة الرسول في العالم الجسماني كمنزلة السابق - أي العقل أو المبدع الأول - في العالم الروحاني»[٣].

ويقول الداعي الإسماعيلي الباطني (**الحسين بن علي بن الوليد**): «كانت مرتبة النبي مرتبة العقل السابق في وقته، ومرتبة أمير المؤمنين في الدين معه مرتبة الانبعاث الأول في عالمه، والنبي مثل الذَّكَر في الدين، وأمير المؤمنين معه مثل الأنثى القابلة منه»[٤].

---

(١) تراث الأوائل في الشرق والغرب - كارل هينرش بكر (ص١٠)، ضمن كتاب التراث اليوناني في الحضارة الإسلامية - للدكتور عبدالرحمن بدوي، دار القلم، الطبعة الرابعة، بيروت ١٩٨٠م.

(٢) مجموعة مسائل، تحقيق: المستشرق شتروطمان - ضمن أربعة كتب إسماعيلية (ص ٣١).

(٣) إثبات النبوءات - لأبي يعقوب السجستاني (ص ٥٧).

(٤) المبدأ والمعاد - الحسين بن علي بن الوليد، تحقيق: المستشرق هنري كربين (ص١٢٤).

ويقول الداعي الباطني (**أحمد حميد الدين الكرماني**) وهو يشرح عقيدة القوم في **العقل الأول** وما نتج عنه، وحقيقتهما المتمثلة في النبي ووصيه: «الناطق - أي النبي - في عالم الدين لما كان مثلاً للعقل الأول في دار الإبداع، كان كونه علة لوجود العقول الطبيعية.. وكون الموجود عنه اثنين بحسب النسبتين، أحدهما وهو الأشرف: وهو الوصي - أي النفس الكلية - الذي أقامه مقامه، وأخبر الله تعالى بأنه نفسه - أي الوصي علي بن أبي طالب - كنفس محمد في آية المباهلة، بكونه في الكمال والتمام كهو.. فوجود الوصي والكتاب المقترن بالشريعة عنه ينطق بأن الموجود عن العقل الأول - أي النبي - اثنان»(١).

وهكذا غُيّرَت حقيقة النبي صلى الله عليه وآله وسلم من بشر إلى صورة أخرى مخالفة كلياً لحقيقة الإسلام، وحُولت صورته - صلى الله عليه وآله وسلم - إلى مفهوم فلسفي يتطابق مع نظرية (**العقل الأول**) الأفلوطينية!

يقول المستشرق (**كارل هينرش بكر**): «إنه من الثابت أن الغنوص قد أثر في إيجاد هذه الصورة التي صورتها العصور الوسطى الإسلامية المتأخرة لمحمد، وكان سبباً أيضاً في إيجاد ما يشبه عبادة محمد، وهذه العبادة وتلك الصورة مخالفتان لما كان عليه الإسلام الأول كل مخالفة، أما أولياء الله في الإسلام ففي مقابل الأرواح القدسية في الهيلينية، حتى إن محمداً وهو النموذج الأعلى ينتهي بأن يصبح هو العقل الموجود منذ الأزل، وأن يكون الرحيم المخلص القدير، وعن طريق هذا المذهب انقلبت فكرة الوحي التي كانت موجودة في الإسلام الأول إلى ضدها»(٢).

وتلبيساً على العوام وضعت الباطنية الروايات التي تتحدث عن النور

(١) راحة العقل (ص٢١٣-٢١٤).

(٢) تراث الأوائل في الشرق والغرب - كارل هينرش بكر، ترجمة: الدكتور عبدالرحمن بدوي (ص١٢)، ضمن كتاب التراث اليوناني في الحضارة الإسلامية - للدكتور عبدالرحمن بدوي، دار القلم، الطبعة الرابعة، بيروت١٩٨٠م.

الأزلي الذي خُلق منه النبي صلى الله عليه وآله وسلم ووصية علي بن أبي طالب رضي الله عنه، وجُعل **النبي** في مقام مماثلٍ **للعقل الأول** والذي له أسماء عديدة فلسفيَّة وشرعية، فأما الفلسفية فهي: العقل الكلي، والموجود الأول، والمبدع الأول. وأما الأسماء الشرعيَّة أو الباطنية، فهي: القلم، والكلمة، والسابق. أما **الوصي** فجُعل في مقام مماثلٍ **للنفس الكلية**، ويسمونه: اللوح، والمبدع الثاني، والتالي(١).

يقول المستشرق (**جولدتسيهر**): «كان لمذهب الإسماعيلية في هذا الميدان - وضع الحديث - جولات وصولات، وهو المذهب الذي نقل أصحابه نظريات الأفلاطونية المحدثة إلى ميدان الحياة السياسية والاجتماعية الرحب الفسيح، فمن هذه الدوائر كلها - الصوفية والباطنية - صدرت ثروة ضخمة من الأحاديث صُوِّر النبي فيها بصورة ترجمان للأفكار الأفلاطونية المحدثة والغنوصية»(٢).

ثم قال المستشرق (**جولدتسيهر**): «من بين تلك الأحاديث التي تحمل هذا الطابع، حديثاً مأخوذاً عن نظرية الصدور التي قال بها الأفلاطونيون المحدثون.. فالقول بأن العقل الكوني هو أول شيء صدر مباشرة عن الذات الإلهية يُصوَّر على النحو الآتي: أول ما خلق الله العقل»(٣).

وهذا الداعي الباطني (**طاهر بن إبراهيم الحارثي اليماني**) يروي عن علي بن أبي طالب - رضي الله عنه - أنه قال: «**أنا ومحمد من نور واحد، من نور الله تعالى، أمر الله تعالى ذلك النور أن ينشق إلى نصفين، فقال**

---

(١) انظر الكتاب القيّم: الإسماعيلية تاريخ وعقائد - إحسان إلهي ظهير (ص٢٨٦ وما بعدها) إدارة ترجمان السنة، ط. الأولى، لاهور - باكستان ١٤٠٦هـ.

(٢) العناصر الأفلاطونية المحدثة والغنوصية في الحديث - جولدتسيهر، ترجمة: عبدالرحمن بدوي (ص٢١٩)، ضمن كتاب التراث اليوناني في الحضارة الإسلامية - للدكتور عبدالرحمن بدوي، دار القلم، الطبعة الرابعة، بيروت ١٩٨٠م.

(٣) العناصر الأفلاطونية المحدثة والغنوصية في الحديث - جولدتسيهر (ص٢١٩).

للنصف الأول: كن محمداً، وللنصف الثاني: كن علياً»[١].

ويروي الداعي الباطني (حسن بن نوح الهندي) عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال: «**إن الله تعالى خلقني وعلي نوراً بين يدي العرش، نسبح الله ونقدسه قبل أن يخلق آدم بألفي عام**»[٢].

وهذا هو الإمام الباطني الإسماعيلي (المعز لدين الله) وبناءً على زعمه أنه من سلالة النبي صلى الله عليه وآله وسلم، وأنه وصيه، وأنهم أنوار خلقت منذ الأزل، فهم بمنزلة (العقل الأول)، يقول ما نصه: «**إلهي ظهرت الموجودات كلها بي، واخترعت مني كل رسول ونبي، وأنا ابن لك وأنت أبي، أنا منك كالفيض، وشراقُهُ وليف فليس الفيض غير الفيض**[٣].. **إلهي أنت ذاتي ونفسي، ومعدني وقدسي، ونطقي وأنسي، إلا ففي اختفيت فأشرقت، ربي اقتربت فأبرقت أنا نظرتك بكلمتك الإلهية، وكلمتك القدسية، وذاتك الأبدية، والذات الأزلية الكلية، ونورك وبي ظهورك**»[٤].

ومنا هنا يتبيّن كيف أنَّ الإسماعيلية نقلت الفلسفة اليونانية وبعض العقائد المسيحية في (الكلمة) و (العقل الأول) وسارت في نفس طريق

---

(١) الأنوار اللطيفة - الحارثي اليماني (ص١٢٧).

(٢) الأزهار ومجمع الأنوار - حسن الهندي (ص ٢٢٤).

(٣) قارن هذا الكلام الذي يقوله الإمام الباطني «المعز لدين الله» عن نفسه، ثم قارن تلك الرواية المزعومة عن جابر عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال: أن أول شيء خلقه الله هو نور محمد، وخلق بعده كل شيء، فخلق منه العرش و الكرسي، وحملة العرش وخزنة الكرسي وخلق القلم واللوح، والجنة، ثم خلق الملائكة، والشمس والقمر والكواكب، ثم خلق الله روح كل نبي ورسول، وكل ولي وشهيد وسعيد إلى يوم القيامة.. الخ.

أقول: قد مر معك بعضاً من روايات النور منسوبة إلى جابر في المصادر الإسماعيلية الباطنية، ولعلك من هنا تعرف مصدر تلك الرواية الصوفية المزعومة المنسوبة لجابر التي تتحدث عن النور المحمدي.

(٤) أجزاء من العقائد الإسماعيلية - جمع: المستشرق كويار (ص ٤٨).

(أفلوطين) في تفسيره صدور العالم عن الواحد، وأن العقل الأول هو النور الأزلي الذي فاضت من نوره جميع الموجودات، وكيف أن الإسماعيلية أخذت كل ذلك وغيرت بعض الألفاظ الفلسفية إلى ألفاظ دينية، ثم جعلت النبي صلى الله عليه وآله وسلم في مقام (**العقل الأول**) الذي هو أول ما خلق الله، وزعموا أن الله خلق محمداً - العقل الأول - قبل سائر الكائنات، وأن النبيَّ هو **الكلمة الإلهية** التي صارت نوراً، ومنها خُلق العالم وخُلق كل شيء[1].

وفي جانب شيعي آخر، نجد - كذلك - أن طائفة شيعية باطنية أخرى غير **الإسماعيلية** قد اهتمت بفلسفة (**النور المحمدي**) في وقت مبكر، ووضعت العديد من الروايات والأخبار في هذا الصدد، وهذه الطائفة هي طائفة الشيعة **الإمامية الإثني عشرية**، والتي كان لها دور كبير في وضع العدد الأكبر من الأخبار في تأييد نظرية (**النور المحمدي**) قبل وجود العالم.

فا**لإثني عشرية** يروون في أصولهم القديمة - التي يزعمون أنها تعود للقرن الثاني - عن عباد عن عمرو عن أبي حمزة قال: سمعت علي بن الحسين يقول: «**إن الله خلق محمدًا وعليًا وأحد عشر من ولده من نور عظمته، فأقامهم أشباحًا في ضياء نوره، يعبدونه قبل خلق الخلق، يسبحون الله ويقدسونه، وهم الأئمة من ولد رسول الله**»[2].

ويروي ثقتهم ومحدثهم (**الكُليني**) عن محمد بن يحيى، عن محمد بن

---

(١) ولذا يذهب المستشرق (جولد تسيهر) إلى تأكيد استقاء الإسماعيلية عقائدهم وأفكارهم من النظريات الأفلوطينية. انظر: العقيدة والشريعة - جولد تسيهر (ص٢١٣).

وكذلك يؤكد الباحث (Solomon Pines) أن فلسفة الكلمة أو اللوغوس دخلت إلى التراث الإسماعيلي عن طريق الوسط المسيحي المانوي الذين يرون أن الكلمة هي الوسيط بين الواحد الأول وبين العقل المبتدع منه.

انظر: الأفلوطينية المحدثة والتوحيد الإسماعيلي (ص١٢).

(٢) الأصول الستة عشر - عدة محدثين (ص ١٥).

أحمد، عن محمد بن الحسين، عن أبي سعيد العصفوري عن عمرو بن ثابت، عن أبي حمزة قال: سمعت علي بن الحسين عليه السلام يقول: **وساق نفس الرواية السابقة**(١).

ويروي محدثهم (**محمد بن الحسن الصفار**: المتوفى سنة ٢٩٠هـ) عن محمد بن عيسى، عن محمد بن شعيب، عن عمران بن إسحق الزعفراني، عن محمد بن مروان، عن أبى عبد الله قال: سمعته يقول: «**خلقنا الله من نور عظمته، ثم صور خلقنا من طينة مخزونة مكنونة من تحت العرش، فأسكن ذلك النور فيه فكنا نحن خلقنا نورانيين**»(٢).

ويروي (**الكليني**) عن أحمد بن محمد، عن محمد بن الحسن، عن محمد بن عيسى بن عبيد، عن محمد بن شعيب، عن عمران بن إسحاق الزعفراني، عن محمد بن مروان، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: سمعته يقول: **وساق نفس رواية الصفار السابقة**(٣).

وكذلك يروي الشيخ الصدوق (٣٨١ هـ) بسنده عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه أنه قال: «إن الله تبارك وتعالى خلق نور محمد صلى الله عليه وآله قبل أن يخلق السماوات والأرض، والعرش والكرسي، واللوح والقلم، والجنة والنار، وقبل أن يخلق آدم، ونوحًا، وإبراهيم، وإسماعيل، وإسحاق، ويعقوب، وموسى، و عيسى، وداود، وسليمان(٤) .. وقبل أن يخلق الأنبياء كلهم بأربع مائة ألف وأربع وعشرين ألف سنة، وخلق الله - عز وجل - معه اثني عشر حجاباً..

ثم حبس نور محمد صلى الله عليه واله في حجاب القدرة اثني عشر

---

(١) الكافي - الكليني (١/ ٥٣٠).

(٢) بصائر الدرجات - محمد بن الحسن الصفار (ص ٤٠).

(٣) الكافي - الشيخ الكليني (١/ ٣٨٩).

(٤) أقول: من يقارن هذه الراوية الشيعيَّة بالرواية المزعومة المنسُبة إلى جابر - رضي الله عنه - يجد بينهما تشابهاً كبيراً، وكأن الروايتين قد خرجتا من مصدر واحد، ومن نَفَسٍ واحد!

ألف سنة وهو يقول: سبحان ربي الأعلى، وفي حجاب العظمة أحد عشر ألف سنة ..

ثم أظهر عز وجل اسمه على اللوح وكان على اللوح منوراً أربعة آلاف سنة، ثم أظهره على العرش فكان على ساق العرش مثبتًا سبعة آلاف سنة إلى أن وضعه الله عز وجل في صلب آدم، ثم نقله من صلب آدم إلى صلب نوح.

ثم جعل يخرجه من صلب إلى صلب حتى أخرجه من صلب عبد الله ابن عبد المطلب فأكرمه بست كرامات: ألبسه قميص الرضا، ورداه رداء الهيبة، وتوجه تاج الهداية، وألبسه سراويل المعرفة[١]، و جعل تكته تكة المحبة يشد بها سراويله، وجعل نعله الخوف، وناوله عصا المنزلة، ثم قال عز وجل له: يا محمد اذهب إلى الناس فقل لهم: قولوا لا إله إلا الله محمد رسول الله. وكان أصل ذلك القميص في ستة أشياء قامته من الياقوت، وكماه من اللؤلؤ، ودخريصه من البلور الأصفر، وإبطاه من الزبرجد، وجربانه من المرجان الأحمر، وجيبه من نور الرب جل جلاله، فقبل الله توبة آدم عليه السلام بذلك القميص، ورد خاتم سليمان به، ورد يوسف إلى يعقوب به، ونجا يونس من بطن الحوت به، وكذلك سائر الأنبياء عليهم السلام نجاهم من المحن به، ولم يكن ذلك القميص إلا قميص محمد صلى الله عليه وآله»[٢].

هذه بعض من الأخبار الكثيرة التي وُضِعت لتأكيد نظرية **(نور الأئمة)** السابق لوجود العوالم والكائنات، والتي سوف تتسرب إلى الوسط الإسلامي السني على شكل أحاديث وروايات، ومرحلة وضع الأخبار هي

(١) أقول: ما علاقة المعرفة التي محلها العقل بالسراويل؟!

(٢) كتاب الخصال - الشيخ الصدوق، تحقيق: علي أكبر غفاري (ص ٤٨١-٤٨٣)، الناشر: جماعة المدرسين بالحوزة العلمية. ومعاني الأخبار - الصدوق، تحقيق: علي أكبر الغفاري (ص٣٠٦) انتشارات إسلامي.

مرحلة لاحقة قامت بها الشيعة الأثني عشرية - أو الصوفية من بعدهم - لترسيخ النظريات الفلسفية (الأفلوطينية) التي سبقت إليها الإسماعيلية فلسفياً، والهدف من ذلك وضع أئمة الشيعة في مرتبة العقول اليونانية التي مُنِحت صفاتاً إلهية[1].

فهذا علامة الشيعة (المجلسي) يبيّن ويوضح بجلاء العلاقة بل التطابق بين الحقيقة المحمدية، وما يقابلها عند الفلاسفة من العقول، ووجه التشابه بينهما؛ حيث يقول:

«فاعلم أن أكثر ما أثبتوه لهذه العقول قد ثبت لأرواح النبي والأئمة عليهم السلام في أخبارنا المتواترة على وجه آخر، فإنهم أثبتوا القدم للعقل، وقد ثبت التقدم في الخلق لأرواحهم إما على جميع المخلوقات أو على سائر الروحانيين في أخبار متواترة. وأيضًا أثبتوا لها التوسط في الإيجاد أو الاشتراط في التأثير، وقد ثبت في الأخبار كونهم عليهم السلام علة غائية لجميع المخلوقات، وأنه لولاهم ما خلق الله الأفلاك وغيرها. وأثبتوا لها كونها وسائط في إفاضات العلوم والمعارف على النفوس والأرواح، وقد ثبت في الأخبار أن جميع العلوم والحقائق والمعارف بتوسطهم تفيض على سائر الخلق حتى الملائكة والأنبياء.

---

(١) يقول شيخهم (التبريزي الأنصاري): «إن للنبي صلى الله عليه وآله مقامات أربعة كما ورد في بعض الأخبار المأثورة وهي: مقام البيان، والمعاني، والأبواب، والإمامة. فالأول مقامه اللاهوتي في مرتبة الفؤاد، أي الجهة العالية من العقل الكلي، وهو مقام: «لي مع الله وقت لا يسعني فيه ملك مقرب ولا نبي مرسل». وإليه الإشارة في قولهم عليهم السلام: «لنا مع الله حالات هو فيها نحن ونحن هو، وهو هو ونحن نحن». ومن هذا المقام تنحدر سيول الفيوضات الإلهية، ولا ترقى إليه طيور العقولات الكلية والجزئية. والثاني مقامه الجبروتي: وهو مرتبة العقل الكلي بنفسه من حيث هو مقام الحقيقة المحمدية، ومقام أول ما خلق الله العقل، وأول ما خلق الله روحي، وأول ما خلق الله نوري أو نور نبيك يا جابر، ولا منافاة بين تلك الأخبار لصحة كل منها بوجه من الاعتبار».
اللمعة البيضاء في شرح خطبة الزهراء - التبريزي الأنصاري، تحقيق: هاشم الميلاني (ص ٦٢ -٦٣)، مؤسسة الهادي - قم، إيران.

والحاصل أنه قد ثبت بالأخبار المستفيضة أنهم: الوسائل بين الخلق وبين الحق في إفاضة جميع الرحمات والعلوم والكمالات على جميع الخلق. فكلما يكون التوسل بهم والإذعان بفضلهم أكثر كان فيضان الكمالات من الله أكثر - إلى أن قال - فعلى قياس ما قالوا يمكن أن يكون المراد بالعقل نور النبي صلى الله عليه واله وسلم الذي انشعب منه أنوار الأئمة عليه السلام»[(١)].

فانظر إلى اعتراف هذا العالم الشيعي الصريح كيف أقرَّ أن أكثر ما أثبته الفلاسفة في نظريتهم الخاصة بالعقول قد أثبته الشيعة في أخبارهم المتواترة للنبي والأئمة، فالفلاسفة أثبتوا القدم للعقل والشيعة قالوا بنفس قولهم في الأئمة، وكذلك أثبت الفلاسفة للعقول التوسط في الإيجاد وتابعهم الشيعة على نفس قولهم لكن في الأئمة، وكذلك أثبت الفلاسفة للعقول كونها وسائط في إفاضات العلوم والمعارف على النفوس والأرواح، واقتفى أثرهم الشيعة ونسبوا ذلك للأئمة!

يقول ابن تيمية: «وهؤلاء - الفلاسفة - يدعون أن العقول قديمة أزلية، وأن العقل الفعال هو رب كل ما تحت هذا الفلك، و العقل الأول هو رب السموات و الأرض وما بينهما، والملاحدة الذين دخلوا معهم من أتباع بني عبيد، كأصحاب رسائل إخوان الصفا وغيرهم وكملاحدة المتصوفة مثل: ابن عربي، وابن سبعين، وغيرهما، يحتجون لمثل ذلك بالحديث الموضوع: أول ما خلق الله العقل»[(٢)].

ثالثًا: الصوفية ونظرية (النور المحمدي).

إن الباحث العاقل المنصف يستطيع أن يصل إلى أن نظرية (**النور المحمدي**) أو (**الحقيقة المحمدية**) ليست من العقائد الإسلامية في شيء،

---

(١) بحار الأنوار - المجلسي (١/ ١٠٣).

(٢) مجموع الفتاوى (١٧/ ٣٣٢-٣٣٣).

بل يوقن أنها فلسفات مضادة لجوهر التوحيد الإسلامي، ومنافية لمقام النبي الأكرم صلى الله عليه وعلى آله وسلم، كيف لا وهو صلى الله عليه وعلى آله وسلم قد حارب البدع والغلو والإشراك بالله، وجاء بالدين الخالص النقي من كل شائبة، وترك أمته على المحجة البيضاء، وعلى التوحيد الخالص.

إن العقيدة الإسلامية الصافية، والأخبار الصحيحة كانت ولا تزال خالية من مثل تلك الشوائب والشطحات، ولم يكن الصحابة -رضوان الله عليهم- ولا السلف الصالح ولا الجيل الأول يعلمون عن تلك الأمور شيئاً، ولو علموها لأنكروها وحاربوها أشد محاربة، لأنها تضاد التوحيد، وتناقض عقيدة الإسلام.

لكن حين دخلت على المجتمع الإسلامي الصافي تلك الفلسفات الوثنية والأممية، عن طريق الترجمات والأقليات الدينية والفرق الباطنية، بدأت تلك النظريات الفلسفية الفاسدة تظهر؛ ومنها نظرية (**العقل والفيض**) والتي سميت (**بالحقيقة المحمدية**)، وكان ظهورها في البدء على يد الفرق الباطنية والتي غلفتها بغلافٍ إسلامي تسهيلاً لرواجها بين الناس، ووضعت فيها العديد من الروايات والأخبار، وأُلصِقت - ترويجًا لها - بنبينا صلى الله عليه وآله وسلم!

وتلك حقيقة تاريخية وواقعية، يشهد لها وجود أصول تلك النظرية عند (**أفلوطين**) و(**المسيحية**) ثم وجودها عند الفرق **الباطنية الشيعية**، ثم تسللها في وقتٍ متأخرٍ -قياساً على وجودها عند الشيعة- إلى الروايات والفلسفات الصوفيَّة.

يقول المستشرق (**رينولد. ا. نيكولسون**) - المتخصص في التصوف الإسلامي - بعد أن بيَّن العوامل الأجنبية التي ساهمت في تطور عقيدة بعض المسلمين، ما نصه:

«تغيرت فكرة المسلمين عن شخصية الرسول تغيراً يتفق ومقتضيات الشعور الديني وتطوره. أما الاعتقاد بأزلية **الوجود المحمدي** فقد ظهر في عصر مبكر جداً عند الشيعة، ثم أخذ به أهل السنة من بعدهم»[١].

ويؤكد ذلك - أيضًا - الدكتور (**أبو العلا عفيفي**) حيث يقول: «شاع من أوائل عهد الإسلام القول بأزلية محمد عليه السلام، أو بعبارة أدق بأزلية «**النور المحمدي**»، وهو قول ظهر بين الشيعة أولاً»[٢].

ويقول (**أبو العلا عفيفي**) أيضًا: «أفاضت الشيعة في وصف هذا **النور المحمدي**، فقالوا إنه ينتقل في الزمان من جيل إلى جيل.. وهو قول نجد له صدى في الغنوصية المسيحية»[٣].

ويؤكد الدكتور أبو العلا عفيفي أن **الحقيقة المحمدية** تكونت من عناصر مختلفة، تمثلت في: **الفلسفة الأفلاطونية الحديثة، والفلسفة المسيحية واليهودية**، مضافاً إلى ذلك **عقيدة الإسماعيلية الباطنية والقرامطة**، وأنه بامتزاج تلك العناصر تشكلت معالم وأبعاد نظرية **الحقيقة المحمدية** عند الصوفية[٤].

وكذلك يؤكد الباحث (**ماجد فخري**) تأثر الصوفية بمذاهب الشيعة، خاصة في العلاقة بين فكرة الإمام وكونه علة الوجود ونظرية الحقيقة المحمدية[٥]. وهذه شهادة من هؤلاء الباحثين المعاصرين تؤكد أنَّ نظرية (**النور المحمدي**) دخلت إلى السنة عن طريق الشيعة.

أما العلماء القدماء فإنهم - كذلك - يؤكدون على أن كثيراً من

---

(١) في التصوف الإسلامي وتاريخه - نيكولسون، تحقيق: أبو العلا عفيفي (ص١٥٩)، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، ١٣٧٥هـ.

(٢) تعليقات أبو العلا عفيفي على فصوص الحكم، قسم التعليقات الثاني (ص٣١٩).

(٣) تعليقات أبو العلا عفيفي على فصوص الحكم، قسم التعليقات الثاني (ص٣١٩ - ٣٢٠).

(٤) انظر: تعليقات أبو العلا عفيفي على فصوص الحكم، قسم التعليقات الثاني (ص٣٢١).

(٥) انظر: تاريخ الفلسفة الإسلامية - ماجد فخري (ص٣٤٣).

الفلسفات والأخبار التي دخلت إلى المجتمع الإسلامي إنما طريقها الباطنية التي تأثر بها غلاة الصوفية فأدخلوا في عقائدهم تلك الفلسفات والأخبار الباطنية.

فالمؤرخ (**ابن خلدون**) يتحدث بكلامٍ مهم جدًا عن المتأخرين من المتصوفة الذين توغلوا في مذاهب باطنية وفلسفية مثل: الحلول، والوحدة، وغيرها، أمثال: **ابن عربي، وابن سبعين، وابن العفيف التلمساني، وابن الفارض، والنجم الإسرائيلي**، ومما قاله **ابن خلدون** عن هؤلاء، ما يلي:

«**كان سلفهم مخالطين للإسماعيلية المتأخرين من الرافضة الدائنين أيضًا بالحلول وإلهية الأئمة**، مذهباً لم يعرف لأولهم، فأشرب كل واحد من الفريقين مذهب الآخر واختلط كلامهم وتشابهت عقائدهم، وظهر في كلام المتصوفية القول بالقطب.. وهو بعينه ما تقوله الرافضة، ودانوا به، ثم قالوا بترتيب وجود بعد هذا القطب كما قاله الشيعة في النقباء.. يشهد لذلك من كلام هؤلاء المتصوفة في أمر الفاطمي، وما شحنوا كتبهم في ذلك مما ليس لسلف المتصوفية فيه كلام بنفي أو إثبات، **وإنما هو مأخوذ من كلام الشيعة والرافضة ومذاهبهم في كتبهم**»[١].

ولعل من أهم النصوص في هذا الباب، هو ما قاله (**مطهر بن طاهر المقدسي**) - وهو متقدم - فحين كان - رحمه الله - يعرض الروايات الحديثية التي تتحدث عن أول مخلوق، ومرَّ على رواية (**أول ما خلق الله نور محمد**) نسبها إلى المرويات الشيعية التي كانت تروج في عصره، حيث قال ما نصه: «**وسمعت بعض الشيعة يزعمون أن أول ما خلق الله نور محمد وعلي، ويروون فيه رواية، والله أعلم بحقها**)[٢].

---

(١) مقدمة ابن خلدون (ص٤٧٣).

(٢) البدء والتاريخ - ابن طاهر المقدسي (١/ ص١٥٠)، مكتبة الثقافة الدينية، بورسعيد.

وهذا نص مهم إذ يظهر منه أن (**ابن طاهر المقدسي**) لم يكن لديه علم بهذا الخبر، وإنما سمعه ابتداءً من الشيعة، وأنهم هم الذين يروجون روايته وخبره!

ولبيان طريقة دخول فلسفة (**النور المحمدي الباطنية**) على الصوفية سأقوم - بإذن الله - بعرض أهم الـمُدخلين والمطورين لهذه الفلسفة في الوسط الصوفي، وكيف تطورت على أيدهم، وكيف استعانوا بالأفكار الباطنية والفلسفات الأفلوطينية لصياغة الصورة النهائية لهذه الفلسفة الصوفية الخاصة بأول موجود، على النحو التالي:

(١) الحسين بن منصور الحلاج:

من المعلوم أن **الحسين بن منصور الحلاج** (قُتل سنة ٣٠٩ هـ) قبل أن يكون صوفياً، كان شيعياً باطنياً وكان ينتسب إلى الشيعة، وكان يدعي النيابة عن مهدي الشيعة (**محمد بن الحسن العسكري**) وكان من الغلاة الباطنية الذين أثروا في التصوف كثيراً وأدخلوا فيه مفاهيم باطنية غالية، وكان ممن سافر للهند وتعلم علومها وفلسفاتها.

فقد كان **الحلاج** ضمن جماعة من الشيعة الغلاة الذين يدعون النيابة عن الإمام الطفل الغائب عند الشيعة، وكان ينتسب إليهم[(١)].

وكان الحلاج يدعي لنفسه الوكالة عن المهدي ويدعو الشيعة الإمامية إلى ذلك، وذهب إلى قم ودعا بعض أهلها إليه بوصفه رسول الإمام ووكيله[(٢)]. وكان الحلاج يحرص على إظهار التشيع ويعلنه ويدعو إليه، ويدعي أنه الوكيل للإمام[(٣)].

---

(١) انظر: الحدائق الناظرة - يوسف البحراني الشيعي، تحقيق: محمد تقي الإيرواني (١/ ١٢)، مؤسسة جماعة المدرسين - قم.

(٢) انظر: الغيبة - الطوسي، تحقيق: عباد الله الطهراني (ص ٤٠١)، مؤسسة المعارف الإسلامية، قم - إيران ١٤١١هـ.

(٣) انظر: بحار الأنوار: المجلسي (٢٥/ ٣٤٥) مؤسسة الوفاء، بيروت ١٤٠٣هـ.

يقول شيخ الشيعة المفيد: «كان الحلاج يتخصص بإظهار التشيع، وإن كان ظاهر أمره التصوف»[١].

وقد درس الحلاج على يد الداعية الإسماعيلي **(الحسين الأحوازي)** حكمة الأوائل وعلم تأويل الكتاب وعلم الإمامة، كما درس على يد **(ثابت بن قرة الحراني)** الفلسفة الأفلوطينية المحدثة[٢]. ولعل أهم ما يميز الحلاج بجانب كونه باطنياً هو كونه غنوصياً - كما أكد ذلك المستشرق **(كارل هينرش بكر)** - متشبعاً بتلك الفلسفة العرفانية النورانية، مثله مثل الباطنية الإسماعيلية[٣].

وقد ذهب **الحلاج** في رحلة تعليمية إلى الهند لتعلم السحر وبعض علومها، وذلك بتكليف من قبل الإمام الإسماعيلي[٤].

يقول **الإمام الذهبي**: «فسافر إلى الهند وتعلم السحر فحصل له به حال شيطاني وهرب منه الحال الإيماني»[٥].

وقال **الذهبي** أيضاً: «قال ابن باكويه: سمعت أبا الحسن بن أبي توبة يقول: سمعت علي بن سير أحمد الحاسب يقول: سمعت والدي يقول: وجهني **المعتضد** إلى الهند لأمور أتعرفها له فكان معي في السفينة رجل يعرف بالحسين بن منصور وكان حسن العشرة فلما خرجنا من المركب قلت: لم جئت؟ قال: لأتعلم السحر»[٦].

ويؤكد هذا الأمر **الإمام ابن كثير** حيث يقول: «وصح أنه دخل إلى

---

(١) الكنى والألقاب - عباس القمي (٢/ ١٨٧).

(٢) انظر: الأفلوطينية المحدثة - الحمد (ص١٣٢).

(٣) انظر: تراث الأوائل في الشرق والغرب - كارل هينرش بكر، ترجمة: الدكتور عبدالرحمن بدوي (ص٩).

(٤) انظر: الأفلوطينية المحدثة - الحمد (ص١٣٢).

(٥) العبر في خبر من غبر (٢/ ١٤٤).

(٦) سير أعلام النبلاء (١٤/ ٣١٨ -٣١٩).

الهند وتعلم بها السحر، وقال: أدعو به إلى الله، وكان أهل الهند يكاتبونه بالمغيث أي أنه من رجال الغيث»[(١)].

يقول **أحمد بن الحسين ابن الحلاج** - ابن الحلاج - عن والده: «خرج وغاب عنا خمس سنين، بلغ إلى خراسان وما وراء النهر ودخل إلى سجستان وكرمان، ثم رجع إلى فارس، فأخذ يتكلم على الناس ويتخذ المجلس»[(٢)].

وقد ذكر **إمام الحرمين الجويني** أن الحلاج كان بينه و**الجنابي** رئيس القرامطة علاقة سريَّة، وأن ذلك هو السبب في قتل الحلاج[(٣)].

ولعل ما ذكره **الجويني** يفسر لنا تعاطف الحلاج مع الدولة الفاطمية، ومناصرته لها، وهذا ما نقله **التنوخي** من كلام الحلاج نفسه!

قال **القاضي التنوخي**: «أخبرني بعض أصحابه من الكتاب، قال: خرج له توقيع إلى بعض دعاته، تلاه عليَّ، فحفظت منه قوله فيه: وقد الآن [كذا] أوانك، للدولة الغراء، الفاطمية الزهراء، المحفوفة بأهل الأرض والسماء، وأذن للفئة الظاهرة، مع قوة ضعفها في الخروج إلى خراسان، ليكشف الحق قناعه، ويبسط العدل باعه»[(٤)].

وقد كان الحلاج يُعرف في بغداد وغيرها بأنه **قرمطيّ**، ومناصر لهم

---

(١) البداية والنهاية - ابن كثير (١١/ ١٣٣) مكتبة المعارف، بيروت.
وانظر: شذرات الذهب - ابن العماد الحنبلي، تحقيق: محمود الأرناؤوط (٢/ ٢٥٣) دار ابن كثير، الطبعة الأولى، دمشق ١٤٠٦هـ.

(٢) تاريخ بغداد (٨/ ١١٣).

(٣) انظر: وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان - ابن خلكان، تحقيق: إحسان عباس (٢/ ١٤٦) دار الثقافة، لبنان.
والوافي بالوفيات - الصفدي، تحقيق: أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى (١/ ٥٥) دار إحياء التراث، بيروت ٢٠٠٠م.

(٤) نشوار المحاضرة - القاضي أبو علي المحسِّن بن علي التَّنوخي (ص٨٦).

وله بهم علاقة وطيدة، غير ما ثبت عنه من التشيع، ففي سنة إحدى وثلاثمائة ٣٠١ - كما ينقل الذهبي - أدخل الحلاج بغداد مشهوراً على جمل، وعلق مصلوباً ونودي: **هذا أحد دعاة القرامطة فاعرفوه**(١).

يقول ابن تيمية: «والحلاج لما دخل بغداد كانوا ينادون عليه هذا داعي القرامطة، وكان يظهر للشيعة أنه منهم»(٢).

وكانت شخصيته **الحلاج** غامضة ومتناقضة، فقد كان محتالاً مشعوذاً، يتعاطى مذاهب الصوفية يتحلى بألفاظهم، ويدعي عند أصحابه الألوهية، ويقول بالحلول، ويظهر مذاهب الشيعة للملوك ومذاهب الصوفية للعامة(٣)، وكان في أول أمره كان يدعو إلى الرضا من آل محمد(٤).

يقول **الذهبي**: «وكان ظاهره أنه ناسك، فإذا علم أن أهل بلد يرون الاعتزال صار معتزلياً، أو يرون التشيع تشيع، أو يرون التسنن تسنن، وكان يعرف الشعبذة والكيمياء والطب ويتنقل في البلدان»(٥). وقال أيضاً: «ويظهر التشيع للملوك ومذاهب الصوفية للعامة»(٦).

وهذه الشخصيَّة المتلونة هي طبيعة الشخصية الباطنية، فإن من أساليبهم أن يتقمصوا مذاهب الناس ويندسوا فيها، ويدخلون بعد ذلك فيها ما يفسدها، تمهيداً للدعوة الباطنية، وتأسيساً لأفكارهم الهدامة(٧)، ومن

---

(١) انظر: العبر في خبر من غبر - الذهبي، تحقيق: د.صلاح الدين المنجد(٢/ ١٢٢)، مطبعة حكومة الكويت، الطبعة الثانية، الكويت ١٩٨٤م.

(٢) العقيدة الأصفهانية، تحقيق: إبراهيم سعيداي (ص١١٥)، مكتبة الرشد، ط الأولى، الرياض ١٤١٥هـ.

(٣) انظر: الفهرست - ابن النديم (ص٢٦٩)، دار المعرفة، بيروت ١٩٧٨م.

(٤) انظر: الفهرست - ابن النديم (ص٢٦٩).

(٥) العبر في خبر من غبر (٢/ ١٤٦-١٤٧).

(٦) سير أعلام النبلاء - الذهبي، تحقيق: شعيب الأرناؤوط (١٤/ ٣١٨)، مؤسسة الرسالة، بيروت ١٤١٣هـ.

(٧) انظر: الإسماعيلية تاريخ وعقائد - إحسان إلهي ظهير (ص٦٢٢).

ذلك ما فعله **الحلاج** حينما بدأ محاولته في دعوة الإماميَّة الشيعة لسهولة رواج فكره عليهم، فلما لم ينجح في ادعاء النيابة عن المهدي أندسَ في الصوفيَّة ودخل في أمرهم مع كونه شيعياً باطنياً!

ويقول **الخطيب البغدادي**: «أخبرنا علي بن أبي علي عن أبي الحسن أحمد بن يوسف الأزرق أن الحسين بن منصور الحلاج لما قدم بغداد يدعو، استغوى كثيراً من الناس والرؤساء وكان طمعه في الرافضة أقوى لدخوله من طريقهم»[(١)].

ويقول أيضاً: «الحسين بن منصور الحلاج يكنى أبا مغيث، وقيل: أبا عبد الله، وكان جده مجوسي اسمه **محمي** من أهل بيضاء فارس، نشأ الحسين بواسط، وقيل: بتُستر، وقدم بغداد فخالط الصوفية وصحب من مشيختهم: الجنيد بن محمد، وأبا الحسين النوري، وعمرو المكي»[(٢)].

وبهذه المخالطة أدخل الحلاج على الصوفية الكثير من الأفكار الباطنية والفلسفية، ولعل من أهم ما أدخله: **فكرة الحلول**، وفكرة **النور المحمدي الأزلي**، وهو كذلك الذي فتح باب **وحدة الوجود** لمن بعده من غلاة الصوفية كابن عربي فأشغلهم بها، وفتح باب شر عظيم[(٣)].

ولذلك لم يسترب أهل العلم في كفره، فقد حكم علماء عصره بكفره وردته بسبب عقائده الباطنية الفاسدة، وبسبب انتمائه للحركة القرمطية الباطنية، ففي (سنة ٣٠٩هـ) قتل الحلاج بفتوى من العلماء[(٤)].

قال **ابن كثير**: «وقد اتفق علماء بغداد على كفر الحلاج وزندقته

---

(١) تاريخ بغداد (٨/ ١٢٤). وانظر: سير أعلام النبلاء (١٤/ ٣٢٢).

(٢) تاريخ بغداد- الخطيب البغدادي (٨/ ١١٢) دار الكتب العلمية، بيروت.

(٣) الصوارم الحداد القاطعة لعلائق أرباب الاتحاد- الشوكاني، تحقيق: محمد صبحي حسن الحلاق، (ص٣٢) دار الهجرة، اليمن ١٤١١هـ.

(٤) انظر: العبر في خبر من غبر (٢/ ١٤٤). وشذرات الذهب – ابن العماد الحنبلي (٢/ ٢٥٧). ومرآة الجنان – اليافعي دار الكتاب الإسلامي، القاهرة ١٤١٣هـ.

وأجمعوا على قتله وصلبه، وكان علماء بغداد إذ ذاك هم الدنيا»[1].

أقول: هذا **الحلاج** الباطني المندس بين الصوفية الأوائل هو ولأول مرة في تاريخ التصوف يجعل النور الإلهي الأزلي ينتقل من أول صادرٍ عن الله وهو نور محمد صلى الله عليه وآله وسلم، وهذا النور هو نور قديم كان قبل أن تكون الأكوان، ومنه صدرت الموجودات، ومن نوره ظهرت أنوار النبوات[2].

و**الحلاج** - وهو أول شيعي باطني منتسب للتصوف - هو أول من أدخل عقيدة الإسماعيلية في الذات الإلهية والأسماء والصفات إلى التصوف، وسيكون لها دور كبير في صناعة نظرية **(الإنسان الكامل)** و **(الحقيقة المحمدية)** بل الحلاج هو أول من تكلم عن **(الإنسان الكامل)**[3].

يقول عميد الصوفية الحلوليَّة **الحلاج** الشيعي الباطني: «أنوار النبوة من نوره برزت، وأنواره من نوره ظهرت، وليس في الأنوار نور أنور وأقدم في القِدم، سوى نور صاحب الحرم. همته سبقت الهمم ووجوده سبق العدم، واسمه سبق القلم، لأنه كان قبل الأمم والشيم.. وهو سيد أهل البرية، الذي اسمه أحمد.. لم يزل كان [كذا] مشهوراً قبل الحوادث والكوائن والأكوان»[4].

ففي هذا النص المهم من كلام الحلاج نفسه - وهو أول نصٍ صوفيٍ في هذه المسألة - يبيّن فيه بجلاء حقيقة **النور المحمدي**، وطبيعته ووظيفته، وبذلك يكون أول صوفي يفتق الكلام في هذه النظرية الفلسفية، ومنه سوف

---

(١) البداية والنهاية (١١/ ١٣٩).

(٢) انظر: الأفلوطينية المحدثة - الحمد (ص١٣٢).

(٣) انظر: الأفلوطينية المحدثة - الحمد (ص١٥٣).

(٤) كتاب الطواسين - الحلاج، تحقيق: بولس نويّا اليسوعي (ص ١٢٠)، منشورات دار الجمل، ألمانيا ١٩٩٧م.

تلج هذه الفلسفة إلى التصوف(١).

---

(١) مما يجدر التنبيه إليه أنَّ هناك بعض العلماء المتأخرين - والذين كان لهم صلة قويَّة بالباطنية أو يُقال أنهم يعتقدون بعض عقائدهم الباطنية - قد تسرب إليه فكرة (أزلية وجود النور المحمدي) ومن هؤلاء العلامة (الشهرستاني) (٥٤٨هـ) الذي أشار إلى فكرة النور في سياق عرضه لمناظرة بين (الصابئة) ومن يسميهم (بالحنفاء) حيث عقَدَ الشهرستاني (مناظرات بين الصابئة والحنفاء) وقد جرت هذه المحاورات في المفاضلة بين الروحاني المحض وبين البشرية النبوية. انظر: الملل والنحل - الشهرستاني (ص١٢٧) دار مكتبة المتنبي، بيروت - لبنان ١٩٩٢م.

ثم قال بعد ذلك على لسان الحنفاء: «قد نقل عن كثير من قدماء الحكماء أن المبادئ هي الجسمانيات على اختلاف منهم في الأول منها أنه نار أو هواء أو ماء أو أرض واختلاف آخر أنه مركب أو بسيط واختلاف آخر انه إنسان أو غيره حتى صارت جماعة إلى إثبات أناس سرمديين.

ثم منهم من يقول إنهم كانوا كالظلال حول العرش ومنهم من يقول إن الآخر وجودا من حيث الشخص في هذا العالم هو الأول وجودًا من حيث الروح في ذلك العالم وعليه خرج أن أول الموجودات نور محمد عليه الصلاة والسلام».

الملل والنحل - الشهرستاني (ص١٣٧).

كما يُفهم من كلام آخر للشهرستاني أنه قد تأثر بنظرة (انتقال النور المحمدي) الشيعيَّة، حيث يقول عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم: «النور الوارد من صلب إبراهيم إلى إسماعيل عليهم السلام، وتواصله في ذريته إلى أن ظهر بعض الظهور في أسارير عبدالمطلب: سيد الوادي، شيبة الحمد، وسجد له الفيل الأعظم، وعليه قصة أصحاب الفيل، ببركة ذلك النور دفع الله تعالى شر أبرهة وأرسل عليهم طيراً أبابيل. . . وببركة ذلك النور كان قد سلم إليه النظر في حكومات العرب. . . وببركة ذلك النور. . . الخ». الملل والنحل - الشهرستاني (ص٢٣٧).

قال السمعاني عنه: «كان متهماً بالميل إلى أهل القلاع - يقصد الباطنية - والدعوة إليهم، والنصر لطامتهم». سير أعلام النبلاء (٢٠/ ٢٨٧). وقال أيضاً عنه: «هو متهم بالإلحاد، والميل إليهم، غالٍ في التشيع». التحبير في المعجم الكبير (٢/ ١٦١).

وقال الإمام الذهبي: (اتهم بمذهب الباطنية). العبر في خبر من غبر (٣/ ٧).

وقد بيَّن شيخ الإسلام ابن تيمية أن الشهرستاني يذكر أحيانا أشياء من كلام الإسماعيلية الباطنية، وقد اتهمه بعض الناس بأنه من الإسماعيلية، وإن لم يكن الأمر كذلك، وقد ذكر من اتهمه شواهد من كلامه وسيرته، وقد يُقال: هو مع الشيعة بوجه ومع أصحاب الأشعرى بوجه، ويبيِّن ابن تيمية أنَّ الشهرستاني بالجملة يظهر الميل إلى الشيعة إما بباطنه=

(٢) الفيلسوف الصوفي ابن عربي:

إذا علمنا أن **الحلاج** الباطني هو أول صوفي فتق الكلام في مسألة **(النور المحمدي)** وتحدث عن طبيعته ووظيفته؛ فإن **ابن عربي** هو **الفيلسوف** الصوفي الذي أكمل وأتم هذه المسألة، وأشبعها حديثاً واستطراداً، حتى اكتملت ملامحها، ونضجت على يده.

وإذا كان **الحلاج** الشيعي الباطني - كما بينا سابقاً - هو أول من تحدث من الصوفية عن **(الحقيقة المحمدية)** فإن **ابن عربي** لم يستغن عن الباطنية **الإسماعيلية** - كذلك - في بناء فلسفته حول هذه المسألة، فالرجل استعار تراث **أفلوطين** الخاص **(بالفيض والعقول)** عن طريق **الإسماعيلية**، كما استفاد منهم في إتمام وإكمال ملامح **(الحقيقة المحمدية)**.

ويؤكد هذه الرأي المؤرخ **ابن خلدون** الذي بيَّن أن المتأخرين من المتصوفة **كابن عربي، كانوا مخالطين للإسماعيلية** فأشربوا مذهبهم واختلط كلامهم وتشابهت عقائدهم، وأنَّ كلام الصوفية في القطب، وترتيب الوجود **إنما هو مأخوذ من كلام الشيعة والرافضة ومذاهبهم في كتبهم**(١).

وكذلك يؤكد شيخ الإسلام ابن تيمية أنَّ الفاطميين وإخوان الصفا

= وإما مداهنة لهم، فإن هذا الكتاب «**كتاب الملل والنحل**» صنفه لرئيس من رؤسائهم وكانت له ولاية ديوانية وكان **للشهرستاني** مقصود في استعطافه له، وكذلك صنف له كتاب المصارعة بينه وبين ابن سينا لميله إلى التشيع والفلسفة، وأحسن أحواله أن يكون من الشيعة إن لم يكن من الإسماعيلية؛ أعني المصنف له، ولهذا تحامل فيه للشيعة تحاملاً بيناً.

انظر: منهاج السنة (٦/ ٣٠٥-٣٠٧).

أقول: مما يؤكد ميل **الشهرستاني** للباطنية - إما على الحقيقة أو المداهنة - الكاتب الذي ألفه على طريقة الباطنية وهو كتاب **(مفاتيح الأسرار ومصابيح الأبرار)** وهذا يدل على تأثره به وميله إليهم، ومن هنا دخلت عليه فكرة **(أزلية وجود النور المحمدي)** التي ساقها بلا سند ولا توثيق بل نسبها للحنفاء!

(١) انظر: مقدمة ابن خلدون (ص٤٧٣).

وفلاسفة الصوفية كابن عربي يعتقدون عقيدة واحدة في العقل الأول ويرون أنه هو رب السموات والأرض وما بينهما، وكذلك ينطلقون من منطلق واحد، وجميعهم يستدل بدليل واحد على زعمهم، وهو الحديث الموضوع: «أول ما خلق الله العقل»[١].

ومن يتتبع سيرة ابن عربي يجد أنَّ الرجل قد تعرف على الإسماعيلية في شبابه، وأنه قد وقع في شباكهم التي نصبوها له حين قدم من الأندلس لأول مرة إلى مكة المكرمة، وكانت في مكة جمعيَّة سرية باطنية، استطاعت أن تحتوي الرجل وتضمه إلى صفوفها، وتبث كثيراً من أفكارها في أفكاره وكتبه.

وكان للباطنية - كما هو معلوم - نظام خاص بهم للدعوة إلى مذهبهم السري، لا يوجد لأحد غيرهم إلا ما يُنقل عن الماسونية ومجالسها ونظامها وهيكلها، وهذا النظام السريُّ يقوم على استقطاب الأفراد الجدد وفق منظومة سريَّة تعتمد مراتب ووسائل معقدة تقوم على الانحلال والإباحية، واستخدام جميع الوسائل لنيل أغراضهم وأهدافهم.

ومن تلك المراتب السريَّة مرتبة (التفرس) وتقوم على عدم دعوة الشخص إلى المذهب مباشرة، بل يُبحث فيها عن معتقد الشخص وما يميل إليه في طبعه ومذهبه، فإن كان الإنسان في طبعه مائلاً إلى المجون والخلاعة كُرّسَ ذلك له، وزين في نظره، وقُرب إليه، ورتب لذلك اجتماعات وخلوات بين الرجال والنساء[٢].

ولم تكن نفسُ ابن عربي في شبابه بعيدة أو صعبة على الشباك الباطنية، لأنه كان قريب الهوى من النساء، وكان تشببه بهن كبير، وولعه بالشهوات والغزل عظيم، ويحاول أن يفلسفه ويغلفه بسفسطات لا تخفى

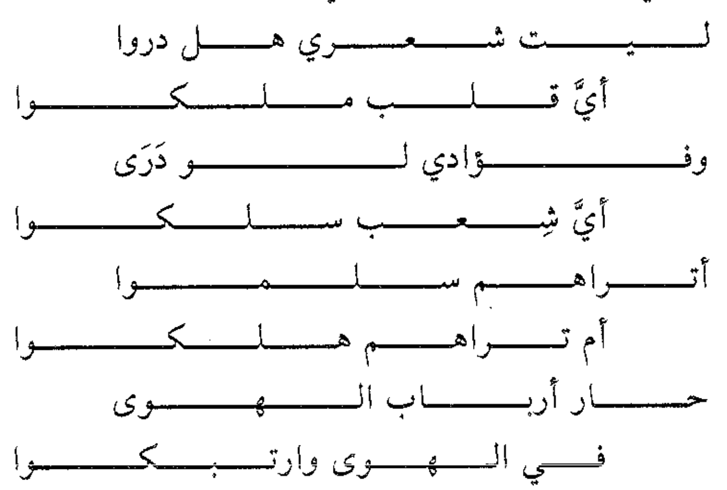
(١) انظر: مجموع الفتاوى (١٧/ ٣٣٢-٣٣٣).
(٢) انظر: الإسماعيلية تاريخ وعقائد - إحسان إلهي ظهير (ص٥٩٣-٦٢٢).

على العقلاء، وإن كانت تنطلي على السذج من الصوفية.

ولم يكن ابن عربي يرى بأساً من أن يغلف شغفه بالنساء والجنس بعقيدته تجاه الله - تعالى الله - حيث يرى أن كمال شهود الحق يجسد في المرأة، وأن الشغف بالنساء وحبهن إنما لكون شهود الحق - سبحانه - يكون أعظم وأكمل في النساء!

يقول ابن عربي: «فشهوده للحق في المرأة أتم وأكمل، لأنه يشاهد الحق من حيث هو فاعل منفعل، ومن نفسه من حيث هو منفعل خاصة، فلهذا أحب النبي ﷺ النساء لكمال شهود الحق فيهن، إذ لا يشاهد الحق مجرداً عن المواد أبداً، فإن الله بالذات غني عن العالمين، وإذا كان الأمر من هذا الوجه ممتنعاً، ولم تكن الشهادة إلا في مادة، فشهود الحق في النساء أعظم الشهود وأكمله»[1].

ومن ذلك ما كان يحكيه عن بنفسه، حيث يقول: «كنتُ أطوف ذات ليلة بالبيت فطاب وقتي وهزني حال كنت أعرفه، فخرجت من البلاط من أجل الناس، وطفت على الرمل، فحضرتني أبيات فأنشدتها أُسمع بها نفسي ومَنْ يليني لو كان هناك أحد، وهي قوله:



ليت شعري هل دروا
أيَّ قلب ملكوا
وفؤادي لو دَرَى
أيَّ شِعب سلكوا
أتراهم سلموا
أم تراهم هلكوا
حار أرباب الهوى
في الهوى وارتبكوا

---

(١) فصوص الحكم - ابن عربي (ص٢١٧).

فلم أشعر إلا بضربة بين كتفيَّ بكفٍ ألين من الخز، فالتفتُ فإذا بجاريةٍ من بنات الروم لم أرَ أحسن منها وجهاً، ولا أعذب منطقاً، ولا أرق حاشية، ولا ألطف معنى، ولا أدق إشارة، ولا أظرف محاورة منها، قد فاقت أهل زمانها ظرفاً وأدباً وجمالاً ومعرفة..

فقلتُ: يا بنتَ الخالة ما اسمُكِ؟

قالت: قُرة العين.

فقلتُ: لي، ثم سلمت وانصرفت، ثم إني عرفتها بعد ذلك وعاشرتُها فرأيتُ عندها من لطائف المعارف الأربع ما لا يصفه واصف»[١].

فكان عند الرجل قابلية كبيرة لاستلطاف النساء والدخول معهن في حوار غزلي، بل ومعاشرتهن، كما كانت له قابلية سريعة في السقوط في حبائلهن!

وكان **لابن عربي** من العمر حين زار مكة (٣٨ سنة) وفيها نزل في ضيافة أسرة فارسية أصفهانية، قد هاجرت من إيران إلى الحجاز، وقد كان اتصال **ابن عربي** بعقائد الباطنية بدأ حينما مع هذه الأسرة، حيث التقى بشيخه الشيخ **مكين الدين زاهد بن رستم بن أبي الرجا الأصفهاني**، وكان فارسياً باطنياً، وكانت له أخت أطلق عليها ابن عربي لقب (**شيخة الحرمين ومربية البلد الأمين**) كما كان لشيخه ابنة اسمها (**النظام**) وكانت طفلة بارعة الجمال عمرها في السابعة عشر، باهرة الجمال، فاتنة القوام، نورانية البهاء، سِحْرُ لَحْظِها، وحلاوة منطقها يفتن كلَّ من يجلس في حضرتها، ولجمالها الفتان وقع الشاب الأندلسي في حبِّها من فوره، وفتن بها، واشتعلت نفسه اشتياقاً وشغفاً بها، وجرى بينهما من المعاشرة والتعانق والوصال ما جرى!

---

(١) ديوان ترجمان الأشواق - ابن عربي، عناية: الدكتور عمر الطباع (ص ٣١-٣٣)، دار الأرقم، الطبعة الأولى، بيروت ١٤١٧هـ.

يقول **ابن عربي**: «فإني لما نزلت مكة سنة ٥٩٨هـ ألفيت فيها جماعة من الفضلاء، وعصابة من الأكابر الأدباء والصلحاء بين رجال ونساء، ولم أرَ فيهم مع فضلهم مشغولاً بنفسه، مشغوفاً فيما بين يومه وأمسه؛ مثل الشيخ العالم الإمام بمقام إبراهيم عليه السلام، نزيل مكة البلد الأمين مكين الدين أبي شجاع زاهر بن رسم بن أبي الرجا الأصفهاني»(١).

ثم يتابع الكلام ويحكي قصته مع الطفلة الفاتنة: «وكان لهذا الشيخ رضي الله عنه، بنتٌ عذراء، طفيلة هيفاء، تقيد النظر، وتزين المـَحَاضر والمُحَاضِر، وتحير المناظر، تسمى بالنظام وتلقب بعين الشمس والبها.. ساحرة الطرف، عراقية الظرف، إن أسهبت أتعبت، وإن أوجزت أعجزت، وإن أفصحت أوضحت.. مسكنها جياد، وبيتها من العين السواد، ومن الصدر الفؤاد»(٢).

ولأجل هذه الطفلة الفاتنة كتب كتابه **(ترجمان الأشواق)** ونثر فيه شعره ومشاعره، وفضح سره، وأعلن وصاله. يقول ابن عربي: «فقلدناها - أي الطفلة نظام - من نظمنا في هذا الكتاب أحسن القلائد بلسان النسيب الرائق، وعبارات الغزل اللائق، ولم أبلغ في ذلك بعض ما تجده النفس، ويثيره الأنس.. إذ هي السؤال والمأمول، والعذراء البتول، ولكن نظمنا فيها بعض خاطر الاشتياق، من تلك الذخائر والأعلاق، فأعربتُ عن نفس توّاقة، ونبهت على ما عندنا من العلاقة»(٣).

فهذه الفتاة الساحرة هي التي أوحت إلي ابن عربي قصائد ديوانه **(ترجمان الأشواق)**، والتي راح يتغزل بها ويصف ما جرى بينهما من علاقة ساخنة، ومما قاله فيها:

---

(١) ديوان ترجمان الأشواق - ابن عربي (ص٢٨).
(٢) ديوان ترجمان الأشواق - ابن عربي (ص٢٩-٣٠).
(٣) ديوان ترجمان الأشواق - ابن عربي (ص٣٠).

يـا حـادي الـعـيـس بـسـلـع عـرج
وقـف عـلـى الـبـانـة بـالـمـدرج
ونـادهـم مـسـتـعـطـفـاً، مـسـتـلـطـفـاً
يـا سـادتـي هـل عـنـدكـم مـن فـرج
يـا حُـسـنـهـا مـن طـفـلـة غُـرتـهـا
تُـضـيء لـلـطـارق مـثـل الـسـرج
لـؤلـؤة مـكـنـونـة فـي صـدفٍ
مـن شـعـرٍ مـثـل سـواد الـسـبـج
يـحـسـبـهـا نـاظـرهـا ظـبـي نـقـاً
مـن جـيـدهـا وحـسـن ذاك الـغـنـج
إن حـسـرت بـرقـعـهـا، أو سـفـرت
أزرت بـأنـوار الـصـبـاح الأبـلـج
نـاديـتـهـا بـيـن الـحـمـى وارمـة
مـن لـفـتـى حـل بـسـلـع يـرتـجـي
مـن لـفـتـى دمـعـتـه مـغـرقـة
أسـكـرهُ خـمـرٌ بـذاك الـفـلـج
مـن لـفـتـى زفـرتـه مـحـرقـة
تـيـمـه جـمـال ذاك الـبـلـج
قـد لـعـبـت أيـدي الـهـوى بـقـلـبـه
فـمـا عـلـيـه فـي الـذي مـن حـرج[1]

وقال فيها - أيضاً - وهو يشتعل حرارة واحتراقاً لها، وقد أصبح لا يرى في الوجود إلا طفلته، وأصبح لا يؤمن إلا بالحب:

---

(١) ديوان ترجمان الأشواق - ابن عربي (ص٥٥-٥٧).

ومـن عـجـب الأشـيـاء ظـبـيٌ مُـبـرقـعٌ
يـشـيـر بـعُـنـابٍ، ويـومـي بـأجـفـان
ومـرعـاه مـا بـيـن الـتـرائـب والـحـشـا
ويـا عـجـبـاً مـن روضـة وسـط نـيـران
لـقـد صـار قـلـبـي قـابـلاً كـل صـورة
فـمـرعـى لـغـزلان وديـر لـرهـبـان
وبـيـتٌ لأوثـانٍ وكـعـبـة طـائـفٍ
وألـواح تـوارة ومـصـحـف قـرآنِ
أديـنُ بـديـن الـحُـب أنـى تـوجـهـت
ركـائـبـه فـالـحـب ديـنـي وإيـمـانـي[١]

ثم يحكي شوقه للطفلة ابنة شيخه الباطني، وما كان يجرى بينهما:

مـرضـي مـن مـريـضـة الأجـفـان
عـلـلانـي بـذكـرهـا عـلـلانـي
بـأبـي طـفـلـة لـعـوب تـهـادي
مـن بـنـات الـخـدور الـغـوانـي
طـال شـوقـي لـطـفـلـة ذات نـثـر
ونـظـام ومـنـبـر وبـيـان
مـن بـنـات الـمـلـوك مـن دار فـرس
مـن أجـل الـبـلاد مـن أصـبـهـان
هـي بـنـت الـعـراق بـنـت إمـامـي
وأنـا ضـدهـا سـلـيـل يـمـانـي
هـل رأيـتـم يـا سـادتـي أو سـمـعـتـم
أن ضـديـن قـط يـجـتـمـعـان
لـو تـرانـا بـرامـة نـتـعـاطـى

(١) ديوان ترجمان الأشواق - ابن عربي(ص١٤٩-١٥٠).

أكــؤوســاً لــلــهــوى بــغــيــر بــنــان

والــهــوى بــيــنــنــا يــســوق حــديــثــاً

طــيــبــاً مــطــربــاً بــغــيــر لــســان

لــرأيــتــم مــا يــذهــب الــعــقــل فــيــه

يــمــنٌ والــعــراق مــعــتــنــقــان[١]

وبعد معاشرة ابن عربي لتلك الطفلة ووقوعه في حبها، أُدخل في سلك (**إخوان مكة**) وهم جمعية باطنية إسماعيلية، وكتب تحت إيحائهم وطلباً منهم كتابه (**الدرة الفاخرة**)[٢]. ثم بعد ذلك سافر **ابن عربي** إلى القاهرة سنة (٦٠٣هـ) وسكن في حارة تسمى (**القناديل**) وهي حارة تعج بالصوفية والباطنية[٣].

وهذه العلاقة القويّة بالباطنية تركت بصمتها الواضحة والراسخة في فلسفة **ابن عربي** الصوفية كلها، وعلى وجه الخصوص فلسفته في **الحقيقة المحمدية** حيث لا يختلف **ابن عربي** في شيء يذكر عما ذهب إليه **الإسماعيلية** الباطنية، بل كان يتابعهم خطوة بخطوة، واستفاد منهم كثيراً، حتى يمكن القول: إن فلسفته في **الفيض والعقل الأول والحقيقة المحمدية** مطابقة تماماً لعقيدة الإسماعيلية!

يقول الدكتور (**أبو العلا عفيفي**): «أننا لا نجد قبل الإسماعيلية ولا بعدهم سوى ابن عربي من اعتبر القطب «**الحقيقة المحمدية**» مبدأ كليًّا عامًّا ساريًا في الكون بأسره، وأصلا لكل علم وكل حياة وكل خلق، أو اعتبره والله عيناً واحدة وحقيقة واحدة»[٤].

---

(١) ديوان ترجمان الأشواق - ابن عربي (ص١٥٥-١٦٠).

(٢) انظر: الأفلوطينية المحدثة - الحمد (ص١٥٠-١٥٢).

(٣) انظر: الأفلوطينية المحدثة - الحمد (ص١٥١).

(٤) ابن الفارض والحب الإلهي - الدكتور محمد مصطفى حلمي (ص٣٦٢) دار المعارف، القاهرة.

بل إن كون ابن عربي من الباطنية الإسماعيلية شهد عليه أحد العلماء العارفين به، وهو الحافظ **ابن مَسْدي الأندلسي** - تلميذ ابن عربي وبلديّه -، فيقول الحافظ **الذهبي**: «قرأتُ بخط ابن مسدي يقول عن ابن العربي: ..وعندي من أخباره عجائب، وكان ظاهري المذهب في العبادات، **باطني النظر في الاعتقادات**، ولهذا ما ارتبتُ في أمره، والله أعلم بسرّه»[(١)].

ووفق هذا المفهوم الباطني، اعتقد ابن عربي أنَّ **الحقيقة المحمدية** ليست هي الشخصية التاريخية المحدودة بالزمان والمكان، بل هي الذات الإلهية، فهي الكلمة الأولى ومبدأ الخلق والإبداع وبواسطتها أوجد العالم[(٢)].

وهنا تشبه نظرية **الحقيقة المحمدية** عند ابن عربي نظرية **الإمام** وأنه علة الوجود في مذهب[(٣)]. ويغير ابن عربي مسمى الإمام **بالقطب** ويجعله مبدأ الوجود وأصل الحياة والتكوين، وواسطة الخلق، ومنبع العلم، ومفيض القدرة على التصرف[(٤)].

يقول الدكتور (**أبو العلا عفيفي**) بعد أن تحدث عن عقيدة ابن عربي في الحقيقة المحمدية: «في هذا الوصف الإجمالي لما يسميه ابن عربي «**الكلمة المحمدية**» أو «**الحقيقة المحمدية**» عناصر مختلفة مستمدة من الفلسفة **الأفلاطونية** الحديثة، والفلسفة **المسيحية واليهودية**، مضافاً إلى ذلك بعض أفكار من مذهب **الإسماعيلية** الباطنية والقرامطة، مزج جميع تلك العناصر على طريقته الخاصة، فضيع بذلك معالم الأصول التي أخذ عنها»[(٥)].

---

(١) تاريخ الإسلام - وفيات ٦٣٨ (ص٣٧٥).

(٢) انظر: نظرية المعرفة عند الفلاسفة المسلمين - علي جابر (٢٠٨)، دار الهادي - لبنان.

(٣) انظر: تاريخ الفلسفة الإسلامية - ماجد فخري (ص٣٤٣).

(٤) ابن الفارض والحب الإلهي - الدكتور محمد مصطفى حلمي (ص٣٦٢) دار المعارف، القاهرة.

(٥) تعليقات أبي العلا عفيفي على فصوص الحكم، قسم التعليقات الثاني (ص٣٢١).

وهذه حقيقة علميَّة واضحة، تجدها بجلاء في كلام ابن عربي نفسه، حيث تجده يطلق مسمى (**الحقيقة المحمدية**) على ما يسميه اليونان والباطنية (**العقل الأول**) ويصرح بذلك، ويغير المصطلح اليوناني (**الهيولى**) ويسميه (**الهباء**)، وهكذا يحاول أن يغير الأسماء والمصطلحات بما يقارب كلمات الشرع لتقريبها إلى النفوس.

يقول ابن عربي[١]: «**المفعول الإبداعي، الذي هو الحقيقة المحمدية** عندنا[٢]العقل الأول عند غيرنا[٣]، وهو القلم الأعلى الذي أبدعه الله تعالى من غير شيء»[٤].

ثم يقول: «ثم إنه سبحانه تجلَّى بنوره إلى ذلك **الهباء** ويسميه أصحاب الأفكار **الهيولى** الكلّ، والعالم كلّه فيه القوة والصلاحية، فقبل منه كل شيء في ذلك **الهباء**، على حسب قوته واستعداده، كما تقبل زوايا البيت نور السراجَ، وعلى قدر قربه من ذلك **النور** يشتد ضوءُه وقبوله. قال تعالى: ﴿مَثَلُ نُورِهِۦ كَمِشْكَوٰةٍ فِيهَا مِصْبَاحٌ﴾ فشبَّه نوره بالمصباح، فلم يكن أقرب إليه تعالى قبولاً في ذلك **الهباء** إلا **حقيقة محمد** ﷺ المسمّاة **بالعقل**، فكان سيد العالم بأسره، وأول ظاهر في الوجود، **فكان وجوده من ذلك النور الإلهي، ومن الحقيقة الكلية. وفي الهباء وُجد عينه، وعين العالم من تجليه، وأقرب الناس إليه علي بن أبي طالب**[٥]، **وأسرار الأنبياء**»[٦].

---

(١) أقول: إذا أحلتُ إلى كتاب (الفتوحات المكية) دون تفصيل فإنما أعني الفتوحات بتحقيق الدكتور عثمان يحيىٰ، لأني استعين بنسختين، لكن اعتمادي الأكبر على نسخة الدكتور عثمان، وهذا للتنبيه.

(٢) يقصد: الصوفية.

(٣) يقصد: أفلوطين الفيلسوف ومن تابعه كالإسماعيلية والباطنية.

(٤) الفتوحات المكيَّة (٢/ ٩٧).

(٥) أقول: هنا يظهر الأثر الشيعي في ابن عربي، ويتطابق كلامه مع فلسفة الإسماعيلية والشيعة في أول موجود!

(٦) الفتوحات المكيَّة - ابن عربي (٢/ ٢٢٦-٢٢٧).

ويتحدث ابن عربي عن (الحقيقة المحمدية) ويطلق عليها عدة مسميات؛ منها: الكلمة، روح محمد، الدرة البيضاء، العقل الأول، الروح الأعظم، الحق المخلوق به[(١)].

يقول ابن عربي شارحاً بعض ألفاظ الصوفية: «الورقاء: النفس الكلية وهو اللوح المحفوظ»[(٢)]. وقال: «الدرة البيضاء: العقل الأول، الزمردة: النفس الكلية»[(٣)]. وقال ابن عربي: «الدرة البيضاء الذي هو العقل الأول»[(٤)].

ثم يفصّل ابن عربي هذه المصطلحات، ويبيّن المقصود منها، مع إضافة الجديد منها، وهنا تلاحظ الكلمات الغريبة، والمسميات العجيبة!

يقول ابن عربي: «فإن قلت: وما الدرة البيضاء؟ قلنا: العقل الأولُ، صاحبُ علم السِمسِمَةِ. فإن قلت: وما السِمسِمَةُ؟ قلنا: السِمسِمَة هي معرفة دقيقة، في غاية الخفاء، تدق عن العبارة، ولا تدرك بالإشارة، مع كونها ثمرة شجرة. فإن قلت: وما هذه الشجرة؟ قلنا: هذه الشجرة هي الإنسان الكامل، مدبر هيكل الغراب. فإن قلت: وما الغرابُ؟ قلنا: الغُرابُ هو الجسمُ الكُلُّ، الذي هو أوَّلُ صورةٍ قَبِلَ الهَبَاءَ، ويَنْظُرُ إليه «العقابُ» بوساطة «الورقاء». فإن قلت: وما العقاب؟ قلنا: العقاب هو الروح الإلهي الذي ينفخ الحقُّ منه في «الهياكل» كلها، أرواحها المحركة لها والمسكنة. والورقاء هي النفس التي بين الطبيعة والعقل، ودون الطبيعة هي العنقاء. فإن قلت: وما العنقاء؟ قلنا: العنقاء هي الهباء، فإنها لا موجودة ولا معدومة»[(٥)].

---

(١) انظر: ابن الفارض والحب الإلهي - الدكتور محمد مصطفى حلمي (ص٣٥٧-٣٥٨) دار المعارف، القاهرة.

(٢) اصطلاحات الصوفية - لابن عربي (ضمن مجموعة رسائل ابن عربي: ١/ ٥٦٤).

(٣) اصطلاحات الصوفية - لابن عربي (ضمن مجموعة رسائل ابن عربي: ١/ ٥٦٥).

(٤) الفتوحات المكية (١/ ٢٠٩).

(٥) الفتوحات المكية - ابن عربي، تحقيق: عثمان يحي (١٣/ ١٨٩-١٩١).

ثم يبيّن **ابن عربي** بجلاء مطابقة الحقيقة المحمدية للعقل الأول عند **أفلوطين**، ويتطابق تفسير ابن عربي (**لنظرية الخلق**) القائمة على صدور عالم الكثرة عن الواحد، مع تفسير **أفلوطين** بتمامه، وهو بذلك أيضاً يلتقي مع الإسماعيلية في نفس التفسير!

يقول ابن عربي: «اعلم أن **الحقيقة المحمدية** مسماة **بالعقل الأول**، وبالقلم الذي علم الله به الخلق كلهم، وبالحق الذي قامت به السماوات والأرض، وبالباء.

وأحسن أسماء هذه الأسماء: **الحقيقة المحمدية**: الباء، من حيث ظهور الأشياء بها. وإنما ظهرت الأشياء بالباء، إن الحق تعالى واحد، فلا يصدر عنه إلا واحد، فكان الباء، أول شيء صدر عن الحق تعالى، فهي ألف على الحقيقة، وحداني من جهة ذاتها، وهي باء من جهة مرتبتها، لأنها ظهرت في المرتبة الثانية من الوجود»(١).

ثم يشرع ابن عربي في شرح وبيان كيفية خروج العالم إلى الوجود، معتمداً على (**الهباء**) الذي هو في حقيقة مصطلح (**الهيولى**) عند الفلاسفة اليونان، كما صرح هو بذلك.

يقول **ابن عربي**: «بدء الخلقِ: **الهباءُ**. وأول موجود فيه: **الحقيقة المحمدية** الرحمانية، ولا أين يحصرها لعدم التحيز. ومم وُجِد العالم؟ وجد من الحقيقة المعلومة، التي لا تتصف بالوجود ولا بالعدم. وفيم وُجد؟ وجد في الهباء»(٢).

ويقول **ابن عربي** أيضاً: «فلما أراد الله وجود العالم، وبدأه على حدّ ما علمه بعلمه بنفسه، انفعل عن تلك الإرادة المقدسة، بضرب تجلّ من

(١) تنبيهات على علو الحقيقة المحمدية العلية - لابن عربي: ضمن مجموعة رسائل ابن عربي (١/ ٣٩٤)، دار المحجة البيضاء ودار الرسول الأكرم، حارة حريك- لبنان ٢٠٠٠م.
(٢) الفتوحات المكية - ابن عربي (٢/ ٢٢٠).

تجليات التنـزيه، إلى الحقيقة الكلية، نقول: انفعل عنها حقيقة تسمى **الهباء**، وهي بمنزلة طرَحِ البَنَّاءِ الجِصَّ، ليفتح فيها ما شاء من الأشكال والصور، وهذا أول موجود في العالم»[١].

وهذا الذي يقوله **ابن عربي** هو عين ما يسميه الفلاسفة اليونان **بالهيولى** التي هي مادة الوجود وهي مادة أولى غير معينة أصلاً، وهي القابلة للتشكل عبر **الصورة**، وهذه **الصورة** هي المبدأ الذين يعين **الهيولى** ويعطيها ماهية خاصة. والهيولى والصورة هما من علل الوجود الأربع عند أرسطو[٢].

ويقول **ابن عربي** يخاطب - بزعمه - النبي صلى الله عليه وآله وسلم حينما شاهده في عالم المثال وفي حضرة الجلال، في مكاشفة قلبية:

«إن أحق ما سمع من النبأ، وأتى به هدهد الفهم من سبأ، وجود الفلك المحيط، الموجود في العالم المركَّب والبسيط المسمى **بالهباء**، وأشبه شيء به الماء والهواء، وإن كانا من جملة صوره المفتوحة فيه، ولما كان هذا الفلك أصل الوجود، وتجلَّى له اسم **النور** من حضرة الجود، كان الظهور. وقبلت **صورتك صلى الله عليك** من ذلك الفلك أول فيض ذلك النور.. فأنت أبٌ لنا في الروحانية، كما كان - وأشرتُ إلى آدم صلى الله عليه في ذلك الجمع - أباً لنا في الجسمية»[٣].

وقال: «**فالحقيقة المحمدية** صورة لاسم «اللّـه» الجامع لجميع الأسماء الإلهية، الذي من الفيض على جميعها، فهو تعالى ربه .**فالحقيقة المحمدية** التي هي ترب صورة العالم كلها بالرب الظاهر فيها، الذي هو رب الأرباب. فبظاهرها ترب ظاهر العالم، وبباطنها ترب باطن العالم،

---

(١) الفتوحات المكيَّة - ابن عربي، تحقيق: د.عثمان يحيى، د.إبراهيم مدكور (٢/ ٢٢٦) الهيئة المصرية العامة للكتاب - القاهرة ١٤٠٥هـ.

(٢) في تاريخ الفلسفة اليونانية - عوض الله حجازي (ص١٥٤-١٥٦).

(٣) الفتوحات المكيَّة (١/ ٥٤-٥٥).

لأنه صاحب الاسم الأعظم[١] وله الربوبية المطلقة»[٢].

ويستمر **ابن عربي** في شرحه وتفسيره صدور العالم ووجوده **العقل الأول**، وكيف فاضت عنه الأشياء كلها في هذا الوجود فيضاً إجمالياً وتفصيلياً.

يقول: «اعلم أن الحق تعالى تجلى لذاته بذاته، وشاهد جميع صفاته وكمالاته في ذاته، وأراد أن يشاهدها في حقيقة تكون كالمرآة، فأوجد **الحقيقة المحمدية** التي هي أصل النوع الإنساني في الحضرة العلمية، فوجدت حقائق العالم كلها بوجودها وجوداً إجمالياً، ثم أوجدهم فيها وجوداً تفصيلياً، فصارت أعياناً ثابتة»[٣].

ثم يحاول **ابن عربي** أن يسعف نظريته الفلسفية ببعض الآثار والأخبار الدينية الموضوعة، التي تُشير إلى وجودٍ قديم وأزلي **للعقل** أو **النور**، والذي ستفسره بعض الروايات الأخرى الموضوعة بأنه **روح محمد** صلى الله عليه وعلى آله وسلم.

يقول ابن **عربي**: «لأنه - يقصد النبي صلى الله عليه وآله وسلم - قال: «أول ما خلق الله تعالى نوري» الذي سماه «**عقلاً**» بقوله «**أول ما خلق الله تعالى العقل**». فأعطاه رتبة الفاعلية، بأن جعله خليفة متصرفاً في الوجود العيني، معطياً لكل من العالم كماله، **فالروح المحمدي**: هو المظهر الرحماني الذي استوى على العرش»[٤].

وبعد ذلك، أي بعد أن فسر ابن عربي صدور العالم، وتحدث عن

---

(١) يقول عبدالرزاق الكاشاني: «الاسم الأعظم: هو الاسم الجامع لجميع الأسماء. وقيل: هو الله، لأنه اسم الذات الموصوفة بجميع الصفات». اصطلاحات الصوفية - الكاشاني (ص٩).

(٢) تنبيهات على علو الحقيقة المحمدية العلية - لابن عربي (١/ ٤٠٦).

(٣) تنبيهات على علو الحقيقة المحمدية العلية - لابن عربي (١/ ٤٠٧).

(٤) تنبيهات على علو الحقيقة المحمدية العلية - لابن عربي (١/ ٤١٦).

العقل الأول وأنه هو عين **الحقيقة المحمدية**، يضيف مصطلحاً آخر لهذا العقل ولهذه الحقيقة المحمدية وهو (**الإنسان الكامل**) الذي هو الذات الإلهية، والكلمة الأولى، ومبدأ الخلق والإبداع وبواسطتها أوجد العالم، وهو أصل الحياة والتكوين.

يقول **ابن عربي**: «اعلم أن مرتبة **الإنسان الكامل**، الذي لا أكمل منه من العالم: مرتبة النفس الناطقة من الإنسان، وهو **سيدنا محمد** الذي هو الغاية المطلوبة من العالم»[١].

ثم يسند لهذا الإنسان ما أسنده الإسماعيلية للعقل الأول[٢]، فالأسماء الحسنى والصفات العلى ليست لله بل هي للعقل الأول الذي هو الإنسان الكامل!

ويقول **ابن عربي**: «فكانت هذه الأسماء الإلهية على **هذا الإنسان الكامل** أشد مطابقة منها على المسمى الله»[٣].

ويقول: «مقام أصل الوجود وسيده، ومبدأ العالم وممده، وهو **سيدنا محمد** الذي اتخذه الله حبيباً كما اتخذ غيره خليلاً. فمن حقيقة هذا السيد تفرعت الحقائق كلها، علواً وسفلاً، فأعطى الله تعالى أعلا المقامات وهو المحبة لأصل الموجودات وهو سيدنا **محمد**»[٤].

وهكذا يتابع **ابن عربي** مذهب **الإسماعيلية** في أن الله سبحانه وتعالى منـزه عن الصفات والأسماء، وأنه الحق أبدع من ذاته **العقل الأول** وجعله

(١) تنبيهات على علو الحقيقة المحمدية العلية - لابن عربي (١/ ٣٩٥).

(٢) أقول: سيأتي - بإذن الله - بيان فلسفة الإسماعيلية في نفي الأسماء والصفات عن الله ومنحها للعقل الأول، وكيف استفاد ابن عربي ومن جاء بعده من الإسماعيلية والباطنية في ذلك حيث سلبوا عن الله الأسماء والصفات ومنحوها للإنسان الأول أو الحقيقة المحمدية.

(٣) الفتوحات المكية - ابن عربي، تحقيق: مكتب التحقيق بدار إحياء التراث الإسلامي (٣/ ٢٦٠).

(٤) تنبيهات على علو الحقيقة المحمدية العلية - لابن عربي (١/ ٤٠٤).

علة للموجودات، العلوية والسفلية، ثم بواسطة **المبدع الأول** وجدت المخلوقات كلها العلوية الروحانية، والسفلية الجسمانية، وبذلك يتفق ابن عربي و الإسماعيلية تفسير **صدور العالم** عن الخالق، كما أنهم اتفقوا على إطلاق اسم **العقل الأول** على النبي محمد صلى الله عليه وآله وسلم ليحتل محل ذلك (**العقل**) ويقوم مقامه.

وكما يؤكد المستشرق (**كارل هينرش بكر**) فإنه هذه الفلسفة المشتركة بين ابن عربي والباطنية، والتي هو غنوصية أفلوطينية قد غيرت صورة النبي محمد ﷺ - عند الصوفية في العصور المتأخرة- من نبي مرسل إلى عقلٍ مؤله موجود منذ الأزل، وكان ذلك سبباً في إيجاد ما يشبه عبادة النبي محمد ﷺ[1].

يقول المستشرق **هانز هينرش شيدر**: «وهذا التأثير الهائل لفكر ابن عربي يوضح لنا في الوقت نفسه كيف أن فكرة **الإنسان الكامل** قد أصبحت هي الفكرة الموجهة للتصوف الإسلامي المتأخر ذي النزعة **الغنوصية**، ذلك أن هذه الفكرة هي حجر الزاوية والمعنى الباطن الجوهري في مذهب ابن عربي كله»[2].

ويقول **أيضاً**: «أتم ابن عربي التفكير الخاص **بالإنسان الأول** مما كان في أصله إيرانياً غنوصياً، ثم عُدِّل عن طريق ميتافيزيقا العقل والكلمة «**اللوغوس**» الهيلينية، وربط بينه وبين نظرية النبي والولي»[3].

(٣) نظرية الإنسان الكامل عند الصوفية:

الإنسان الكامل فكرة فلسفية باطنية - صوفية، كانت رائجة في الأمم

---

(١) انظر: تراث الأوائل في الشرق والغرب - كارل هينرش بكر، ترجمة: الدكتور عبدالرحمن بدوي (ص١٢).

(٢) نظرية الإنسان الكامل عند المسلمين - هانز هينرش شيدر (ص ٦٥).

(٣) نظرية الإنسان الكامل عند المسلمين (ص ٦٨).

المتصوفة من قبل الإسلام، وقد بـيّن المستشرق (**هانز هينرش شيدر**) أنّ فكرة الإنسان الكامل بلغت كمال نموها في الغنوص الإسلامي، وهي بدورها تعود في جذورها إلى صورة الإنسان في التفكير الإيراني القديم، والذي كان في الإنسان الأول يؤدي أولاً وظيفة كونية، ويلعب الدور الرئيس في الدراما الكبرى لنشأة العالم، ومن خلاله فسرت النظرة الإيرانية القديمة (**المجوسية**) نشأة الإنسانية بتصوير أسطوري(١).

ويبيّن المستشرق (**ماسينيون**) أن فكرة (**الإنسان الكامل**) قد بدأت في التاريخ منذ عهد موغل في القدم، وأنها ترجع إلى مجموعة أفكار في ملل ونحل مختلفة، فهو (**الإنسان الأول**) عند المزدكية، و(**آدم قدمون**) في كتب القبالة اليهودية، و (**الإنسان القديم**) عند المانوية، وأن هذا الإنسان في وقتٍ متأخر في التصوف الإسلامي وضع تصوره على أساس أنه «**إنسانُ عين الوجود**» فأحل محل «**الكلمة**» المتجسدة عند النصارى(٢).

وقد تحدث أكثر الصوفية عن هذا الإنسان وعن صفاته وحدوده وماهيته، وتشابهت أقوالهم ومذاهبهم، وكان أول من تحدث عنه هو **الحلاج**، ثم أفاض الحديث عنه **ابن عربي**، وتحدث عنه **السهروردي** تحت عنوان (**الحكيم المتأله**) وتحدث **ابن سبعين** عن الإنسان الكامل، وكذلك فعل **عبدالكريم الجيلي** الذي ألف كتاباً خاصاً اسمه (**الإنسان الكامل**) وتحدث عنه **ابن الفارض** وسماه (**القطب**) وتحدث عنه **البدوي والدسوقي وابن قضيب البان** وغيرهم من فلاسفة ونظار الصوفية(٣).

---

(١) انظر: نظرية الإنسان الكامل عند المسلمين مصدرها وتصويرها الشعري - هانز هينرش شيدر، ترجمة: د.عبدالرحمن بدوي (ص ٢١-٢٥ و٢٩) ضمن كتاب الإنسان الكامل في الإسلام - للدكتور عبدالرحمن بدوي، وكالة المطبوعات، الطبعة الثانية، الكويت ١٩٧٦م.

(٢) انظر: الإنسان الكاملُ في الإسلام وأصالته النشوريّة - لوي ماسينيون، ترجمة: د.عبدالرحمن بدوي (ص١١٣) ضمن كتاب الإنسان الكامل في الإسلام - للدكتور عبدالرحمن بدوي، وكالة المطبوعات، الطبعة الثانية، الكويت ١٩٧٦م.

(٣) انظر: الفكر الصوفي عند عبدالكريم الجيلي - يوسف زيدان (ص٦٦) دار النهضة العربية، بيروت ١٩٨٨م.

و(الإنسان الأول) عند هؤلاء الصوفية يكون بوجوده قيام الحياة، وهو الذي صنع وخلق الموجودات، وهو الذي فاض بالوجود السفلي والعلوي، وهو الواسطة بين الخالق والخلق لما له من شبه بالاثنين، فله صفات الإله وله صفات البشر، وهو يعلم الغيب، ويدبر أمر العالم، ويسمى بأسماء عديدة، منها: الحقيقة المحمدية، والقطب، والروح الأعظم، والعقل الأول.

يقول (هانز هينرش شيدر): «إن تشييد مذهب الإنسان الكامل كان يسير موازياً لتطور النظرية الغنوصية للنبوة في الإسلام، وهذه الأخيرة كانت من جانبها مرتبطة بغنوص الإمامة عند الشيعة، وعن طريقه ارتبطت بتصورات الغنوص السابق على الإسلام.. أعني «النبي الصادق» الموجود منذ الأزل الذي تتوارث روحه وفضله سلسلةُ الأنبياء التاريخيين، ويرمز إلى تلك الروح والفضل «Charisma» بالجوهر النوراني الإلهي، هذا النبي الصادق الذي يخلع عليه في الوقت نفسه صفات الكلمة «اللوغوس» الإلهية، هنالك يصبح النبي أنموذج الإنسان الكامل الذي ينظر إليه على أنه الغاية من حوادث العالم ومعناها، وأنه الوسيط بين الكل الواحد الإلهي وبين مظهره الخارجي»[١].

ويبيّن المستشرق (هانز هينرش شيدر) متابعة لما عرضه المستشرق (تور أندريه) أنَّ النظرية (الغنوصية) تجددت وتطورت في النظرية الشيعية القائلة بانتقال فضل الحكمة الإلهية من آدم إلى الأئمة العلويين مارة بالرسول محمد، وهذه الحكمة الإلهية رمزها القائم هو النور، ثم إن هذه النظرية الشيعية أثرت في الصورة السنية لمحمد، خصوصاً عند الصوفية الذين تأثروا بنظريتهم في الإمام[٢].

---

(١) نظرية الإنسان الكامل عند المسلمين - هانز هينرش شيدر (ص ٦٥-٦٦).

(٢) انظر: نظرية الإنسان الكامل عند المسلمين - هانز هينرش شيدر (ص ٣٧).

ويؤكد المستشرق (**هانز هينرش شيدر**) أن نظرية (**الإنسان الكامل**) استمر تطويرها داخل الفكر الصوفي، حتى بلغت أوجها عند **فيلسوف الغنوص الإسلامي ابن عربي**، الذي أثر نظامه وفلسفته في التصوف المتأخر كله، وفي هذه المرحلة الفكرية صارت فكرة (**الإنسان الكامل**) بوصفه قدرة كونية الفكرة الرئيسية في التصوف، وفيه تتلاقى صورة **الإنسان الأول في الغنوص** مع التصورات العليا في علميّ ما بعد الطبيعة والنفس **الأفلاطونيين المحدثين**[1].

وتنطلق نظرية (**الإنسان الكامل**) عند الصوفية - أساساً - من سلب الأسماء والصفات عن الله، وهذا المنطلق الأول هو امتداد لعملية التأثير الذي أدخله فلاسفة الصوفية المتأثرين بالباطنية والإسماعيلية على الصوفية. حيث تعتقد الباطنية بنفي جميع الصفات والأسماء الإلهية عن الله، ويرون أنَّ هذا هو التنـزيه الصحيح، وهم ينطلقون في إنكارهم هذا إلى اعتقادهم أن الله - في نظرهم - فوق متناول العقل بأي شكل من الأشكال، فهو لا موجود ولا غير موجود، ولا عالم ولا جاهل، ولا قادر ولا عاجز، ليس بالقديم وليس بالمحدث.

فهذا هو الداعي الإسماعيلي **إبراهيم بن الحسين الحامدي** في كتابه السريّ (**كنز الولد**) قد خصص الباب الأول لهذا الموضوع، ووضعه تحت عنوان: «**في القول على التوحيد، من غير تشبيه ولا تعطيل**» وسرد فيه عقيدة الباطنية.

ومما نقله هذا الداعي **الحامدي** عن أحد أئمته وهو يتحدث عن عقيدته في الله التي يسميها تنزيهاً؛ قوله: «هو سبحانه لا يدخل تحت اسم ولا صفة، ولا يوما إليه بالإشارة مكيفة، ولا يقال عليه حيّاً، ولا قادراً، ولا عالماً، ولا عاقلاً، ولا كاملاً، ولا تاماً، ولا فاعلاً»[2].

---

(١) انظر: نظرية الإنسان الكامل عند المسلمين (ص ٤٥).

(٢) كنز الولد - الحامدي، تحقيق: مصطفى غالب، (ص١٣) دار الأندلس.

وقال **الإسماعيلي الكرماني**: «إنه تعالى لا ينال بصفة من الصفات»[١].

ويقول الداعي الإسماعيلي **علي بن محمد الوليد**: «إنّ نفي الصفات عنه معتقد صحيح، لا يسوغ تركه»[٢].

ويقول الداعي الإسماعيلي **الحامدي**: «الحمد لله نور النور، ومدبر الأمور.. المنزه عن الأسماء والصفات»[٣].

وقال **أيضاً**: «إن الغيب سبحانه وتعالى جلَّ جلاله لا يقال عليه باسم من الأسماء، ولا يوصف بما به مبدعاته تدعى»[٤].

وإذا كانت عقيدة الإسماعيلية والباطنية تقوم على نفي مطلق الأسماء والصفات عن الله، لأنهم - كما يقول الإسماعيلي المعاصر **مصطفى غالب** - يعتقدون أن الله متعال عن المراتب كلها كمالاً ونقصاً، وحدة وكثرة[٥]، فإنهم وهبوا تلك الأسماء الحسنى والصفات الإلهية لما يسمون **(العقل الأول)** أو **(المبدع الأول)**، والتوحيد عند الباطنية فهو معرفة **(العقل الأول)** وهذا هو المنطلق الثاني في تكوين نظرية **(الإنسان الكامل)** عند الصوفية من بعد.

يقول الداعي **الإسماعيلي الحامدي**: «فالحي، القادر، القديم، العالم، هو الموجود الأول»[٦].

ويقول **الحامدي**: «وأما توحيد المؤمن فهو معرفته لهذا الواحد الأول»[٧].

---

(١) راحة العقل- أحمد حميدالدين الكرماني (ص١٣٥).
(٢) تاج العقائد ومعدن الفوائد (ص٢٧).
(٣) كنز الولد (ص١).
(٤) كنز الولد (ص١١).
(٥) هامش كنز الولد (ص١١).
(٦) كنز الولد (ص١٤).
(٧) كنز الولد (ص٢٢).

وينقل **الحامدي** عن أحد **علماء الإسماعيلية** أنه قال: «وأما معرفة التوحيد فإن الصفة والمعرفة هو لأول موجود عن المبدع الحق، وأن المبدع الحق يتعالى عن الصفات، ويتنزه عن الإشارات، والكل عاجز عن صفته وتوهمه، وإشارة إليه»[١].

وكما ذكرنا سابقاً، فإن الذي يقوم مقام **(العقل الأول)** - الذي له الأسماء الحسنى والصفات الإلهية - في عقيدة الإسماعيلية هو النبي صلى الله عليه وآله وسلم، فالتوحيد إذن هو أن تنسب تلك الأسماء الحسنى للنبي صلى الله عليه وآله وسلم ومن بعده إلى عليّ رضي الله عنه وآله بيته الأطهار[٢].

يقول الداعي الإسماعيلي الباطني **(الحسين بن علي بن الوليد)**: «كانت مرتبة النبي مرتبة العقل السابق في وقته، ومرتبة أمير المؤمنين في الدين معه مرتبة الانبعاث الأول في عالمه»[٣].

من هذا التصور الباطني الذي ينفي عن الله صفاته، ويصف بها العقل الأول أو النبي صلى الله عليه وآله وسلم وُلِدَت نظرية **(الإنسان الكامل)** عند الصوفية، ليكون المدبر لهذا الكون، وخليفة الله في تصريف شأنه، فأعطي نفس صفات أئمة الباطنية، وسُمي هذا الإنسان الصوفي بعدة أسماء: كالقطب، والحقيقة المحمدية، والعقل الأول، وغيرها.

يقول المستشرق **(هانز هينرش شيدر)**: «**القطب** -كما بين نيبرج فأجاد- يحمل تماماً نفس ملامح وصفات **الإمام المستور** عند الشيعة، وهذا **القطب** يمثل الوحي الإلهي في كل جيل، إن الولي الكامل هو بعينه **الإنسان**

---

(١) كنز الولد (ص٢٢).

(٢) انظر: مجموعة مسائل، تحقيق: المستشرق شتروطمان - ضمن أربعة كتب إسماعيلية (ص ٣١)، وإثبات النبوءات - لأبي يعقوب السجستاني (ص ٥٧)، وراحة العقل (ص٢١٣ - ٢١٤).

(٣) المبدأ والمعاد - الحسين بن علي بن الوليد، تحقيق: المستشرق هنري كربين (ص١٢٤).

الكامل تماماً، وهو الخليفة لله في الكون»[١].

فابن **عربي** يسند في فلسفته الخاصة بنظرية (**الإنسان الكامل**) على ما قرّره الإسماعيلية في **العقل الأول**، حيث سلبوا عن الله الأسماء والصفات، ومنحوها للعقل الأول، فجاء من بعدهم **ابن عربي** ومنح أسماء الله وصفاته **للإنسان الأول** أو **الحقيقة المحمدية**.

يقول **ابن عربي**: «فكانت هذه الأسماء الإلهية على هذا **الإنسان الكامل** أشد مطابقة منها على المسمى الله»[٢].

أما الصوفي **عبدالرزاق القاشاني**، فإنه عقد فصلاً تحت عنوان (**فص حكمة فردية في كلمة محمدية**) ويقرر فيها نفي الصفات والأسماء عن الله، ويثبتها للنبي ﷺ، يقول: «إنما خُصت الكلمة المحمدية بالحكمة الفردية، لأنه ﷺ أول التعينات الذي تعين به الذات الأحدية قبل كل تعين، فظهر به من التعينات الغير المتناهية.. فهو واحد فرد في الوجود لا نظير له، إذ لا يتعين من يساويه في المرتبة ليس فوقه إلا **الذات الأحدية المطلقة المتنزهة عن كل تعين وصفة واسم ورسم وحد ونعت، فله الفردية مطلقاً**»[٣].

ثم بعد ذلك يطلق على التعين الأول - هو **النبي** - اسمه الفلسفي أي (**العقل الأول**)، ويفسر بوجده وفيضه وجود العالم، والذي انبثق عنه وعن النفس الكلية، على النحو الذي قرره الإسماعيلية والباطنية، معتضداً ببعض الأخبار والأحاديث الموضوعة.

يقول **عبدالرزاق القاشاني**: «فالتعين الأول هو **العقل الأول** المسمى أم الكتاب، والقلم الأعلى والعين الواحدة **والنور المحمدي**، كما ورد في

---

(١) نظرية الإنسان الكامل عند المسلمين - هانز هينرش شيدر (ص ٦٦).

(٢) الفتوحات المكية - ابن عربي، تحقيق: مكتب التحقيق بدار إحياء التراث الإسلامي (٣/ ٢٦٠).

(٣) شرح فصوص الحكم - عبدالرزاق القاشاني (ص ٤١٨) المكتبات الأزهرية للتراث - مصر ١٤٢٣هـ.

الحديث: «**أول ما خلق الله العقل**» وفي رواية: «**نوري وروحي**». وهو يتفضل بحسب التعينات الروحانية إلى العقول السماوية والأرواح العلوية والكروبيين وأرواح الكمل من الأنبياء والأولياء، **فالعقل الأول** هو متعين كل طبيعي، يشمل جميع المتعينات ويمدها ويقومها ويفيض عليها النور والحياة دائماً، ثم يتنزل مراتب التعينات إلى تعين **النفس الكلية** المسماة باللوح المحفوظ»[١].

وكذلك يقرر الصوفي الفيلسوف **صدر الدين القونوي** (ت ٦٧١هـ) أن الذي ظهر بالأسماء والصفات هو الإنسان الكامل، يقول: «المرتبة الأربعون من مراتب الوجود هي **للإنسان الكامل**، وبه تمت المراتب وكمل العالم، وظهر الحق للعالم سبحانه بظهوره الأكمل على حسب أسمائه وصفاته.. فالإنسان هو الحق، وهو الذات، وهو الصفات.. وهو الوجود ما حواه، وهو الحق، وهو الخلق، وهو القديم، وهو الحادث. فللّه درُّ من عرف نفسه معرفتي إياها، لأنه عرف ربه معرفته لنفسه»[٢].

أما الصوفي **عبدالكريم الجيلي** الذي خصص كتاباً مستقلاً اسمه **(الإنسان الكامل)** لهذه القضيَّة، فإنه يؤكد مذهب الإسماعيلية بحذافيره، ويقرر أنه من غير الممكن إدراك الذات الإلهية، لأن ذاته تعالى غيب لا تدرك بمفهوم عبارة، ولا يفهم بمعلوم إشارة، كما أنه لا سبيل إلى معرفة ذات الله عن طريق الاستدلال عليه بالأسماء والصفات، فالله عند **الجيلي** هو غيب الغيب، والسبيل إلى هذا الغيب، ليس الإدراك العقلي، أو الاستدلال بالأسماء والصفات[٣].

---

(١) شرح فصوص الحكم - عبدالرزاق القاشاني (ص ٣٩١).

(٢) كتاب مراتب الوجود - صدر الدين القونوي، تحقيق: د.عبدالرحمن بدوي (ص١٤٧) ضمن كتاب الإنسان الكامل في الإسلام - للدكتور عبدالرحمن بدوي، وكالة المطبوعات، الطبعة الثانية، الكويت ١٩٧٦م.

(٣) انظر: الفكر الصوفي عند عبدالكريم الجيلي (ص٦٩-٧٢).

إذن ما هو السبيل الوحيد لمعرفة وإدراك الذات الإلهية؟

يجيب **الجيلي** بأن السبيل إلى ذلك هو (**الإنسان الكامل**) الذي مرتبته هي مرتبة تجلي الذات الإلهية، والفتق عن المنظر الأعلى، وهي المقام الأخير الذي فيه تحل لطيفة ذاتية محل العبد، والذات التي تتجلى على **الإنسان الكامل** هي ذات واجب الوجود القديم، وبذلك يستحق الإنسان الكامل الأسماء والصفات الإلهية استحقاق الأصالة، إذ ليس لتلك الأسماء والصفات مستند في الوجود إلا الإنسان الكامل، والإنسان الكامل بهذا الشكل، أحديٌّ، قيوم، يقوم بذاته وبالعالم جميعه[١].

يقول (**عبدالكريم الجيلي**) متحدثاً عن اعتقاده في الله: «اعلم وفقنا الله وإياك إن الحق تعالى لا يمكن دركه على الحيطة والاستيفاء أبداً لا لقديم ولا لحديث، أما القديم فلأن ذاته لا تدخل تحت صفة من صفاته»[٢].

ويؤكد **الجيلي** أن الصفات الإلهية السبع والتي يسمها (**أمهات الظهور**) وهي: «الحياة، العلم، الإرادة، القدرة، السمع، البصر، الكلام» إنما تظهر في الإنسان الكامل بتمامها؛ لأن الإنسان الكامل هو مرآة الله[٣].

ثم يحاول **عبدالكريم الجيلي** أن يجد لفلسفته شكلاً شرعياً، ولذلك يلجأ إلى أحاديث موضوعه مثل حديث: «**أول ما خلق الله العقل**» ليقرر أن (**العقل الأول**) هو الروح المحمدي، استناداً للحديث الآخر الموضوع: «**أول ما خلق الله روح نبيك يا جابر**»، ويقرر بعد ذلك أنَّ الله خلق (**روح محمد**) من ذاته، فجعله مظهراً لكماله وجماله وجلاله، ثم خلق العالم بأسره من الروح المحمدية، وبهذه الفلسفة يقدم نظريته في الخلق القائمة

---

(١) انظر: الفكر الصوفي عند عبدالكريم الجيلي (ص٨١-٨٤).

(٢) الإنسان الكامل في معرفة الأواخر والأوائل - عبدالكريم الجيلي (٢/ ١٦) الطبعة الثانية، مصر ١٣٢٨هـ.

(٣) انظر: الفكر الصوفي - يوسف زيدان (ص ٨٦).

على نظرية الفيض الأفلوطينية(١)!

يقول (**عبدالكريم الجيلي**): «**العقل الأول** والقلم الأعلى نور واحد فنسبته إلى العبد يسمى **العقل الأول**، ونسبته إلى الحق يسمى القلم الأعلى، ثم إن **العقل الأول** المنسوب إلى محمد ﷺ خلق الله جبريل منه في الأزل فكان محمد ﷺ أباً لجبريل وأصلاً لجميع العالم»(٢).

ثم يقرر **عبدالكريم الجيلي** أنَّ العالم كله خُلقَ من نور محمد، أنَّ ما فيه من خير وشر، صلاح وفساد، ملائكة وشياطين كلها قد خرجت من نفس النبي صلى الله عليه وآله وسلم!

يقول **الجيلي**: «خلق الله تعالى العالم جميعه من نور محمد»(٣).

ويقول: «اعلم أن الله تعالى لما خلق **النفس المحمدية** من ذاته، وذات الحق جامعة للضدين، خلق الملائكة العالين من حيث صفات الجمال والنور والهدى من نفس محمد ﷺ - كما سبق بيانه - وخلق إبليس وأتباعه(٤) من حيث صفات الجلال والظلمة والضلال من نفس محمد ﷺ»(٥).

وهكذا استقرت نظرية (**الحقيقة المحمدية**) أو (**الإنسان الكامل**) عند الصوفية بعد ذلك، وضبطت معانيها واصطلاحاتها، وأصبحت هي أهم نظرية في التصوف المتأخر، وذلك بعد أن نضجت على يد كبار فلاسفة التصوف الباطني وعلى رأسهم: **الحلاج**، وابن **عربي**.

يقول المؤرخ **ابن خلدون** شارحاً **الحقيقة المحمدية** عن الصوفية:

---

(١) انظر: الفكر الصوفي - يوسف زيدان (ص ٨٩-٩٠).
(٢) الإنسان الكامل - عبدالكريم الجيلي (٢/ ١٨).
(٣) الإنسان الكامل - عبدالكريم الجيلي (٢/ ١٦).
(٤) أقول: أي حبٍ وأي تكريم يدعيه هؤلاء الصوفية وهم يقولون أن إبليس - لعنه الله - والشياطين خُلقت من نفس نَبينا الأكرم صلى الله عليه وعلى آله وسلم؟!
(٥) الإنسان الكامل - عبدالكريم الجيلي (٢/ ٣٨).

«..أن الوجود كله صادر عن صفة الوحدانية التي هي مظهر الأحدية، وهما معا صادران عن الذات الكريمة التي هي عين الوحدة. ويسمون هذا الصدور بالتجلي، وأول مراتب التجليات عندهم تجلي الذات على نفسه، وهو يتضمن الكمال بإفاضة الإيحاء والظهور، لقوله في الحديث الذي يتناقلونه: «**كنت كنزاً مخفياً فأحببت أن أُعرف، فخلقت الخلق ليعرفوني**».

وهذا الكمال .. عندهم عالم المعاني والخضرة والكمال **والحقيقة المحمدية**، وفيها حقائق الصفات واللوح والقلم وحقائق الأنبياء والرسل أجمعين، والكمل من أهل الملة المحمدية، وهذا كله تفصيل **الحقيقة المحمدية** ويصدر عن هذه الحقائق أخرى في الحضرة الهبائية، وهي مرتبة المثال ثم عنها العرش ثم الكرسي ثم الأفلاك ثم عالم العناصر ثم عالم التركيب»[١].

ويخصص **عبدالرزاق الكاشاني** كتاباً مستقلاً للمصطلحات الصوفية، ويشرح فيه غوامض ألفاظهم وكلماتهم ومصلحاتهم بعد أن استقرت معانيها، يقول: «**الحقيقة المحمدية**: هي الذات مع التعين الأول، فله الأسماء الحسنى كلها[٢]، وهو **الاسم الأعظم**»[٣].

ويقول الكاشاني: «**الاسم الأعظم**: هو الاسم الجامع لجميع الأسماء. وقيل: هو الله، لأنه اسم الذات الموصوفة بجميع الصفات، أي: المسماة بجميع الأسماء، ولهذا يطلقون الحضرة الإلهية على حضرة الذات مع جميع الأسماء، وعندنا هو اسم الذات الإلهية من حيث هي هي، أي

---

(١) مقدمة ابن خلدون (ص٤٧٠-٤٧١). وانظر: أبجد العلوم (٢/١٥٨-١٥٩).

(٢) أقول: قد استقر عند الصوفية وصف الحقيقة المحمدية بالذات الإلهية التي لها الأسماء الحسنى، وهي عندهم الاسم الأعظم، والذي قيل: إنه هو الله. فانظر إلى أين وصل بهؤلاء القوم الغلو!

(٣) اصطلاحات الصوفية - عبدالرزاق الكاشاني، عناية: مجيد هادي زاده (ص٩) مؤسسة انتشارات حكمت، إيران ١٣٨١ هـ.

المطلقة الصادقةُ عليها مع جميعها أو بعضها»[١].

ويقول أيضاً: «**الدرة البيضاء**: هي العقل الأول، لقوله عليه السلام: «**أول ما خلق الله درة بيضاء**» الحديث، و «**أول ما خلق الله العقل**» »[٢].

ويقول الكاشاني: «**واسطة الفيض وواسطة المدد**: هو **الإنسان الكامل** الذي هو الرابط بين الحق والخلق بمناسبته للطرفين»[٣].

وقال **الجرجاني**: «**الحقيقة المحمدية**: هي الذات مع التعين الأول وهو الاسم الأعظم»[٤].

وقال **المناوي**: «**الحقيقة المحمدية**: هي الذات مع النعت الأول»[٥].

---

(١) اصطلاحات الصوفية - الكاشاني (ص٩).

(٢) اصطلاحات الصوفية - الكاشاني (ص٢٤).

(٣) اصطلاحات الصوفية - الكاشاني (ص٢٥).

(٤) التعريفات (ص١٢٢).

(٥) التعاريف - المناوي، تحقيق: محمد رضوان الداية (ص٢٩٠)، دار الفكر المعاصر - بيروت. أقول: وقد سار بقية الصوفية ممن تبع منهج هؤلاء الغلاة على طريقتهم، ونصوصهم كثيرة جداً، وأكتفي هنا بنقل نصين فقط:

يقول الصوفي النقشبندي (**عبدالمجيد الخاني**) شارحاً الحقيقة المحمدية وما يفيض عنها، ما نصه: «اعلم أن الله تعالى لما توجه لخلق العالم خلق روحًا كليًّا سماه حضرة الجمع والوجود لكونه جامعًا لحقائق الوجود، وسماه **بالحقيقة المحمدية**، لكون محمد ﷺ أكمل مظاهرها.. وما زال الحق تعالى يخلق الموجودات من **الحقيقة المحمدية** علوية وسفلية، لطيفة وكثيفة، بسيطة ومركبة.. ثم خلق الله العماء الذي كان فيه الرب قبل خلق الخلق، وكان أول ما خلق الله في العماء الأرواح المهيمة والعقل والنفس الكلية، فهم مخلوقون من حضرة الجمع والوجود وهم مظاهر لها.. وأول الصور: **النور المحمدي**، لما روي: أول ما خلق الله نور نبيك يا جابر».

انظر: حقائق خطيرة عن الطريقة النقشبندية - عبدالرحمن دمشقية (ص٦٩ -٧١).

وقال **عبد القادر العيدروسي**: «اعلم أن الله سبحانه لما أراد إيجاد خلقه أبرز **الحقيقة المحمدية** من أنواره الصمدية في حضرته الأحمدية، ثم سلخ منها العوالم كلها علوها وسفلها على ما اقتضاه كمال حكمته وسبق في علمه وإرادته، ثم أعلمه الله تعالى بكماله ونبوته وبشره بعموم دعوته ورسالته، وبأنه نبي الأنبياء وواسطة جميع الأصفياء، وأبوه آدم =

رابعاً: أقوال أهل الاختصاص في التصوف والفلسفة.

يتفق معظم أهل الاختصاص من الكتّاب والباحثين الذين اشتغلوا بالبحث والتمحيص في التصوف - من المسلمين وغير المسلمين - أن **الأفلوطينية** هي أحد أهم المصادر الأساسية للتصوف، وأن هؤلاء أخذوا نظرية **الفيض**، **والعقول**، **والكلمة**، **والمعرفة**، **والإشراق**، وغيرها، من فلسفات الأفلاطونية المحدثة، وكان للإسماعيلية والباطنية دور كبير ومساهمة فعالة في توطئة وتمهيد الطريق لفلاسفة الصوفية للوصول إلى أفكار **أفلوطين**، حيث وجدوها ميسرة مهذبة في التراث الباطني، والناظر في عبارات ومصطلحات الصوفية يجزم بأنَّ ألفاظ **الأفلوطينية والباطنية** قد اختلطت وامتزجت تماماً بألفاظ الصوفية.

وهنا سوف أسوق - بإذن الله - جزءاً يسيراً من أقوال أهل الاختصاص والبحث في الفلسفة والتصوف، تشهد بأن ما يسميه الصوفية **(الحقيقة المحمدية)** ليست إلا عقائد وفلسفات أجنبية وثنية، دخلت على الصوفية من طريق مذاهب الباطنية. وهذه جملة منها:

(١) يقول المستشرق **(رينولد. ا. نيكولسون)**: «**النور المحمدي** عندهم - الصوفية - هو الروح الإلهي الذي نفخ الله منه في آدم، أو هو شيء أشبه بالعقل الذي قال به **أفلوطين** وعدُّه أولَ الفيوضات التي صدرت عن «**الواحد الحق**»، أو أشبه بالكلمة الإلهية التي ذكر بعض الغنوصيين المسيحيين أنها تظهر بصورة الأنبياء، وأنها مصدر الوحي».

في التصوف الإسلامي وتاريخه (ص١٥٩).

= بين الروح والجسد، ثم انبجست منه عيون الأرواح، فظهر ممداً لها في عالمها المتقدم على عالم الأشباح، وكان هو الجنس العالي على جميع الأجناس، والأب الأكبر لجميع الموجودات والناس». النور السافر - عبد القادر العيدروسي (ص٦).

ثم قال: «فعلم أن أول الأشياء على الإطلاق النور المحمدي ثم الماء ثم العرش ثم القلم». النور السافر- عبد القادر العيدروسي (ص٨).

(٢) وكذلك ذهب المستشرق **(جولد تسيهر)** إلى تأكيد استقاء كلا من الإسماعيلية والصوفية أفكارهم من النظريات الأفلوطينية[١].

يقول **(جولدتسيهر)**: «كان التصوف خصوصاً هو الذي عُني بتصوير الكثير من الأفكار الأفلاطونية المحدثة والغنوصية في صورة إسلامية، فعن دوائر الصوفية صدر الكثير من الأحاديث الموضوعة، التي قصد بها إلى تبرير قواعد هذا الاتجاه الديني، وهو التصوف»[٢].

(٣) ويقول الدكتور **(عبدالرحمن بدوي)** مبيناً التأثير الفلسفي لليونان على الصوفية:

«أهم نص في هذا الباب هو كتاب «**أثولوجيا أرسطو طاليس**» وهو كما نعلم فصول ومقتطفات منتزعة من التساعيات **الأفلاطونية**، وفيه نظريات الفيض والواحد التي ستلعب دوراً خطيراً في التصوف الإسلامي، خصوصاً عند **السهروردي** المقتول وابن **عربي**، وفيه أيضاً نظرية **الكلمة** أو **اللوغوس**.

ولا شك في تأثر الصوفية المسلمين ابتداء من القرن الخامس الهجري بما في «**أثولوجيا**» من آراء، وإنما الخلاف هنا هو في: **هل وصل تأثيره إلى التصوف الإسلامي مباشرة، أو عن طريق كتب الإسماعيلية؟ وكلها حافلة بالتأثر به**»[٣].

---

(١) انظر: العقيدة والشريعة - جولد تسيهر (ص٢١٣).

(٢) العناصر الأفلاطونية المحدثة والغنوصية في الحديث - جولدتسيهر، ترجمة: عبدالرحمن بدوي (ص٢١٨)، ضمن كتاب التراث اليوناني في الحضارة الإسلامية - للدكتور عبدالرحمن بدوي، دار القلم، الطبعة الرابعة، بيروت١٩٨٠م.

(٣) تاريخ التصوف الإسلامي - بدوي (ص٤١). أقول: قد تبيَّن لك - أخي القارئ - من خلال عرض النصوص **الإسماعيلية** في هذا الصدد مدى تأثر **الصوفية** بفلسفة الباطنية، بل وانتحالهم لها إلى درجة التطابق تقريباً، ولذلك فأنا أقطع أن تأثر **الصوفية** بالتراث اليوناني وعلى وجه الخصوص فلسفة **أفلوطين** جاءت عن طريق الممهدين لها والمهذبين لها في المجتمع الإسلامي؛ أعني: **الإسماعيلية** الباطنية.

(٤) يقول الدكتور (**أبو العلا عفيفي**): «أفاضت الشيعة في وصف هذا النور المحمدي، فقالوا إنه ينتقل في الزمان من جيل إلى جيل.. وهو قول نجد له صدى في الغنوصية المسيحية»[١].

ويقول **أيضاً**: «شاع من أوائل عهد الإسلام القول بأزلية محمد عليه السلام، أو بعبارة أدق بأزلية «النور المحمدي»، وهو قول ظهر بين الشيعة أولاً، ولم يلبث أهل السنة أن أخذوا به، واستند الكل في دعواهم إلى أحاديث يظهر أن أكثرها موضوع. من ذلك أن النبي ﷺ قال: «**أنا أول الناس في الخلق**» ومنها: «**أول ما خلق الله نوري**»، ومنها: «**كنت نبياً وآدم بين الماء والطين**» وغير ذلك من الأحاديث التي استنتجوا منها أن كان لمحمد عليه السلام وجود قبل وجود الخلق، وقبل وجوده الزماني في صورة النبي المرسل، وأن هذا الوجود قديم غير حادث، وعبروا عنه بالنور المحمدي»[٢].

(٥) ويقول (**طه حسين**): «من هذا تعرف أن التصوف ليس مذهباً إسلامياً خالصاً، وإنما هو مذهب هندي أخذ صبغة الفلسفة اليونانية عند الرواقيين والإسكندريين - الفلسفة **الأفلوطينية** - ثم أخذ الصبغة الإسلامية أيام بني العباس»[٣].

(٦) ويقول (**أبو الوفا الغنيمي التفتازاني**): «كان لنظرية **أفلوطين** السكندري في الفيض وترتب الموجودات عن الواحد أو الأول، أثرها على الصوفية المتفلسفين من أصحاب الوحدة **كالسهروردي** المقتول، ومحي الدين **بن عربي**، وابن **الفارض**، و**عبدالحق بن سبعين**، و**عبدالكريم الجيلي**. ونلاحظ بعد ذلك أن أولئك المتفلسفة من الصوفية نتيجة اطلاعهم على

---

(١) تعليقات أبو العلا عفيفي على فصوص الحكم، قسم التعليقات الثاني (ص٣١٩ - ٣٢٠).
(٢) تعليقات أبو العلا عفيفي على فصوص الحكم، قسم التعليقات الثاني (ص٣١٩).
(٣) ذكرى أبي العلاء - طه حسين (ص٩٢)، نقلاً عن: انظر: الأفلوطينية المحدثة - الحمد (ص١٣٤).

الفلسفة اليونانية قد اصطنعوا كثيراً من مصطلحات هذه الفلسفة مثل: الكلمة، العقل الأول، العقل الكلي، العلة والمعلول..»[(١)].

(٧) ويقول (**عباس محمود العقاد**) عن **أفلوطين**: «هو أجدر فيلسوف أن يحسب من صميم المتصوفة، أو يقال عنه بغير جدال إنه إمام التصوف الذي امتزجت آراؤه بالطرق الصوفية، ولا تزال تمتزج بها إلى هذا الزمان»[(٢)].

(٨) ويقول الدكتور (**غسان خالد**) عن **أفلوطين**: «أصبح مرجعاً فلسفياً يستلهمه المتصوفة لوضع مبادئهم الفكرية، كأنه معلم يلهم أتباعاً صوفيين»[(٣)].

(٩) ويقول الدكتور (**محمد مصطفى حلمي**): «مما لا شك فيه أن حديث **ابن الفارض** عن **القطب** وحقيقته، ووصفه لآثاره في الوجود وفي العلم والعمل.. فإنهما يذكراننا بنظريات وعقائد فلسفية وغير فلسفية، بعضها إسلامي وبعضها الآخر غريب عن الإسلام، كنظرية **فيلون** اليهودي، **والمسيحيين** في «**الكلمة**» ونظرية **أفلوطين** في «**الفيض**» عامة، فيض النفوس الجزئية من **النفس الكلية**، والأجسام الجزئية من الجسم الكلي الخاص، وعقيدة الشيعة في «**النور المحمدي**» وعقيدة الإسماعيلية الباطنية في **الإمام المعصوم**»[(٤)].

(١٠) ويقول الدكتور (**عمر الطباع**): «إن ابن عربي قد رمى في معظم آثاره إلى التقريب بين المذاهب الكلامية وفي طليعتها الأشعرية وفلسفة **أفلوطين في الفيض**، أو ما يُعرف **بالأفلوطينية** الحديثة»[(٥)].

---

(١) مدخل إلى التصوف الإسلامي - التفتازاني (ص ٣٣).

(٢) الله كتاب في نشأة العقيدة الإلهية - العقاد (ص ١٨٣)، دار المعارف، الطبعة السادسة، مصر.

(٣) أفلوطين - غسان خالد (ص٢٧٠).

(٤) ابن الفارض والحب الإلهي - الدكتور محمد مصطفى حلمي.

(٥) مقدمة ديوان ترجمان الأشواق (ص٦).

(١١) ويقول الدكتور **(عبدالقادر محمود)**: «فإذا نظرنا في مذاهب **الفيض الأفلوطيني** نجد أن الله **والعقل الأول والنفس الكلية** والمادة غير المصورة والنفوس الجزئية، كل أولئك عبارة عن مراتب الوجود الأفلوطينية، وهذا ما نجده في مدرسة **ابن عربي في الحقيقة المحمدية** أول فيض من الذات الإلهية، ثم بقية الفيوضات في جميع الموجودات، وعند **ابن الفارض** في وحدة الشهودية وفي مذهبه القطبية والحقيقة المحمدية، وعند الإشراقية **السهروردية** والشيرازية التي تجعل الله نور الأنوار فياضاً بالأنوار القاهرة وهي النفوس والعقول، وبالجواهر الغاسقة الناشئة عن الأنوار، وهي الأجسام، حتى المصطلحات في المثل أو المعاني الأزلية، والحقيقة، وحقيقة الحقائق، والعلة والمعلول، والوحدة والكثرة، وتحقق الذات في الموضوع وشيوع الموضوع في الذات، **كل هذا يعود إلى أصوله الأفلوطينية التي تعود هي الأخرى إلى الغنوص الشرقي والغربي المؤول في الفلسفات اليهودية والمسيحية اللاهوتية**»[1].

(١٢) ونختم بقول العلامة الأديب الشيخ **علي الطنطاوي** - رحمه الله - وهو خبير بالصوفية وكتبها: إن كتاب الفتوحات «فيه من كلام لا يُشك في أنه كفر، وأنه أخذ الأفلوطينية الجديدة لأفلوطين (Plotin) فجعلها من الدين»[2].

خامساً: لماذا قالت الصوفية بالحقيقة المحمديَّة؟

من فضل الله ورحمته بهذه الأمة أن حفظ لها دينها وعقيدتها من الدخل والزيغ، وذلك بحفظ كتابه الكريم من التحريف والعبث، فتكفل سبحانه بحفظه وصيانته من كل يد عابث، ومن مقتضيات حفظ الله للقرآن العظيم حفظ التبيّان الذي فيه بيان وشرح كتاب الله، أعني سنة النبي المطهر

(١) الفلسفة الصوفية في الإسلام - عبدالقادر محمود (ص ٣١-٣٣).
(٢) الذكريات (١/١٣٨)، وذكر معنى ذلك في (٥/١٠٢).

محمد صلى الله عليه وآله وسلم، فسخر الله للسنة رجالها الذين ينفون عنها كل دس ودخيل، ويصونونها من أيدي العابثين والمحرفين والوضَّاعين، وبحفظ الله لهذين الأصلين بقية عقيدة الأمة نقيَّة صافية، ترد كل مُحدَثٍ وجديد إلى هذين الأصلين، فما وافقهما أُخذ به، وما عارضهما رد ونبذ.

ولما لم يجد أهل الزيغ والعناد طريقاً إلى كتاب الله، سلكوا طريق السنة، فوضعوا بعض الأخبار والروايات والأحاديث على لسان المصطفى صلى الله عليه وآله وسلم، تتضمن عقائدهم الفاسدة ونحلهم الباطلة، كحديث (**أول ما خلق الله نور نبيك يا جابر**) محاولين ترويجها على العامة وعلى أهل الجهل بعلوم السنة، فراجت على الجُهال والعوام، واستغلها أهل المقاصد السيئة، لكن أهل الحديث كانوا لهم بالمرصاد، فكشفوا عبثهم، وأبطلوا عملهم، والله لا يصلح عمل المفسدين.

والعمل في الدين الإسلامي لا يصلح ولا يصح إلا بركنين اثنين، إذا تخلف أحدهما بطل العمل كله، وهما: المتابعة، والإخلاص.

والصوفية الذين نسجوا نظرية (**الحقيقة المحمدية**) لم يَبطُلَ عندهم ركن واحد فقط، بل بطل عندهم الركنان، وذلك أن ما ذهبوا إليه في **الحقيقة المحمدية** ليس فيه ألبتة متابعة للنبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم، بل فيه متابعة لأفلوطين ومن تبعه من الباطنية.

كما أنهم أبطلوا الركن الثاني: وهو الإخلاص، فإن المتأمل في مقالاتهم يعلم أنهم ما أرادوا بها وجه الله، وما كان مقصودهم تعظيم نبيه الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم، بل كان مقصدهم إما إبطال الشريعة المحمدية، أو تعظيم أنفسهم ورفعها إلى منزلة عظيمة تحت غطاء ما يزعمون أنه حقيقة محمدية وهو في حقيقته حقيقة شيطانية.

وحتى يكون الكلام منطقياً أورد أقوال من لا يُتصور فيه أنه متحامل عليهم، بل سأورد - بإذن الله - نصَّ أقوالهم التي تشهد أنهم ما أرادوا

بهذه (**الحقيقة المحمدية**) إلا هدم الإسلام، والطعن في نبي الإسلام وإهانته صلى الله عليه وعلى آله وسلم، في مقابل إرادتهم العلو في الأرض، وتعظيم أنفسهم وتقديسها.

يقول المستشرق (**جولدتسيهر**): «لما كان الشيعة قد ارتفعوا في نظرياتهم بطبيعة الأئمة إلى مقام فوق مقام الطبيعة الإنسانية، وجعلوا لهؤلاء مكانة في العالم العلوي، كان من الضروري أيضاً أن يكون لمحمد نفسه باعتباره جداً أعلى للأئمة أن يكون له نصيب في الأسطورة التي نسجتها الشيعة حول أهل البيت»(١).

يقول **جولد تسيهر**: «الإسماعيلية استخدمتها - النظريات الأفلوطينية - لكي تنفذ إلى صميم الديانة الإسلامية، وتعمل على تعديل أحكامها وعقائدها، وفكرة الإمامة عندهم لم تكن إلا قناعاً ستروا وراءه برامجهم الهدامة، ولم تكن إلا تكأة إسلامية المظهر اعتمدوا عليها كأداة للتقويض والتدمير»(٢).

أما الصوفية، فإن من تكلم منهم عن (**الحقيقة المحمدية**) (**الإنسان الكامل**) أو (**خاتم الأولياء**) فإنما أراد بها نفسه، ورأى نفسه أنه هو، كأمثال: **ابن عربي**، و**السهروردي**، و**ابن سبيعين**، و**الجيلي**، فإنَّ كل واحد منهم يعتقد أنه هو الإنسان الكامل في عصره، و**ابن عربي** مع ادعائه أنه الإنسان الكامل فهو أيضاً يدعي أنه هو **خاتم الأولياء**(٣)!

فابن العربي الذي يدعي أنه (**خاتم الأولياء**) وأنه (**القطب**) يضفي إلى نفسه صفات التقديس والتنـزيه، حتى تنتهي إليه الولاية المطلقة، وكل ما أضفاه على الحقيقة المحمدية سيعود عليه بوصفه خاتم الأولياء بعد انقضاء

(١) العناصر الأفلاطونية المحدثة والغنوصية في الحديث - جولدتسيهر (ص٢٢٦).
(٢) العقيدة والشريعة - جولد تسيهر (ص ٢١٣).
(٣) انظر: الفكر الصوفي - يوسف زيدان (ص ١٠٦و١٤٧).

النبوة، وأنه هو الإنسان الكامل.

يقول **ابن عربي**: «اعلم أن القطب الذي عليه مدار أحكام العالم، وهو مركز دائرة الوجود من الأزل إلى الأبد واحد، باعتبار حكم الكثرة متعدد .فالنبي في كل عصر هو قطبه، وعند انقضاء نبوة التشريع بإتمام دائرتها، انتقلت القطبية إلى الأولياء مطلقاً.

فلا يزال في هذه المرتبة واحد منهم، قائم في هذا المقام، ليحفظ الله تعالى به هذا الترتيب والنظام، إلى أن يظهر **خاتم الأولياء**، الذي هو خاتم الولاية المطلقة»[١].

ويقول **أيضاً**: «فلما أشهدني الله ذاتي وأشهدني هيكلي أشهدني بعد هذا نسبة العالم كله إليّ وتوجهه عليّ في إيجاد عيني.. فإن الله لما أحب أن يعرف لم يمكن أن يعرفه إلا من هو على صورته وما أوجد الله على صورته أحد إلا **الإنسان الكامل** لا الإنسان الحيوان، فإذا حصل حصلت المعرفة المطلوبة، فأوجد ما أوجد من الأسباب لظهور عين الإنسان الكامل فاعلم ذلك، **فجبر هذا التعريف الإلهي انكساري وعلمت أني من الكمل**، وأني لست بإنسان حيوان فقط فشكرت الله على هذه المنة فلما أشهدني نسبة العالم إلي ونسبتي إلى العالم وميزت بين المرتبتين **وعلمت أن العالم كله لولا أنا ما وجد وأنه بوجودي صح المقصود من العلم الحادث بالله والوجود الحادث الذي هو على صورة الوجود القديم وعلمت أن العلم بالله المحدث الذي هو على صورة العلم بالله القديم لا يتمكن أن يكون إلا لمن هو في خلقه على الصورة وليس غير الإنسان الكامل**»[٢].

وإذا كان ابن عربي يرى نفسه هو الإنسان الكامل، فإن غيره من

(١) تنبيهات على علو الحقيقة المحمدية العلية – لابن عربي (١/ ٤٠٧).

(٢) الفتوحات المكية – ابن عربي، تقديم: محمد المرعشلي، تحقيق: مكتب التحقيق بدار إحياء التراث الإسلامي (٣/ ٢٥٩)، دار إحياء التراث الإسلامي، الطبعة الأولى، بيروت.

الصوفية يرون لأنفسهم ما رأى لنفسه، فهذا (ابن الفارض) يرى أنه هو (الإنسان الكامل) و يدعي أنه هو (الحقيقة المحمدية) حيث يقول في قصيدته الشهيرة (بالتائية الكبرى):

ومن لم يرث عني الكمال فناقصٌ
على عِقبَيهِ ناكصٌ في العقوبةِ
فلا حيَّ إلا من حياتي حياته
وطوع مرادي كل نفسٍ مريدةِ
ولا قائلٌ إلا بلفظي مُحدِّثٌ
ولا ناظرٌ إلا بناظر مقلتي
ولا ناطقٌ غيري ولا ناظر ولا
سميع سوائي من جميع الخليقة
ولولاي لم يوجد وجودٌ ولم يكن
شهودٌ ولم تعهد عهودٌ بذمتي [1]

وكذلك ادعى (برهان الدين الدسوقي) أن (القطب) و (الإنسان الكامل) وأنه مدار الكون كله، وأنه صورة الذات الإلهية. يقول في ديوانه:

أنا القطبُ المباركُ قدرهُ
وأنَّ مدار الكلِّ من حولِ ذروتي
وما صورتي للذات إلا جلية
هي النفس والكون المُحَّنُ جنتي
ولولا زنادي في الطبيعة قادحٌ
لما قامت الأشخاص من فلك طيتي
وبي فاضت الأنباء من كل ملة
بمختلف الآراء والكل أمتي [2]

---

(١) الفكر الصوفي – يوسف زيدان (ص١٤٨-١٤٩).
(٢) الفكر الصوفي – يوسف زيدان (ص ١٥٠).

أما **عبدالكريم الجيلي** فقد فصَّل الكلام في ذلك، وفتح الباب على مصراعية لكل من هبَّ ودبَّ، وجعل جميع صعاليك التصوف في منزلة نبينا صلى الله عليه وعلى آله وسلم!

فقد خصص **الجيلي** باباً كاملاً في كتابه تحت عنوان: «الباب الموفي ستين: في **الإنسان الكامل** وأنه محمد ﷺ وأنه مقابل للحق والخلق. اعلم أن هذا الباب عمدة أبواب هذا الكتاب بل جميع الكتاب من أوله إلى آخر شرح لهذا الباب»(١).

ثم يبيّن **الجيلي** أنَّ **الإنسان الكامل** أو **الحقيقة المحمديّة** هي (نوع إنساني) وهي كلٌ يندرج تحته أفراد، وأنَّ كل واحدٍ من الأفراد نسخة للآخر بكماله لا يفقد في أحد منهم مما في الآخر شيء إلا بحسب العارض، فالأنبياء والأولياء منذ البدء هم أفراد النوع الإنساني المسمى **بالإنسان الكامل** أو **الحقيقة المحمدية**، وفيهم يتقمص ويتجسد النبي ﷺ(٢)!

يقول **الجيلي** مفصحاً عن عقيدته: «قد جرت سنته ﷺ أنه لا يزال يتصور في كل زمان بصورة أكملهم، ليعلي شأنهم ويقيم ميلانهم، فهم خلفاؤه في الظاهر وهو في الباطن حقيقتهم»(٣).

ويقول أيضاً: «لم يتعين أحد منهم - أي الأنبياء والأولياء - بما تعين به محمد ﷺ في هذا الوجود من الكمال الذي قطع له بانفراده فيه، شهدت له بذلك أخلاقه وأحواله وأفعاله وبعض أقواله، فهو الإنسان الكامل والباقون من الأنبياء والأولياء الكُمل صلوات الله عليهم ملحقون به لحوق الكامل بالأكمل، ومنتسبون إليه انتساب الفاضل إلى الأفضل، ولكن **مطلق لفظ الإنسان الكامل حيث وقع في مؤلفاتي إنما أريد به محمداً ﷺ، تأدباً**

---

(١) الإنسان الكامل - عبدالكريم الجيلي (٢/ ٤٤).

(٢) انظر: الإنسان الكامل - عبدالكريم الجيلي (٢/ ٤٤-٤٧).

(٣) الإنسان الكامل - عبدالكريم الجيلي (٢/ ٤٧).

لمقامه الأعلى ومحله الأكمل الأسنى»[١].

والإنسان الكامل عند **الجيلي** واحدٌ منذ كان الوجود إلى أبد الآبدين، إلا أن له تنوعات وصور في كل زمان، و**الإنسان الكامل** هو النبي ﷺ، لكنه يتقمص في شخصيات عديدة حسب المكان والزمان، فيأتي في صورة مشايخ الصوفية ودراويشهم، وذلك يجب حسب عقيدة **الجيلي** - ومن يعتقد عقيدته - أن يتأدب الصوفي مع صاحب هذه الصورة المتقمصة كما يجب أن يتأدب مع النبي ﷺ نفسه[٢]!

يقول **الجيلي** بشكل واضحٍ وصريح: «اعلم حفظك الله أن **الإنسان الكامل** هو **القطب** الذي تدور عليه أفلاك الوجود، من أوله إلى آخره، وهو واحد منذ كان الوجود إلى أبد الآبدين، ثم له تنوع في ملابس، ويظهر في كنائس، فيسمى باعتبار لباس، ولا يسمى به باعتبار لباس آخر، فاسمه الأصلي الذي هو له **محمد**، وكنيته أبو القاسم، ووصفه عبدالله، ولقبه شمس الدين، ثم له باعتبار ملابس أخرى أسام، **وله في كل زمان اسم يليق بلباسه في ذلك الزمان، فقد اجتمعت به ﷺ هو في صورة شيخي الشيخ شرف الدين إسماعيل الجبرتي، ولستُ أعلم أنه النبي ﷺ.. وسر هذا الأمر تمكنه ﷺ من التصور بكل صورة»**[٣].

ثم يبيّن **عبدالكريم الجيلي** الموقف اللازم مع هذا التقمص، حيث يقول: «الأديب إذا رآه في الصورة المحمدية التي كان عليها في حياته فإنه يسميه باسمه، وإذا رآه في صورة ما من الصور وعلم أنه محمد فلا يسميه إلا باسم تلك الصورة ثم لا يوقع ذلك الاسم إلا على الحقيقة المحمدية، **ألا تراه ﷺ لما ظهر في صورة الشبلي رضي الله عنه قال الشبلي لتلميذه:**

---

(١) الإنسان الكامل - عبدالكريم الجيلي (٢/ ٤٤).

(٢) انظر: الفكر الصوفي- يوسف زيدان (ص٨٤).

(٣) الإنسان الكامل - عبدالكريم الجيلي (٢/ ٤٦).

أشهد أني رسول الله. وكان التلميذ صاحب كشف فعرفه؛ فقال: أشهد أنك رسول الله. وهذا أمر غير منكور»[١]!

ويتابع **الجيلي**، ويقول: «إذا كشف لك عن الحقيقة المحمدية أنها متجلية في صورة من صور الآدميين **فيلزمك إيقاع اسم تلك الصورة على الحقيقة المحمدية، ويجب عليك أن تتأدب مع صاحب تلك الصورة تأدبك مع محمد** ﷺ، لما أعطاك الكشف أن محمداً ﷺ متصور بتلك الصورة، **فلا يجوز لك بعد شهود محمد** ﷺ **فيها أن تعاملها بما كنت تعاملها به من قبل**»[٢]!

أما الصوفي **ابن قضيب البان** (ت ١٠٤٠هـ) فإنه يقول تحت عنوان (موقف مقام الخلافة): «أوقفني الحق على مقام الخلافة العظمى، وقال لي: **أنت نُكتة الكون وحقيقة الوجود وبرزخ الغيب والشهادة**، وروح لامَيْ الملك والملكوت، وألف الجبروت، وهاء اللاهوت، وأنت سرٌّ نقطة قِبْلة الجهات الغيبية والعينية»[٣].

يقول **ابن قضيب البان** تحت عنوان (**موقف الإسراء**) وهو يحكي تفاصيل قصة الإسراء به ومقابلته الله - تعالى الله - : «أوقفني الحق على بساط الإسراء المنيع، وكنت في حَرَم الافتقار للرؤيا بين النوم واليقظة ضجيعاً، فبينما أنا على تلك الحالة، **إذ جاءني الروحي ومعه براق الهمة**

---

(١) الإنسان الكامل - عبدالكريم الجيلي (٢/ ٤٦).

(٢) الإنسان الكامل - عبدالكريم الجيلي (٢/ ٤٦). أقول: قارن بين ما ذكره الجيلي آنفاً وبين ما يقوله (أفلوطين) حيث يقول ما نصه: «من أراد أن يرى الإنسان الحق الأول فينبغي أن يكون خيراً فاضلاً، وأن يكون له حواسٌ قوية لا تنجس عند إشراق الأنوار الساطعة عليها، وذلك أن الإنسان الأول نور ساطع في جميع الحالات الإنسانية». نظرية الإنسان الكامل عند المسلمين مصدرها وتصويرها الشعري - هانز هينرش شيدر (ص ٤٧).

(٣) المواقف الإلهية - ابن قضيب البان، تحقيق: د.عبدالرحمن بدوي (ص ١٧٤) ضمن كتاب الإنسان الكامل في الإسلام - للدكتور عبدالرحمن بدوي، وكالة المطبوعات، الطبعة الثانية، الكويت ١٩٧٦م.

السبوحي، فبادر بالسلام، وأفصح بالكلام، وقال: يا حبيب الحضرة، أنت المطلوب للمكالمة والاستماع، والمقصود في هذه الليلة للاجتماع.. وإذا بذلك الحجاب قد رفع وأذن لي بدخوله، ولما دخلته رأيت الأنبياء صفوفاً صفوفاً ودونهم الملائكة، ورأيت أقربهم إلى الحق أربعة أنبياء، ورأيت أولياء أمة محمد أقرب الناس إلى محمد وهو أقرب الخلق إلى الله تعالى وأقرب إليه أربعة أولياء، فعرفتُ منهم السيد محي الدين عبدالقادر، وهو الذي تلقاني إلى باب الحجاب وأخذ بعضدي حتى دنوت من سيدنا محمد صلى الله عليه وآله، فناولني يمينه فأخذته بكلتا يدي، فلا يزال يجذبني و يدنيني حتى ما بقي بيني وبين ربي أحد، فلما حققت النظر في ربي رأيته على صورة النبي، إلا أنه كالثلج أشبه شيء أعرفه في الوجود من غير رداء ولا ثياب، ولما وضعتُ شفتيَّ على محل منه لأقبله أحسستُ ببرد كالثلج سبحانه وتعالى فأردت أخر صعقاً، فمسكني سيدنا محمد صلى الله عليه وآله، وأعادني إلى ورائي، فعدتُ معه»[١].

ويقول ابن قضيب البان تحت عنوان (موقف القطبية) مبيناً مكانة القطب الصوفي، وأنَّ كنهه هو الحقيقة المحمدية، وأنَّ لكل عصر وزمان قطب خاص: «أوقفني الحق على بساط القطبية، وقال لي: الإنسان الكامل قطب الشأن الإلهي، وغوث الآن الزماني. أول من أسلم له التصريف في قطر نفسه حتى يبلغ أشده، ثم أسلم له ما وافقه من أقطار الأقاليم، ثم أسلم له الأرض، ثم يسلم له الملك، ثم يجمع له الملك والملكوت، وهذا هو النائب الرحماني.

وقال لي: القطب يعرفه كل شيء حتى أهل الغيب وعالم المحال وأهل الأرض البيضاء، ويعرض عليه أحوال العوالم..

وقال لي: الكون كله صورة القطب، وأنا ذاته..

---

(١) المواقف الإلهية - ابن قضيب البان، تحقيق: د.عبدالرحمن بدوي (ص١٦٤و ١٧١-١٧٢).

وقال لي: **القطب الفرد الواحد في كل زمان الحقيقة المحمدية، ولكل زمان قطبٌ منها**»[١].

ويقول أيضاً تحت عنوان (موقف الحقيقة المحمدية): «أوقفني الحق على مرتبة بيان **الحقيقة المحمدية**.. وقال لي رب الأرباب: **الاسم الأعظم وسر الحقيقة المحمدية هو سرٌّ قلبك وقطبُ وجودك**»[٢].

لقد صدقَ المستشرق (**كارل هينرش بكر**) حينما قرَّرَ إنَّ الغنوصية قد أثرت في إيجاد الصورة التي صورتها العصور الوسطى الإسلامية المتأخرة لنبينا صلى الله عليه وآله وسلم والتي فيها ما يشبه عبادته[٣]، وأنَّ الصوفية

---

(١) المواقف الإلهية (ص ١٨٩-١٩٠).

(٢) المواقف الإلهية (ص ١٩٥).

(٣) أقول: من تلك المظاهر ما يفعله الصوفية في كل سنة، حيث ابتدعوا ما يسمونه (**المولد النبوي**) وهو من العقائد التي وفدت إلى المجتمعات الإسلامية من المسيحية، ونقلتها الباطنية، ثم تسربت إلى الصوفية، وهذه حقيقة يقر بها كل العقلاء. يقول المستشرق (**كارل هينرش بكر**): «من المؤكد أن الاحتفال بمولد النبي قد نشأ تحت تأثير مسيحي». تراث الأوائل في الشرق والغرب - كارل هينرش بكر (ص١٢).

وهذا الكلام صحيح، فإن هذا الاحتفال لا أصل له في الإسلام، وإنما دخل على الأمة الإسلامية من قبل الفاطميين بمصر، ثم ورثه عنهم الصوفية.

قال الإمام تاج الدين **عمر بن سالم اللخمي المشهور بالفاكهاني** - رحمه الله -: «لا أعلم لهذا المولد أصلا في كتاب ولا سنة، ولا ينقل عمله عن أحد من علماء الأمة، الذين هم القدوة في الدين، المتمسكون بآثار المتقدمين، بل هو بِدعة». المورد في عمل المولد (ص٢٠-٢١).

وقال **تقي الدين المقريزي** تحت عنوان (**ذكر الأيام التي كان الخلفاء الفاطميون يتخذونها أعياداً ومواسم تتسع بها أحوال الرعية وتكثر نعمهم**) ما نصه: «كان للخلفاء الفاطميين في طول السنة أعياد ومواسم، وهي موسم رأس السنة وموسم أول العام، ويوم عاشوراء، **ومولد النبي** ﷺ، ومولد علي بن أبي طالب رضي الله عنه، ومولد الحسن ومولد الحسين عليهما السلام، ومولد فاطمة الزهراء عليها السلام، ومولد الخليفة الحاضر، وليلة أول رجب، وليلة نصفه، وليلة أول شعبان، وليلة نصفه». المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار (١/ ٤٩٠).

وقال مفتي الديار المصرية **محمد بن بخيت المطيعي**: «مما أحدث وكثر السؤال عنه =

بواسطة ذلك الغلو في النبي صلى الله عليه وآله وسلم، رفعوا أنفسهم إلى مصاف الأرواح القدسية.

يقول المستشرق (**كارل هينرش بكر**) : «وهذه العبادة وتلك الصورة مخالفتان لما كان عليه الإسلام الأول كل مخالفة.. حتى إن محمداً وهو النموذج الأعلى ينتهي بأن يصبح هو العقل الموجود منذ الأزل، وأن يكون الرحيم المخلص القدير، وعن طريق هذا المذهب انقلبت فكرة الوحي التي كانت موجودة في الإسلام الأول إلى ضدها»(١).

وهكذا صار كل صوفيٍّ ينفخ ويغلو في وصف وتوصيف (**الحقيقة**

= الموالد، فنقول: **إن أول من أحدثها بالقاهرة الخلفاء الفاطميون، وأولهم المعز لدين الله**». أحسن الكلام فيما يتعلق بالسنة والبدعة من الأحكام (ص٤٤).

وقال الصوفي المعاصر يوسف الرفاعي: «إن اجتماع الناس على سماع قصة المولد النبوي الشريف، **أمر استحدث بعد عصر النبوة، بل ما ظهر إلا في أوائل القرن السادس الهجري**». الرد المحكم المنيع (ص١٥٣).

وما أجمل ما بينه الإمام أبو شامة، حيث قال: «لا يجوز الاحتفال بمولد الرسول ﷺ ولا غيره، لأن ذلك من البدع المحدثة في الدين، لأن الرسول ﷺ لم يفعله، ولا خلفاؤه الراشدون، ولا غيرهم من الصحابة رضوان الله على الجميع، ولا التابعون لهم بإحسان في القرون المفضلة، وهم أعلم الناس بالسنة، وأكمل حباً لرسول الله ﷺ ومتابعة لشرعة ممن بعدهم.

وليس هذا الاحتفال مما جاء به الرسول ﷺ، فيكون ليس من الدين الذي أكمله الله لنا وأمرنا بإتباع الرسول فيه، وقد رددنا ذلك أيا إلى سنة الرسول ﷺ فلم نجد فيها أنه فعله ولا أمر به ولا فعله أصحابه رضي الله عنهم..

فعلمنا بذلك أنه ليس من الدين، بل هو من البدع المحدثة، ومن التشبه بأهل الكتاب من اليهود والنصارى في أعيادهم، وبذلك يتضح لكل من له أدنى بصيرة ورغبة في الحق وإنصاف في طلبه أن الاحتفال بالموالد ليس من دين الإسلام بل هو من البدع المحدثات التي أمر الله سبحانه وتعالى ورسوله ﷺ بتركها والحذر منها، ولا ينبغي للعاقل أن يغتر بكثرة ما يفعله من الناس في سائر الأقطار، فإن الحق لا يعرف بكثرة الفاعلين وإنما يعرف بالأدلة الشرعية». الباعث على إنكار البدع (ص١٠٩-١١٠).

(١) تراث الأوائل في الشرق والغرب- كارل هينرش بكر (ص١٢).

المحمدية) أو (الإنسان الكامل) أو (القطب) وكلها مترادفات، ثم يرى نفسه المستحقة لتلك الألقاب والأوصاف، وأنه قطب زمانه، وأنه خاتم الولاية المطلقة، وأنه الإنسان الكامل الذي يجب أن يتعامل معه الخلق وكأنه النبي صلى الله عليه وآله وسلم، فيشهدون له بالنبوة والرسالة، ويأخذون عنه، ويتأدبون معه تأدبهم مع نبيهم صلى الله عليه وآله وسلم!

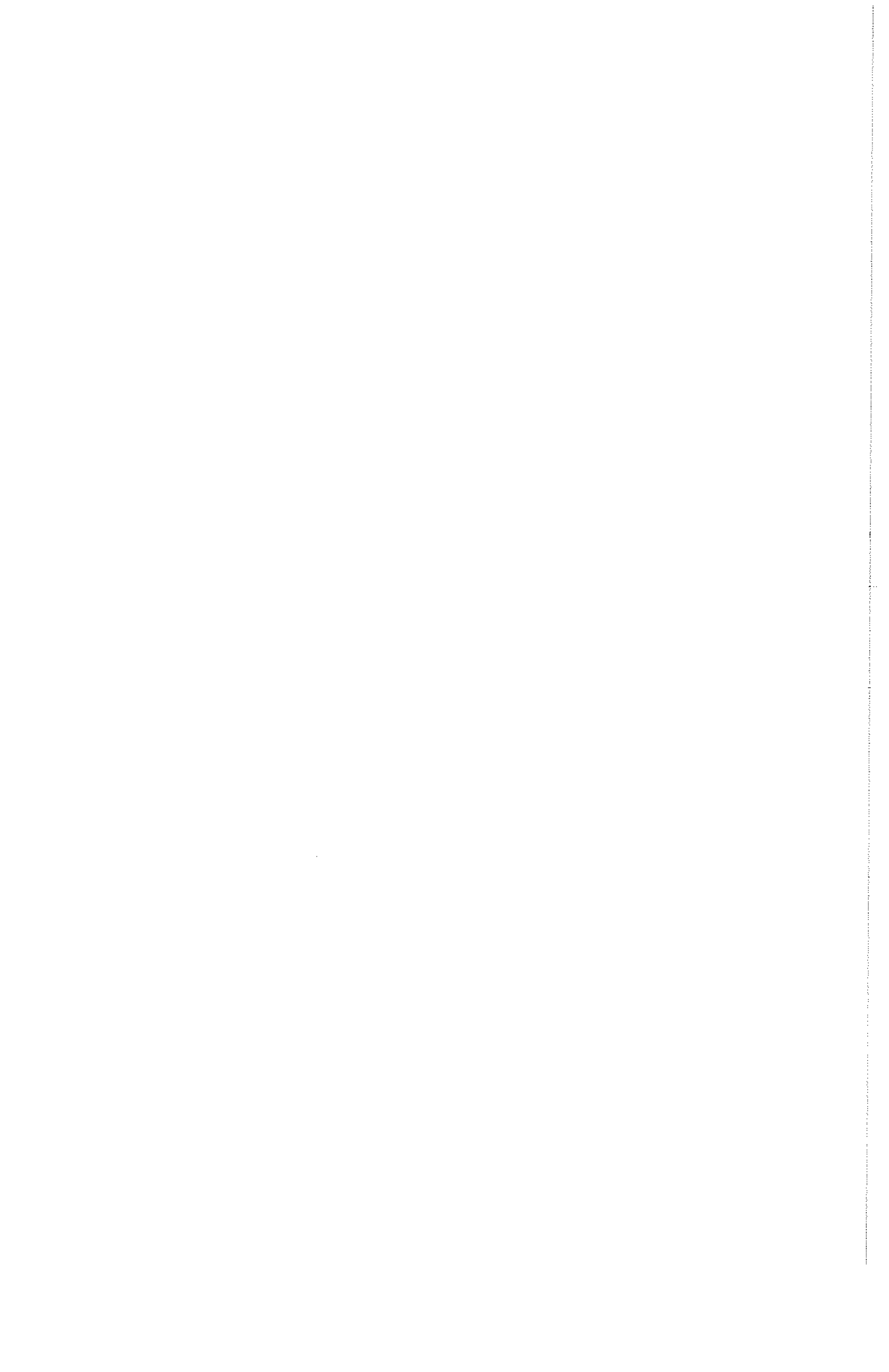
أقول: أيُّ تعظيم وتوقير يدعيه هؤلاء الصوفية للنبي صلى الله عليه وآله وسلم؟ وهل نسبة إبليس والشياطين إلى نفس النبي صلى الله عليه وآله وسلم من تكريمه؟ أو وضع صعاليك التصوف في نفس منزلته صلى الله عليه وآله وسلم من توقيره وتعظيمه؟!

وفي ختام هذه الوريقات ظهر لنا كيف أن منشأ هذه العقيدة كان عند الأمم الكافرة السابقة، ثم كيف انتقل منهم إلى الفرق الباطنية المارقة، وكانت الباطنية هي الجسر الذي عبرت من خلاله تلك العقيدة إلى غلاة الصوفية الذين هم في حقيقتهم من الباطنية، كالحلاج وابن عربي، ومن الأخير سرى في كتب المتصوفة المتأخرين.

وعرفنا السبب الحقيقي وراء تعظيم كبرائهم لهذه العقيدة، وأنها ليست محبة للنبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم، وإنما وسيلة لتعظيم أنفسهم ورفعها إلى منزلة النبي ﷺ، والتي رفعوها إلى منزلة الألوهية، تعالى الله عما يقول الظالمون علواً كبيراً.

أسأل الله العظيم أن يبصرنا الحق، ويوفقنا للعمل به، وأن يرينا الحق حقاً ويرزقنا اتباعه، وأن يرينا الباطل باطلاً ويرزقنا اجتنابه، وأن يوحد قلوب أمة محمد صلى الله عليه وآله وسلم على كلمة الحق وتوحيد رب العالمين، على عقيدة صافية نقية، وصلى الله وسلم على سيدنا ونبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

كتبه: عايض بن سعد آل تميم الدوسري - الرياض ١٤٢٧/١٢/١١



الفهرس العام



الصف والإخراج الفني
مركز عالم الطباعة
ت : ٤٧٦٠٢٦٦

هذا المجموع...

فيه كشف لجزء مفترى حديثاً؛ تواطأ على وضعه ونشره بعض غلاة أهل الأهواء، ونسبوه زوراً للإمام عبد الرزاق بن همام الصنعاني (ت٢١١)، أرادوا من خلاله دسّ بعض العقائد والخرافات الباطلة ذات الأصول الفلسفية والباطنية ونسبتها إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم! ولكن فضحهم الله كما فضح أسلافهم من الكذابين.

في هذا المجموع كلمات وبيانات لكبار العلماء والمحدّثين والمختصين في السنّة النبوية من عدة بلدان، منهم: عبدالله بن عقيل، عبد الله بن جبرين، عبد الرحمن البراك، محمد بوخبزة، مساعد البشير، مقتدى الأزهري، أحمد معبد، عبد القدوس نذير، عبد الكريم الخضير، تلامذة الألباني، سعد الحميّد، سعد الشثري، عبد الله السعد، صالح الدرويش، عبد العزيز الطريفي، وآخرون، جزاهم الله خيراً.

ثم ثلاث رسائل:

١ - دفاع عن النبي صلى الله عليه وسلم وسنّته المطهرة، وكشف تواطؤ عيسى الحميري ومحمود سعيد ممدوح على وضع الحديث، (تفنيد القطعة المكذوبة التي أخرجاها ونسباها لمصنف عبد الرزاق).

وبذيلها: وثيقة في تطاول وطعن ممدوح والحميري في الصحابة الكرام.

٢ - الإزهاق لأباطيل الإغلاق، وهي رد على رسالة عيسى الحميري في ترويج جزئه، وكشف أكاذيبه وتهريباته وجهالاته، وتدليساته.

والرسالتان من تأليف محمد زياد بن عمر التكلة.

٣ - الحقيقة المحمدية أم الفلسفة الأفلوطينية؟

للشيخ عايض بن سعد الدوسري، وهو بحث موثق، كشف فيه جذور عقيدة الحقيقة المحمدية، وبينّ أن أصلها من فلسفة أفلوطين، وأخذها عنه من بعده من الفلاسفة، وعنهم الباطنية، ومنهم أخذها ابن عربي الحاتمي صاحب وحدة الوجود، وكشف في بحثه العلاقة الوطيدة والحميمة بين ابن عربي والباطنية، وأنه معدود منهم، كما كشف عن سبب تبنيّ رؤوس غلاة المتصوفة لهذه العقيدة الدخيلة، وأن ذلك لمآرب شخصية خطيرة، وهي رفع أنفسهم عند الأتباع إلى مقام النبي صلى الله عليه وسلم، بل إلى مرتبة الألوهية! تعالى الله عما يقول الظالمون علواً كبيراً.

نسأل الله أن يحمي السنّة وأهلها شرور المضلّين وكيد الكائدين، وأن يهدي ضال المسلمين، آمين.

ردمك: ٧ - ٥ - ٩٧٨٢ - ٩٩٦٠

مطبعة سفير تليفون ٤٩٨٠٧٨٠ - ٤٩٨٠٧٧٦ الرياض